عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

المشهد الأمني في سورية وتأثيره على عودة اللاجئين من دول الجوار

استطلاع رأي

إعداد وإشراف
محمد العبد الله

المشهد الأمني في سورية وتأثيره على عودة اللاجئين من دول الجوار: استطلاع رأي

المشهد الأمني في سورية وتأثيره على عودة اللاجئين من دول الجوار: استطلاع رأي

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الأول / ديسمبر 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إعداد وإشراف

محمد العبد اللّه

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 11

مقدمة..... 15

أولاً: منهجية البحث..... 17

1. مجتمع الدراسة..... 17
2. العينة 20
3. أداة البحث المستخدمة 21

ثانياً: تحليل البيانات..... 23

1. خصائص العينة 23
   - 1.1 الجنس..... 23
   - 1.2 العمر..... 24
   - 1.3 المستوى التعليمي 25
   - 1.4 محافظة قدوم اللاجئ..... 25
   - 1.5 مكان الإقامة الحالي 26
   - 1.6 عدد السنوات في مكان الإقامة 27
2. مؤشرات المشهد الأمني العام 27
3. المتغيرات التي تحكم قرار عودة اللاجئ السوري 33
4. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية 50
5. العودة إلى مناطق النظام 63
6. العودة إلى مناطق المعارضة 77
7. العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية 83

ثالثاً: الاستنتاجات..... 89

1. المشهد الأمني العام في سورية 89
2. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية 90
3. المتغيرات التي تحكم قرار العودة 92
4. العودة إلى مناطق نظام الأسد..... 95
5. العودة إلى مناطق المعارضة 97
6. العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية 98

رابعاً: خاتمة..... 99
خامساً: الملاحق..... 101
1. استبانة الدراسة..... 101
2. محاور جلسة التركيز..... 110

الملخص التنفيذي

- تمثل الهدف الأساسي لهذا الاستطلاع في التعرف إلى واقع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني في سورية ومدى تأثيرها على عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، من خلال العمل بداية على تشخيص المشهد الأمني العام في مختلف المناطق السورية، يليها محاولة التعرف إلى طبيعة العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، ومن ثم تحديد أهم المتغيرات التي تحكم قرارات اللاجئين بالعودة إلى سورية. كما تتناول واقع عودة اللاجئين إلى كل من مناطق النظام، ومناطق المعارضة، ومناطق الإدارة الذاتية.
- تم الاعتماد على عينة ملائمة من اللاجئين السوريين في العراق ولبنان والأردن وتركيا، مكونة من (620) مستجوباً، إضافة إلى عقد جلستي تركيز في مناطق سيطرة النظام في محافظتي درعا وريف دمشق.
- تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي عكست رأي العينة في جميع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني داخل سورية، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على عودتهم إلى سورية.
- وفيما يلي إيجاز لهذه النتائج وفقاً للمشهد الأمني العام في مختلف المناطق السورية، والعلاقات المدنية العسكرية، والمتغيرات التي تحكم قرار عودة اللاجئين، وواقع العودة إلى المناطق الثلاث.

1. المشهد الأمني العام

- ما يزال المشهد الأمني في جميع المناطق السورية يعاني من سيولةٍ عاليةٍ وتشظٍ شديدٍ، متأثراً بطبيعة الحال بسيولة كل من المشهدين السياسي والعسكري، ومخَّلِفاً في الوقت ذاته حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وإن بنسب متفاوتة في جميع المناطق.
- لم يتغير سلوك الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد عما كان سائداً قبل انطلاق الثورة السورية في عام 2011، بل على العكس ازداد سلوك هذه الأجهزة ضراوة تجاه المدنيين، وازدادت حالات الاعتقال والتصفية والتعذيب الممنهج.
- أصبح النشاط الأمني في عموم المناطق السورية مرتبطاً بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، نتيجة شيوع حالة الفلتان الأمني، وغياب المساءلة والقدرة على ضبط سلوكيات الأفراد العاملين في المؤسسات والكيانات والمجموعات المكلفة بالعمل الأمني.

- ما تزال الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن في مناطق المعارضة لا تمتلك الاحترافية في العمل الأمني، ما أدى إلى تردي الحالة الأمنية وعدم القدرة على ضبطها بالشكل الأمثل، مع التواتر المتزايد في عدد الانتهاكات الأمنية ضمنها.
- يتسم المشهد الأمني في مناطق شرق سورية بنوع من التمايز بين المدن والبلدات، ففي حين تسود الأجواء الآمنة نسبياً في محافظة الحسكة، فإن هذه الأجواء تتبدد في محافظتي الرقة ودير الزور.

2. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية

- تشهد العلاقات القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين تدهوراً ملحوظاً في جميع المناطق، وتتصدر مناطق سيطرة النظام هذه المناطق بواقعها المتردي، الأمر الذي قد يؤشر إلى عدِّ هذه العلاقات معيقاً لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين من الدول المجاورة.
- عززت تجاوزات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام من الشعور بالسخط الشعبي تجاهها، وعمقت مشاعر الخوف منها، وزادت الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين اتجاهها، مما صعّب من إمكانية التصالح مع هذه الأجهزة أو استعادة الثقة المفقودة فيها من جانب المواطنين، أو الاطمئنان للتعامل معها.
- الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لم تعد قادرة على ضبط سلوك الميليشيات العسكرية تجاه المدنيين، بعدما تعاظم نفوذها وقوتها العسكرية، وعدم رغبة هذه الأجهزة في الدخول مع صراع معها. مما زاد من السخط الشعبي تجاه هذه الأجهزة.
- في مناطق المعارضة، ما تزال الأجهزة الأمنية تواجه تحديات في كيفية تقليص نفوذ الفصائل والحد من تجاوزاتها تجاه المدنيين، مع وجود تعنت لدى بعض الفصائل للاستجابة لقرارات هذه الأجهزة.
- تشهد عموم المناطق وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين تجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم، ووجود تحيز لديها في عمليات الاعتقال والاستجابة لهذه الشكاوى.
- بعد عام 2011، زاد اعتماد الأجهزة الأمنية للنظام على شبكات التجسس الداخلي والخارجي، عبر زرع المخبرين في جميع مناطقها، وبين مختلف طبقات المجتمع، وفي الدول المستضيفة

للاجئين السوريين، مع إيلاء تركيز أكبر على مراقبة العائدين إلى المناطق التي استعاد النظام السيطرة عليها.

3. المتغيرات التي تحكم قرارات عودة اللاجئين

- يمثل مدى توفر سبل المعيشة أحد العوامل الهامة في قرار عودة اللاجئ، في ظل الواقع الاقتصادي المتردي في عموم المناطق السورية، ومدى قدرة العائدين على الصمود في ظل هذا الواقع. كذلك يلعب توفر الخدمات العامة، وضمان حقوق الملكية العقارية، ومدى تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي دوراً هاماً في تفكير اللاجئ عند اتخاذ قراره بالعودة.
- تُمثل **العودة تحت إشراف الأمم المتحدة** ومدى توفر شروط وظروف العودة الكريمة والطوعية أهمية كبيرة لدى اللاجئين السوريين. كذلك فإن من العوامل المؤثرة والدافعة لقرار العودة الظروف المعاشية وتوفر الأمن والقبول المجتمعي ومدى التضييق عليهم في الدول المستضيفة.
- يمثل الأقارب والأصدقاء داخل سورية المصدر الأكثر أهمية للاجئين في الحصول على المعلومات المرتبطة بالمشهد الأمني، تليها وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الدولية، ووسائل الإعلام السورية غير التابعة للنظام. إلى جانب التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وتقارير المنظمات الدولية.
- يعد الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام والميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة على طول الخارطة السورية من بين أهم المهددات وفقاً لنتائج الاستطلاع، إلى جانب الاحتجاز داخل الفروع الأمنية في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته، تليها عمليات السرقة والخطف والابتزاز لتحقيق المكاسب المادية والشخصية وطلب الفدية، وتسلط الميليشيات المحلية والأجنبية، والاغتيالات والتفجيرات.
- إن أكثر الفئات استهدافاً للاعتقال حال عودتهم إلى مناطق النظام، فئة الناشطين السياسيين والمنتسبين للجيش الحر والفصائل العسكرية المعارضة، وكذلك المنشقين عن الجيش والمطلوبين للخدمة العسكرية. تليها فئات الموظفين المنشقين عن مؤسسات النظام، والعائلات من المناطق المعارضة للنظام، وأصحاب رؤوس الأموال على التوالي.

4. واقع عودة اللاجئين إلى مناطق السيطرة في سورية

- تشكل العودة إلى مناطق النظام خياراً مستبعداً من قبل نسبة كبيرة من اللاجئين في مختلف الدول، لعدم وجود أي ضمانات دولية موثوقة من جهات محايدة تكفل أمن اللاجئين العائدين لهذه المناطق. أضف إلى ذلك عدم رغبة النظام بعودة اللاجئين إلى الوطن، والانتقائية التي يريد فرضها على قوائم العائدين عبر العديد من الإجراءات، وبما يخدم الهندسة الديمغرافية التي يسعى إلى تطبيقها في مناطق سيطرته، إلى جانب أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام غير قابلة للإصلاح أو إعادة الهيكلة لارتباطها العضوي بنظام الأسد، وعدم قبول هذه الأجهزة لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها.
- ما تزال المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة هشة ومخترقة أمنياً، الأمر الذي يوثر على مدى قدرة المواطنين على استقرارهم الاجتماعي داخلها، ويشكل هذا هاجساً يؤرق المدنيين المقيمين والنازحين وحتى اللاجئين المقيمين في تركيا. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تدني مستوى الاحترافية لدى الأجهزة الأمنية، وضعف التجهيزات المادية واللوجستية لها، وغياب الاستراتيجيات الشاملة في عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق، وكون بعض هذه المناطق أيضاً مرشح لتدهور أكبر في الوضع الأمني العام، وذلك نتيجة العمليات العسكرية المستمرة من قبل النظام وحلفائه، وما تسببت به من تهجير عشرات الآلاف من السكان.
- مناطق الإدارة الذاتية ما تزال بعيدة عن حالة الاستقرار الأمني الكامل، لعوامل ترتبط ببيروقراطية الأجهزة الأمنية، وممارساتها التمييزية بين السكان، وقمع الاحتجاجات والاعتقالات. وبالتالي تفاوت مستوى توفر الأمن بين عموم هذه المناطق. أضف إلى ذلك، وجود خلايا نائمة لتنظم "داعش" وهي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار هذه المناطق أمنياً. إلى جانب حالة عدم الثقة التي تصبغ العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني، وبالتالي افتقاد هذه المناطق للمقومات المحفزة لعودة اللاجئين إليها.

مقدمة

مع دخول القضية السوري عامها العاشر، وما رافقها من تداعيات كارثية على مستوى الدولة والمجتمع، تبرز قضية اللاجئين والنازحين السورين، كأحد أهم التحديات التي ستفرض نفسها في حاضر ومستقبل هذا النزاع، سواء على مستوى اللاجئين أنفسهم واستقرارهم في أماكن تواجدهم، أو اتخاذ قرار العودة للوطن، أو على مستوى الوضع في سورية وتوافر الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية المناسبة التي تمهد لخيار العودة، أو على مستوى التطورات على المستويين الإقليمي والدولي، وحركية الفواعل ذوي الصلة بالنزاع السوري وتأثيرهم على قضية عودة اللاجئين، وترتيب الظرفين الإقليمي والدولي المناسبين لضمان توافر الشروط الموضوعية اللازمة لهذه العودة.

في سياق تناول الشروط الموضوعية لعودة اللاجئين السوريين وتحليل الظروف الداخلية آنفة الذكر ذات الصلة بهذه العودة، يتصدر الظرف الأمني بقية الظروف باعتباره الظرف الأكثر مساساً بحياة العائدين، وما يشمله من مهددات أمنية قد تقوض استقرارهم في حال العودة، فبعد سنوات من النزاع العنيف الذي شهدته مختلف الأراضي السورية، وتراجع حدته مؤخراً، ما يزال الملف الأمني في مختلف المناطق يمثل أكبر التحديات والاختبارات التي تواجه القوى المسيطرة على تلك المناطق؛ فمن جهة، فإنه سيكون لتداعيات هذا الملف أثرٌ واضحٌ على استحقاقات هذه المناطق، سواء فيما يتعلق بالقدرة على تأمين متطلبات البيئة الآمنة اللازمة للاستقرار الاجتماعي وعودة اللاجئين والنازحين داخلياً، أم فيما يرتبط بأنشطة التعافي المبكر الممهدة لمرحلة عملية إعادة الإعمار في هذه المناطق من جهة أخرى.

وتأتي أهمية هذا الاستطلاع في الوقت الحاضر من زاوية أن تردي الظرف الأمني على المستوى المحلي لم يعد خافياً، وهو أمر لا يمكن فصله عن السياق العام للملف السوري وتعقيداته وتشابكاته، التي ترمي بظلالها محلياً على مختلف المناطق السورية، بغض النظر عن القوى المسيطرة عليها، إذ إن حالة الفوضى الأمنية، التي تتجلى بالانتهاكات الأمنية المختلفة تأتي بصور وأدوات وكثافة مختلفة، تفرض نفسها على حالة عدم الاستقرار الأمني في هذه المناطق، وتعكس بالتالي هشاشة البيئة الأمنية وسيولتها، الأمر الذي لا يتفق والمطلب الذي تتوخى الجهات الدولية توافره كأحد الشروط الموضوعية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين من دول الجوار.

بناء على ما سبق، يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف إلى واقع المؤشرات الفرعية المرتبطة بمؤشر الاستقرار الأمني في سورية، والتي تشمل: كفاءة الأجهزة الأمنية والمنظومة القانونية المرتبطة بها، وسلوكيات هذه الأجهزة وعملياتها الأمنية، إلى جانب نظم المحاسبة والمتابعة والشكاوى ذات الصلة، ومدى تأثير هذه المؤشرات على عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، من خلال العمل بداية على تشخيص المشهد الأمني العام في مختلف المناطق السورية، يليه محاولة التعرف إلى طبيعة العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، ومن ثم تحديد أهم المتغيرات التي تحكم قرار اللاجئين بالعودة إلى سورية، ثم تناول واقع عودة اللاجئين إلى مناطق النظام، ومناطق المعارضة، ومناطق الإدارة الذاتية، لتحديد أهم المؤشرات المرتبطة بعودة اللاجئين إلى هذه المناطق.

أولاً: منهجية البحث

1. مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الأفراد السوريين الذين اضطروا لمغادرة سورية إلى الأردن وتركيا ولبنان والعراق، منذ عام 2011. وقد بلغ عددهم في هذه الدول وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (5.554.915) وذلك بتاريخ 27-08-2020 موزعين كما في الشكل (1)، الذي يبين تطور أعداد اللاجئين في: تركيا، والأردن، ولبنان، والعراق منذ عام 2014.[1] مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الوضع القانوني لهم في هذه البلدان، بين اللجوء، والحماية المؤقتة للأعداد الواردة في هذا الشكل، إضافة إلى وجود عدد من السوريين الحاملين للإقامة السياحية، أو إقامة العمل، أو المقيمين بشكل غير قانوني، وذلك تبعاً للشروط والقيود التي فرضتها كل دولة على وجودهم داخل أراضيها.

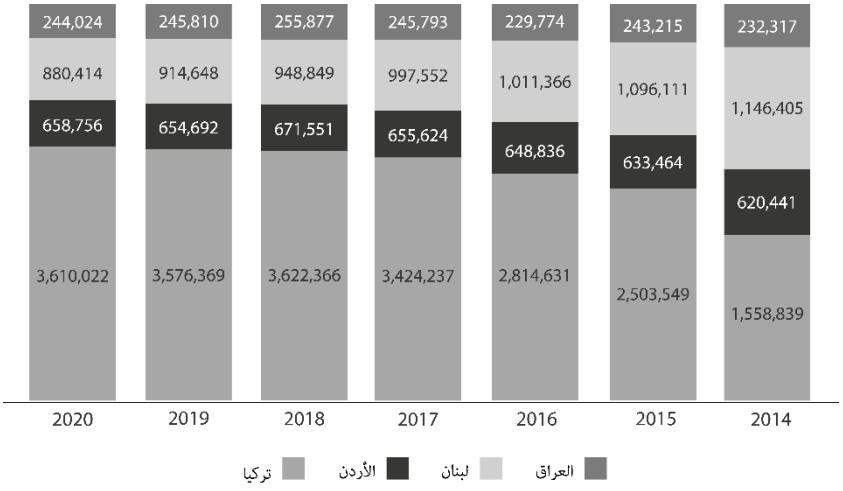

الشكل (1) يبين تطور عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار منذ عام 2014 حتى الوقت الحاضر

كما يُبين الشكل (2) أدناه عدد العائدين من هذه الدول إلى مختلف المناطق السورية منذ عام 2016 حتى تاريخ 20-07-2020، وقد بلغ المجموع الكلي للعائدين من تركيا 92.075، ومن الأردن 59.877، ومن لبنان 53.985، ومن العراق 43.302. قد لا تعكس هذه الأرقام الأعداد الحقيقية للعائدين، بسبب وجود العديد من الحالات التي لا تتم تحت إشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم مراجعة الموقع في 7-9-2020، https://bit.ly/3mFvZoi

هذه الدول، كذلك فإن هناك تفاوتاً بين هذه الأعداد وتلك التي تتبناها الحكومات، ففي تركيا صرحت الحكومة أن عدد العائدين طوعياً لهذه المناطق بلغ حتى أواخر عام 2019 ما يقارب 370.000 عائد[2].

وفي لبنان وبحسب المديرية العامة للأمن العام اللبناني، بلغ عدد العائدين المسجلين أو غير المسجلين بصفة نازح، أو الذين عادوا بشكل إفرادي، أو بواسطة رحلات العودة الطوعية المنظمة منذ 30-11-2017 وحتى 29-12-2019، 341.873 مغادراً[3].

وبلغ عدد السوريين الذين غادروا الأردن عبر مركز جابر الحدودي، منذ افتتاحه في 15-10-2018 وإلى غاية 16-09-2019، حوالي 153000 شخص يحملون صفة لاجئ، وذلك بحسب مديرية شؤون اللاجئين السوريين في وزارة الداخلية الأردنية[4].

في حين لا توجد أرقام عن أعداد العائدين من العراق خلال الأعوام الماضية، لكن تشير بعض التقديرات إلى عودة ما يقارب 850 لاجئ حتى تاريخ 07-06-2020، منذ تفشي جائحة كورونا في الشهر الثالث من عام 2020[5].

في هذا السياق، يوجد لدى العديد من الدول والمنظمات الدولية إحصائياتها الخاصة، ففي إطار المبادرة التي تقدمت بها روسيا لعودة اللاجئين، قدمت موسكو أرقامها الخاصة للاجئين السوريين العائدين. لكن وبغض النظر عن دقة هذه الأرقام، إلا أنها ما تزال بعيدة كثيراً عن مستوى التوقعات الآنية التي طمحت إلى تحقيقها المبادرة الروسية، إذ قالت الإحصاءات الروسية إن عدد اللاجئين السوريين العائدين في الفترة من تموز 2018 حتى شباط 2020 بلغ 779.544 عائداً[6].

---

[2] تركيا: نحو 370 ألف لاجئ عادوا إلى شمالي سوريا، جريدة عنب بلدي، 26-11-2019: https://rb.gy/xm77oo

[3] جورج شاهين، تحقيق عن عودة السوريين إلى بلادهم خلال 2019، مجلة الأمن العام عدد 76 كانون الثاني 2020: https://rb.gy/wreexp

[4] الداخلية الأردنية: 153 ألف سوري غادروا عبر مركز جابر الحدودي، موقع العربي الجديد، 17-09-2019: https://rb.gy/sugwoa

[5] بعد قرار لحكومة كوردستان.. لاجئون سوريون يعودون إلى بلدهم طوعاً، وكالة شفق نيوز، 07-06-2020: https://rb.gy/aiwix7

[6] البيان المشترك للهيئتين التنسيقيتين الوزاريتين الروسية والسورية حول المشكلات التي تعيق تطبيق مبادرة عودة المهجرين إلى أماكن إقامتهم المختارة، موقع وزارة الدفاع الروسية، (تاريخ الدخول: 10-03-2020): https://rb.gy/vblubr

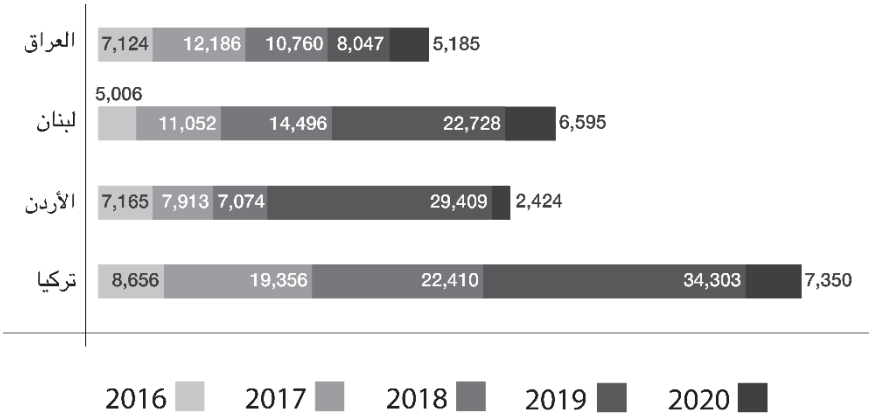

الشكل (2) يبين عدد اللاجئين السوريين العائدين من دول الجوار منذ عام 2016 حتى الوقت الحاضر
Source: Operational portal, refugee situations, UNHCR, as 2020-07-20: https://rb.gy/ine2pl

ويبين الشكل (3) المجموع الكلي لأعداد العائدين منذ عام 2016 حتى أواخر شهر تموز/يوليو 2020، فقد بلغ العدد الكلي لمجموع العائدين حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 250.555. كذلك يبين الشكل توزع السيطرة العسكرية على الخارطة السورية بين المعارضة السورية والإدارة الذاتية ونظام الأسد. ويبين الشكل أيضاً توزع المعابر الحدودية عبر هذه المناطق، والتي تشهد عمليات عودة للسوريين من دول الجوار.

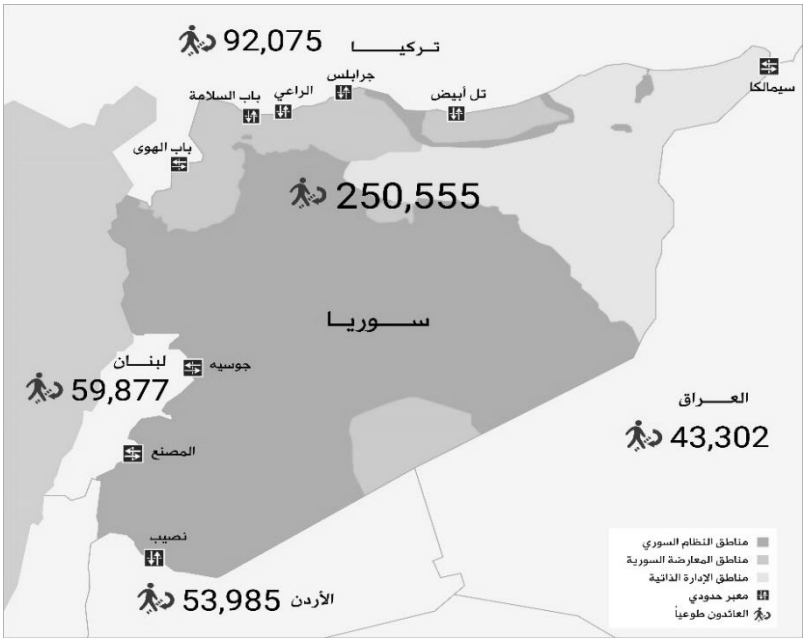

الشكل (3) يبين العدد الكلي للاجئين السوريين العائدين من دول الجوار ومناطق توزع السيطرة والمعابر الحدودية في سورية حتى شهر آب 2020، المصدر: https://bit.ly/33p0S8K

2. العينة

تم اختيار عينة ملائمة بلغ عددها (620) من الأفراد اللذين تم استهدافهم في الدول المذكورة أعلاه، وقد تم مراعاة توزع أفراد العينة بما يتناسب مع العدد الكلي للسوريين في هذه الدول، ووزعت هذه العينة على مجموعتين شملت المجموعة الأولى الأفراد المستجيبين لملء استبانة الدراسة وبلغ عددهم (600) مستجوب، فيما شملت المجموعة الثانية الأفراد الذين شاركوا في حضور مجموعات التركيز وبلغ عددهم (20) شخصاً توزعوا على مجموعتي تركيز. ويبين الجدول (1) توزع العينة وفقاً للدولة والمدينة وعدد أفراد العينة.

وتم اختيار هذه الدول كونها تعد الدول الأكثر استضافة للاجئين السوريين، وكونها تشهد حركية لعودة اللاجئين مؤخراً، يضاف إلى ذلك حدودها البرية المشتركة مع سورية والتي تسهل عملية العودة في حال حدوثها. كذلك تم اختيار بلدة انخل في محافظة درعا وبلدة كفر بطنا في ريف دمشق كونهما شهدتا خلال الفترات الماضية عدداً من حالات العودة لبعض اللاجئين من الأردن ولبنان.

الدولة	المدينة	عدد أفراد العينة	
		الاستبانات	جلسات تركيز
تركيا	إستانبول	100	
	غازي عنتاب	75	
	شانلي أورفة	75	
لبنان	عرسال	89	
	البقاع	56	
	طرابلس	15	
الأردن	عمان	80	
	مأدبا	6	
	المفرق	6	
	الزرقاء	19	
	الكرك	4	
العراق	أربيل	45	
	دهوك	25	
	السليمانية	5	

سورية	بلدة كفر بطنا - ريف دمشق	-	10
	بلدة انخل- درعا	-	10
المجموع		600	20

جدول (1) توزع أفراد العينة وفقاً لدول إقامتهم

مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود الزمنية والمكانية لإنجاز الدراسة، وقد بذل القائمون على إعداد الدراسة جهوداً كبيرة لضمان تمثيل العينة المختارة لمجتمع الدراسة من جهة الخصائص الديمغرافية، وطبيعة اللاجئين السوريين عدداً وتوزُّعاً داخل هذه الدول، إضافة إلى الصعوبات في اختيار العينة الملائمة ضمن هذه الدول نتيجة تردد الكثير من الأفراد في قبول ملء الاستبانة نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله وتخوفهم من أي تبعات قد تسببها الاستجابة لهذه الاستبانة، لذا أحجم الكثير ممن قبلوا ملء الاستبانة عن ذكر أي معلومات شخصية خاصة بهم، إلى جانب الصعوبة في تأمين أفراد ملمين بتوصيف المشهد الأمني وتحليله للمشاركة في جلسات التركيز، بسبب التخوف من الأجهزة الأمنية داخل مناطق النظام. ومن جانب آخر كان هناك صعوبة في الوصول إلى تحقيق التوازن في جلسات التركيز بين عدد الذكور والإناث، بسبب عدم تقبل النساء في هذه المناطق للمشاركة في هذه الجلسات لأسباب ترتبط بالبيئة المحافظة لهذه المناطق والتخوف من الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد.

3. أداة البحث المستخدمة

استندت الدراسة على أداتين بحثيتين تتمثلان في:

الأولى: استبانة بحثية

تم تنفيذ استطلاع الرأي مع أفراد العينة بالاعتماد على استبانة بحثية تتكون من (11) سؤالاً، تضمنت أسئلة ذات نهايات مغلقة، ليتم تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالمتغيرين الرئيسيين للدراسة وهما: **توصيف المشهد الأمني في سورية، وعودة اللاجئين السوريين**. أما في مجموعات التركيز فقد ضمت أسئلة مفتوحة لتُتيح للمستجوبين إمكانية التعبير عن رأيهم في الأسئلة المطروحة، مما مكننا من تقييم الواقع الحالي لهذه المتغيرات لدى مجتمع الدراسة وتشخيص مدى توفر الظروف الأمنية المناسبة لإمكانية عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، بما يتناسب والواقع الحالي الذي تشهده المناطق الخاضة لسيطرة المعارضة السورية، ونظام الأسد، والإدارة الذاتية.

وقد تم الاعتماد خلال هذا البحث أو الاستطلاع على نوعين من مصادر البيانات: الأولى مصادر أولية: والتي تم الحصول عليها عبر الاستبانة بشكل مباشر، وجلسات التركيز. والثانية: مصادر ثانوية شملت التقارير والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع أو التي أصدرتها وحدة المعلومات. وقد تم الاعتماد في توزيع هذه الاستبانات على مجموعة من الباحثين الميدانيين في تركيا ولبنان والأردن والعراق، فيقوم الباحث المدرب ضمن كل دولة بتوزيع الاستبانة بشكل شخصي أو إرسالها إلكترونياً باستخدام برنامج (Google Drive) ومساعدة المستجوب بالشروحات اللازمة عن أي نقطة يرغب بالاستفسار عنها عند قيامه بملء الاستبانة. ومن ثم قام الباحثون الميدانيون بإرسال الاستبانات المجمعة بشكل مباشر للباحث الرئيسي ليصار إلى تحليلها. وقد تم إرفاق الاستبانة في الملحق رقم (1).

الثانية: مجموعات التركيز

تم عقد جلستي تركيز في بلدتي انخل في محافظة درعا وكفر بطنا في محافظة ريف دمشق، كما يبين الجدول (1). تكونت كل مجموعة تركيز من مجموعة من الأفراد بلغ عددهم 10 في كل مجموعة، وتركزت المحاور الأساسية في جلسات التركيز على القضايا المرتبطة بالمشهد الأمني داخل مناطق سيطرة نظام الأسد وارتباطها بعودة اللاجئين إلى هذه المناطق. إلى جانب تناول واقع اللاجئين العائدين إلى هذه المناطق، والتعرف إلى منظورهم المستقبلي لملف عودة اللاجئين إلى هذه المناطق. وقد واجه الباحثون **مجموعة من التحديات** المرتبطة في عقد هذه الجلسات من خلال عدم إمكانية تجميع الحاضرين في مكان واحد خوفاً من التعرض للمساءلة من قبل الجهات الأمنية المسيطرة على المنطقة، وعدم رغبة بعض أفراد العينة بالتعبير عن آرائهم بشكل جماعي، مما اضطر الباحث لعقدها بشكل منفرد أو ضمن مجموعة صغيرة. كما واجه الباحثون صعوبة في تأمين الأفراد ذوي الخبرة لمناقشتهم في المحاور التي تضمنتها جلسات التركيز، مما يعكس بعض التفاوت في مستوى النقاشات التي دارت في جلستي التركيز. وقد تم الاستفادة من مخرجات هذه الجلسات وتضمينها في تحليل البيانات. وتم إرفاق جدول يتضمن المحاور الأساسية لجلستي التركيز في الملحق رقم (2).

ثانياً: تحليل البيانات

فيما يلي تحليل لإجابات أفراد العينة على الاستبانة البحثية المقدمة لهم.

1. خصائص العينة

1.1 الجنس

بلغت نسبة الذكور 70% بينما بلغت نسبة الإناث 30%، كما يبين الشكل (4). ويرجع انخفاض نسبة مساهمة الإناث في عينة الدراسة إلى طبيعة المادة التي تناولها استطلاع الرأي، والمتعلقة بتوصيف المشهد الأمني داخل سورية وارتباطه بعودة اللاجئين، فالذكور يميلون بنسبة أكبر من الإناث للاهتمام بمتابعة التطورات المرتبطة بالمشهد الأمني والعسكري، بينما ينال الموضوع اهتماماً أقل لدى الإناث، بحكم طبيعة الحياة في مجتمعات اللجوء وتحمل الإناث عبئاً كبيراً في رعاية أسرهن، وانخراط نسبة كبيرة منهن في تأمين سبل المعيشة، وهذا لا ينفي طبعاً وجود نسبة من الإناث ذوات الاهتمام بمثل هذه القضايا لأسباب ترتبط بكون نسبة جيدة منهن يتقلدن دور رب الأسرة بعد اللجوء إلى الدول المجاورة، وما يترتب على ذلك من ضرورة متابعة الوضع الأمني وتأثيره على قرار عودة أسرهن إلى سورية.

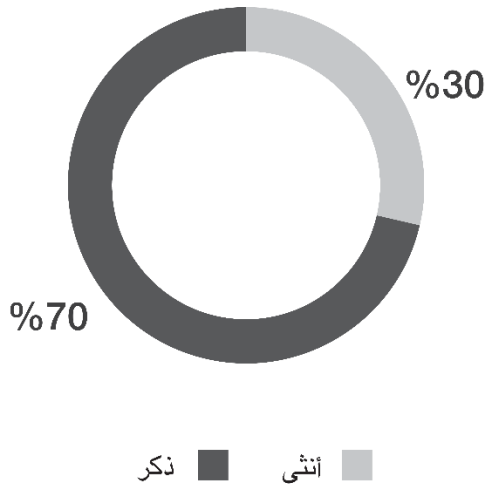

الشكل (4) يبين جنس العينة

ومن جانب آخر، مثلت بعض العوامل المرتبطة بالعادات الاجتماعية لدى بعض مجتمعات اللاجئين السوريين، والتي يغلب عليها الطابع المحافظ، مانعاً من مشاركة الإناث في استطلاع الرأي.

2.1 العمر

تتركز الفئة العمرية لعينة الدراسة ما بين 25-35 سنة مثلت نسبة 55% منها، بينما شكلت الفئة العمرية 36-45 نسبة 18%، وتماثلها بالنسبة نفسها تقريباً الفئة العمرية أقل من 25 بنسبة 17%، في حين بلغت الفئة العمرية 46-55 نسبة 7%، ونسبة 3% للفئة العمرية التي تتجاوز 55 كما يبين الشكل (5). وتعكس الفئة العمرية للعينة تنوعاً في أعمار المستجوبين وتوازناً منطقياً من جهة النسب المئوية، فتشكل فئة الشباب النسبة الأكبر من عدد اللاجئين السوريين في الخارج، بحكم اضطرار غالبيتهم للفرار من التجنيد الإلزامي، والاعتقالات التعسفية والانتهاكات السائدة بسبب تردي الوضع الأمني، إلى جانب تدهور سبل المعيشة في غالبية المناطق السورية والارتفاع المضطرد في معدلات البطالة، ومحاولة أفراد هذه الفئة البحث عن فرص لضمان مستقبلهم في مجال التعليم والعمل، ففي تركيا، البلد الذي يستضيف العدد الأكبر من السوريين الفارين من النزاع، شكلت الفئة العمرية (15-44) نسبة 48.6%، وشكلت الفئة العمرية (0-14) نسبة 39.6% من السوريين المسجلين في قيود دائرة الهجرة التركية[7].

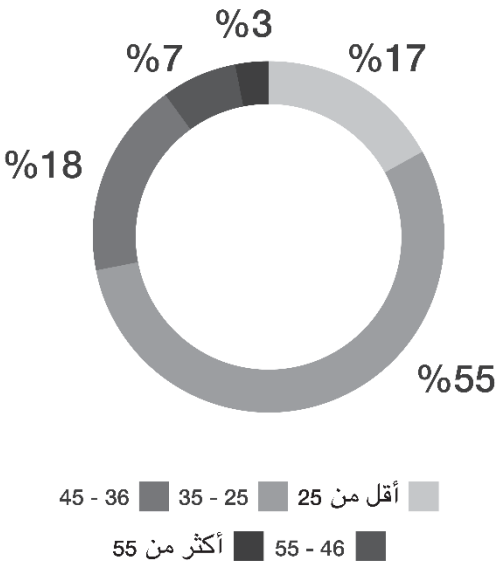

الشكل (5) يبين الفئة العمرية للعينة

[7] Directorate General of Migration Management, 27-08-2020: https://rb.gy/gghqaw

3.1 المستوى التعليمي

بلغت نسبة حملة الشهادة الجامعية نسبة 52%، في حين بلغت نسبة حاملي شهادات المعهد المتوسط 19%، بينما بلغت نسبة حاملي الشهادة الثانوية وما دون نسبة 29%. كما يبين الشكل (6). مما يعطي نتائج الاستطلاع مصداقية أكبر كون غالبية أفراد العينة ذوي خلفية تعليمية جيدة، الأمر الذي قد ينعكس بشكل جيد على الاستنتاجات التي سيقدمها الاستطلاع، من خلال فهمهم وتقييمهم للواقع الأمني في سورية بشكل أفضل.

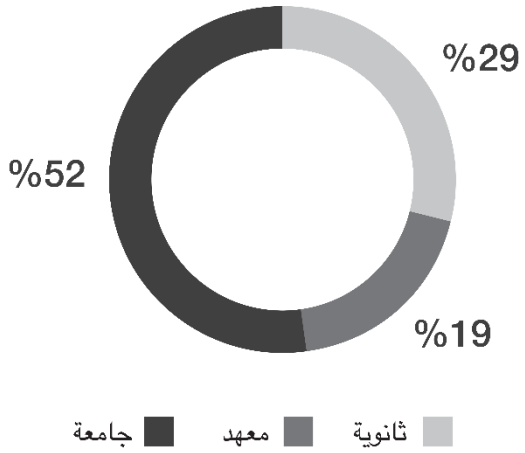

الشكل (6) يبين المستوى التعليمي لعينة الدراسة

4.1 محافظة قدوم اللاجئ

تنوع أفراد العينة من جهة المحافظة التي قدموا منها كما يبين الشكل (7)، وقد ضمت العينة غالبية المحافظات السورية وبنسب متفاوتة تبعاً لمناطق تركزهم في الدول المجاورة، وتوزعت العينة بين كل من المنطقة الوسطى متضمنة حمص بنسبة 21%، وحماة 2%، والمنطقة الشرقية متضمنة دير الزور بنسبة 18%، والحسكة 13% والرقة 5%، والمنطقة الجنوبية متضمنة درعا والسويداء والقنيطرة بنسبة 5%، ودمشق بنسبة 12% وريف دمشق بنسبة 10%، والمنطقة الشمالية متضمنة حلب بنسبة 10%، وإدلب 3%، والمنطقة الساحلية متضمنة طرطوس واللاذقية بنسبة 1%. وتعكس هذه النسب توزع منطقي للعينة إلى حد ما، لتعكس مختلف آراء السوريين من مختلف المحافظات. مع الأخذ بعين الاعتبار محاولة المستجوبين مراعاة هذا المتغير المرتبط بمحافظة القدوم عند استهداف أفراد العينة، وبما هو متاح لهم من إمكانات مادية وزمنية للوصول إلى هذا الهدف.

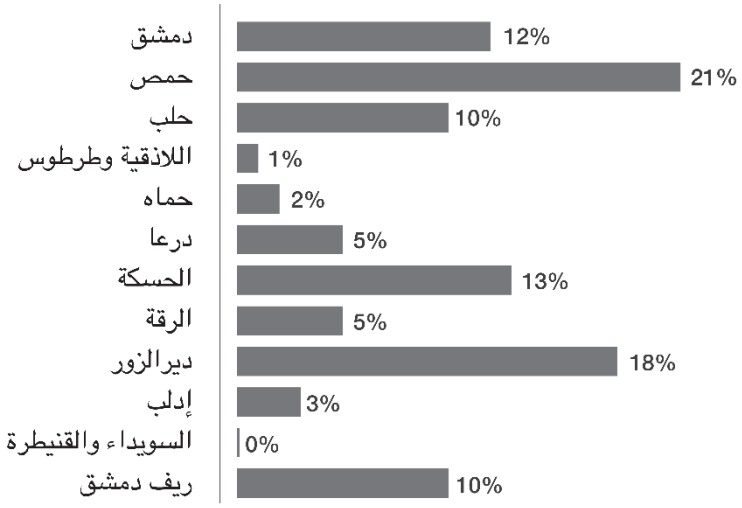

الشكل (7) يبين محافظة قدوم أفراد العينة

5.1 مكان الإقامة الحالي

بلغت نسبة أفراد العينة المقيمين في تركيا 42%، في حين بلغت نسبتهم في لبنان 27% و19% في الأردن و12% في العراق. كما يبين الشكل (8). وتتناسب هذه النسب مع أعداد توزع السوريين في هذه الدول، مما يعطي نتائج الاستطلاع مصداقية أكبر من ناحية تمثيل العينة للسوريين في هذه الدول، وبالتالي القدرة على تعميم الاستنتاجات التي سيقدمها الاستطلاع.

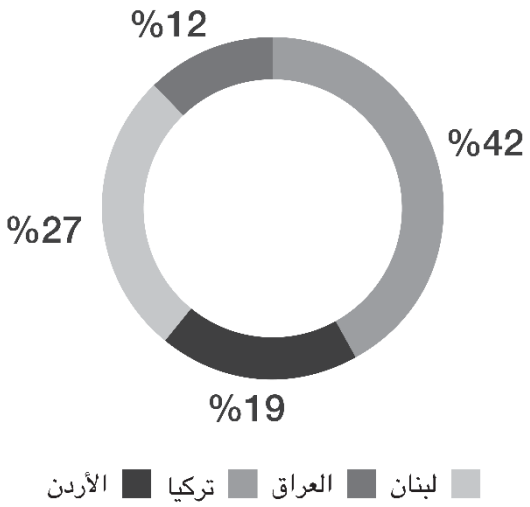

الشكل (8) يبين مكان الإقامة الحالية للعينة

6.1 عدد السنوات في مكان الإقامة

تركزت النسبة الأكبر لأفراد العينة من جهة عدد سنوات الإقامة في بلد اللجوء في الفترة أكثر من خمس سنوات وبنسبة 60%، في حين مثلت نسبة (5-2) سنوات نسبة 38%، بينما لم تتجاوز فترة أقل من سنتين نسبة 2% كما يبين الشكل (9). فمنذ اندلاع النزاع في سورية عام 2011 بدأت حركات النزوح من داخل سورية إلى هذه الدول، والتي كان أشدها في عامي 2013 و2014، وهذا ما يفسر منطقياً وجود غالبية النازحين لفترة أكثر من خمس سنوات في هذه الدول. مع استمرار توافدهم لهذه الدول بعد عام 2014 ولكن بمعدلات أقل.

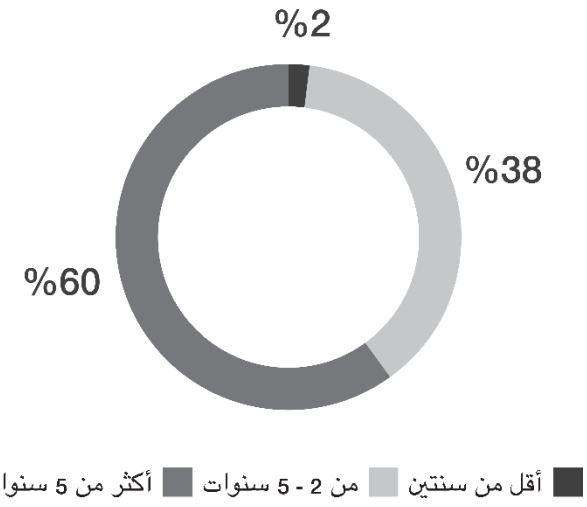

الشكل (9) عدد السنوات في مكان الإقامة

2. مؤشرات المشهد الأمني العام

للتعرف أكثر إلى واقع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني العام، تم صياغة مجموعة من العبارات العامة التي حاولت قياس مدى إدراك العينة لهذا المشهد وإلمامها بالتطورات المرتبطة به، وذلك بهدف تحليل دوافعها تجاه عملية العودة إلى أرض الوطن.

عند أخذ رأي العينة عن المشهد الأمني في مناطق النظام، اتفقت عينة الدراسة بنسبة 81.8% على أن سلوك الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لم يتغير عما كان سائداً قبل انطلاق الثورة السورية في عام 2011، بل على العكس ازداد سلوك هذه الأجهزة ضراوة تجاه المدنيين، وازدادت حالات الاعتقال

والتصفية والتعذيب الممنهج، مما ولد قناعة لدى المواطنين أن هذه الأجهزة عصية على الإصلاح في المستقبل.

وتتفق عينة الدراسة بنسبة 70.3% على أن هذه الأجهزة تعاني من فوضى في عملها وتدني مستوى التنسيق فيما بينها. ويبرز ذلك بشكل واضح في تعدد هذه الأجهزة وارتباطاتها الإدارية، والتنافس فيما بينها، والتداخل الشديد في مهامها، والذي وصل في كثير من الأحيان إلى حد التضارب في السلوكيات والقرارات، الأمر الذي أفرز فيها فساداً مستشرياً وتضخماً كبيراً في الملاك الوظيفي لهذه الأجهزة، وبشكل لا يتناسب مع حجم المهام الموكلة إليها أساساً.

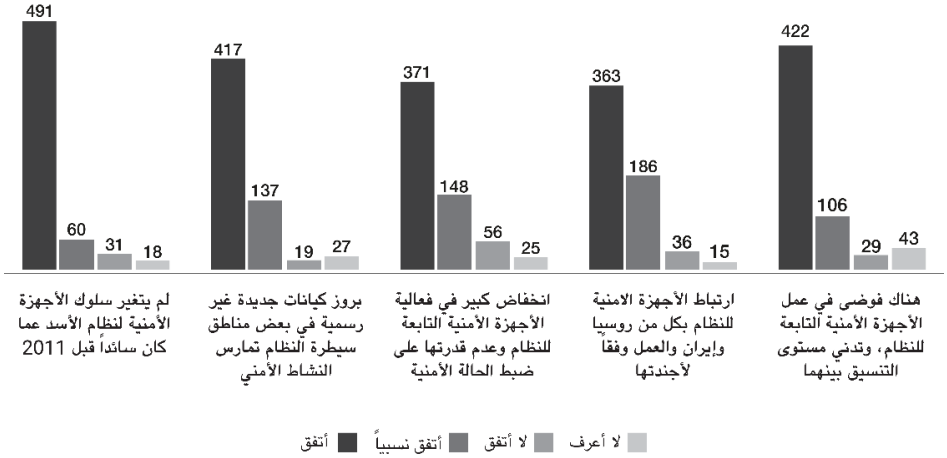

الشكل (10) يبين مؤشرات المشهد الأمني العام في سورية

في السياق ذاته تتفق العينة بنسبة 69.5% على أن النشاط الأمني لم يعد محصوراً بالأجهزة الأمنية داخل مناطق سيطرة النظام، بل إن هناك كيانات جديدة بدأت تبرز في هذه المناطق، فتم الموافقة على قرار الترخيص للشركات الأمنية الخاصة كرد فعل على الخلل الأمني في مرحلة ما بعد عام 2011، وعوّض نشاطها إلى حدّ كبير النقص في عدد أفراد الشرطة، وساهمت في توفير الحماية لرجال الأعمال ومنشآتهم، كذلك حدّت تلك الشركات من تزايد نسبة الجريمة، وعمليات الخطف والابتزاز التي تعرّض لها رجال الأعمال بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، لكن في المقابل، فإن هذه الشركات ساعدت نظام الأسد في الحفاظ على ولاء مقاتلي الميليشيات وأُسَر القتلى، من خلال تأمين فرص عمل لهم فيها بعد حل عدد كبير من الميليشيات، ناهيك عن فرص العمل التي أتاحتها لطلبة

الجامعات من أبناء الطائفة العلوية في حمص ودمشق، وعكست تلك الشركات قوة الشبكات الزبائنية بين رجال الأعمال والمستثمرين، وبين رجالات النظام الأمنيين والعسكريين والسياسيين[8].

وفيما يتعلق بفاعلية الأجهزة الأمنية، تتفق العينة بنسبة 86.5% أن هذه الأجهزة فقدت الكثير من فاعليتها بعد حركة الانشقاق الكبير في صفوفها، وعدم قدرتها على تعويض هذا النقص، أضف إلى ذلك تأثير الوضع الاقتصادي على حركية هذه الأجهزة وأنشطتها والحد من قدرتها بشكل كبير على ممارسة الدور الذي كانت تتبوأه قبل عام 2011. وبالتالي فإن هذه الأجهزة فشلت في اختبارات الواقع، فرغم الانتشار الأمني والعسكري الأفقي والممتد بشكل رئيسي داخل البنية المحلية، وطبيعة النهج العنفي المتبع من قبل هذه الأجهزة، إلا أن هذه الأجهزة فشلت في الأداء الأمني وفقاً لوظيفتها القائمة.

إن النفوذين الإيراني والروسي بات حقيقة واقعة في سورية، وتتفق العينة بنسبة 91.5% على وجود ارتباط بين هذه الأجهزة وكل من هذين الدولتين والعمل وفقاً لأجنداتهما. ففي ظل هذين النفوذين وفرض أجنداتهما داخل سورية، فقدت الأجهزة الأمنية ذلك الزخم من النفوذ الذي كانت تحوزه قبل عام 2011، مع توجه طهران وموسكو للتغلغل داخل هذه الأجهزة ومحاولة السيطرة على قراراتها والتحكم فيها، وتطويع عملها لخدمة التوجهات الخاصة بأهداف كل منهما[9]. انظر الشكل (10).

[8] منهل باريش، الشركات الأمنية الخاصة في سوريا: وكلاء جُدُد في خدمة النظام، مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، 28-07-2020: https://rb.gy/eztczo

[9] عدنان أحمد، صراع إيراني - روسي على المؤسسات الأمنية السورية: فيلق سادس قريباً، موقع العربي الجديد، 31-05-2019: https://rb.gy/mrel2c

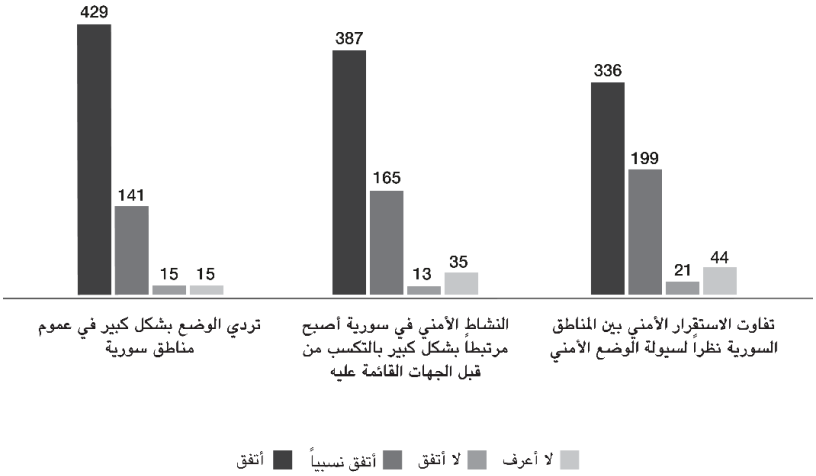

الشكل (11) يبين مؤشرات المشهد الأمني العام في سورية

هناك اتفاق تام بنسبة 71.5% ونسبي بنسبة 23.5%، على أن الوضع الأمني في عموم المناطق السورية متردٍ بشكل كبير، وهذا ما تؤشر له التقارير الميدانية الواردة من جميع هذه المناطق على مر الأعوام الماضية، وإن تفاوتت حدة هذا التدهور الأمني بين هذه المناطق، إلا أنها تبين مدى الصعوبة التي تكتنف حل إشكاليات البيئة الأمنية ضمن هذه المناطق، وتمهيد الطريق لعودة اللاجئين في المستقبل القريب، كذلك تتفق العينة تماماً وبنسبة 64.5% أن النشاط الأمني في عموم المناطق السورية أصبح مرتبطاً بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، في حين تتفق نسبة 27.5% بشكل نسبي مع هذه التوصيف. فقد أدت حالة الفلتان الأمني إلى تعَمُق غياب المساءلة والقدرة على ضبط سلوكيات الأفراد العاملين في المؤسسات والكيانات والمجموعات المكلفة بالعمل الأمني، أضف إلى ذلك، تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عموم المناطق وما رافقه من تدهور في مستوى الحياة المعيشة وشيوع الفساد والمحسوبية والزبائنية لدى قادة هذه الأجهزة[10]، كل هذه العوامل وغيرها كان لها تأثير كبير على هذا النشاط، وتحوله إلى أداة للتكسب من منتسبي هذه الأجهزة بحكم امتلاكها للنفوذ الذي يتيح لها إطلاق يدها في الحياة الاقتصادية للمواطنين[11]، هذا الأمر يتجسد

[10] يزن شهداوي، شبيحة النظام وضباطه "مافيات" تحتكر الاقتصاد في حماة، موقع صدى الشام، 22-05-2018: https://rb.gy/2ivomg

[11] أنصار جاسم، خبث السلطة: الاعتقالات في سوريا كجزء من منطق سياسي واقتصادي، مؤسسة HEINRICH-BÖLL-STIFTUNG، مكتب بيروت، 12-01-2016: https://rb.gy/xchlod

بشكل كبير في مناطق النظام[12]، وبدرجات أقل في باقي المناطق كما في إدلب ومناطق درع الفرات وعفرين[13]، ومناطق الإدارة الذاتية[14].

تتفق العينة تماماً وبنسبة 56% أن سيولة الوضع الأمني في عموم المناطق السورية أدى إلى تفاوت الاستقرار الأمني بين هذه المناطق، في حين تتفق نسبة 33% بشكل نسبي مع هذه العبارة. فما يزال المشهد الأمني يعاني من سيولة عالية وتشظٍ شديد متأثراً بطبيعة الحالة بسيولة المشهدين السياسي والعسكري، ومخلفاً في الوقت ذاته حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وإن بنسب متفاوتة في جميع المناطق. إلى جانب ذلك؛ فإن هذه السيولة ما زالت تخلف المزيد من الأزمات الإنسانية الحادة التي طالت المدن والأرياف على حد سواء، معمقة من حالات الفقر والبطالة والمرض والارتفاع الكبير في معدلات الجريمة، الأمر الذي سيكون له تبعات سلبية على واقع ومستقبل المجتمعات المحلية ومدى قدرتها على النهوض في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع.

بعد اندلاع النزاع، ومع تفشي حالة الفلتان الأمني في عموم المناطق، برزت ظاهرة السطوة المتزايدة للأجهزة الأمنية لضبط هذا الفلتان وإرساء الاستقرار الأمني، وتتفق العينة بنسبة 83% على زياد سطوة هذه الأجهزة، مستغلة حالة الفراغ الأمني. كما برزت ظاهرة اعتماد هذه الأجهزة على تجنيد الميليشيات المحلية في مناطق سيطرة النظام وتحول هذه الميليشيات لأذرع لهذه الأجهزة لتنفيذ أجنداتها ومخططاتها، وظهر هذا جلياً في المناطق التي استعادها النظام بعد خروجها عن سيطرته[15]، وتعاني هذه المناطق من زيادة الحملات الأمنية والاعتقالات والتفتيش كما في محافظتي ريف دمشق ودرعا[16]، وهما من المحافظات التي شهدت مؤخراً حركة عودة للاجئين من الأردن ولبنان. لكن هذه السطوة الأمنية المتزايدة شكلت رسالة تهديد واضحة لمن يفكر بالعودة إلى هذه المناطق[17]، انظر الشكل (11).

---

[12] أجهزة النظام الأمنية تستولي على 16 منزلاً لمهجرين من مناطق جنوب دمشق، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 29-07-2019: https://rb.gy/hztsls

[13] كيف تحارب تحرير الشام "فساد المنظمات" في إدلب، شبكة شام، 21-11-2018: https://rb.gy/eg4xn4

[14] بتهم الفساد إقالات وسجن لقيادات من "الآسايش" (ووحدات حماية الشعب) في الحسكة، موقع شباب بوست، 07-02-2017: https://rb.gy/pd6uma

[15] عامر الحوراني، الخطف أبرز أعمالها .... مجموعات محلية تنفذ أجندة الأفرع الأمنية في درعا، منظمة ماري، 28-01-2020: https://rb.gy/elevb2

[16] أجهزة النظام الأمنية تواصل حملاتها الأمنية في غوطة دمشق الشرقية وتعتقل 9 أشخاص من سقبا وكفربطنا، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 12-03-2019: https://rb.gy/ot2b04

[17] محمد حمص وأحمد جمال، سورية متهالكة ... إلى أين يعود اللاجئون؟، جريدة عنب بلدي، 15-09-2019: https://rb.gy/2uzmbi

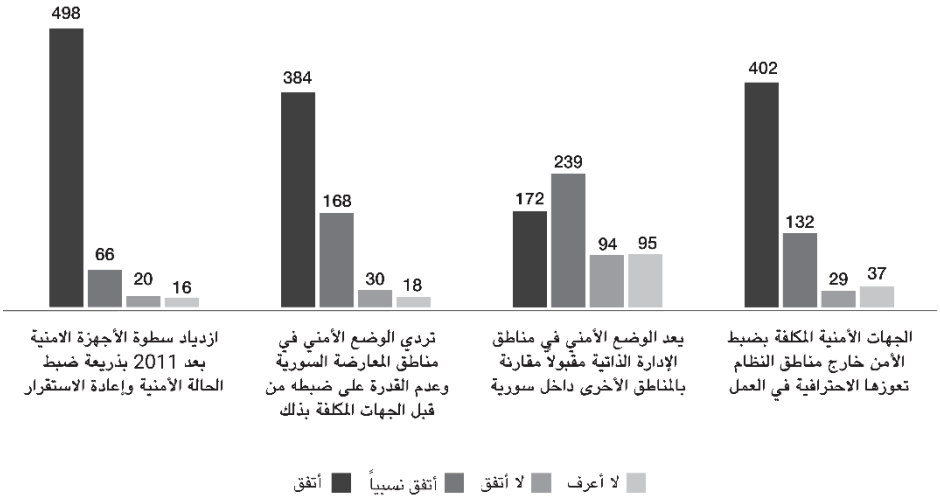

الشكل (12) يبين مؤشرات المشهد الأمني العام في سورية

في السياق ذاته تتفق عينة الدراسة بنسبة تجاوزت 90% أن الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن خارج مناطق النظام لا تمتلك الاحترافية في العمل الأمني، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى تردي الحالة الأمنية في هذه المناطق وعدم القدرة على ضبطها من قبل هذه الجهات. وما يؤكد صحة ذلك عدم تمكن هذه الجهات من الحد من العمليات الأمنية في هذه المناطق كالتفجيرات والاغتيالات وعمليات الاختطاف والسرقة، ففي مناطق المعارضة مثلاً تزايد عدد حالات الاغتيال في عام 2019 مقارنة بعددها في عام 2018[18].

وبشكل عام تبين المؤشرات الأمنية المرتبطة بهذه المناطق هشاشة الحالة الأمنية، وتعثر القوى الفاعلة المحلية والإقليمية في تطوير أدوات وآليات لضبط الوضع الأمني والحد من تدهور هذه المؤشرات، وتغلب اللامركزية على إدارة الملف الأمني وغياب جهة مرجعية مركزية تتولى إدارة هذا الملف لصالح جهات متعددة منخرطة في الشأن الأمني، والتي تؤدي أدواراً متباينة بحسب إمكانياتها وعلاقاتها والبيئة التي تنشط فيها[19]. وعلى الرغم من محاولات بعض الفصائل والتشكيلات المعارضة تطوير أدواتها وضبط الأمن من خلال أجهزة الشرطة والشرطة العسكرية وازدياد المنتسبين لتلك الأجهزة؛ إلا أنها ما تزال غير قادرة على الحد من هذا التدهور، الأمر الذي يستدعي إعادة هيكلة تلك الأجهزة ورفع مستوى التدريب الخاص بعناصرها ورفدهم بكافة التجهيزات

[18] تقارير الاغتيالات في مناطق المعارضة في عامي 2018-2019، تقارير خاصة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: https://rb.gy/rob0ns

[19] الواقع الأمني في سورية واختبار الحوكمة الأمنية، في التغيير الأمني في سورية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص 101.

اللوجستية والتقنية، بشكل يسهم في تأمين بيئة أمنية مناسبة لنشاط المؤسسات المدنية، والدفع بإشراك المجتمع المحلي والتنسيق مع فعالياته ومؤسساته في هذا الإطار، وتجسير أي هوة بين تشكيلات قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية العاملة ضمنها، بشكل يسهل مهمتها، ويعزز من حالة الأمن، ويرفع المسؤولية بأهميتها للجميع.

في الانتقال إلى مناطق الإدارة الذاتية، تتفق العينة نسبياً بنسبة 39.8% وتتفق بشكل تام بنسبة 28.6% على أن الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية يعد مقبولاً، إذا ما قورن بالمناطق الأخرى داخل سورية. لكن نسبة 15.6% من العينة لا تتفق مع هذا الطرح، إذ يتسم المشهد الأمني في مناطق الإدارة الذاتية بنوع من التمايز بين المدن والبلدات ضمن هذه المناطق، ففي حين تسود الأجواء الآمنة نسبياً في محافظة الحسكة، فإن هذه الأجواء تتبدد في محافظتي الرقة ودير الزور، وتؤشر التقارير الميدانية إلى تدهور الواقع الأمني في هاتين المحافظتين[20]، ويمكن وصفهما بكونهما المناطق الأخطر في سورية على الرغم من التواجد الكبير للقوات الروسية والأمريكية والإيرانية وقوات التحالف الدولي ونظام الأسد والأجهزة الأمنية التابعة للإدارة الذاتية. انظر الشكل (12).

3. المتغيرات التي تحكم قرار عودة اللاجئ السوري

يوجد عدد من المتغيرات التي تحكم قرار عودة اللاجئ السوري إلى وطنه، وقد تناولت الاستبانة أربعة متغيرات شملت العوامل المؤثرة على قرار العودة، ومصادر حصول اللاجئ على المعلومات لتقييم الوضع الأمني داخل سورية، والفئات الأكثر استهدافاً من اللاجئين العائدين من قبل نظام الأسد، والمهددات الأمنية التي يمكن أن يتعرض لها اللاجئ في حال اتخاذ قرار العودة. ويتفاوت تأثير هذه المتغيرات وأهميتها على قرار العودة تبعاً لعوامل متعددة ذات صلة باللاجئ السوري بشكل شخصي وبالظروف المحيطة به في بلد اللجوء.

[20] فوضى أمنية وسرقات.. أين دور "أسايش" في الرقة؟، جريدة عنب بلدي، 28-07-2020: https://rb.gy/lzvrnr

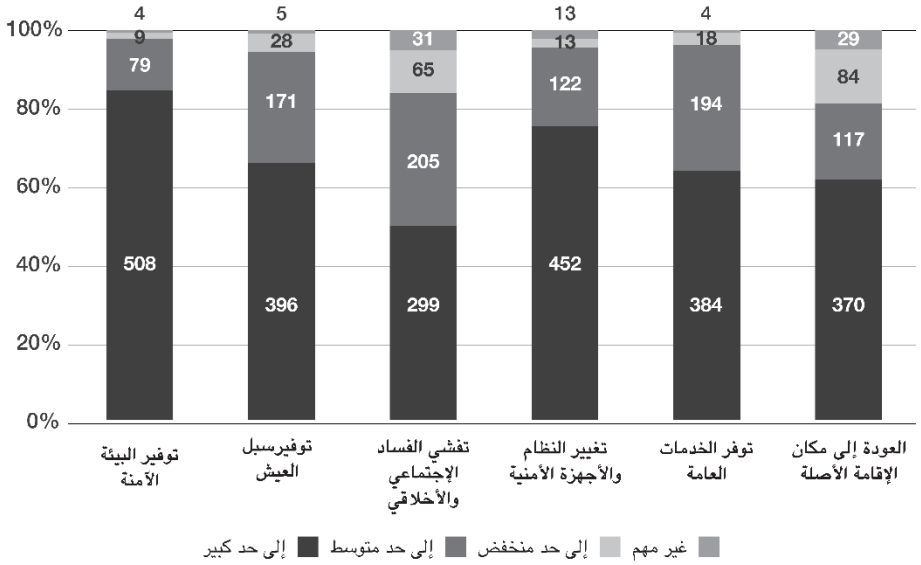

الشكل (13) يبين العوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئ السوري إلى وطنه

وفقاً للعينة التي تم استقصاء آراءها حول قضية العودة إلى سورية، وفيما يتعلق بالمتغير المرتبط بالعوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئ السوري، أكدت نسبة 85% من العينة أن عامل توفر البيئة الآمنة يعد من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة على قرار العودة، في حين ترى نسبة 12% منها أنه مهم إلى حد متوسط. والبيئة الآمنة في هذا السياق تعني الوقف الفعال للأعمال القتالية، وتقييد سلطة الأجهزة الأمنية في الحياة العامة للمواطنين أو التعدي عليهم من قبل هذه الأجهزة، أو من قبل الميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة في طول البلاد وعرضها. فوفقاً للعديد من التقارير الميدانية التي ترصد مؤشرات المشهد الأمني داخل عموم المناطق السورية، ما تزال هذه المناطق تشهد انفلاتاً أمنياً وإن بدرجات متفاوتة بين المناطق المسيطر عليها من قبل حكومة الأسد، والمناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة السورية في الشمال، والمناطق التابعة للإدارة الذاتية في الشرق. فعامل توفر البيئة الآمنة والمستقرة هو ما دفع الكثير من اللاجئين السوريين إلى النزوح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أكثر أمناً داخل سورية، قبل اتخاذ قرارهم باجتياز الحدود إلى البلدان المجاورة فراراً بأرواحهم وحفاظاً على كرامة عائلاتهم وخوفاً من التعرض إلى أي مهدد أمني. ويمثل توفر البيئة الآمنة قضية جوهرية في حياة اللاجئ السوري، في حال اتخذ قرار العودة إلى وطنه، فهناك نسبة جيدة من اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة لهم آثرت تحمل التحديات والصعاب المعيشية

والمجتمعية على أن تعود لسورية في ظل عدم وجود بيئة آمنة وضمانات دولية للحفاظ على أمنهم الشخصي وأمن ذويهم.

في السياق ذاته، ترى نسبة 75% من عينة الدراسة أن تغيير النظام الحاكم وتغيير الأجهزة الأمنية المرتبطة به عامل هام إلى حد كبير في قرار عودتهم، في حين ترى نسبة 15% أنه عامل هام إلى حد متوسط. ومرد ذلك إلى الدور الكبير الذي لعبته الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد بمختلف تصنيفاتها وفروعها في تهجير السوريين، عبر عمليات الاعتقال والتعذيب الوحشي وتصفية المعتقلين المناوئين للسلطة الحاكمة، وشبكات التجسس التي زرعتها هذه الأجهزة داخل المجتمع السوري عبر العقود الماضية، فقد مثلت تهديداً حقيقياً لكرامة المواطنين وأمنهم الشخصي. ويُقدّر عدد عناصر أجهزة الأمن السورية المختلفة بنحو 100 ألف عنصر وضابط، في الوقت الحاضر، وهناك عشرات الآلاف المنظمين في مليشيات موالية تقاتل في صفوفهم. وتُعدُّ سورية من أكثر الدول الأمنية استناداً إلى حصة المواطنين من عناصر الاستخبارات، فلكل 129 مواطناً سورياً، يوجد عنصر أمني، وهي من أعلى النسب في العالم[21].

في الجانب الاقتصادي ذي الصلة بقرار العودة، ترى نسبة 66% من العينة، أن مدى توفر سبل العيش في سورية هو عامل هام إلى حد كبير في قرار عودة اللاجئ، في حين ترى نسبة 34% من العينة أن هذا العامل هام إلى حد متوسط. فنظراً للواقع الاقتصادي المتردي في عموم المناطق السورية، تشكل قضية تأمين سبل العيش هاجساً يؤرق النسبة الكبرى من السكان ممن هم في داخل سورية، مع تدهور كبير في جميع القطاعات الاقتصادية والتدهور الحاصل في القطاعات الإنتاجية، والتراجع الكبير في سعر صرف الليرة السورية، والارتفاع الكبير في معدلات التضخم والفقر، والآثار الناجمة عن فرض العقوبات الدولية، وغيرها من التحديات الاقتصادية التي أثقلت كاهل المواطنين ووضعت غالبيتهم في تحدي مدى القدرة على الصمود الاقتصادي، والتكيف مع الواقع الاقتصادي المتردي. أضف إلى ذلك، قيام النظام بعدم السماح بعودة الموظفين إلى أماكن عملهم السابقة في المناطق التي استعادها، كونه يعدُّهم بمثابة "خونة" بالنسبة له[22]. إلى جانب حملات الاعتقال والتجنيد التي يقوم بها داخل هذه المناطق[23]، والتي أدت إلى شلل شبه كامل في الحياة الاقتصادية، وغياب أية بوادر لتشغيل الورش الصناعية أو العمل في القطاع الزراعي. ووفقاً لذلك، فإن تأثير

[21] ريان محمد، استخبارات النظام السوري: مافيات بصفة أجهزة أمنية، موقع العربي الجديد، 14-04-2020: https://rb.gy/k00ljj

[22] أحمد زكريا، النظام السوري يهمل البنى التحتية ويمنع الموظفين من العودة إلى عملهم!، منصة SY24، 03-01-2019: https://rb.gy/ui1gzk

[23] في الغوطة الشرقية منذ الربع الأول من عام 2018، قام النظام بحملات الاعتقال والتجنيد الإجباري التي شملت نحو 90 % من الذكور الذين تتراوح أعمارهم من 18 وحتى 45 عاماً بالإضافة إلى قيامه بالإخفاء القسري الممنهج بحقهم.

هذا العامل الاقتصادي من الأهمية بمكان في قرار عودة اللاجئ، فعدم القدرة على تأمين سبل المعيشة في حال العودة سيشكل تحدياً كبيراً لمدى قدرة اللاجئين العائدين على الاستقرار في أماكن عودتهم، والذي قد يضطرهم إلى النزوح والتفكير بمغادرة البلد مجدداً[24].

في السياق ذاته، يلعب توفر الخدمات العامة كالنقل والمياه والكهرباء والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأخرى، دوراً هاماً في تفكير اللاجئ واتخاذ قراره بالعودة. إذ ترى نسبة 64% من العينة أن هذا العامل مهم إلى حد كبير، في حين ترى نسبة 32% أنه هام إلى حد متوسط. وتشير العديد من التقارير الميدانية إلى أن سنوات الحرب أنهكت البنية التحتية لهذا البلد وأدت إلى تراجع كبير في مستوى توفر الخدمات العامة للمواطنين، وعجز حكومة النظام عن استعادة المستوى السابق لهذه الخدمات، بسبب العوز المالي الكبير للحكومة مع توقف عجلة الحياة الاقتصادية بنسبة كبيرة، وعدم البدء بعملية إعادة الإعمار، وقد أدى تراجع الخدمات العامة إلى حدوث حالات نزوح داخلي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، والتي يلاحظ أيضاً وجود تباين في مستوى توفر الخدمات داخلها[25]، أضف إلى ذلك وجود حالة سخط شعبي كبير من المواطنين على عدم توفر هذه الخدمات بشكلها المناسب من جهة الكلفة ومستوى التوفر[26]. إلى جانب تعمد النظام حرمان المناطق التي استعاد السيطرة عليها من الخدمات الأساسية أو تركها عرضة للاستغلال من قبل المتحكمين بتقديم هذه الخدمات داخل هذه المناطق، كما هو الحال في الشطر الشرقي من مدينة حلب[27]، أو قيام الحكومة بتحميل السكان في هذه المناطق كلفة إعادة توصيل الخدمات العامة كالكهرباء والماء، أو ابتزازهم بدفع الفواتير المتراكمة خلال السنوات الثماني الماضية لإعادة الكهرباء والماء رغم ظروفهم المادية الصعبة[28]. في حين تشهد المناطق خارج سيطرة الحكومة حركة تعافٍ مبكر ومستوى مقبول في توفر الخدمات العامة، وإن لم يكن بالشكل الكافي الذي يتطلع له سكان هذه المناطق، نظراً لحالة عدم الاستقرار الأمني، وغياب المشاريع الكبرى في البنية التحتية والخدمات العامة ضمن هذه المناطق، لذا يشكل توفر الخدمات العامة عاملاً ذا أثر هام في تفكير اللاجئ واتخاذ قراره بالعودة.

---

[24] The Mobility of Displaced Syrians: An Economic and Social Analysis, The World Bank, 06-02-2019: https://rb.gy/4yr8bv

[25] محمد العلي، النظام في درعا: الخدمات حسب الولاءات، جريدة المدن، 19-07-2020: https://rb.gy/fcanm5

[26] وليد نوفل، الخبز في مناطق سيطرة النظام: متلازمة الفساد المرتفع والجودة المتدنية، موقع سورية على طول، 21-04-2020: https://rb.gy/ppn0xp

[27] تسع سنوات ... أحياء حلب الشرقية بدون كهرباء أو خدمات، منصة SY24، 18-04-2020: https://rb.gy/gy2snb

[28] مؤسسات الدولة تبتز أهالي درعا بالفواتير المتراكمة، جريدة عنب بلدي، 10-11-2019: https://rb.gy/ieindh

في جانب آخر مرتبط بقرار عودة اللاجئ السوري، يتخوف الكثير من اللاجئين، أنه في حال تم اتخاذ قرار العودة من قبلهم، فقد يتم إعادتهم إلى غير مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها. ويشكل هذا في نظر العديد منهم تجاوزاً كبيراً في حقهم المرتبط بالعودة الكريمة والآمنة لهم، ومدى القدرة على الاستقرار في هذه المناطق. فقد شهدت السنوات الماضية بعض حالات إعادة اللاجئين إلى غير أماكنهم الأصلية داخل مناطق النظام[29]، وغالباً تخضع العودة لمكان السكن الأصلي لاعتبارات أمنية من قبل نظام الأسد لأسباب ترتبط بسياسته في التغيير الديمغرافي لبعض المناطق التي شكلت حواضن اجتماعية للمناوئين لسلطته[30]. وقد حاز عامل العودة إلى مكان الإقامة الأصلي نسبة 62% لأهميته الكبيرة لدى عينة الدراسة. بينما رأت نسبة 32% أن أهميته تتراوح ما بين الحد المتوسط والمنخفض من جهة التأثير على قرار العودة.

في سياق متصل، تبرز قضية ضمان حقوق الملكية العقارية للاجئين العائدين كعامل لا يمكن إغفاله، باعتباره أحد العوامل التي تضمن استقرار اللاجئ في حال اتخاذ قرار العودة، وترى نسبة 60% من العينة أن هذا العامل مهم إلى حد كبير في التأثير على قرار العودة، بينما ترى نسبة 36% أن أهميته تتراوح بين المتوسطة والمنخفضة، فمنذ عام 2011، أصدر النظام أكثر من ستين قانوناً ومرسوماً تنظم قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات والتخطيط الحضري وقضايا الاستثمار، لتشكل معاً الإطار القانوني لإعادة الإعمار، وتمنح الجهات الحكومية سلطة تحديد مناطق التنمية، وتمكنها بالتالي من مصادرة الملكية الخاصة[31]، أضف إلى ذلك قيام النظام بفرض الحصول على الموافقة الأمنية قبل بيع أو التصرف بالعقارات المملوكة من قبل المواطنين داخل وخارج سورية، وكطريقة لمنع السوريين في الخارج من التصرف بأملاكهم ووضعها تحت خطر المصادرة[32]، لا سيما بعد صدور القانون رقم 10 لعام 2018 الخاص بالأملاك العقارية الذي اتخذته حكومة نظام الأسد بالحجز على عقارات الغائبين، الأمر الذي أثار ردود فعل دولية قوية تجاه هذا القرار الذي سيحرم نسبة كبيرة من اللاجئين من حقوقهم في ملكياتهم العقارية[33]. وفي هذا الصدد يبرز دور الميليشيات في محاولتها السيطرة على أملاك المهجرين كما في حالة حزب الله ضمن مدينة القصير في محافظة

---

[29] تيم الحاج، نازحو القصير في الشمال غير مدعوين للعودة إلى مدينتهم، جريدة عنب بلدي، 10-11-2019: https://rb.gy/b45spx

[30] أشرف سليمان، عودة مشروطة لأهالي داريا والنظام يضخم أرقام العائدين، شبكة بلدي الإعلامية، 21-12-2018: https://rb.gy/avft2n

[31] Muriel Asseburg, Reconstruction in Syria: Challenges and Policy Options for the EU and its Member States, German Institute for International and Security Affairs, 01-07-2020.

[32] "الموافقة الأمنية" حماية لأملاك المواطنين أم عرقلة لحياتهم، جريدة عنب بلدي، 10-07-2020: https://rb.gy/xwjbu8

[33] ميرفت عوف، أخطر قانون على الإطلاق.. نظام الأسد يعتزم سلب أملاك المهجرين قسراً، موقع ساسة بوست، 28-04-2018: https://rb.gy/dye6lm

حمص[34]، وكذلك شبكات السماسرة وتجار العقارات المنتشرة في دمشق وحلب ودير الزور وغيرها، والتي تعمل تحت نفوذ وكلاء الحرس الثوري الإيراني لشراء عقارات وأملاك السوريين النازحين والمهجرين لصالحهم، وبتسهيلات كبيرة من نظام الأسد وأجهزته الأمنية[35]، مستغلة حالة فقر وغياب أصحاب هذه العقارات[36]. أضف إلى ما سبق أن الكثير من السوريين المهجرين في الخارج أصبحوا غير قادرين على إثبات ملكياتهم لأسباب عدة[37]. وكذلك حذت الإدارة الذاتية حذو النظام في محاولة السيطرة على أملاك المهجرين، باستصدارها القرار المتعلق بإدارة أموال الغائب، الذي لقي استهجاناً كبيراً من قبل الأطراف المعنية بضمان حقوق اللاجئين، الأمر الذي أجبر الإدارة الذاتية على إلغائه لاحقاً[38].

أثرَّ النزاع الجاري في سورية منذ عام 2011 على المجتمع بشكل كبير وأفرز عادات وسلوكيات دخيلة عليه، وهو المجتمع الذي اتسم بكونه محافظاً لنسبة كبيرة من أفراده. وكان للوضع الأمني والاقتصادي والمعيشي المتدهور تأثير كبير على سلوكيات الأفراد ضمن هذا المجتمع، مع ظهور بعض السلوكيات التي لم تكن مألوفة قبل اندلاع النزاع، وفي مقدمتها تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي كالدعارة والخطف والقتل وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم[39]، إلى جانب انتشار الظواهر الاجتماعية السلبية بشكل كبير، والتي كانت موجودة بنسب محدودة قبل عام 2011، مثل السرقة، وزواج القصر، والرشاوى، والاحتيال، والتهريب، وغيرها. إلا أن واقع الحال أجبر المواطنين على تقبل هذه السلوكيات والتكيف معها قدر الإمكان، في محاولة منهم لتجاوز هذه المرحلة في تاريخ النزاع داخل هذا البلد[40]. لكن هذا العامل المرتبط بتفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي يفرض نفسه على قرار عودة اللاجئ، فقد رأت نسبة 50% من العينة أنه هام إلى حد كبير في قرار العودة، بينما رأت نسبة 34% أنه هام إلى حد متوسط، فقرار عودة اللاجئ في حد كبير منه مرتبط بعائلته التي تشاركه هذا القرار، والنسبة الأكبر من العائلات السورية اللاجئة هم من هذا المجتمع المحافظ، والتي من

[34] نينار خليفة، القصير في ظل هيمنة "حزب الله" ... تغيير في واقع الملكيات العقارية، 10-2020-09: https://rb.gy/czzmet

[35] شراء عقارات لأهداف استراتيجية... هكذا تحايل سماسرة إيران على سكان ديرالزور، موقع الحل نت، 31-2020-01: https://rb.gy/viiajr

[36] أنس الشامي، إيران تثبت أنيابها في الغوطة الشرقية في شراء العقارات، موقع أنا قصة إنسان، 15-2019-02: https://rb.gy/cnlh4l

[37] نينار خليفة، بعد إلغاء آلاف عقود الملكية في الغوطة الشرقية. ما مصير ممتلكات الأهالي؟، 16-2020-06: https://rb.gy/ykepph

[38] عماد كركص، حقوقيون يهاجمون قوانين "الإدارة الذاتية": فرمانات عسكرية، موقع العربي الجديد، 09-2020-08: https://rb.gy/c9zqv8

[39] النظام يعترف.. مخدرات وممارسات غير أخلاقية في حرم جامعة دمشق، جريدة زمان الوصل، 05-2019-09: https://rb.gy/7zrd5g

[40] محمد النجار، الشبيحة يحملون فسادهم الأخلاقي إلى دمشق والأهالي يُجبَرون على الصمت، جريدة عنب بلدي، 15-2015-03: https://rb.gy/phmru6

المستبعد أن تتقبل هذه السلوكيات الجديدة أو أن تتكيف معها، لذا يرى كثير من اللاجئين السوريين أن الواقع الاجتماعي في عموم المناطق السورية تبدل بشكل كبير، وأن بعدهم عنه لسنوات عدة وتأقلمهم الاجتماعي مع البلدان التي لجؤوا إليها، خلق فجوة كبيرة ستصَّعب من قدرتهم على التكيف مع الواقع الاجتماعي في الداخل، في حال تم اتخاذ قرار العودة[41]، انظر الشكل (13).

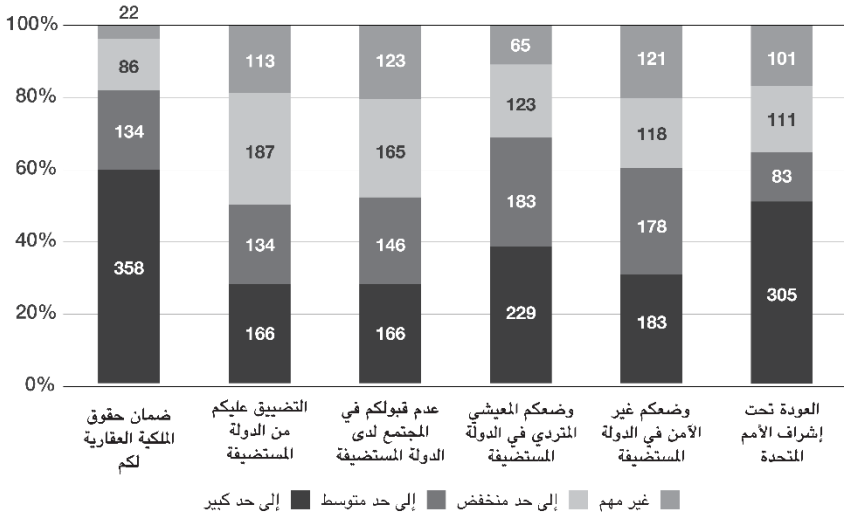

الشكل (14) يبين العوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئ السوري إلى وطنه

في الانتقال إلى العوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئ ذات الصلة بالدول المستضيفة لهم، ترى نسبة 50% من العينة أن تكون العودة تحت إشراف الأمم المتحدة، في حين ترى نسبة 34% أن أهمية هذا العامل تتراوح بين أهمية متوسطة ومنخفضة، بينما رأت نسبة 16% من العينة أن هذا العامل غير مهم في قرار العودة، فوفقاً للمعطيات المتوفرة عن آليات العودة المتبعة من قبل حكومة النظام وحكومات الدول المستضيفة للاجئين السوريين، يبدو أن هذه العملية ستبقى غير مكتملة ما لم تؤطر، ويتم الإشراف عليها من قبل الأمم المتحدة عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهي الجهة المعنية بتقييم مدى توفر شروط وظروف العودة الكريمة والطوعية للاجئين، ووفقاً لبيانتها المتتالية، لم تتبنَّ المفوضية أي إعلان رسمي من طرفها يفيد بأن شروط وظروف العودة أصبحت مناسبة، وأنَّ بإمكان اللاجئين التفكير باتخاذ قرار العودة، فالمفوضية تجري تقييمات دورية عن الوضع في سورية، ويتم نشر تلك التقييمات من خلال تقاريرها وتصريحاتها الإعلامية، وهي متابعة

[41] في زمن الحرب .... هل سقطت دمشق أخلاقياً؟، راديو روزنة، 27-02-2019: https://rb.gy/ph21mw

من قبل نسبة جيدة من اللاجئين، باعتبارها الجهة الدولية المخولة بالإشراف عليهم داخل البلدان المستضيفة إلى حين عودتهم إلى وطنهم. ويفسر الاهتمام المتوسط والمنخفض وعدم الأهمية لدى 50% من أفراد العينة إلى عدم ثقتهم بما يصدر عن المفوضية، لاعتقادتهم أن قرارتها قد تخضع للتسييس، سواء من المجتمع الدولي أم من جانب حكومات الدول المستضيفة التي تضغط باتجاه ملف إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، بغض النظر عن مدى توفر الشروط والظروف الموضوعية للعودة[42]، إلى جانب عدم قيامها بتقديم معلومات واستشارات كافية لمن يفكر بالعودة من قبل اللاجئين السوريين[43]، كذلك قيام بعض الحكومات باتهام المفوضية بممارسة الضغوط على اللاجئين لمنعهم من العودة[44].

في جانب الوضع المعيشي للاجئين السوريين في الدول المستضيفة، ترى نسبة 38% من العينة أهمية هذا العامل إلى حد كبير في اتخاذ قرار العودة، بينما ترى نسبة 30% أنه ذو أهمية متوسطة، في حين ترى نسبة 20% أنه ذو أهمية منخفضة، وترى نسبة 12% أنه غير مهم. ويفسر هذا التباين لدى اللاجئين حول هذا العامل لتفاوت الظروف المحيطة بسبل المعيشة داخل الدول المستضيفة، لتوفرها والتحديات المرتبطة بها خلال الأعوام الماضية، ويلاحظ أنها تشكل معضلة أساسية للاجئين السوريين في لبنان[45]، بينما هي عامل أقل حدة في الأردن والعراق، في حين يبدو أن هذه التحديات أقل حدة في تركيا. وبشكل عام فرضت الظروف المعيشية في هذه الدول نفسها على الحياة الاقتصادية للاجئ السوري، وزادت من معاناته، مع تفاوت الدعم الحكومي المقدم من قبل الدول المستضيفة التي تعاني بالأصل من تفاقم في معدلات البطالة واختلالات في أسواق أعمالها، الأمر الذي دفع نسبة كبيرة من اللاجئين إلى صفوف العاطلين عن العمل في هذه البلدان، والاعتماد على المساعدات الإنسانية لتأمين معيشتهم. ولم يكن الدعم المقدم من قبل المنظمات الأممية والدولية في قطاع سبل العيش بذلك المستوى المأمول لانتشالهم من براثن البطالة والفقر، مما زاد من

[42] بديع قرحاني، لبنان يوقف طلبات إقامة "مفوضية اللاجئين" على خلفية أزمة نازحي سوريا، جريدة الوطن، 08-06-2018: https://rb.gy/r56r7d

[43] عمار حمو وآخرون، "لو كنا نعرف، ما فكرنا بزيارتها" اللاجئون السوريون في الأردن يخسرون صفة اللجوء بعد زيارة سوريا، منظمة سوريا على طول، 13-03-2019: https://rb.gy/ibnutg

[44] مفوضية اللاجئين في الأردن تنفي وجود أية ضغوطات على اللاجئين السوريين لمنعهم من العودة، شبكة شام، 30-11-2018: https://rb.gy/ean56f

[45] قيود وضغوط متزايدة على اللاجئين السوريين في لبنان لدفعهم إلى المغادرة، تلفزيون France 24، 25-07-2019: https://rb.gy/n5fper

ضعفهم وعدم استقرارهم داخل المجتمعات المستضيفة لهم، وأثَّر بالتالي على نسبة منهم ضمن هذه الدول لاتخاذ قرار العودة إلى سورية، رغم عدم توفر الظروف المؤاتية لهذه العودة[46].

احتلت العوامل المرتبطة بالوضع غير الآمن للاجئ في الدولة المستضيفة، وعدم القبول المجتمعي له، والتضييق عليه من قبل حكومات هذه الدول، مستوى الأهمية المرتفعة نفسه، بنسبة قاربت 30%. في حين تراوحت نسبة الأهمية المتوسطة والمنخفضة بين (20-30%) لدى العينة على التوالي، بينما رأت نسبة 20% أن هذه العوامل غير هامة من جهة التأثير على قرار العودة. وتفسر هذه النسب بأنه ونظراً لاستطالة وجود اللاجئين السوريين في هذه الدول أصبح هناك تململ شعبي بين مجتمعات هذه الدول حول وجود اللاجئين السوريين، فهناك تخوف من توطينهم ضمن هذه الدول، ووجود معارضة من قبل بعض فئات هذه المجتمعات ضد هذه الخطوة لأسباب ترتبط بالتغيير الديمغرافي والإثني[47]. كذلك يرى مراقبون بأن تواجد اللاجئين شكلَّ ضغطاً كبيراً على الخدمات العامة ضمن هذه الدول ذات البنى التحتية الضعيفة أصلاً كما في الأردن[48]، في حين وجدت جل هذه المجتمعات أن وجود العمالة السورية ضمن أسواق عملها شكل مزاحمة كبيرة للعمالة المحلية، التي تعاني أصلاً من بطالة مرتفعة وأجور متدنية، مما فاقم من عدم تقبل هذه المجتمعات للاجئين السوريين. ومن جانب آخر شكل الوضع القانوني للاجئ السوري تحدياً كبيراً في هذه الدول من جهة قدرته على ضمان حقوقه بالحد الأدنى، وضمان وضعه المستقبلي في حال استطال وجوده ضمن هذه الدول. إلى جانب ذلك شكلَّ وجود اللاجئ السوري في هذه الدول، كما في لبنان وتركيا، أداة للاستقطاب السياسي بين الأحزاب السياسية، مما أرخى بتداعياته السلبية الكبيرة على الصورة الذهنية للاجئ السوري ضمن مجتمعات هذه الدول. هذه الأسباب وغيرها كان لها تأثير كبير على سلامة وأمن اللاجئ ضمن هذه الدول، والقبول المجتمعي له، وتبدل سياسات الدول المستضيفة تجاه وجوده على أرضها، كالتضييق عليه وتقليص هوامش تحركه، استجابة لمطالب شعبها وأحزابها والجهات الأخرى ذات الصلة، خوفاً من فقدان حاضنتها الشعبية ومستقبلها ضمن هذه البلدان[49].

في الانتقال إلى معرفة المصادر التي يعتمد عليها اللاجئ السوري للحصول على المعلومات عن واقع المشهد الأمني في سورية، فإن نسبة 62% من العينة ترى بأن الأقارب والأصدقاء داخل سورية

---

[46] مسؤولة أممية تكشف عن أسباب عودة لاجئي لبنان إلى سوريا، موقع الخليج أونلاين، 23-01-2019: https://rb.gy/gp2ijp

[47] علي الحسيني، أجراس الخطر من التوطين تقرع أبواب الدولة اللبنانية، مجلة الأفكار، 27-05-2016: https://rb.gy/o2gaxj

[48] صهيب التل وآخرون، اللجوء السوري يفرض تحدياته على البنى التحتية وقطاع الخدمات في محافظات الشمال، جريدة الدستور، 04-04-2013: https://rb.gy/05ytdk

[49] عمار حمو ومحمد إبراهيم، الوجود السوري في تركيا.. وقود صراع سياسي مجهول النتائج، منظمة سوريا على طول، 11-07-2019: https://rb.gy/bufdml

يمثلون المصدر الأكثر أهمية للحصول على مثل هذه المعلومات، بينما ترى نسبة 20% أن هذا المصدر ذو أهمية متوسطة، يشكل الأقارب والأصدقاء المصدر الأكثر موثوقية لدى اللاجئين السوريين لمعرفة الواقع الأمني، لمعايشتهم اليومية لهذا الواقع وحرصهم الكبير على عدم تعريضهم لأي مهدد أمني في حال قرروا العودة. كذلك ونظراً لتوزع السيطرة على سورية بين أكثر من طرف والسيولة الكبيرة للمشهد الأمني في سورية، فإن ذلك يفرض على اللاجئ توخي الدقة في الحصول على المعلومات نظراً لعدم تماثل الظروف الأمنية وتغيرها بشكل سريع بين وضمن هذه المناطق.

في حين أتت وسائل التواصل الاجتماعي في المرتبة الثانية من جهة الأهمية المرتفعة بنسبة 42% كمصدر معلومات، ونسبة 28%، و14% كأهمية متوسطة ومنخفضة على التوالي، وفقاً لعينة الدراسة. فلم تعد تخفى المكانة التي احتلتها وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات للحصول على المعلومات والأخبار عن مختلف المناطق داخل سورية، وكونها تمثل الوسيلة الوحيدة التي يعتمد عليها بعض اللاجئين نظراً لسهولة تداول المعلومات ونقلها على هذه الوسائل، لكن بالمقابل يرى بعض اللاجئين أن منصات التواصل الاجتماعي ورغم ميزاتها، إلا أنه لا بد من توخي الحذر عند استخدامها، خوفاً من نشر بعض المعلومات غير الموثوقة خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني، نظراً لوجود العديد من هذه المنصات المرتبطة بأجهزة مخابرات النظام وغيرها من الجهات الأخرى داخل وخارج سورية، لذا يبقى الاعتماد على مثل هذه المنصات هو مدعاة شك لدى اللاجئين للاعتماد عليها في اتخاذ قرار العودة.

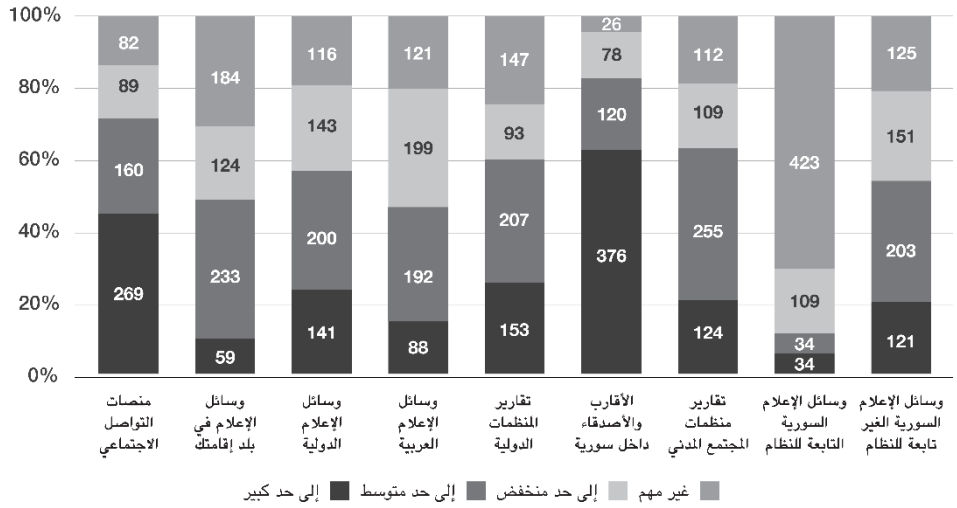

الشكل (15) يبين المصادر التي يستقي منها اللاجئ معلوماته عن الوضع الأمني في سورية

فيما يتعلق بالوسائل الإعلامية كان هناك تباين واضح في آراء عينة الدراسة حول مدى اعتمادها على هذه الوسائل كمصدر للمعلومات. فتقدمت وسائل الإعلام الدولية ووسائل الإعلام السورية غير التابعة للنظام، على غيرها من الوسائل الأخرى بدرجة أهمية مرتفعة بلغت ما يقارب 22%، وما يقارب نسبة (36%) من جهة درجة الأهمية المتوسطة، وما يقارب 22% من جهة درجة الأهمية المنخفضة. في حين رأت نسبة 20% أن هذه الوسائل غير هامة بالنسبة لها. ويرجع التفاوت في هذه النسب إلى كون هذه الوسائل الإعلامية كقنوات التلفزة والإذاعات والمواقع الإلكترونية مسيسة إلى حدٍ ما، وتعكس وجهات نظر إداراتها وممولها، وتنقص عدداً منها الشفافية ودقة المعلومات حول بعض الملفات المرتبطة بسورية.

ورأت العينة أن الاعتماد على وسائل الإعلام في بلد إقامة اللاجئ يمثل أهمية متوسطة له وحازت على نسبة 38.8%، ونسبة 9.8% كأهمية كبيرة، فيما رأت نسبة 20.6% أنها ذات أهمية منخفضة، ورأت باقي العينة أن هذه الوسائل غير مهمة لها وحازت نسبة 30.6%. فغالباً تركز هذه الوسائل على الشأن المحلي مع إيلاء بعض الأهمية للشأن السوري، مما يدفع اللاجئين للاعتماد على وسائل إعلامية أخرى للحصول على المعلومات ذات الصلة بالمشهد الأمني داخل سورية. وأتت وسائل إعلام النظام في ذيل الترتيب من جهة أهميتها بالنسة للاجئين، فحازت على نسبة 70.5% من جهةعدم الأهمية، و18% من جهة أهميتها المنخفضة وفقاً للعينة المستجوبة. فقد عملت هذه الوسائل وعلى

مدار سنوات النزاع على تشويه الحقائق بما يتفق مع مصالح النظام، مما أفقدها مصداقيتها لدى الكثير من فئات الشعب داخل وخارج سورية.

في حين كانت نسبة اعتماد العينة على التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وتقارير المنظمات الدولية متقاربة باعتماد اللاجئ عليها. فحازت على نسبة تراوحت ما بين (20.6%-25.5%) كأهمية مرتفعة، و(34.5%-42.5%) كأهمية متوسطة، ونسبة تراوحت ما بين (18.6%-24.5%) لعدم أهميتها وفقاً لرأي العينة. وتفسر هذه النسب بكون هذه التقارير عادةً ما تستهدف شريحة من اللاجئين وهم الفئات المتعلمة المطلعة على إصدارات هذه التقارير، ومن ناحية أخرى ليست جميع التقارير بالمستوى نفسه من جودة المحتوى والمعلومات المقدمة والتحليلات المرتبطة والاستشراف المستقبلي الذي تقدمه، لذا فهناك محدودية نسبية في الاعتماد عليها لاتخاذ قرار العودة بالنسبة للاجئين. انظر الشكل (15).

في إطار تناول المتغيرات المرتبطة بالبيئة الآمنة، يبرز متغير المهددات الأمنية في طليعة هذه المتغيرات نظراً لارتباطه المباشر بحياة اللاجئ في حال قرر العودة إلى سورية. فوفقاً لرأي العينة، يعد الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام والميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة على طول الخارطة السورية من بين أهم هذه المهددات، وقد حاز هذا المهدد على نسبة 84.3% لأهمية تأثيره الكبير في قرار العودة. فما يزال الاعتقال التعسفي يمثل ظاهرة منتشرة في جميع المناطق السورية في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سيولة الحالة الأمنية، وتعدد الفواعل داخل المشهد الأمني في سورية. إلى جانب تراجع فاعلية المؤسسة القضائية لمتابعة حالات الاعتقال التعسفي وعدم امتلاك النفوذ المطلوب لفرض أحكامها الخاصة بها. وبالتالي فقد فتح هذا الأمر الباب واسعاً لازدياد عدد هذه الحالات في مختلف المناطق، مما يشكل تهديداً حقيقياً للأفراد المقيمين وسلامتهم الشخصية. وبلغ عدد حالات الاعتقال التعسفية تقريباً في عام 2019 وفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان 4671 حالة اعتقال، كان نصيب النظام منها 2797 شخصاً، و1102 لدى الإدارة الذاتية، و405 لدى فصائل المعارضة المسلحة، و303 لدى "هيئة تحرير الشام"، وما لا يقل عن 64 حالة لدى "تنظيم داعش". في حين بلغ العدد في عام 2018 ما يقارب 7706، كان نصيب النظام منها 5607 حالة[50].

[50] التقرير السنوي عن أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سورية عام 2019: بلد محطم وشعب مهجر، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2020-01-23: https://rb.gy/selid2

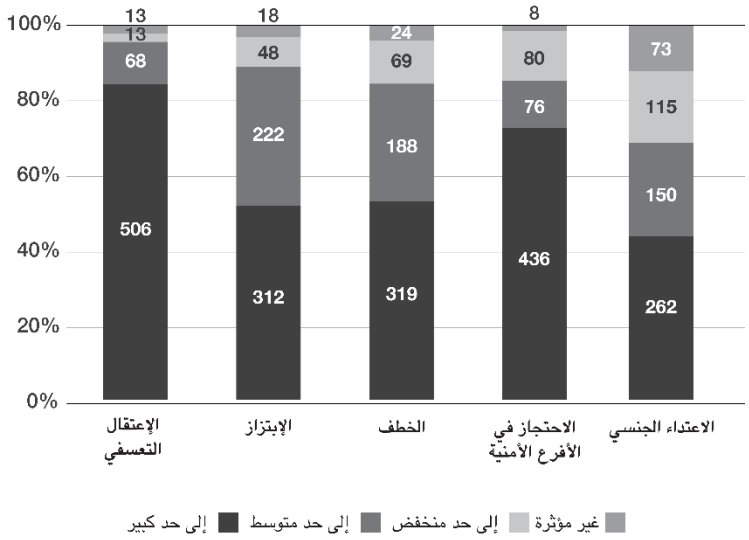

الشكل (16) يبين المهددات الأمنية التي تؤثر على قرار عودة اللاجئ

كذلك يبرز في هذا السياق التهديد الأمني المتمثل بالاحتجاز داخل الفروع الأمنية في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته على نطاق أقل. وقد مثلت عملية الاحتجاز في الفروع الأمنية على خلفية اندلاع النزاع في سورية والجرائم المرتكبة بحق المحتجزين علامة فارقة في تاريخ النزاع السوري، نظراً للفظاعات التي تتم بحق الأفراد داخل المعتقلات التابعة لهذه الأجهزة من امتهان لكرامتهم الشخصية والاعتداءات الجنسية عليهم وتعريضهم لشتى أنواع التعذيب التي أودت بحياة الكثير منهم وخلَّفت لدى كثير من الناجين عاهات وأمراض مستديمة. لذا حاز خيار الاحتجاز في الفروع الأمنية على نسبة 72.6%، في حين حاز التهديد المتمثل بالاعتداء الجنسي على نسبة 43.6% كأهمية مرتفعة ونسبة 25% كأهمية متوسطة من جهة تأثيره على قرار اللاجئ بالعودة. ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 305 أشخاص تحت التعذيب على يد الأطراف السورية الفاعلة في سورية عام 2019، كان نصيب نظام الأسد منها 275 حالة. في حين بلغ العدد في عام 2018 ما يقارب 976 شخصاً[51].

في سياق متصل حاز كل من مهددي الخطف والابتزاز نسبة أهمية مرتفعة بلغت 32% و53% على التوالي، في حين بلغت الأهمية المتوسطة لهذين المهددين نسبة تراوحت بين (31%-37%) وفقاً لرأي عينة الدراسة. فأسلوب الخطف والابتزاز لتحقيق المكاسب المادية والشخصية وطلب الفدية أصبح

[51] التقرير السنوي عن أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سورية عام 2019: بلد محطم وشعب مهجر، مرجع سابق.

شائعاً على نطاق واسع في عموم المناطق السورية[52]. وتتنوع الجهات التي تقف وراء هذه العمليات، فمع الانتشار الكبير للسلاح بشكل غير منضبط بدأت تنشط عصابات من السكان المحليين بعضها مرتبط بالفصائل والميليشيات المسلحة، ومنهم من رأى فيها باباً للرزق. ففي ظل حالة الفلتان الأمني التي تشهدها عموم المناطق السورية تشكل مثل هذه الممارسات وسيلة بيد تجار الحروب لزيادة ثرواتهم عبر توظيف شبكات داخلية في عموم المناطق. وفي الوقت نفسه تشكل رادعاً قوياً للاجئين عن التفكير بخيار العودة[53]. انظر الشكل (16).

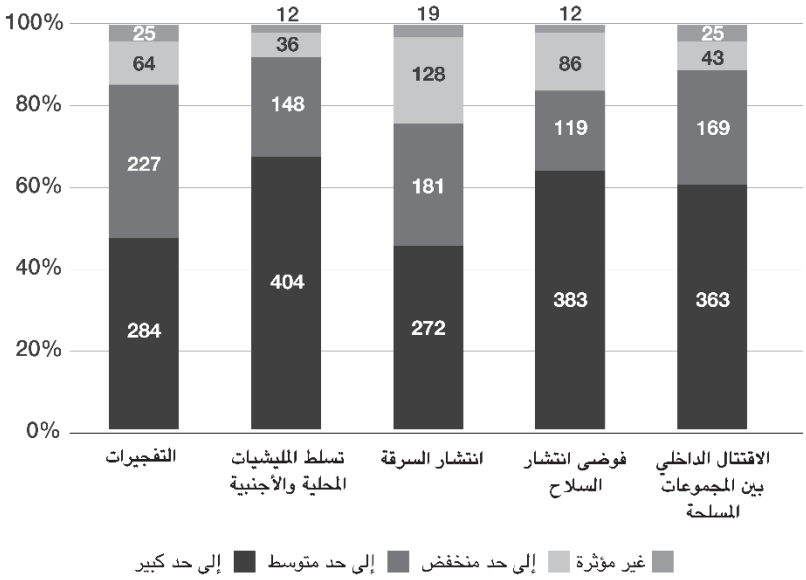

الشكل (17) يبين المهددات الأمنية التي تؤثر على قرار عودة اللاجئ

وارتباطاً بالموضوع ذاته، يبرز تسلط الميليشيات المحلية والأجنبية في الساحة السورية كأحد المهددات الأمنية التي ينظر إليها اللاجئ السوري بعين الريبة والخوف. فمع اتساع نفوذها وتغلغلها داخل المناطق السورية، ومع تضخم سلطتها وتحكمها في مفاصل الحياة العامة والخدمات، وفرض هيمنتها أيضاً على عدد من غرف الصناعة والتجارة والمجالس المحلية[54]، فقد أصبحت هذه

[52] زين الحلبي، السويداء ... إما الفلتان الأمني أو العودة إلى بيت الطاعة (الحكومة)، منظمة ماري، 18-01-2020: https://rb.gy/4vakzj

[53] عصابات الاختطاف تنتعش في سوريا: الانفلات الأمني والنزوح السبب.. وتجنيد الأطفال وتجارة الأعضاء على رأس قائمة الانتهاكات، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 02-08-2020: https://rb.gy/yf4lqc

[54] صلاح الدهني، مصادر: فوز قادة ميلشيات موالية لإيران بانتخابات الأسد المحلية، موقع عربي 21، 21-09-2018: https://rb.gy/ojh2ls

الميليشيات تشكل جزءاً رئيساً من المشهد الأمني في سورية[55]. ومع تنوع انتماءات هذه الميليشيات وتبعيتها لأطراف متعددة وتضارب المصالح فيما بينها للحصول على أكبر حصة من النفوذ والغنائم، ومع تضاؤل حجم العمل القتالي في سورية بشكل عام بين الأقطاب الرئيسة للصراع في سورية، تبرز بين الفينة والأخرى ظاهرة الاقتتال الداخلي بين هذه الميليشيات لتحقيق مآربها في النفوذ وتحقيق المكاسب، إلى جانب قيامها بالعديد من التحالفات بينها وبين السكان المحليين بهدف تكوين حاضنة اجتماعية لها ضمن مناطق تواجدها. وقد شكلت ظاهرة الميليشيات والاقتتالات الداخلية بينها مهددات أمنية على المدى البعيد لاستقرار المشهد الأمني في سورية، وما سيخلفه ذلك من تأثير مباشر على قرار العودة بالنسبة للاجئين السوريين[56]. وحاز تسلط الميليشيات المحلية والأجنبية كمهدد أمني على نسبة 67.3% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و24.6% كتأثير متوسط. في حين نال الاقتتال الداخلي بين المجموعات المسلحة كتهديد أمني نسبة 60.5% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و28% كتأثير متوسط، وفقاً لرأي عينة الدراسة.

في السياق ذاته تبرز ظاهرة فوضى انتشار السلاح في عموم المناطق السورية كمهدد أمني بشكل ظاهر للعيان، وأصبحت تجارة الأسلحة من بين أنواع التجارة الرائجة والمزدهرة، وشكلت في الوقت نفسه تحدياً كبيراً للسلطات الأمنية القائمة على هذه المناطق من جهة قدرتها على ضبط اقتنائه ومنع استخدامه بين السكان. إلى جانب كونه موئلاً للمليشيات لتسليح أفرادها وفرض نفوذها. وفي إطار هذه الفوضى ينظر اللاجئ بعين الريبة والتردد لاتخاذ قرار العودة، نظراً للتهديد المباشر الذي تشكله هذه الأسلحة على حياة المواطنين وتهديد استقرارهم الاجتماعي[57]. وحاز هذا المهدد على نسبة 63.8% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و19.8% كتأثير متوسط و14.3% كتأثير منخفض وفقاً لرأي العينة.

في إطار الحديث عن فوضى انتشار السلاح، يبرز مهدد أمني آخر وهو التفجيرات والاغتيالات، وهي الظاهرة التي أخذت تتصدر المهددات الأمنية في الوقت الحاضر في عموم المناطق، وكونها أحد الأسلحة التي تلجأ إليها بعض أطراف الصراع السوري لخلخلة المشهد الأمني في مناطق الخصوم وإشاعة حالة عدم الاستقرار الأمني داخل هذه المناطق. ففي الفترة من شهر 01-07-2019 حتى 30-06-2020 بلغ عدد التفجيرات والاغتيالات 50 في محافظة الحسكة 162 في محافظة دير الزور 168

[55] سوريا تتحول من دولة الأسد إلى دولة ميليشيات، صحيفة العرب، 29-07-2017: https://rb.gy/zdbi3c

[56] عدنان أحمد، تفريخ المليشيات... سلاح روسيا للسيطرة في حلب وشرق الفرات، موقع العربي الجديد، 07-02-2020: https://rb.gy/6tjhld

[57] مدنيون مسلحون ... من يضبط الانتشار العشوائي للسلاح في سوريا، جريدة عنب بلدي، 25-02-2018: https://rb.gy/y7av8w

في محافظة درعا، أما في مناطق سيطرة المعارضة فبلغ عددها 162 في محافظة حلب و46 في محافظة إدلب و28 في محافظة الحسكة و30 في محافظة الرقة[58]. وقد أدت هذه التفجيرات إلى مقتل العديد من العسكريين والمدنيين الأبرياء، وشكلت تهديداً مباشراً على حياة جميع السكان القاطنيين في الداخل، إلى جانب تأثيرها المباشر على نزوح العديد من السكان بين المناطق داخل سورية، أو التوجه نحو الأراضي التركية المحاذية للمناطق الشمالية في سورية[59]، مع تضارب المعلومات عن الجهات التي تقف وراء هذه التفجيرات، نظراً للاختراقات الأمنية الكبيرة الحاصلة في مناطق التفجيرات ووجود العديد من الشبكات الداخلية ضمنها ذات التابعية لأطراف عسكرية متعددة[60]، فقد حاز هذا المهدد على نسبة 47.3% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و37.8% كتأثير متوسط، وفقاً لرأي العينة.

في سياق آخر متصل بالمشهد الأمني، تبرز ظاهرة السرقة كمهدد أمني في عموم المناطق، وهذه الظاهرة لها أسباب اجتماعية واقتصادية وأمنية، إلا أن استفحالها بشكل كبير يفرض تهديداً مباشراً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان في عموم المناطق، مع الارتفاع المطرد في نسب الفقر ومعدلات البطالة. إلى جانب غياب الرادع الأخلاقي والديني لدى مرتكبيها بعد تدهور وضعهم المعيشي لمستويات كارثية، أضف إلى ذلك ضعف الرادع الأمني لمرتكبي هذه الجريمة، في ظل حالة الوضع الأمني المتردي[61]. ويطرح هذا التهديد بدوره علامة استفهام حول مدى قدرة اللاجئ للعودة في ظل انتشار هذه الظاهرة الخطيرة ومدى قدرته على الحفاظ على ممتلكاته من السرقة والنهب، وقد حاز هذا المهدد على نسبة 45.3% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و30% كتأثير متوسط، و21.3% كتأثير منخفض وفقاً لرأي العينة. فقد عكست المهددات الأمنية السابقة الواقع الأمني المتردي في سورية، وما يؤكد ذلك هو احتلال سورية للمرتبة الأولى عربياً والعاشرة عالمياً لانتشار الجريمة وانعدام الأمان والفلتان الأمني وفقاً للتقرير العالمي لمؤشر الجريمة حتى منتصف عام

[58] مجموعة تقارير داخلية غير منشورة عن الاغتيالات والتفجيرات في سورية في عامي 2019-2020، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

[59] Qasef: Escaping the bombing - The use of explosive weapons in populated areas and forced displacement: perspectives from Syrian refugees, Handicap International, 28-090-2016: https://rb.gy/kzg1r7

[60] ورد فراتي، مفخخات الشمال السوري ... من المسؤول؟، موقع نون بوست، 07-01-2020: https://rb.gy/djgtut

[61] السرقة في مقدمتها ... تعرف على أكثر الجرائم انتشاراً في سورية، شبكة دمشق الإخبارية، 19-06-2019: https://rb.gy/ytaijf

2020[62]، ويتنافى ذلك مع إدعاءات النظام بانخفاض معدل الجرائم في سورية بعد عودة الكثير من المناطق إلى سيطرته[63]. انظر الشكل (17).

استكمالاً لتناول المتغيرات المرتبطة بالبيئة الآمنة، يأتي متغير الفئات الأكثر استهدافاً من اللاجئين العائدين من قبل نظام الأسد، ليعكس بشكل أقرب رأي اللاجئين من جهة تصنيفهم لهذه الفئات وفق درجة الخطورة المحتملة التي ستواجههم حال عودتهم إلى مناطق النظام، ورأت العينة أن أكثر الفئات استهدافاً هم الناشطين السياسيين والمنتسبين للجيش الحر والفصائل العسكرية المعارضة، وكذلك المنشقين عن الجيش والمطلوبين للخدمة العسكرية، ووفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان فقد بلغ عدد الهاربين من الخدمة العسكرية الإلزامية في سورية ما يزيد عن 150 ألف شخص[64]، ونالت هذه الفئات درجة أهمية مرتفعة بنسبة تراوحت ما بين (77%-86.6%)، وحازت فئة الثوار المدنيين نسبة 67.9% لدرجة الأهمية المرتفعة، و28.8% لدرجة الأهمية المتوسطة.

كذلك حازت كل من فئات الموظفين المنشقين عن مؤسسات النظام، والعائلات من المناطق المعارضة للنظام وأصحاب رؤوس الأموال تقييمات متقاربة من قبل العينة وفق الاستهداف، وتراوحت نسبة الاستهداف إلى حد كبير ما بين (38.6%-40.3%) ونسبة الاستهداف إلى حد متوسط ما بين (35.8%-49%). انظر الشكل (18).

[62] Crime Index by Country 2020 Mid-Year, https://rb.gy/11xqq6, access on: 23-08-2020.

[63] أحمد زكريا، هل انخفض معدل الجريمة في سورية؟ قانوني يُكذِّب رواية النظام، صحيفة حبر، 15-12-2019: https://rb.gy/audqpl

[64] العفو عن الفارين في الجيش السوري ... ماذا يعني للاجئين، موقع DW، 15-11-2018: https://rb.gy/toqbkl

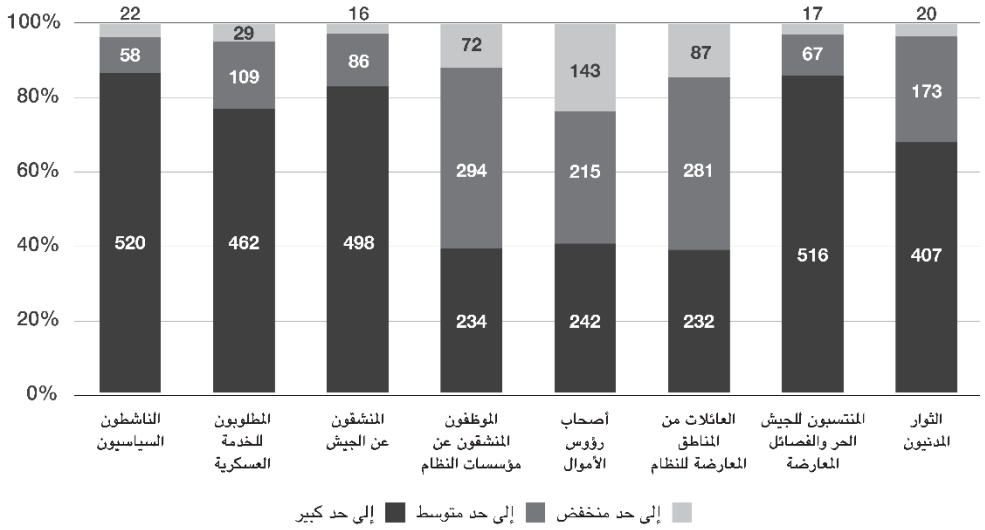

الشكل (18) يبين فئات اللاجئين السوريين الأكثر استهدافاً من قبل النظام حال عودتهم

4. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية

نظرياً؛ تضطلع الأجهزة الأمنية كأحد أجهزة السلطة التنفيذية بوظيفة حفظ السلم والأمن الداخلي بمفهومه الواسع، وحماية مقدرات ومكتسبات المواطنين، والعمل على توفير البيئة الآمنة الملائمة لإشباع احتياجاتهم في كافة مجالات وأنشطة الحياة. وتعتمد طبيعة العلاقة بين المواطن وهذه الأجهزة على عدة اعتبارات، يتعلق بعضها بالمواطن ذاته، ويتعلق بعضها الآخر بتصرفات العاملين في هذه لأجهزة، ومدى مهاراتهم الحرفية، وقدراتهم على تلبية حاجات المواطن من الخدمات الأمنية والشعور بالأمان والطمأنينة على أرواحهم وممتلكاتهم.

في إطار تناولنا لتحليل واقع المشهد الأمني في سورية، فإن تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين يعد من الأهمية بمكان كونه يمثل متغيراً أساسياً لتوصيف هذا المشهد، وعاملاً محفزاً أو معيقاً لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين من الدول المجاورة. وفيما يلي نحاول عرض مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بالعلاقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية في المناطق السورية، وفقاً لنفوذ الجهة المسيطرة على هذه المناطق.

ترى نسبة 90.5% من العينة أن أجهزة الأمن في مناطق سيطرة النظام لديها تجاوزات كبيرة بالتعدي على حقوق وكرامة المواطنين، فالعلاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين قبل عام 2011، كانت تتميز بتاريخ مظلم من الانتهاكات والتعديات على حقوق المواطنين وكرامتهم، إلا أن هذه التعديات

والانتهاكات لم تكن بارزة للعلن بسبب القبضة الأمنية المحكمة لهذه الأجهزة على جميع مفاصل الحياة داخل سورية. وبعد عام 2011، ازدادت سطوة هذه الأجهزة وارتفعت حدة تجاوزاتها بهدف قمع الانتفاضة الشعبية ضد نظام الأسد، وملاحقة جميع الأفراد المناوئين لهذا النظام، مما شكل تهديداً كبيراً حتى على من يفكر بالعودة إلى هذه المناطق من السوريين المقيمين في الخارج.

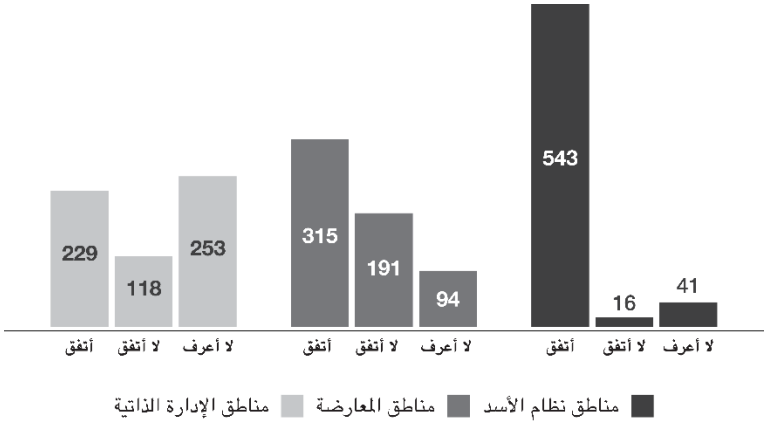

الشكل (19) يبين مدى وجود تجاوزات من قبل الأجهزة الأمنية
بالتعدي على حقوق وكرامة المواطنين في المناطق السورية

في السياق ذاته تتفق العينة بنسبة 52.5% بوجود تجاوزات في مناطق المعارضة السورية، بينما لا تتفق نسبة 31.8% مع ذلك، في حين لا تعرف النسبة المتبقية من العينة والبالغة 15.6% بوجود مثل هذه التجاوزات. غير أنه ووفقاً لبعض التقارير الميدانية الواردة من هذه المناطق، فإن هناك بعض التجاوزات من قبل هذه الأجهزة، ولكنها تعبر عن حالات فردية لبعض العاملين في هذه الأجهزة، ولا تعبر عن سلوك يحكم عمل هذه الأجهزة كما في مناطق النظام. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أن إدارات هذه الأجهزة في مناطق المعارضة هي إدارات فتية حديثة التشكيل، ولم تصل بعد إلى مستوى الضبط والاحترافية الذي يمكنها من السيطرة الكاملة على سلوك أفرادها، أضف إلى ذلك أن قلة الدعم المادي المقدم لهذه الأجهزة فيما يخص المرتبات والحوافز المادية لعناصرها، ربما يشكل عاملاً محفزاً لبعض عناصرها بالتعدي على حقوق المدنيين بغية تحقيق بعض المكاسب المادية فقط، مع وجود بعض الدلائل لقيام هذه الأجهزة بامتهان كرامة المواطنين وإذلالهم بهدف الانصياع لها والرضوخ لمطالبها[65].

[65] عفرين.. انتهاكات جديدة لـ"فرقة الحمزة" والضحايا مدنيون والتوتر يشعل المنطقة، موقع أنا قصة إنسان، 30-05-2020: https://rb.gy/ujcvmm

فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة للإدارة الذاتية، تتفق العينة بنسبة 38% بوجود تجاوزات للأجهزة الأمنية التابعة للإدارة الذاتية على حقوق وكرامة المواطنين، بينما لا تتفق نسبة 19.6% مع ذلك، في حين أن نسبة 42% لا تعرف بوجود مثل هذه التجاوزات. ونظراً لطبيعة المنطقة الواقعة تحت نفوذ الإدارة الذاتية من جهة التنوع الإثني لمكونات المجتمع ضمن هذه المنطقة، ومحاولة الإدارة الذاتية التي تنتمي إلى المكون الكردي، فرض نفسها كقوة حاكمة مما ألجأها إلى فرض سطوتها عبر أذرعها ومن بينها الجهاز الأمني (الأسايش)، الذي تورد العديد من التقارير الميدانية بوجود تجاوزات كبيرة لهذه الأجهزة ضد المناوئين لها من المكونات الإثنية الأخرى، وحتى من ضمن المكون الكردي نفسه من الجهات المعارضة لها. وتمثلت هذه التجاوزات في حالات الاعتقال في مراكزها، والتعذيب الممنهج لبعض الناشطين المدنيين ضدها[66]، في حين يرى بعضهم أن هذه التجاوزات وإن وجدت فهي لا ترقى إلى مستوى التجاوزات الموجودة في مناطق النظام، في حين تفسر نسبة عدم المعرفة بوجود مثل هذه التجاوزات بسياسة التكتيم الإعلامي التي تفرضها الإدارة الذاتية في مناطقها، وملاحقة الإعلاميين، مما قلل بشكل كبير من القدرة على الحصول على التقارير المنتظمة عن هذه التجاوزات. انظر الشكل (19) الذي سُؤل فيه المواطنون عن مدى ارتباط الصورة الذهنية عن الأجهزة الأمنية بالخوف وعدم الاطمئنان وعدم الثقة.

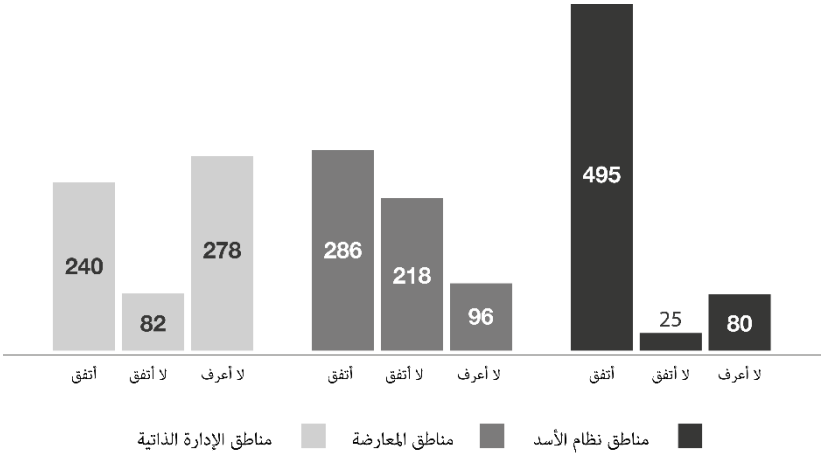

الشكل (20) ترتبط الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية عند المواطنن
بالخوف وعدم الاطمئنان عند التعامل معها

[66] سيما يوسف، انتهاكات وتجاوزات "قوات سوريا الديمقراطية" وذراعها الأمني الأسايش، موقع نينار برس، 25-04-2020: https://rb.gy/pvz114

مع اندلاع الانتفاضة في بداية عام 2011، برز بشكل واضح السلوك الوحشي للأجهزة الأمنية التابعة للنظام عبر الاعتقالات الكبيرة للمتظاهرين السلميين، وحالات التعذيب والتصفية لأعداد كبيرة منهم. ومثلت هذه السلوكيات تجاوزات عززت من الشعور بالسخط الشعبي تجاهها، وتعميق مشاعر الخوف منها، وعززت كذلك من الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين اتجاهها، مما جعل من إمكانية التصالح مع هذه الأجهزة أو استعادة الثقة المفقودة فيها من جانب المواطنين، أو الاطمئنان للتعامل معها، عوامل مقوضة ومعيقة لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين. إذ تتفق نسبة 82.5% من العينة أن الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية عند المواطنين السوريين ترتبط بالخوف وعدم الاطمئنان عند التعامل معها.

في الانتقال إلى مناطق المعارضة، تتفق عينة الدراسة بنسبة 47.6% بوجود هذا الارتباط بين الصورة الذهنية لهذه الأجهزة عند المواطنين والخوف وعدم الاطمئنان للتعامل معها، في حين لا تتفق نسبة 36.3% حول ذلك. وتفسر مثل هذه النسب بالصورة الذهنية السلبية التقليدية الموجود لدى المواطنين تجاه الأجهزة الأمنية قبل عام 2011، وما ارتبط بها من مشاعر الخوف والتوجس عند ذكرها أو التعامل معها، وتغيير مثل هذه الصورة في أذهان المواطنين وبناء جسور ثقة بينها وبينهم يحتاج إلى فترة زمنية ليست قصيرة. في حين يرى قسم من العينة أنه لا يمكن تشبيه الصورة الذهنية عن الأجهزة الأمنية بمناطق المعارضة بتلك الموجودة في مناطق النظام، لا من جهة السلوك ولا من جهة القبول المجتمعي لها. وهي وإن كانت تعاني من ضعف في أدائها وآليات عملها، إضافة إلى ضعف التزام عناصرها بالقواعد القانونية الصادرة عن المرجعيات القضائية المتعددة، فذلك لا يعني أن صورتها الذهنية وصلت إلى ذلك المستوى السلبي الذي لا يؤهلها للقبول المجتمعي.

في مناطق الإدارة الذاتية، تتفق عينة الدراسة بنسبة 40% بوجود ذلك الارتباط بين الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية وعدم الاطمئنان للتعامل معها، فقد أثر عدم القبول المجتمعي لشريحة واسعة من المواطنين لسلطة الإدارة الذاتية في هذه المناطق، على صورتها الذهنية بشكل عام لديهم وعلى أجهزتها الأمنية بشكل خاص. فالسلوك الأمني لهذه الأجهزة منذ فرض الإدارة الذاتية لسلطتها على المنطقة الشرقية في سورية في مطلع عام 2014، اتسم بوجود الكثير من التجاوزات والانتهاكات بحق الأهالي. عزز ذلك من الصورة الذهنية السلبية اتجاه هذه الأجهزة، ووسع من إمكانية عدم القدرة على تجسير فجوة الثقة مع المجتمعات المحلية ضمن هذه المناطق. في حين ترى نسبة صغيرة من العينة تقدر بـ13.6% بعدم وجود مثل هذا الارتباط. وقد يرجع ذلك لعوامل تتطلب وجود جهاز أمني قوي قادر على ضبط أي حراك قد يؤثر على تحقيق هذا الطموح. انظر الشكل (20).

مع انتشار الميليشيات والفصائل العسكرية داخل سورية في أواخر عام 2011، ظهر جلياً تأثيرها الكبير في المشهد الأمني بالنسبة لزعزعة الاستقرار الأمني لدى المواطنين، والتعدي على حقوقهم، إلى جانب السلوكيات غير المقبولة لهذه الميليشيات من قبل المجتمعات المحلية. لكن تواجد هذه الميليشيات وتأثيره على أمن المواطنين تباين ما بين المناطق السورية. فكان التركز الأكبر لهذا الميليشيات والفصائل العسكرية حتى الوقت الحاضر في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وهو ما فرض تحدياً كبيراً على الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لضبط سلوك هذه الميليشيات والفصائل تجاه المواطنين والتعدي على حقوقهم، والتأثير على استقرارهم في مناطق تواجودها، وذلك نظراً لافتقاد هذه الأجهزة القدرة التي تمكنها من ضبط سلوكيات هذه الميليشيات بعدما تعاظم نفوذها وقوتها العسكرية، إلى جانب عدم رغبة الأجهزة الأمنية في الدخول بصراع معها، تحاشياً للتداعيات الكبيرة على الوضع الأمني في مناطق النظام بشكل عام[67]، ووفقاً لبعض المصادر، يزيد عدد الميليشيات التابعة لإيران في سورية عن خمسين فصيلاً تضم نحو مئة ألف مسلح في صفوفها[68].

وتتفق عينة الدراسة بنسبة 75.6% مع هذا الطرح، بالنسبة لعدم قدرة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام على ضبط سلوك الميليشيات والفصائل العسكرية تجاه المدنيين، وتزخر العديد من التقارير الميدانية بالحالات التي تؤكد هذه الظاهرة. لكن في المقابل يرى بعضهم أن نظام الأسد عمد منذ انطلاق المظاهرات السلمية في عام 2011 إلى خلق بيئة ملائمة للفوضى، عبر سحب أجهزته الأمنية وإطلاق يد الشبيحة في المناطق التي تشهد حراكاً شعبياً، فضلاً عن قرارات العفو التي أصدرها رأس النظام، والتي خرج بموجبها أصحاب الجرائم والسوابق، وقد عمد هؤلاء على زعزعة الأمن في هذه المناطق، فكثرت حوادث الخطف والسلب والسرقات، واستهدفت هذه الفوضى المنظّمة التي خلقها النظام وأجهزته الأمنية ثني المتظاهرين عن مطالبهم وقبولهم بهذه الأجهزة كأداة للحفاظ على الاستقرار الأمني[69]، الأمر الذي سيترتب عليه العديد من التبعات السلبية لمدى قدرة النظام وأجهزته على توفير البيئة الآمنة لمن هو داخل مناطقه أولاً، قبل الحديث عن إمكانيات عودة اللاجئين في ظل وجود هذه الظاهرة في المشهد الأمني.

[67] Mazen Ezzi, The Regime and Loyal Militias Will Struggle to Disentangle Their Relationship, Chatham House, 02-07-2017: https://rb.gy/za3f2c

[68] عبد الكريم الثلجي، الميليشيات الإيرانية تخنق جنوب حلب، مجلة فوكس حلب، 28-02-2020: https://rb.gy/0h0aor

[69] سورية بين حكم الأسد والانفلات الأمني، موقع ليفانت نيوز، 23-06-2020: https://rb.gy/xptm65

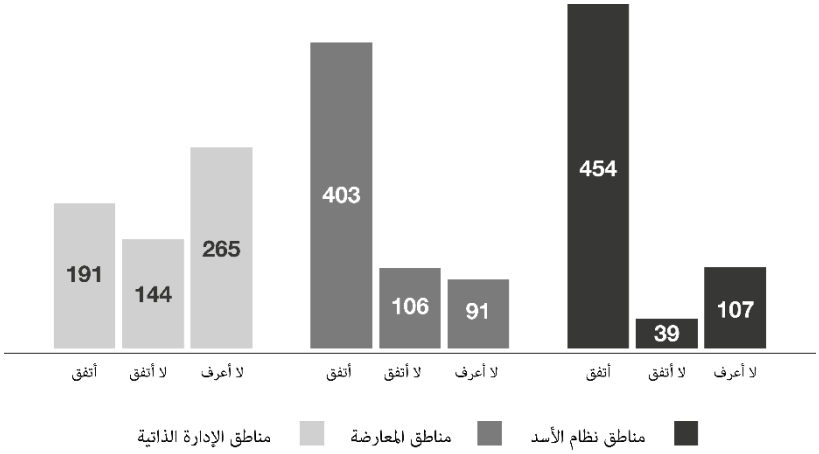

الشكل (21) عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط سلوك الميليشيات
والفصائل العسكرية تجاه المدنيين

في مناطق المعارضة، تتفق عينة الدراسة بنسبة 67% أن الأجهزة الأمنية في هذه المناطق غير قادرة على ضبط سلوك الميليشيات والفصائل العسكرية تجاه المدنين، في حين لا تتفق نسبة 17.6% مع ذلك. ويلاحظ منذ خروج هذه المناطق عن سيطرةالنظام، بروز دور هذه الفصائل داخل هذه المناطق وتغلغلها في جميع مفاصل المجتمع، ومع تشكيل الأجهزة الأمنية لمحاولة ضبط الوضع الأمني وتنظيمه، واجهت هذه الأجهزة تحديات في كيفية تقليص نفوذ الفصائل والحد من تجاوزاتها تجاه المدنيين، لكنها واجهت صعوبات في مسعاها هذا حتى الوقت الحاضر، مع وجود تعنت لدى بعض الفصائل للاستجابة لقرارات هذه الأجهزة[70].

في مناطق الإدارة الذاتية تتفق عينة الدراسة بنسبة 31.8% أن الأجهزة الأمنية في هذه المناطق قادرة على ضبط سلوك الميليشيات، بينما لا تتفق 24% مع ذلك. ولا يوجد ضمن هذه المناطق تشكيلات مليشياوية وفصائل عسكرية قائمة كما في المناطق الأخرى، لكن ما زالت هذه المناطق تشهد وجود بعض الخلايا النائمة لتنظيم داعش والخلايا النائمة لنظام الأسد والميليشيات الإيرانية، مع محاولة قيامها بخلخلة الوضع الأمني وتأليب السكان على تواجد سلطة الإدارة الذاتية، كلجوئها لعمليات التفجير والاغتيالات ضد العناصر العاملة مع الإدارة الذاتية، ونظراً لذلك تواجه السلطات الأمنية لدى الإدارة الذاتية صعوبات كبيرة في تعقب هذه الخلايا والقبض عليها[71]، انظر الشكل (21).

[70] عدنان أحمد، قوات الشرطة في الشمال السوري: هل تستطيع تحدي سلطة الفصائل؟، موقع العربي الجديد، 26-05-2020: https://cutt.ly/vfixa8p

[71] محمد حسان، "داعش" شرق الفرات ... حرب أمنية واغتيالات وتصفية مدنيين، منصة درج، 26-05-2020: https://rb.gy/oi2sen

في الانتقال نحو معرفة رأي العينة حول مدى ثقتها بمعالجة الأجهزة الأمنية لشكاواهم، تتفق العينة بنسبة 81% بوجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين تجاه قيام هذه الأجهزة بمعالجة شكاواهم في مناطق النظام. ويحجم الكثير من المواطنين عن مراجعة هذه الأجهزة نظراً لتخوفهم من أي مساءلة قد يتعرضون لها، ويدرك الكثير منهم أن الشكاوى المقدمة لهذه الأجهزة لا تنال الاهتمام المطلوب لمعالجتها لعوامل ترتبط بالرشاوى والمحسوبيات، ووجود تحيز لدى هذه الأجهزة لجهة الاستجابة للشكاوى ومعالجتها، وهذا ما يفسر مستوى الثقة المتدني لدى المواطنين حيال هذا الجانب. وقد انخفض مستوى هذه الثقة بشكل أكبر بعد عام 2011، وبروز السلوك الوحشي لهذه الأجهزة تجاه المدنيين.

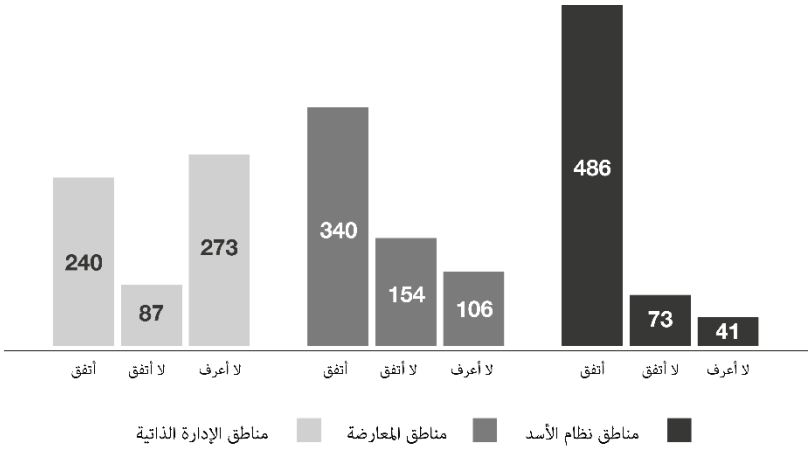

الشكل (22) وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين
اتجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم

في مناطق المعارضة تتفق نسبة 56.6% من العينة بوجود مستوى ثقة متدنٍ حيال معالجة شكواهم من قبل هذه الأجهزة، فماتزال هذه الأجهزة حديثة التأسيس، وتحتاج إلى فترة زمنية كافية لتستجيب بشكل فاعل للشكاوى المقدمة من قبل المواطنيين، أضف إلى ذلك افتقاد هذه الأجهزة للأذرع التنفيذية الكافية لتحقيق الاستجابة الفاعلة لهذه الشكاوى. بينما تقل نسبة الاتفاق على هذه النسبة في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، إذ مثلت هذه النسبة 40%، ويعزى هذا المستوى المتدني إلى معاناة المواطنين من البيروقراطية الكبيرة في عمل هذه الأجهزة، ومن التحزب الموجود في صفوف الأجهزة الأمنية لدى الإدارة الذاتية، مما يؤثر بشكل كبير على مدى استجابة هذه الأجهزة للشكاوى المقدمة لها. انظر الشكل (22).

عند سؤال العينة عن مدى وجود تحيز لدى الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين بالنسبة لعمليات الاعتقال، اتفقت نسبة 73% من العينة على وجود تحيز لدى الأجهزة الأمنية في مناطق النظام، فغالباً ما يكون هناك تمايز في عمليات الاعتقال للمواطنين، من جهة المكون الإثني والمناطقي والديني، وقد بدا هذا الأمر واضحاً في أعقاب انطلاق الانتفاضة الشعبية في سورية، والتي تمايزت فيها سلوكيات هذه الأجهزة بالنسبة لحجم ونوعية عمليات الاعتقال للمدنيين، وما يزال هذا الأمر سارياً حتى الوقت الحاضر وإن خفَّ حجم هذه الاعتقالات، لكنها حافظت على نوعية الاستهداف نفسها. وفي مناطق المعارضة تتفق العينة بنسبة 48.3% على وجود هذا التحيز لدى الأجهزة الأمنية، مع عدم اتفاق نسبة 30.3% حول ذلك. لكن واقع الحال ضمن هذه المناطق يؤشر إلى وجود حالات تحيز لدى هذه الأجهزة فيما يتعلق بعمليات الاعتقال، وترتبط هذه الحالات بشكل أساسي بالعامل المادي والإثني، وعدم وجود مؤسسات قضائية فاعلة للحد من مثل هذه التجاوزات من بعض الفصائل العسكرية المتواجدة في هذه المناطق[72].

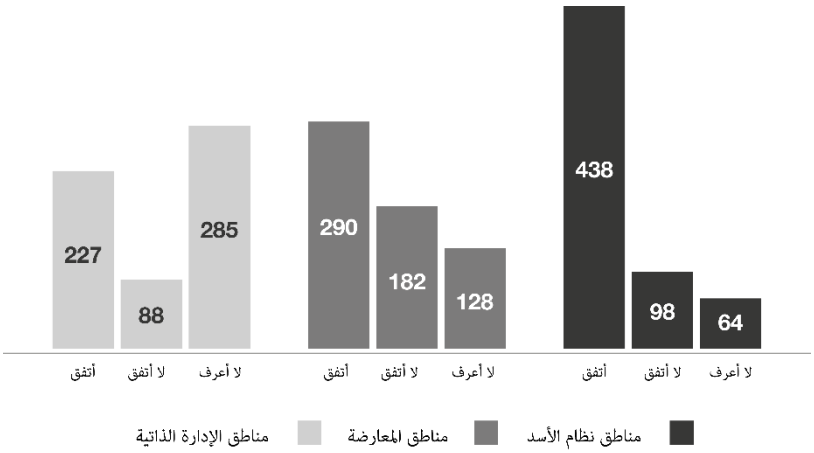

الشكل (23) وجود تحيز عند الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين
في عمليات الاعتقال والاستجابة للشكاوى المقدمة لها

إلى جانب ذلك تتفق نسبة 37.8% من العينة على وجود هذا التحيز في مناطق الإدارة الذاتية، فيما لا تتفق نسبة 14.6% على ذلك. فيما أفادت نسبة 47.5% بعدم معرفتها بوجود مثل هذا التحيز. وفي تفسيرنا لهذه النسب لا بد من إلقاء الضوء على واقع هذه العمليات، ويشير الواقع وفقاً للتقارير الميدانية الواردة، إلى أن عمليات الاعتقال في مناطق الإدارة الذاتية تتبع سياسة مشابهة للنظام

[72] بين ثلاث قوى ... أهالي عفرين اختاروا الصمت، 16-09-2018، جريدة عنب بلدي: https://cutt.ly/JficBno

السوري في تنفيذها فلا توجد أية مذكرات اعتقال، بل يتم الاعتقال عن طريق الخطف من الطرقات والأسواق والأماكن العامة، أو مداهمة مقرات الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية، دون وجود مذكرات قضائية. وهي في مجملها عمليات اعتقال تعسفي وقمع ممنهج للحريات في هذه المناطق لمجرد إبداء أي رأي معارض أو ممارسة نشاط سياسي أو مدني يُخالف آراء الإدارة الذاتية، ويعارض سلطتها ضمن هذه المناطق[73]. ومن جانب آخر تعتمد الأجهزة الأمنية على التذرع بانتماء المعتقلين إلى تنظيم "داعش"، أو الإدلاء بتصريحات صحفية لجهات إعلامية تركية، وجل هؤلاء المعتقلين هم من المكون العربي المناهض لوجود الإدارة الذاتية في هذه المناطق وخاصة في محافظتي الرقة ودير الزور[74]. انظر الشكل (23).

في ظاهرة شائعة الاستخدام لدى الأجهزة الأمنية، وهي الاعتماد على زرع مجموعة من المخبرين بين أوساط المدنيين، تتفق العينة بنسبة 89.6% على وجود هذه الظاهرة في مناطق النظام، فقد استخدمت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام العديد من شبكات التجسس الداخلية ووظفت فيها أفراداً من مختلف طبقات المجتمع، لتسهل لها عملية السيطرة الأمنية على المجتمع، وكبح أي حراك مناهض للسلطة الحاكمة[75]. وأسست هذه الظاهرة في الوقت نفسه عامل ردع للمواطنين لمنع إبداء آرائهم فيما يتعلق بانتقاد السلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية، وزرعت في الوقت نفسه عامل الشك بين المواطنين وخلق حالة من انعدام الثقة داخل المجتمع[76]. وقد يشكل هذا العامل أكثر الجوانب تهديداً لعملية عودة اللاجئين، مع محاولة النظام مؤخراً العمل على تركيز تجسسه على العائدين واحتمالية التعرض لمخاطر الاعتقال.

[73] قوات الإدارة الذاتية تصعد عمليات الاعتقال التعسفي وقمع الحريات في مناطق نفوذها، 19-08-2016، الشبكة السورية لحقوق الإنسان: https://cutt.ly/dfilQXq

[74] تقرير حقوقي يوثق اعتقال "الإدارة الذاتية" 19 مدنياً بالرقة في أيلول، 04-10-2019، جريدة عنب بلدي: https://cutt.ly/1fiznaS

[75] مصطفى علوش، المخبرون شريان السلطة الأمنية في سورية، 25-08-2016: https://cutt.ly/wfiQDH2

[76] سورية .. جمهورية الخوف: لكل مواطن ملف أمني .. وجيوش المخبرين تحصي على الناس أنفاسهم ... والهدف المراقبة والترهيب، 28-09-2012، جريدة الشرق الأوسط: https://cutt.ly/IfiWOV2

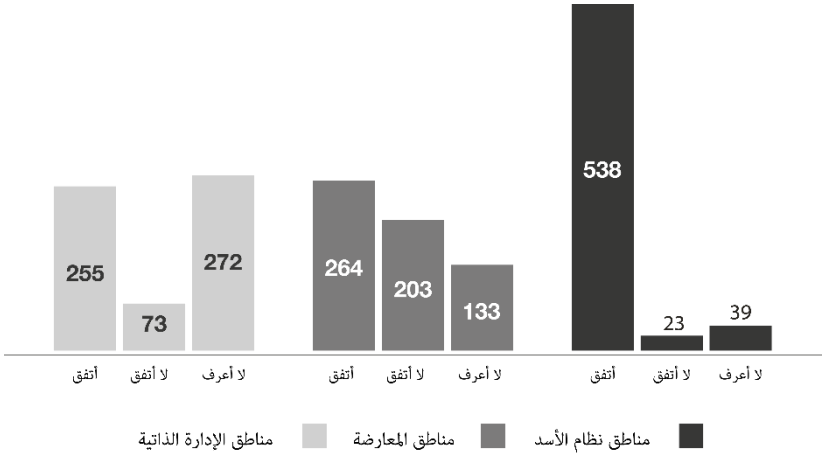

الشكل (24) قيام الأجهزة الأمنية بزرع المخبرين بين المدنيين
كوسيلة لضبط الحالة الأمنية

في مناطق المعارضة، تتفق عينة الدراسة بنسبة 44% على وجود هذه الظاهرة، بينما لا تتفق نسبة 33.8% على وجودها لدى الأجهزة الأمنية، ففي هذه المناطق وفي ظل محدودية القدرات والإمكانيات الفنية واللوجستية لهذه الأجهزة، يبقى احتمال اعتمادها على شبكة من المخبرين وارد جداً، لكنَّ طبيعة المعلومات التي تستهدفها هذه الأجهزة من هذه الشبكة ترتكز بشكل أساسي على تعقب الخلايا النائمة لكل من قوات "قسد"، وتنظيم "داعش" ونظام الأسد. فحجم التهديد الأمني لهذه المناطق يحتم على هذه الأجهزة اللجوء لمثل هذه الخيارات خدمة للصالح العام بهدف توفير البيئة الآمنة. وفي مناطق الإدارة الذاتية تتفق عينة الدراسة بنسبة 33.6% على وجود هذه الظاهرة، في حين أن نسبة 19.3% لا تتفق مع وجود هذه الظاهرة، لكن ونظراً لطبيعة الوضع القائم في مناطق الإدارة الذاتية، بالنسبة للتنوع الإثني والمجتمعي، ووجود أعداد كبيرة من الخلايا النائمة لتنظيم داعش والميليشيات الإيرانية ونظام الأسد، وبهدف تمكن الأجهزة الأمنية من تتبع حركة هذه الخلايا وإلقاء القبض عليها، وكذلك الحصول على المعلومات الاستخبارية بما يخص الأفراد المناوئين لسلطتها. فإن لجوء الأجهزة الأمنية لتوظيف المخبرين للتعاون معها، يعد خياراً محتملاً إلى حد كبير. غير أن قدرة هذه الأجهزة على اختراق المجتمعات المحلية من قبل شبكات المخبرين تصطدم بالتماسك المجتمعي في بعض المناطق التي لا يمكن اختراقها بسهولة كما في بعض مناطق محافظة دير الزور. انظر الشكل (24).

إن علاقة المواطن بالأجهزة الأمنية تعد علاقة منطقية وضرورية لا يمكن تجنبها، وكلما كانت هذه العلاقة جيدة فإن ذلك سينعكس على استقرار الحالة الأمنية بشقيها السياسي والجنائي. فالتعاون

بين المواطن والأجهزة الأمنية يأتي بعدة نتائج إيجابية أهمها زيادة فاعلية هذه الأجهزة وجاهزيتها للحفاظ على النظام العام، ولمواجهة أي إخلال بالأمن أو أية أحداث طارئة، ويتأتى ذلك من خلال إقدام المواطن على تقديم البلاغات والمعلومات ذات الصلة والتي تفيد الأجهزة الأمنية في القيام بوظائفها.

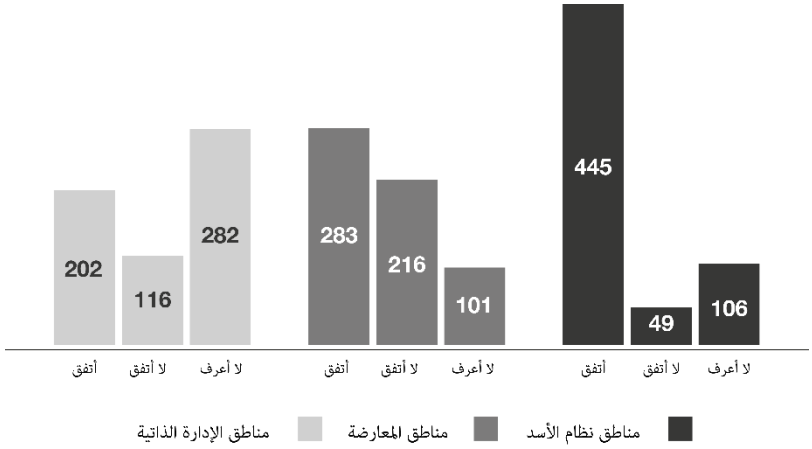

الشكل (25) أي علاقة تعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين
هي مدعاة للشك ضمن المجتمع المحلي

ما تزال العلاقة بين المواطن والأجهزة الأمنية مدعاة للشك ضمن المجتمع المحلي في مناطق النظام، وتتفق عينة الدراسة حول ذلك بنسبة موافقة بلغت 74%، وتفسر هذه النسبة بالصورة الذهنية لدى أفراد المجتمع حول الشبكات التي يزرعها نظام الأسد في جميع المناطق، وبالتالي فإن أي علاقة تعاون بين المواطنين وهذه الأجهزة تفسر على كون هؤلاء المواطنين من المتعاونين مع هذه الأجهزة. وتتفق نسبة 47% مع ذلك في مناطق المعارضة، فما تزال الصورة الذهنية التي يحملها القاطنون في هذه المناطق عن التعامل مع الأجهزة الأمنية هي ذاتها في المناطق الأخرى، لكن في الوقت نفسه لا تتفق نسبة 36% من العينة حول ذلك، فرؤيتها بأن هذا التعاون يعد ضرورة في هذه المناطق، وأن القصور من قبل المواطنين في مساعدة هذه الأجهزة على ضبط الوضع الأمني، سيؤدي إلى التأخر في الوصول إلى بيئة آمنة ومستقرة للمجتمع. في حين كانت نسبة الاتفاق على ذلك في مناطق الإدارة الذاتية أقل من بقية المناطق بنسبة بلغت 33.6%، فغالباً ما يصنف المتعاونون من الأفراد مع هذه الأجهزة كمتعاونين ومخبرين، بغض النظر عن المكون الإثني والمناطقي الذي ينتمون له، لكن في الوقت ذاته لا تتفق نسبة 19.3% مع ذلك، مما يفسر بكون وجود علاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين يأتي من

باب التعاون ورفد هذه الأجهزة بما هو متاح من معلومات بشكل طوعي، ومن دون أن يحمل هذا التعاون صفة العمل الاستخباراتي لصالح هذه الأجهزة. انظر الشكل (25).

يتمثل الهدف الأساسي للأجهزة الأمنية في توفير البيئة الآمنة للمواطنين من خلال تقديم الخدمات الأمنية وتوفير الشعور للمواطنين بالأمن والطمأنينة على أرواحهم وممتلكاتهم وإحساسهم بقدرة تلك الأجهزة على حمايتهم في مختلف الظروف. وعند سؤال العينة عن مدى قدرة هذه الأجهزة على توفير البيئة الآمنة للمواطنين، تتفق العينة بنسبة 77% أن الأجهزة الأمنية في مناطق النظام غير قادرة على توفير البيئة الآمنة، وهي التي تعد أحد المكونات الأساسية لحالة عدم الاستقرار الأمني[77]-[78]. إلى جانب أن هذه الأجهزة فقدت كثيراً من إمكانيتها وقدراتها بعد عام 2011 على ضبط الأفراد الخارجين عن القانون ومرتكبي الجرائم، بعد أن أسفر النزاع عن انشقاق أكثر من 15 ألف شرطي، من أصل 53 ألفاً، من مختلف إدارات وزارة الداخلية، عدا الموظّفين المدنيين، علماً أن أبرز المنشقّين يتبعون لجهاز قوى الأمن الداخلي، الذي بلغ عدده 43 ألف شرطي بحسب إحصاء العام 2011[79]. ويظهر هذا جلياً في حالة الفلتان الأمني في مختلف مناطق سيطرة النظام، وعدم قدرة هذه الأجهزة على الاستجابة في كثير من الحالات[80]. أضف إلى ذلك حالة التزواج القائمة بين هذه الأجهزة والميليشيات الإيرانية والروسية وميليشيا حزب الله اللبنانية في كثير من المناطق التي كانت خارج سيطرة النظام لمحاولة فرض القبضة الأمنية عليها، وما استتبع ذلك من السلوكيات العنيفة والاستغلالية تجاه سكان هذه المناطق[81].

في السياق ذاته تتفق العينة بنسبة 61% على أن حالة الفلتان الأمني وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على ضبطها موجودة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، في حين لا تتفق نسبة 24.3% مع ذلك. فالملف الأمني يعد أحد أبرز الإشكاليات المُركّبة التي تعاني منها مناطق سيطرة المعارضة في الشمال السوري، وأهم العقبات والتحديات التي تحاول الأجهزة الأمنية إيجاد حلول لها، ضمن بيئة مضطربة أمنياً، لناحية تعدد الجهات المسيطرة ذات المصالح المتضاربة، إضافة إلى التدخلات الإقليمية المباشرة وما استتبعته من ردود فعل مضادة لجهات مختلفة عبر خلاياها النائمة بهدف

[77] فلتان أمني في محافظة السويداء والأهالي يتهمون النظام بالوقوف خلفه، موقع سيريا برس، 29-01-2020: https://rb.gy/klwr93

[78] وليد النوفل، الاغتيالات في درعا: مدخل نظام الأسد لإحكام قبضته الأمنية على جنوب سوريا، موقع سوريا على طول، 21-07-2020: https://rb.gy/ogjxak

[79] منهل باريش، الشركات الأمنية الخاصة في سوريا: وكلاء جُدُد في خدمة النظام، مصدر سابق

[80] من يضبط الفلتان الأمني في حي "الزراعة" باللاذقية، جريدة عنب بلدي، 28-06-2020: https://rb.gy/067yrt

[81] الأهالي يفرّون من مناطق سيطرة النظام وميليشيات إيران في دير الزور.. ما القصة؟، منصة SY24، 16-08-2020: https://rb.gy/ygarsd

زعزعة الاستقرار، ناهيك عن القصف المستمر لقوات النظام وحلفائه لبعض تلك المناطق[82]. وما أفرزته من حالة عدم الاستقرار الأمني. لذا فإن العبء الملقى على عاتق هذه الأجهزة للحد من حالة الفلتان الأمني ليس سهلاً، في ضوء العوامل السالفة الذكر وفي ضوء إمكانيات وقدرات هذه الأجهزة الفتية التي تحتاج للكثير من الدعم والتأهيل بما يحقق لها الكفاءة المطلوبة في عملها، لكن بالمقابل فإن تردي الحالة الأمنية يثير سخط سكان هذه المناطق وينذر بعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لهم، وقد يكون هذا الأمر هو أحد الأهداف الرئيسة التي يحاول تحقيقها من يقف وراء حالة الفوضى الأمنية في هذه المناطق[83].

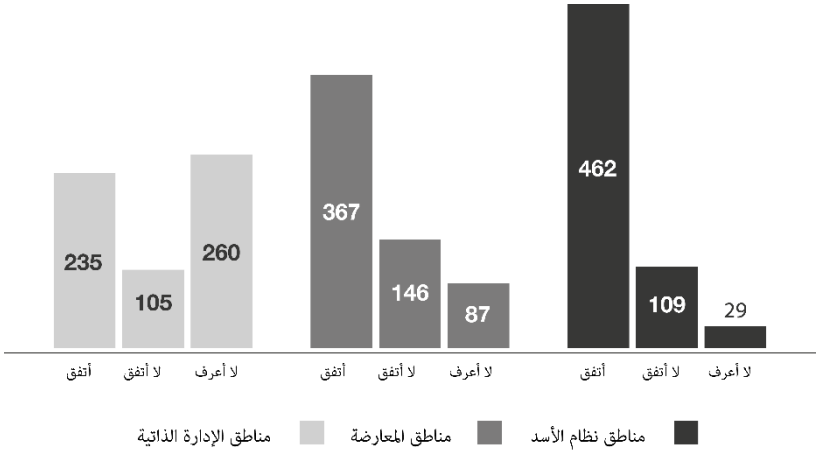

الشكل (26) الأجهزة الأمنية غير قادرة على توفير البيئة الآمنة للمواطنين
عبر حفظ السلم والأمن الداخلي

في مناطق الإدارة الذاتية، تتفق نسبة 39% من العينة على أن الأجهزة الأمنية لم تتمكن من تأمين البيئة الآمنة في مناطقها، بينما لا تتفق نسبة 17.5% مع ذلك. في حين أن النسبة الأكبر من العينة 43.3% ليس لديها معرفة حول قدرة الأجهزة الأمنية في هذه المناطق على ضبط الحالة الأمنية لأسباب ترتبط بتقييد الأجهزة الأمنية في الإدارة الذاتية للعمل الإعلامي، وبالتالي قلة المعلومات المتوفرة عن هذه المناطق. وفي تناول كفاءة هذه الأجهزة ومدى قدرتها على توفير البيئة الآمنة، تشير بعض التقارير الميدانية الواردة من هذه المناطق أن هناك تفاوتاً مناطقياً في مستوى توفر البيئة

[82] عماد كركص، الفلتان الأمني مستمر شمالي حلب: "قسد" أول المتهمين، موقع العربي الجديد، 21-07-2020:
https://rb.gy/mmkwur

[83] سالم ناصيف، وقفة احتجاجية بمدينة "الباب" استنكاراً لتردي الأوضاع الأمنية في الشمال السوري، موقع الحل السوري، 13-07-2020: https://rb.gy/uehhp7

الآمنة، فكلما ابتعدنا عن محافظة الحسكة تزداد حالة عدم الاستقرار الأمني، وذلك نظراً للتباين بين هذه المناطق من جهة المكون السكاني. وهناك تمييز من قبل هذه الأجهزة بمعالجة المشكلات الأمنية التي تظهر في هذه المناطق، مما يزيد من حدة الاحتقان بين السكان تجاه سلوكياتها هذه، ويزيد بالتالي من حالة عدم الاستقرار الأمني[84]. ناهيك عن حالات القتل والسرقة والاختطاف والاغتيالات وغيرها من الجرائم، فقد بدأ ينظر إلى مناطق دير الزور والرقة الواقعة تحت إشراف الإدارة الذاتية كأخطر المناطق في سورية[85]، نتيجة الانتشار الكبير للسلاح والعصابات التي باتت تشكل خطراً يهدد القاطنين في هذه المناطق، في ظل غياب تام لأي قانون لضبط الوضع الأمني[86]، مع توجيه الاتهام بشكل مباشر لهذه الأجهزة من قبل السكان المحليين بتعمدها إشاعة الفلتان الأمني في هذه المناطق[87]، وقمعها لأي احتجاجات مناهضة لسلوكياتها الأمنية من قبل الأهالي. وقد ظهر هذا جلياً في قمعها لبعض المظاهرات في دير الزور باستخدام قوة السلاح ضد المتظاهرين[88]، وبالتالي فإن هذه الأجهزة لم تؤدِ الدور المطلوب منها لتوفير السلم والأمن الداخلي داخل مناطقها، بسبب السياسات التي تنتهجها والتي عمقت من تأزم المشهد الأمني وساهمت بعدم استقراره. الأمر الذي سيجعل تفكير اللاجئين من أبناء هذه المناطق في قرار العودة مثار ريبة بسبب مستقبل وجودهم في ظل هذه البيئة الأمنية. انظر الشكل (26).

للتعرف أكثر عن واقع المؤشرات المرتبطة بعودة اللاجئين، تم صياغة مجموعة من العبارات العامة التي حاولت قياس رأي العينة حول مدى إمكانية عودتهم إلى مختلف المناطق السورية.

5. العودة إلى مناطق النظام

عند أخذ رأي العينة حول مدى إمكانية العودة إلى مناطق النظام، اتفقت عينة الدراسة إلى حد كبير وبنسبة 71.6% مع عدم ثقة اللاجئين بمراسيم العفو التي يصدرها النظام لافتقادها للمصداقية من وجهة نظرهم[89]، فالكثير من مراسيم العفو الصادرة عن نظام الأسد خلال الأعوام الماضية لم تحظ بالمصداقية لدى شريحة واسعة من السوريين المقيمين في الخارج، لكون هذه المراسيم واسعة

[84] ظاهرة مرعبة تخيم على سكان الرقة، منصة SY24 ، 28-07-2020: https://rb.gy/ycjtgp

[85] في دير الزور ... 40 حالة اغتيال شهرياً على يد داعش في مناطق سيطرة قسد، منصة SY24 ، 24-05-2020: https://rb.gy/izyr8e

[86] قتلى مدنيون بسبب الفلتان الأمني في مناطق قسد، وكالة شاهد الإخبارية، 18-08-2020: https://rb.gy/fjmw3y

[87] وسط فلتان أمني.. اغتيال شيوخ عشائر في دير الزور، جريدة عنب بلدي، 04-08-2020: https://rb.gy/siwc8u

[88] "قسد" تنفذ حملة أمنية في بلدات احتجت ضدها وتتهم النظام والتنظيم بإشعال "فتنة"، موقع زمان الوصل، 05-08-2020: https://rb.gy/7zfklg

[89] العفو عن الفارين في الجيش السوري ... ماذا يعني للاجئين، مرجع سابق.

جداً ومتشعبة، وقد تم تفريغها من فعاليتها، وحصر تطبيقها بالفئات التي يرغب النظام بالعفو عنها[90].

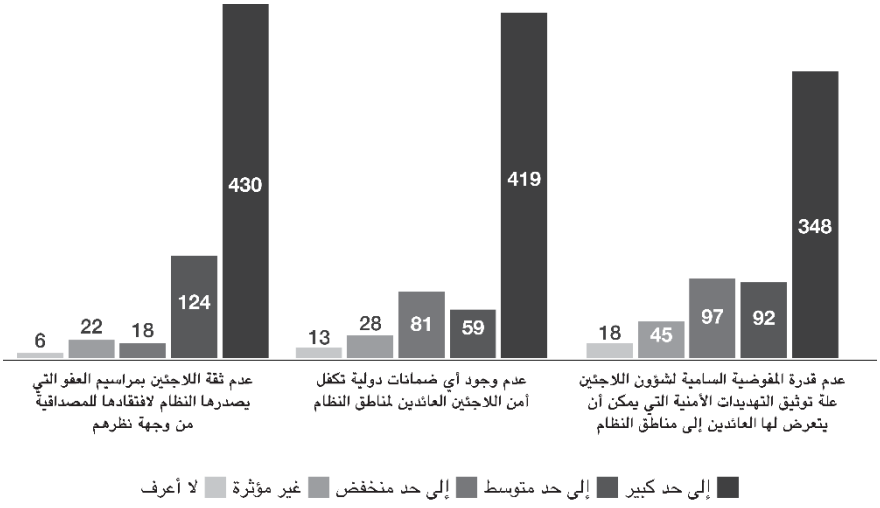

الشكل (27) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق نظام الأسد

كما أن عينة الدراسة تتفق بنسبة 69.8% على عدم وجود أي ضمانات دولية تكفل أمن اللاجئين العائدين لهذه المناطق. وقد برز بشكل واضح دور روسي في هذا الصدد من خلال طرح مبادرة لعودة اللاجئين، لكنها منيت بالفشل لعدم تقديم الضمانات التي تكفل أمن العائدين لمناطق النظام[91]. وقد كان النظام نفسه أحد المتسببين في فشل هذه المبادرة[92]، لأسباب ترتبط بعدم رغبة النظام بعودة اللاجئين إلى الوطن، والانتقائية التي يريد فرضها على قوائم العائدين بما يخدم الهندسة الديمغرافية التي يسعى إلى تطبيقها في مناطق سيطرته[93].

يضاف إلى ذلك، الخطة التي أقرت عن طريق مجلس الوزراء اللبناني، والتي جاءت كاستجابة لفشل الجهود التي رعاها أكثر من طرف لإعادة النازحين السوريين خلال السنوات الماضية، والتي لم تفلح إلا في عودة بضع مئات منهم، فقد اعتبرت الخطة أن أهم ركيزة لنجاح العودة الآمنة للنازحين هو التعاون والتنسيق مع الدولة السورية، من منطلق أنها الجهة الوحيدة القادرة على تأمين الضمانات

[90] بعد 17 مرسوم عفو.. 130 ألف معتقل ما يزالون في سجون النظام، جريدة عنب بلدي، 24-03-2020: https://rb.gy/ezov8b

[91] أمين حبلا، هل ينجح الروس بإعادة اللاجئين السوريين؟، موقع الجزيرة نت، 27-07-2018: https://rb.gy/3bvwad

[92] لماذا أفسد الأسد خطة روسية لإعمار سوريا وإنهاء مأساة اللاجئين بأموال أوروبية؟، موقع عربي بوست، 08-05-2019: https://rb.gy/ngrqzx

[93] دفعة جديدة من اللاجئين تعود من لبنان... والنظام ينتقي قوائم العائدين، شبكة شام، 16-10-2018: https://rb.gy/gcp76g

اللازمة لتحقيق العودة الآمنة للنازحين، ووفقاً للقائمين على الخطة فإن العودة الجماعية المنشودة ستتم على مراحل من دون إمكانية تحديد إطار زمني لها؛ خصوصاً أن عوامل كثيرة قد تؤثر عليها، أبرزها في المرحلة الراهنة جائحة "كورونا" والأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان[94]، غير أن مقاربات الحكومة اللبنانية لهذه الخطة، وفقاً لمحللين، مبنية على افتراضات أخطرها أن ظروف عودة اللاجئين إلى ديارهم أصبحت مؤاتية، وفي ذلك تبسيط إلى حد كبير لوضع عسير وشائك في غياب مسار سياسي جدي، أو لجهة الانهيار الاقتصادي الحاصل في سورية[95].

في السياق ذاته، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 58%، وإلى حد متوسط بنسبة 15.3% على أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين غير قادرة على توثيق التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها العائدون إلى مناطق النظام. وتشير العديد من التقارير الميدانية إلى محاولة المفوضية بشكل دائم التواصل مع الأفراد العائدين، لكن تلك المحاولة تصطدم بالتحديات الأمنية واللوجستية التي تحول دون ذلك، خاصة في ظل غياب إمكانية وصول المفوضية إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرة النظام على الرغم من طلبها منه السماح لها بالوصول لهذه المناطق[96]. وبالتالي فإنه من الصعب عليها ضمان التقييم الشامل للوضع الأمني للعائدين في جميع المناطق[97]. أضف إلى ذلك التقييد الذي تمارسه أجهزة النظام الأمنية على قدرة العائدين للتواصل مع الجهات الخارجية، وتجريمهم في حال القيام بذلك. انظر الشكل (27).

[94] تقوم على التنسيق مع دمشق ... لبنان يقدم خطته لإعادة النازحين السوريين، شبكة شام، 17-07-2020: https://rb.gy/cnn0rs

[95] خطة لبنان لعودة "اللاجئين" السوريين: تبسيط خطر لواقع معقّد، معهد عصام فارس للدراسات، مقال تحليلي، موقع درج، 04-08-2020: https://rb.gy/raqqge

[96] مفوضية اللاجئين تحض سوريا على السماح بالوصول إلى كل المناطق لمراقبة عودة النازحين والمهجرين، تلفزيون France 24، 10-03-2019: https://rb.gy/tqo3wz

[97] مروة هاشم، السوريون العائدون إلى ديارهم يواجهون مصيراً غامضاً، موقع 24 الإلكتروني، 12-12-2018: https://rb.gy/6uggxi

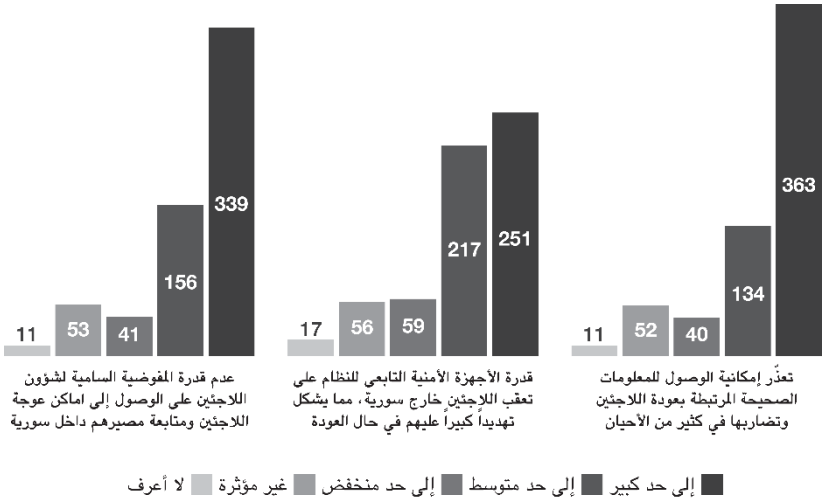

الشكل (28) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق نظام الأسد

تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 60.5%، وإلى حد متوسط بنسبة 22.3% على تعذر إمكانية الوصول للمعلومات الصحيحة المرتبطة بالعودة وتضاربها في كثير من الأحيان. فقد أدى الحصول على المعلومات غير الصحيحة في كثير من الأحيان إلى عودة بعض اللاجئين ليفاجئوا ببعض الحقائق التي لم يتم اطلاعهم عليها بشكل كافٍ، مما أدى في كثير من الحالات إلى قيام العائدين بالعودة العكسية إلى أماكنهم السابقة في دول الجوار[98] وخسارة الكثير منهم لوضعهم القانوني في هذه الدول[99]. وتتوازع مسؤولية تزويد اللاجئين بالمعلومات الصحيحة بين جهات عدة على رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، واللجان المحلية في أماكن تواجد اللاجئين، مما أدى في كثير من الأحيان إلى التضارب في المعلومات التي تصل للاجئ.

في السياق ذاته، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 56.5%، وإلى حد متوسط بنسبة 26% على أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين غير قادرة على الوصول إلى أماكن عودة اللاجئين ومتابعة مصيرهم في الداخل السوري، ومرد ذلك إلى العوائق التي يضعها نظام الأسد أمام قدرة المفوضية في مرافقة العائدين إلى الداخل والوقوف عن كثب على التحديات التي يواجهونها بعد عودتهم، حتى

[98] ماهية العودة: شروط وهواجس اللاجئين السوريين، سوا للتنمية والإغاثة، لبنان، شباط/فبراير، 2019: https://rb.gy/owckon

[99] عمار حمو وآخرون، "لو كنا نعرف، ما فكرنا بزيارتها" اللاجئون السوريون في الأردن يخسرون صفة اللجوء بعد زيارة سوريا، مرجع سابق.

يتم مساعدتهم لتأمين استقرارهم وعدم تعرضهم لأي انتهاكات أمنية[100]. كذلك تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 41.8%، وإلى حد متوسط بنسبة 36% على أن الأجهزة الأمنية للنظام قادرة على تعقب اللاجئين في الخارج، مما يشكل تهديداً كبيراً عليهم في حال عودتهم[101]. وتشير العديد من التقارير إلى قيام النظام بزرع شبكات تجسس في دول الجوار لمراقبة اللاجئين وتحركاتهم في هذه الدول منذ عام 2012[102]-[103]. انظر الشكل (28).

أيضاً، يتفق أفراد العينة إلى حد كبير بنسبة 64.5%، وإلى حد متوسط بنسبة 26% على أنهم لا يثقون بالضمانات المقدمة من قبل الجهات الحكومية في البلدان المستضيفة للاجئين السوريين، ولا يثقون كذلك بالضمانات المقدمة من قبل الجهات الأخرى التي تتواصل مع مؤسسات النظام بهدف تسهيل عودة اللاجئين وضمان العودة الآمنة لهم. ففي لبنان، كان للجان المحلية في البقاع الغربي دور هام في عودة مجموعات صغيرة من اللاجئين إلى الزبداني والغوطة الشرقية في محافظة ريف دمشق[104]، علاوة على ذلك تلعب الأحزاب السياسية السورية المتواجدة في لبنان والجمعيات (بمن فيهم نقابة العمال السوريين في لبنان والحزب القومي السوري الاجتماعي) دوراً مشابهاً للجان المحلية، كما تؤثر الشبكات القبائلية والعشائرية في سورية على آليات العودة، من خلال إرسال بعض ممثليهم لتنظيم العودة أو لنقل العائدين من المعابر الحدودية، إلى جانب بعض الأحزاب اللبنانية التي تنشط في هذا المجال، لكن هذه الجهات تعمل دون رقابة ودون معايير للتعامل مع اللاجئين، مما يزيد من احتمالية التعاملات المضللة والإجبارية التي تستخف بمبادئ عدم الإضرار باللاجئين[105]. وفي الأردن، وبعد افتتاح معبر نصيب في 15 تشرين أول/أكتوبر لعام 2018، عمل النظام وروسيا على تجنيد أشخاصٍ وجمعيّات لمساعدة من ينوي العودة وتحمّل مصاريف السفارة عنهم أو مساعدتهم على إنهاء المشكلات في السفارة السوريّة في عمّان، وكانت هناك عودة للكثير من اللاجئين في الأشهر الأولى من افتتاح المعبر، ولكنّها توقّفت حين أصبح يأتي من سورية زوّار إلى الأردن لزيارة أقاربهم اللاجئين هنا ويتحدّثون معهم عن المخاطر الأمنيّة للعودة، والاعتقالات، وتجنيد

---

[100] نينار خليفة، ما الذي ينتظر العائدين؟ ظروف غامضة ترافق عودة اللاجئين السوريين من لبنان، جريدة عنب بلدي، 16-12-2018: https://rb.gy/rt7qxa

[101] ناصر عدنان وأحلام إبراهيم، بالوثائق .... كيف تجسس الأسد على السوريين في الخارج، تلفزيون سورية، 27-09-2020: https://rb.gy/uxkzck

[102] ضبط "خلايا نائمة" في مخيم الزعتري، وكالة عمون الإخبارية، 25-08-2012: https://rb.gy/gck8ge

[103] Ahmad Zaza, Refugees in Turkey aid Syrian intelligence, Asia Times, 04-04-2019: https://rb.gy/2ijsvo

[104] اللجان المحلية هي مجموعات من الممثلين المرتبطين بالحكومة السورية والذين يعملون كوسطاء بين المسؤولين الرسميين رؤساء البلديات واللاجئين وبين الحكومة السورية.

[105] ماهية العودة: شروط وهواجس اللاجئين السوريين، مرجع سابق.

الشبّان في صفوف قوّات النظام، وغياب الخدمات، وصعوبة المعيشة في بلداتهم في محافظتي درعا والقنيطرة[106].

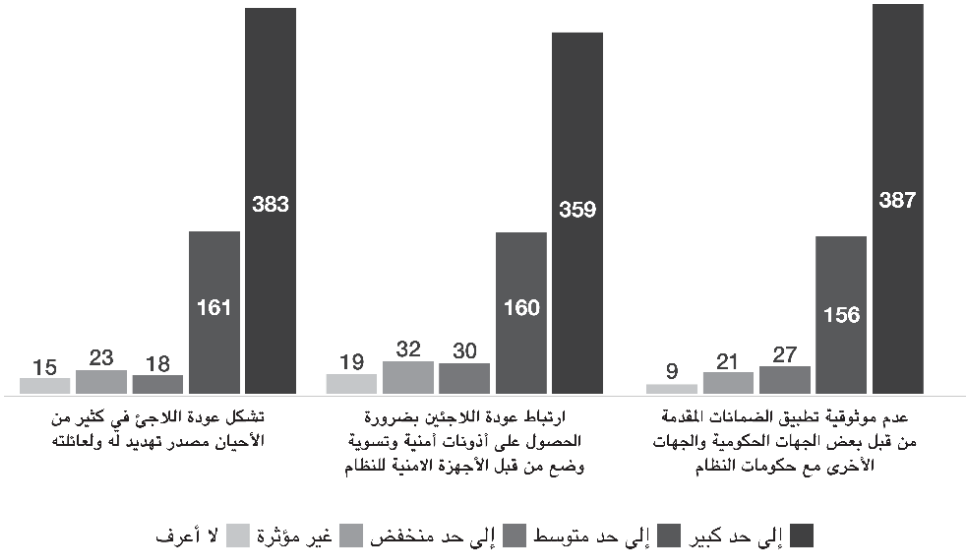

الشكل (29) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق نظام الأسد

تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 63.8%، وإلى حد متوسط بنسبة 26.6% على أن عودة السوريين إلى مناطق النظام تشكل في كثير من الأحيان مصدر تهديد لهم ولعائلتهم، وهذا ما رصدته العديد التقارير الميدانية التي تحدثت عن حالات اعتقال من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام للعديد من العائدين، والتي انتهى الكثير منها إلى تصفيتهم في أقبية هذه الأجهزة. أضف إلى ذلك، أن وجود حالات كثيرة ما يزال مصيرها مجهولاً بسبب صعوبة الوصول إلى معرفة مصيرهم من قبل ذويهم الذين لا يستطيعون السؤال عنهم بشكل مباشر ويلجؤون للاعتماد على سماسرة متعاملين مع هذه الأجهزة، لذا أصبحت العودة بمثابة مصدر تهديد أمني على حياة العائدين حتى مع وجود ضمانات من قبل هذه الأجهزة بعدم التعرض لهم في حال عودتهم[107]. إلى جانب ذلك، تحاول الأجهزة الأمنية الاستفادة من العائدين كمصدر للمعلومات عن أقاربهم وأصدقائهم في الخارج، وهو أحد أشكال

[106] خالد الخطيب، لماذا يخشى اللاجئون السوريّون في الأردن من العودة إلى مناطقهم في جنوب سوريا؟، موقع المونيتر، 11-10-2019: https://rb.gy/nk1xn4

[107] شبكة حقوقية تحذّر: "الأسد" قتل واعتقل مئات اللاجئين العائدين إلى سوريا، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 16-08-2019: https://rb.gy/5mssrt

الأذى التي ترتكبها هذه الأجهزة بحق العائدين عبر الوشاية بأقاربهم، وما قد يسببه ذلك من مخاطر على حياتهم في المستقبل حال عودتهم[108].

في السياق ذاته، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 59.8%، وإلى حد متوسط بنسبة 26.6% على أن عودة اللاجئ ترتبط بضرورة حصوله على إذن أمني أو تسوية وضع من قبل الأجهزة الأمنية لنظام الأسد. وتشترط هذه الأجهزة ضرورة حصول اللاجئ على هذه التسوية قبل عودته، وقد سجلت الكثير من الحالات التي تم فيها اعتقال العديد من العائدين إلى مناطقهم غير الحاملين لهذه التسويات، فمع استعادة النظام السيطرة على بعض المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، تحولت التسوية إلى محطة جديدة بالغة الأهمية في حياة أهالي تلك المناطق ستحدد مصيرهم لأشهر وربما لسنوات مقبلة، غير أن نطاق هذه التسوية امتد ليشمل حتى المقيمين خارج سورية.

وتنشر وزارة الخارجية والمغتربين السورية على موقعها عبر الإنترنت وفي صفحة مخصصة بعنوان "تسوية وضع"[109] بأنه: "حرصاً على معالجة أوضاع السوريين الذين غادروا القطر بطريقة غير مشروعة بسبب الظروف الراهنة، ورغبة من القيادة بتشجيع المواطنين ولا سيما المكلفين بالعودة إلى الوطن وتسوية أوضاعهم التجنيدية والأمنية بغض النظر عن الظروف التي اضطرتهم للمغادرة، فإنه يمكن للمواطنين أعلاه مراجعة السفارة السورية في بلد الإقامة أو أقرب سفارة سورية، وذلك لتقديم طلبات تسوية أوضاعهم لديها أصولاً"[110]. وقد روج النظام لهذه التسويات عبر أجهزته الإعلامية الرسمية بنشر العديد من التقارير التي تظهر اتفاقات التسوية القائمة في مناطق مختلفة من البلاد، وقد بينت بعض التحقيقات الاستقصائية أن أوراق التسويات تحمل في طياتها فخاً كبيراً للموقعين عليها، فهي تجبر أي شخص على تقديم أي معلومة يعرفها عن المعارضين السياسيين أو الناشطين أو معلومات عسكرية بالمعارضة بمجرد توقيعه عليها، وتشكل بعض الإجابات لوحدها سبباً كافياً لاعتقال صاحبها، وتبين كذلك وجود تدليس في أوراق التسويات التي دعت إليها سفارات النظام السوري في أوروبا للراغبين بالعودة، ما يعرضهم لتهم كحمل السلاح في وجه الدولة[111]. انظر الشكل(29).

---

[108] Louisa Loveluck, Assad urged Syrian refugees to come home. Many are being welcomed with arrest and interrogation, The Washington post, 02-06-2019: https://rb.gy/isfimq

[109] ظهر مصطلح "التسوية" أو "تسوية الوضع" خلال سنوات الحرب في سورية للدلالة على إجراء يتم من خلاله التدقيق في كافة الأعمال "الإرهابية" التي مارسها شخص ما ضد النظام السوري ثم منحه عفو عنها ليعود إلى حياته الطبيعية.

[110] سلافة جبور، تسوية الوضع.. كابوس جديد يؤرق سكان محيط دمشق، موقع الجزيرة نت، 17-06-2018: https://rb.gy/3dhhrx

[111] فخ التسويات يصطاد اللاجئين العائدين إلى سورية، راديو روزنة، 21-08-2019: https://rb.gy/z4hrh8

في السياق ذاته وعند تناول موضوع عودة اللاجئين السوريين إلى مناطق النظام، لا بد من التطرق إلى الأجهزة الأمنية لدى النظام، باعتبارها أحد المكونات الأساسية للبيئة الآمنة ضمن هذه المناطق، ومدى القدرة على إصلاحها أو إعادة هيكلتها. وتمثل عملية إصلاح أو إعادة هيكلة هذه الأجهزة عاملاً حاسماً في نجاح عملية التحول الديمقراطي الناجحة في دول ما بعد النزاع، باعتبارها أحد المسببات الرئيسية لاندلاع النزاع، وبالتالي تتأتى أهمية هذه العملية من محاولتها درء الآثار التي يمكن أن تخَّلِفها هذه الأجهزة على الأمن الداخلي والاستقرار المجتمعي ضمن هذه الدول بسبب التغول الكبير لهذه الأجهزة في مختلف مفاصل المجتمع، وكذلك في قدرتها على توفير أحد أهم أركان البيئة الآمنة المحفزة للاستقرار المجتمعي وعودة اللاجئين.

عند أخذ رأي العينة حول مدى قابلية الأجهزة الأمنية للإصلاح أو إعادة الهيكلة، اتفقت العينة بنسبة كبيرة بلغت 86.6% أن هذه الأجهزة غير قابلة للإصلاح أو إعادة الهيكلة لارتباطها العضوي بنظام الأسد، وبالتالي لا بد من القيام بالتغيير السياسي قبل البدء بهذه العملية. فخلال السنوات الماضية، ونتيجة تزايد مستوى السطوة الأمنية لهذه الأجهزة، تعمقت القناعة المجتمعية بأن الحاجة إلى التغيير الجذري لعمل وفلسفة وأدوات هذه الأجهزة أصبحت ضرورة لا مناص منها. فبقاء هذه الأجهزة بالشكل القائم حالياً ما هو إلا ترسيخ لسلطة نظام الأسد وعدم وجود أي أمل بأي تغيير سياسي ضمن هذا البلد.

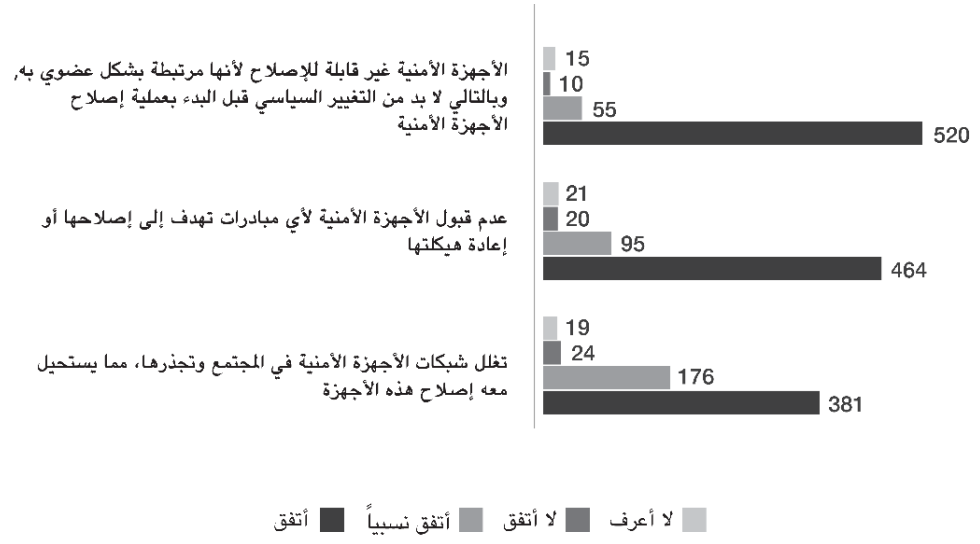

الشكل (30) يبين رأي اللاجئين السوريين حول إصلاح الأجهزة الأمنية لنظام الأسد

لكن من جانب آخر، يحاجج بعضهم بأن الدولة السورية لا تملك قطاعاً أمنياً ابتداءً حتى يستوجب الإصلاح أو إعادة الهيكلة، فجميع الأجهزة الأمنية مجتمعة ومنفردة تعمل لحماية النظام وتعد أذرعاً له لتحقيق استمراريته. وهي تعد من أهم أدوات ترسيخ أسس حكم النظام، إذ تتدخل هذه الأجهزة في مناحي الحياة كافة: الاجتماعية والاقتصادية والساسية والدينية، متبنية فلسفة عمل وعقيدة أمنية تراعي شروط الحاكم أكثر من المحكوم[112].

وفيما يتعلق بقبول الأجهزة الأمنية في سورية للإصلاح، تتفق العينة بنسبة 77.3% على عدم قبول هذه الأجهزة لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها. فعملية إعادة هيكلة هذه الأجهزة هي عملية شاملة، وليست عملية ترقيع جزئية لبعضها، لذلك ولكي تنجح يجب أن تمتاز بالشمولية، وقد لا يتحقق إصلاحها بسبب تعدد هذه الأجهزة في سورية وعدم القدرة على إخضاعها للسوية ذاتها من عملية إعادة الهيكلة. إلى جانب ذلك فإن عملية إعادة الهيكلة ستحتم على هذه الأجهزة تغيير عقيدتها التي نشأت عليها والتي ترتكز بشكل أساسي على حماية أمن النظام، إلى التوجه نحو الحفاظ على أمن المجتمع والأفراد واحترام حقوق الإنسان في إطار سيادة القانون، وهو أمر قد يكون من الصعب تطبيقه لدى هذه الأجهزة.

وفي هذا السياق تتفق العينة بشكل كامل ونسبي 63.5% و29.3% على التوالي على أن تغلل شبكات الأجهزة الأمنية في المجتمع السوري وتجذرها يجعل من الصعب إصلاح هذه الأجهزة. فقد تمكنت المؤسسة الأمنية في سورية بأجهزتها المختلفة من التغول في المجتمع والتحكم في تفاصيل الحياة العامة للسكان، ومن صور هذا التدخل اشتراطها ما يعرف بالدراسات والموافقات الأمنية على عدد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكانت نتائج هذا التوغل كارثية نظراً للضرر الذي أحدثته في منظومة المجتمع ومؤسسات الدولة. كتكريس مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة، وتشكيل شبكات مصالح مادية مع قوة محلية أعاقت تلبية مطالب المجتمعات المحلية، وشيوع ثقافة الخوف من السلطة والتملق لها. وقد استطاعت هذه الأجهزة إلى حد كبير فرض واقع أمني مستقر قبل عام 2011 بسبب تعميق حالة الخوف في المجتمع السوري الذي أضحى يتعايش مع المحددات التي تفرضها هذه الأجهزة كافة، والتي كان ارتباط وظائفها متسق مع حماية أمن النظام على حساب أمن المجتمع. انظر الشكل (30).

[112] معن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14-07-2016: https://rb.gy/d0vd9q

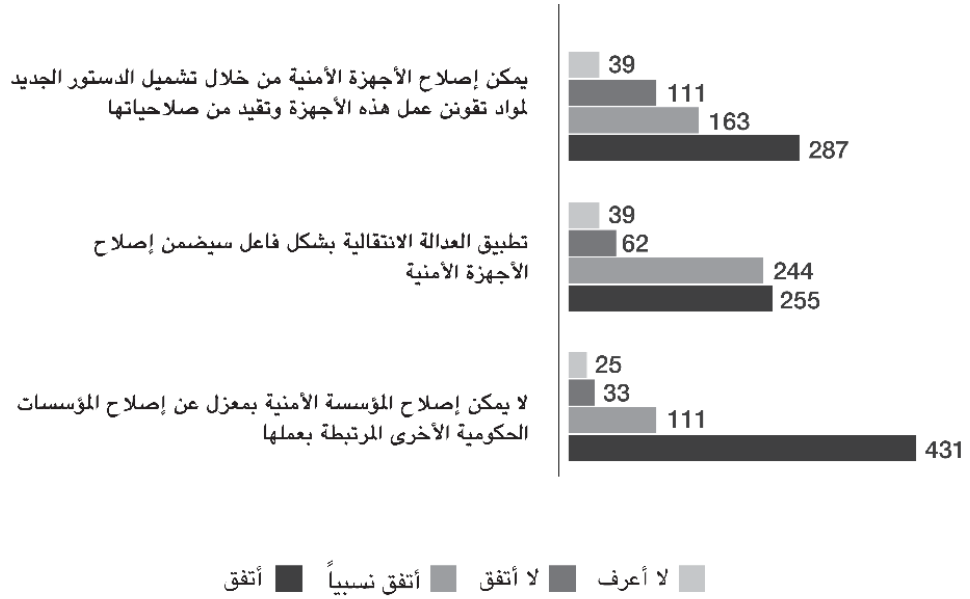

الشكل (31) يبين رأي اللاجئين السوريين حول إصلاح الأجهزة الأمنية لنظام الأسد

تتفق العينة بشكل كامل ونسبي 71.8% و18.5% على التوالي على أن إصلاح المؤسسة الأمنية لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح المؤسسات الحكومية الأخرى المرتبطة بعملها، فالعلاقة المتشابكة بين المؤسسة الأمنية بأجهزتها ومؤسسات الدولة المختلفة، والتي كانت نتاج التغول الأمني لهذه الأجهزة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة، جعلت من نجاح عملية إعادة هيكلة هذه الأجهزة أو إصلاحها مرتبط بشكل عضوي بإصلاح مؤسسات الدولة ذات الصلة بهذه الأجهزة، لتتم عملية إعادة الهيكلة بالتوازي بين هذه الكيانات الحكومية. إلى جانب ذلك تتفق العينة بشكل كامل ونسبي 42.5% و40.6% على التوالي على أن تطبيق العدالة الانتقالية بشكل فاعل سيضمن إصلاح الأجهزة الأمنية، إذ تمثل عملية الإصلاح المؤسسي بشكل عام وإصلاح الأجهزة الأمنية التي تسببت بإنتاج القمع وارتكاب الجرائم، أو تلك التي وفرت الغطاء القانوني لاستمرار الانتهاكات بشكل خاص أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية، فتطبيق العدالة الانتقالية بشكلها الفاعل سيضمن خضوع المؤسسة الأمنية لسلطة القضاء ومساءلته، وبما يضمن عدم تجاوز هذه المؤسسة لحقوق الإنسان، وعدم توظيف إمكانيتها لخدمة مصالح الطبقة السياسية الحاكمة في سورية.

في حين يلاحظ وجود تفاوت نسبي في رأي العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 47.8% والاتفاق النسبي بنسبة 27% وعدم الاتفاق بنسبة 18.5 على أن إصلاح الأجهزة الأمنية يمكن أن يتم من خلال تشميل الدستور الجديد لمواد تقونن عمل هذه الأجهزة وتقيد من صلاحياتها. إن تعديل المواد الدستورية الحالية لتضمين حوكمة وصلاحيات الأجهزة الأمنية، من جهة تبعيتها الإدارية والضمانات القانونية لانضباط عملها، أصبح ضرورة لتأسيس عقد اجتماعي جديد بين الشعب وهذه الأجهزة. وتهدف عملية التضمين الدستوري إلى ضمان ألا تبقى هذه الأجهزة تتقلد الدور ذاته كونها الجهة الوحيدة التي يفترض أن تكون الحامية للاستقرار والأمن من دون وجود آليات واضحة للشفافية ومراقبة عملها. لذا يجب أن ينص الدستور الجديد على ضمانات، ليس فقط **لحيادية هذه الأجهزة** ووقف تسلّطها على المواطنين وانتهاك حقوقهم، وإنما أيضاً لإلزامها بالقيام بواجباتها المتمثلة بتحقيق أمن المواطنين وزرع الطمأنينة في نفوسهم، وضمان تمتعهم بحقوقهم وممارسة حرياتهم العامة والفردية. ويجب أن ينصّ هذا الدستور كذلك على دور محايد وغير سياسي للأجهزة الأمنية، وآليات رقابية لعملها، كتشكيل لجان برلمانية وحقوقية مهمتها مراقبة سلوكها والتحقيق في انتهاكاتها[113]. انظر الشكل (31).

فيما يتعلق بإصلاح الأجهزة الأمنية فإن إجابات العينة تميل إلى الاتفاق الكامل بنسبة 43.6% والاتفاق النسبي 37.3%، في حين لا تتفق نسبة 23.3% على أهمية أن تلعب الجهات غير الحكومية دوراً في عملية إصلاح هذه الأجهزة عبر الرقابة على عملها ونشر التوعية الاجتماعية حولها. وتأتي أهمية الدور المحتمل لهذه المنظمات في إصلاح أو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لقدرتها على تغيير العلاقة المدنية – الأمنية والعسكرية. ويتم ذلك من خلال تغيير نظرة المجتمع السلبية للقطاع الأمني كمؤسسات قمعية، وقيامها بنشر الوعي حول ضرورة إعادة هيكلة تلك المؤسسات من جديد على أسس ديمقراطية، وأن يتم شرح هذه العملية وخطتها الزمنية للقواعد الشعبية عبر هذه المنظمات لتهدئة التوقعات الشعبية إزاءها. ويقع جزء كبير من عملية استعادة الثقة بين القطاع الأمني الجديد والشعب على عاتق هذه المنظمات كونها الأقدر على التواصل مع القواعد الشعبية. وأيضاً، فإن المشاركة المدنية في رسم السياسة الأمنية التي تتضمنها برامج إعادة الهيكلة ستؤدي إلى استجابة تلك السياسات بشكل أكبر نحو إشكالية الفقر والتنمية. لكن بالوقت ذاته لا يمكن التعويل بشكل كبير على دور هذه المنظمات إذا لم يتح لها الحيز المناسب لإمكانية التأثير في المشهد الأمني في سورية.

[113] نائل جرجس، الأجهزة الأمنية في الدستور السوري الجديد، شبكة جيرون الإعلامية، 22-06-2018: https://rb.gy/ef63a8

في السياق ذاته تتفق العينة بنسبة 37.8% ونسبة 30.8% بشكل كامل ونسبي، وعدم اتفاق بنسبة 23.3% على أهمية دور مجلس الشعب في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية في حال أُخضِعَت لرقابته وتم عرض أدائها بشكل شفاف ودوري أمام نوابه. وتُمثل الرقابة البرلمانية عنصراً أساسياً في ضمان اتساق حركية القطاع الأمني وتوافقه مع المسار الديمقراطي من جهة، وللتأكيد المستمر على مدى قدرة هذا القطاع في الاستجابة المبكرة للمهددات الأمنية. إن مجلس الشعب هو المكلف بمراجعة أعمال السلطة التنفيذية ومراقبتها في مجال السياسات الأمنية، وهذه الرقابة جسر للتواصل مع الرأي العام.

كما يستطيع مجلس الشعب تحسين الأداء الأمني عبر استخدام صلاحياته على مستوى الموارد المرصودة للأمن في الموازنة أو التحقيق فيها أو إلغائها أو تغييرها، كما يستطيع الرفض أو الموافقة على طلبات التمويل الخاصة والموازنات الإضافية لتحديد توجهات عملية توفير الأمن وإدارته والرقابة عليه وأولوياته. ويعتمد ذلك على كمية المعلومات المتوفرة لأعضاء مجلس الشعب وفهمهم للمسائل الأمنية وخبرتهم فيها، وتطوير رؤية وطنية للأمن وتحديد أطر عمل قانونية سليمة، وتوفير نهج أكثر تجاوباً وشمولية يعكس احتياجات الشرائح كافة. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي سيلعبه مجلس الشعب في إصلاح الجهزة الأمنية، إلا أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في سورية، ورغم ما شابها كالمعتاد من تسلط الأجهزة الأمنية وتمريرها لأسماء النواب المقبولين، شكلت نقطة فارقة في مستقبل سورية لأن هؤلاء النواب سيوقعون على الدستور الجديد عند اكتماله وسوف يرشحون الرئيس المقبل، الأمر الذي يجعل من مدى قدرة مجلس الشعب على إحداث الأثر المطلوب في إصلاح الأجهزة الأمنية مستقبلاً مثار شك لدى الكثيرين، بسبب بقاء سيطرة نظام الأسد على هذه الأجهزة[114].

[114] انتخابات "مجلس الشعب" في سورية: المستفيدون من الحرب يدخلون السياسة، موقع السورية نت، 13-07-2020: https://rb.gy/l5rxju

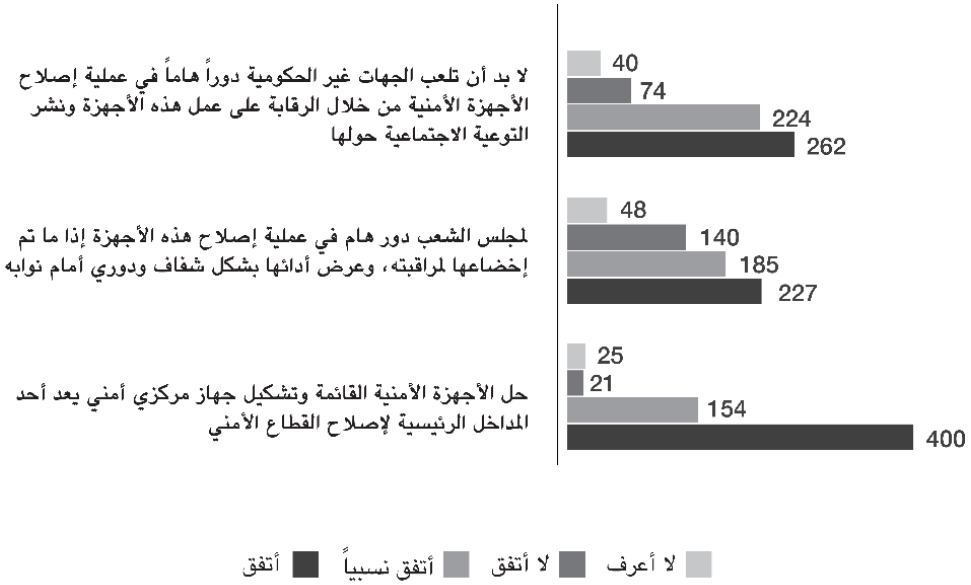

الشكل (32) يبين رأي اللاجئين السوريين حول إصلاح الأجهزة الأمنية لنظام الأسد

تتفق العينة بشكل كامل بنسبة 66.6% وبشكل نسبي بنسبة 25.6% على أن المدخل الرئيسي لإصلاح القطاع الأمني في سورية يعتمد على حل الأجهزة الأمنية القائمة وتشكيل جهاز أمن مركزي. ويرى كثيرون أن هذه الأجهزة غير قابلة للإصلاح وإعادة الهيكلة، نظراً لارتباطها العضوي بالسلطة الحاكمة في سورية كما نوهنا، لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن حل هذه الأجهزة بشكل كامل وتسريح الضباط السابقين، قد يخلق عقبة أمام إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وهي قلة الخبرات الأمنية وافتقار الأجهزة الأمنية الجديدة للأشخاص المدربين والأكفاء ذوي الخلفية الأمنية، كذلك قد نواجه عقبة تتمثل في عزوف الشباب عن التطوع في الأجهزة الأمنية الجديدة، بسبب الصورة الذهنية السائدة حول ماضي عناصر تلك الأجهزة لدى المجتمع، وبالتالي وعلى الرغم من الممارسات القمعية لهذه الأجهزة الأمنية التي قد تدفع للمطالبة بإلغائها وتفكيكها، فلا بد من إيضاح أن عملية التحول الديمقراطي في دول ما بعد النزاع لا تقتضي بالضرورة تفكيكها وإنما إعادة هيكلتها بشكل ديمقراطي، وإخضاعها لقيادة مدنية ورقابة برلمانية، بعد استبعاد العناصر المسيئة ومرتكبي الجرائم عبر برامج العدالة الانتقالية، والإبقاء على غير المتورطين في الممارسات القمعية، انظر الشكل (32).

تتفق العينة بدرجة كبيرة وبنسبة 79.3% ونسبة 14% من الاتفاق النسبي على ضرورة منح الصلاحيات الكاملة للإشراف على عمل الأجهزة الأمنية ومراقبتها في حال تم الاتفاق على تشكيل هيئة

حكم انتقالي في سورية. فمع تراكم تجاوزات الأجهزة الأمنية وعلى المستويات كافة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي غدت نسقاً عاماً ونهجاً مألوفاً ومميزاً لكل العناصر والمؤسسات الأمنية، ناهيك عن غياب الرقابة الفعالة على المسؤولين الأمنيين، فإنه بات من الضرورة وجود رقابة كاملة على عمل هذه الأجهزة. وفي حال تحقق ذلك، فإن هذه الأجهزة ستكون خاضعة للمحاسبة، وقادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية وفقاً لمهامها المحددة، وتسهم بالتالي في التقليل من خطر العنف وإمكانية اندلاعه مرة أخرى، وصولاً لمجتمع مزدهر وآمن.

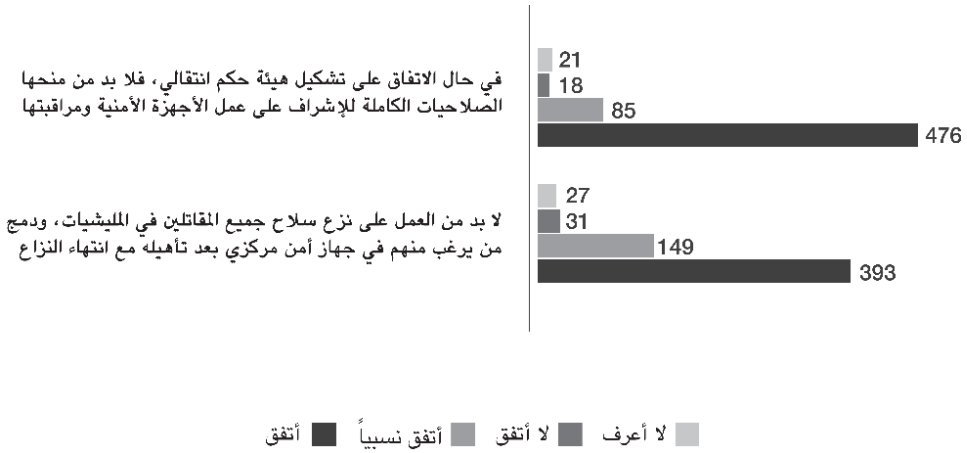

الشكل (33) يبين رأي اللاجئين السوريين حول إصلاح الأجهزة الأمنية لنظام الأسد

في جانب متصل بالمشهد الأمني تتفق العينة بنسبة 65.5% واتفاق نسبي بنسبة 24.8% على ضرورة العمل على نزع سلاح جميع المقاتلين في الميليشيات ودمج من يرغب منهم في جهاز أمن مركزي بعد تأهيلهم، نظراً للدور الخطير الذي أخذت تلعبه هذه الميليشيات في المشهد الأمني داخل عموم المناطق السورية كما بينا سابقاً. لكن رغم أهمية هذه الخطوة إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي قد تحول دون نجاحها، والتي يأتي في مقدمتها مدى إمكانية الوصل إلى التوافق السياسي، وتطبيق العدالة الانتقالية، إلى جانب تنوع المشارب الإيديولوجية لهذه الميليشيات، ومدى القدرة على إصلاح أو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية ومدها بالقدرات اللازمة لتنفيذ هذه الخطوة وغيرها من التحديات الأخرى[115]، انظر الشكل (33).

[115] حايد حايد، إعادة دمج الجماعات المسلحة السورية: الآليات، الجهات الفاعلة، وأوجه الفشل، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 17-12-2018: https://rb.gy/hc4vue

6. العودة إلى مناطق المعارضة

عند أخذ رأي العينة حول مدى إمكانية العودة إلى مناطق المعارضة، هناك تقارب نسبي في استجابات العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 70.6% والاتفاق النسبي بنسبة 24%، على أن هذه المناطق ما تزال هشة أمنياً ومخترقة، الأمر الذي يوثر على مدى قدرة المواطنين على استقرارهم الاجتماعي داخلها.

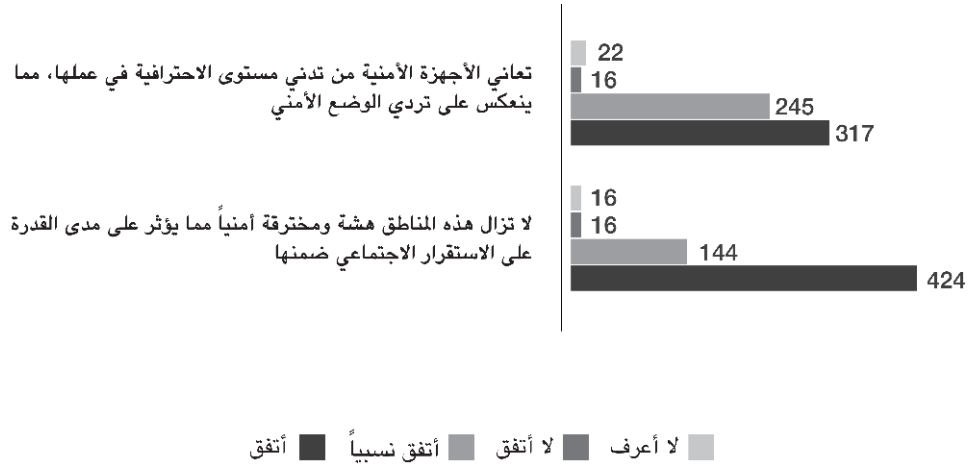

الشكل (34) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق المعارضة السورية

تشير بعض المصادر المحلية من هذه المناطق إلى أنه وعلى الرغم من القبضة الأمنية وانتشار الشرطة الحرة وحواجز الجيش الوطني، إلا أن عمليات الاختراق مستمرة، الأمر الذي يشكل هاجساً يؤرق المدنيين المقيمين والنازحين وحتى المهجّرين المقيمين في تركيا، فالخروقات الأمنية موجودة في كل المدن في مناطق عمليات درع الفرات وعفرين ونبع السلام، وهي تعطي مؤشراً هاماً لطبيعة ودرجة الاستقرار الأمني ومستوى إدارة هذا الملف والقدرة على ضبطه من قبل القوى المسيطرة، خاصة مع ازدياد وتيرة تلك العمليات وتفاوت أهدافها وتعدد منفذيها واختلاف أساليبها. وترجع أسباب هذه الخروقات بشكل أساسي إلى عدم وجود خطة لضبط الأمن وتعدد الفصائل في المدينة الواحدة والاتكالية وإلقاء التهم على بعضهم، إلى جانب غياب أي دور فعلي للضباط المختصين أو المنشقين في التحكم بالعناصر[116]. وتشير أصابع الاتهام إلى كل من الخلايا النائمة التابعة لتنظيم الدولة –

[116] أحمد زكريا، ما الذي يقف وراء استمرار "الفلتان الأمنيّ" في منطقة "درع الفرات"؟، موقع حرية برس، 13-07-2018: https://rb.gy/wsmnf3

داعش أو الخلايا التابعة لنظام الأسد وبقايا خلايا "قسد" التي تنشط عملياتها تحت ما يسمى "غرفة عمليات غضب الزيتون"[117]، والتي تستهدف منطقة عفرين بشكل أساسي، وتعدها امتداداً للنفوذ التركي وترى المقاتلين المحليين وبعض العوائل المهجرة ضمن الإطار ذاته، وبالتالي فإنها تكثف من عملياتها وتشرعنها تحت هذا الغطاء دون التمييز بين مدني وعسكري[118]. تسعى الجهات السابقة إلى زعزعة الأمن وعدم استقرار الوضع الأمني داخل هذه المناطق، ولكل منها أهدافها الخاصة والجهات الداعمة لها، وتنسحب حالة الهشاشة الأمنية والخروقات كذلك على ما تبقى من محافظة إدلب في مناطق نفوذ فصائل "الجبهة الوطنية للتحرير" ومناطق نفوذ "هيئة تحرير الشام".

في السياق ذاته تقاربت استجابات العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 52.8% والاتفاق النسبي بنسبة 40.8%، على أن الأجهزة الأمنية في هذه المناطق تعاني من تدني مستوى الاحترافية في عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق. فعلى الرغم من محاولة هذه الأجهزة ضبط الحالة الأمنية عبر حملاتها المستمرة، إلا أنها لم تتمكن من منع حدوث هذه الاختراقات، ويعزى ذلك لأسباب ترتبط بكوادر هذه الأجهزة، لقلة عدد الضباط المختصين بالأمن، وانخفاض مستوى كفاءة العناصر في الجانب الأمني. أضف إلى ذلك غياب الخطط الأمنية المحكمة من قبل المختصين بهذا المجال، إلى جانب كون الجهاز القضائي ما يزال دون المستوى المطلوب للتفاعل مع هذه الأجهزة لضبط الحالة الأمنية. وبشكل عام يمكن القول إن هيئات المعارضة الأمنية القائمة لا يتوفر لديها مقومات مؤسسات أمنية متكاملة، بسبب تعدد مرجعياتها، وقلة الكادر البشري وضعف الخبرات التخصصية، وغياب الاستراتيجيات الشاملة في عملها.

لكن بالمقابل يلاحظ وجود بعض الخطوات من قبل هذه الأجهزة لتطوير عملها ورفع مستوى أدائها، ففي منطقة "درع الفرات" تم تأسيس كتيبة الشرطة النسائية التي ساهمت بشكل فاعل في مواجهة العديد من الحوادث الإرهابية وبعض الظواهر السلبية، لا سيما أن بعض الإرهابيين يحاولون التنكر بالأزياء النسائية[119]. إلى جانب ذلك، تحاول هذه الأجهزة تطوير أدواتها من خلال أجهزة الشرطة والشرطة العسكرية، وازدياد المنتسبين لتلك الأجهزة وتخريج عدد من الدورات، إلا أنها ما

[117] غرفة عمليات "غضب الزيتون": وهي بحسب توصيفها لنفسها على معرفاتها الرسميّة؛ مجموعة من شباب وشابات عفرين، ويعتقد بأنها تتبع لوحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطيPYD ، تقوم باغتيال المقاتلين الأتراك المتواجدين في المنطقة، بالإضافة إلى المقاتلين المحليين المدعومين من تركيا.

[118] الاغتيالات في مناطق المعارضة خلال الفترة الممتدة من آب حتى كانون الأول 2019، تقرير خاص، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: 2020-01-31: https://rb.gy/fk7dy7

[119] عزت ماضي، نجاحات متميزة لشرطيات "درع الفرات" في ريف حلب الشمالي، وكالة الأناضول للأنباء، 01-12-2017: https://rb.gy/qdl5gn

تزال غير قادرة على الحد من الخروقات الأمنية ولا تملك القدرة للوصول إلى منفذيها، الأمر الذي يستدعي إعادة هيكلة تلك الأجهزة ورفع مستوى التدريب الخاص بعناصرها. انظر الشكل (34).

هناك اتفاق كامل لدى العينة بنسبة 52% واتفاق نسبي بنسبة 35.6%، على أن مستوى التجهيزات اللوجستية والتقنية اللازمة لضبط الحالية الأمنية لدى هذه الأجهزة ما تزال بحدودها الدنيا. وما تزال الكثير من المدن الرئيسية تفتقد إلى وجود مثل هذه التجهيزات، مثل كاميرات المراقبة في الأماكن العامة والأسواق وفي مداخل المدن والشوارع الرئيسية، الأمر الذي يستدعي رفد عناصر هذه الأجهزة بكافة التجهيزات اللوجستية والتقنية التي تساعد في ضبط الوضع الأمني، بشكل يسهم في تأمين بيئة أمنيّة مناسبة لنشاط المؤسسات المدنية، وقد قدمت الحكومة التركية بالإضافة إلى الدعم الإداري لجهاز الشرطة والأمن العام في المنطقة، الدعم العسكري واللوجستي من خلال تقديم آليات لتنقل عناصر الشرطة ومدرعات عسكرية لقوات الكوماندوز السورية، ومرتبات شهرية لعناصر الشرطة[120].

من جانب آخر، فإن العلاقة بين القوى التابعة للأجهزة الأمنية في هذه المناطق والمجتمعات المحلية تعد جيدة إذا ما قورنت بمناطق السيطرة الأخرى. ويوجد اتفاق كامل لدى العينة بنسبة 44.6% واتفاق نسبي بنسبة 38.8% على هذه الجزئية. بينما لا تتفق 8% من العينة حولها.

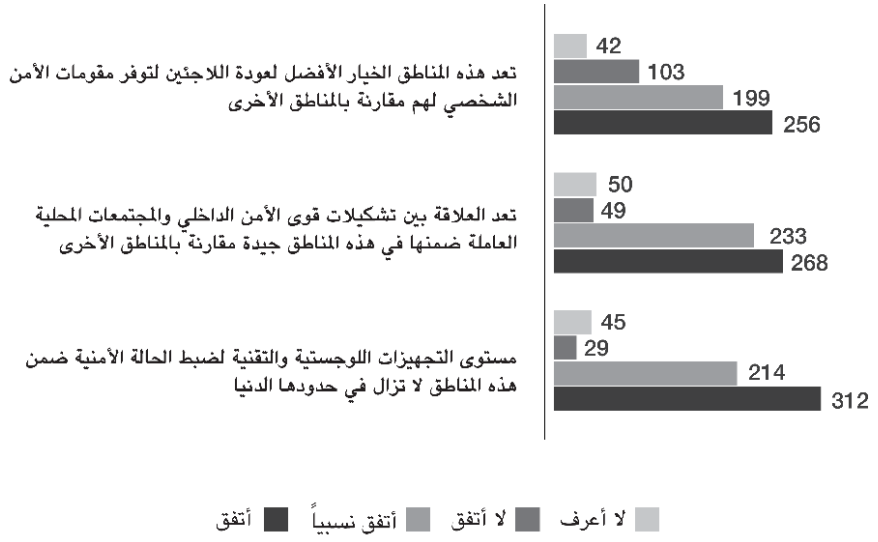

الشكل (35) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق المعارضة السورية

[120] حسين الخطيب، كيف تدير تركيا منطقة درع الفرات؟، موقع نون بوست، 25-11-2018: https://rb.gy/j9ejki

وتتفاوت طبيعة العلاقات بين الأجهزة الأمنية والمدنيين في هذه المناطق، فهي علاقات جيدة نسبياً في مناطق درع الفرات، بينما يسود التوتر هذه العلاقات في منطقة عفرين نتيجة التعديات المرتكبة بحق السكان المحليين، في حين ما تزال العلاقات المدنية العسكرية في منطقة نبع السلام غير مستقرة، بسبب التغول الكبير للفصائل العسكرية في الحياة المدنية[121].

بالانتقال إلى محافظة إدلب، وفي إطار سعيها لضبط العلاقات مع المدنيين، تقوم وزارة الأوقاف التابعة لحكومة الإنقاذ من خلال جهاز "سواعد الخير" بفرض رقابة شرعية إدارية تجريها السلطة على جميع مفاصل المجتمع للتأكد من مدى امتثالها لأحكام الشرع الاسلامي والآداب العامة[122]، لكن الممارسات التي يقوم بها هذا الجهاز تثير حالات غضب شعبية كبيرة تسببت بعدة صدامات مع المدنيين الذين تعرضوا لمضايقات من رجال ونساء الأمر بالمعروف المدعومين من كتائب أمنية في هيئة تحرير الشام[123]. وبالتالي يمكن القول إن هذه العلاقات كمكون أساسي في المشهد الأمني، لم ترقَ إلى ذلك المستوى الذي يؤهلها للإسهام في توطيد البيئة الآمنة المحفزة لعودة اللاجئين من تركيا، لذا يتوجب على الجهات المسيطرة على هذه المناطق العمل على تجسير أي هوة بين تشكيلات قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية العاملة ضمنها، بشكل يسَّهل مهمتها، ويعزز من حالة الأمن، ويرفع المسؤولية بأهميتها للجميع، مع الدفع بإشراك المجتمع المحلي والتنسيق مع فعالياته ومؤسساته في هذا الإطار.

في السياق ذاته تفاوتت استجابات العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 42.6% والاتفاق النسبي بنسبة 33%، وعدم الاتفاق بنسبة 17%، على اعتبار هذه المناطق الخيار الأفضل لعودة اللاجئين، لتوفر مقومات الأمن الشخصي لهم إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى، ففي حال اضطر السوريون المقيمون في تركيا للعودة، تبقى هذه المناطق الخيار المفضل لديهم، رغم عدم الوصول إلى الحالة الأمنية المثلى، ولا يمكن مقارنة سلوكيات الأجهزة الأمنية بهذه المناطق مع الأجهزة الأمنية لنظام الأسد، من جهة تعقب العائدين وملاحقتهم واعتقالهم، ولا مع الأجهزة الأمنية للإدارة الذاتية لعدم قدرتها على توفير الأمن في جميع مناطقها، ويأمل القائمون على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في تحسن

[121] فوضى وانعدام للأمن في مناطق "نبع السلام" السورية الموالية لتركيا تدفع الأهالي للنزوح، صحيفة القدس العربي، 17-02-2020: https://rb.gy/l2fd2l

[122] طارق أبو زياد، "سواعد الخير" في إدلب.. "حسبة" لتعليم السوريين دينهم، جريدة عنب بلدي، 22-04-2018: https://rb.gy/xmzcdz

[123] هيئة تحرير الشام تطلق يد حسبة "سواعد الخير" بإدلب تحت مسمى "مركز الفلاح"، شبكة شام، 10-05-2020: https://rb.gy/cumex3

الوضع الأمني لها، وهناك جهود كبيرة تبذلها الجهات القائمة على هذه المناطق لمأسسة العمل الأمني وهيكلته وتطويره بما يخدم هدف توطيد الاستقرار الأمني لسكان هذه المناطق، بالتعاون والتنسيق مع الحكومة التركية التي تبذل كذلك جهوداً كبيرة في هذا الصدد، لتتمكن من تحفيز السوريين الموجودين على أراضيها للعودة الطوعية إلى هذه المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يثار عن مدى التزام تركيا بشروط العودة الطوعية للسوريين المتواجدين على أراضيها[124]، انظر الشكل (35).

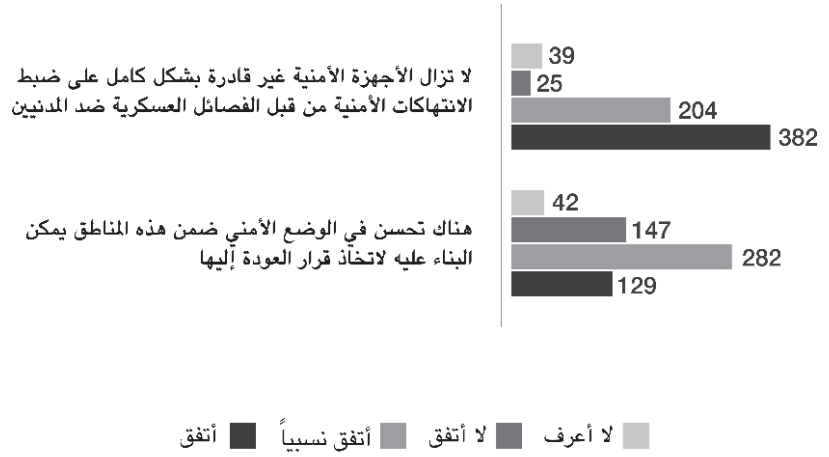

الشكل (36) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق المعارضة السورية

في العلاقة بين الأجهزة الأمنية والفصائل العسكرية، تفاوتت استجابات العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 55.3% والاتفاق النسبي بنسبة 34%، على كون الأجهزة الأمنية غير قادرة على ضبط الانتهاكات التي تقوم بها الفصائل العسكرية ضد المدنيين، ففي منطقة عفرين على سبيل المثال، تكررت الانتهاكات والتعديات على المدنيين من سكان المنطقة والنازحين إليها، والتي تورط بها عناصر الفصائل العسكرية المسيطرة على المنطقة، وتزايدت حالات الاستيلاء على بعض الممتلكات والمنازل وطرد أصحابها أو المهجرين الذين يسكنونها، بالإضافة إلى فرض غرامات وأتاوات على الأهالي، مما ولَّدَ تذمراً شعبياً كبيراً من هذه الفصائل جراء انتهاكاتها المتواصلة بحقهم[125]. وبشكل عام باتت

[124] المنطقة الآمنة بشمال سورية ... هل يغادر اللاجئون تركيا طوعاً، إذاعة DW، 2019-11-05: https://rb.gy/ujagjw

[125] مالك الرفاعي، مظاهرات تعم عفرين على خلفيّة انتهاكات الفصائل المدعومة تركيّاً، موقع الحل نت، 2020-05-29: https://rb.gy/3hbtfz

تشكل انتهاكات الفصائل العسكرية أحد السمات البارزة في مناطق المعارضة السورية[126]. ويتفق المحللون على أن هذه الانتهاكات تعود إلى عدة أسباب، منها ما هو متعلق بكيان "الجيش الوطني" وضعف الهيكلية والقيادة، وآخر متعلق بمنهجية وطبيعة الفصائل وغياب السلطة المركزية، إلى جانب الموقف الدولي الرافض لتحويل "الجيش الوطني" إلى مؤسسة عسكرية كبيرة. يضاف إلى ذلك التهجير القسري ووصول آلاف الأشخاص والمقاتلين من عدة مناطق في سورية إلى الشمال السوري، الأمر الذي فرض واقعاً مغايراً جراء تعدد المكونات، سواء عشائرية أم مناطقية، وصعوبة الاندماج بين المكونات الاجتماعية، إلى جانب المستوى المعيشي المتدني لهم، وتشظي الواقع الاقتصادي ضمن هذه المناطق، والتحاق المقاتلين في الفصائل دون تعليم، وعدم فهم القانون من قبل المقاتلين بشكله الصحيح، وأدت كل هذه العوامل إلى عدم الانضباط من قبل هذه الفصائل وقادتها، وغلبة المنافع الشخصية البحتة على توجهاتهم، الأمر الذي سيكون له تبعات خطيرة في المستقبل، لعدم تقبل الحاضنة الشعبية لهم[127].

وفي محاولة لتخفيف تغول الفصائل العسكرية على الملف الأمني والقضائي أصدرت وزارة الدفاع وهيئة الأركان التابعة للجيش الوطني في 2018 قراراً بإنشاء المحكمة العسكرية والشرطة العسكرية لشمال وشرق حلب لتكون بديلاً عن المؤسسات الأمنية في هذه المناطق[128]، غير أن عدم استجابة الفصائل لتنفيذ الأحكام وضعف تنفيذ المذكرات القضائية عن طريق الشرطة العسكرية التي تعاني من عرقلة الفصائل، وقلة الاستجابة، وعدم تسليم المطلوبين، وتجنبها أحياناً الاصطدام مع الفصائل، حدَّ بشكل كبير من فاعلية هذين الجهازين[129].

في إطار اتخاذ قرار العودة، هناك تفاوت واضح في إجابات العينة في مدى موافقتها على تحسن الوضع الأمني في هذه المناطق كعامل يمكن البناء عليه لاتخاذ هذا القرار. وكان هناك اتفاق كامل بنسبة 21.5% واتفاق نسبي بنسبة 47%، وعدم اتفاق بنسبة 24.5%. ومن الملاحظ في سياق تحليل الوضع الأمني في محافظة إدلب، أن ما تبقى من مناطقها، وبغض النظر عن القوى المسيطرة، قد تكون في المراحل القادمة مرشحة لتدهور أكبر في الوضع الأمني العام، وذلك نتيجة العمليات العسكرية المستمرة من قبل النظام وحلفائه، وما تسببت به من تهجير عشرات الآلاف من السكان،

[126] هوشنك حسن، ممارسات "الجيش الوطني" تحول دون عودة نازحي رأس العين إلى ديارهم، منظمة ماري، 29-03-2020: https://rb.gy/lonjsy

[127] علي درويش وآخرون، انتهاكات على يد العسكر.. من يضبط فصائل "الجيش الوطني"، جريدة عنب بلدي، 07-06-2020: https://rb.gy/gnncnk

[128] تشكيل محكمة وشرطة عسكرية في منطقة "درع الفرات"، موقع سورية نيوز، 20-02-2018: https://rb.gy/4fczaa

[129] انتهاكات على يد العسكر.. من يضبط فصائل "الجيش الوطني"، مرجع سابق.

إضافة إلى الفصائل المحليّة، الأمر الذي قد يتسبب بشكل أو بآخر بفوضى أمنية نتيجة الاكتظاظ السكاني الذي قد تشهده بعض المناطق بعد موجات النزوح، إضافة إلى دخول الفصائل المهجرة إلى مناطق نفوذ لفصائل أخرى، ما يفرض على الجهات المسيطرة تحديات أمنيّة مركّبة تحتاج مواجهتها إلى جهود جماعية منظمة. في حين أن الحالة الأمنية في مناطق درع الفرات وعفرين ونبع السلام، هي الأخرى تقف على أرضية أمنية غير مستقرة، في ضوء الاشتباكات المتقطعة التي تشهدها هذه المناطق مع قوات النظام وقوات "قسد"، إلى جانب الخروقات الأمنية المتواصلة ضمن هذه المناطق، مما يقوض من مقولة توفر البيئة الآمنة لعودة اللاجئين إليها، انظر الشكل (36).

7. العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية

يلاحظ في إجابات العينة حول المتغيرات المرتبطة بعودتها إلى هذه المناطق أنها لا تملك المعرفة عن المشهد الأمني داخلها، ويرجع ذلك لأسباب عدة، أهمها التكتيم الإعلامي الذي تفرضه مؤسسات الإدارة الذاتية عن الوضع الأمني في هذه المناطق، وملاحقة الناشطين الإعلاميين، ومحاولة السيطرة على تقديم خدمات الإنترنت والاتصالات اللاسكية. بعد أن أقدمت على منح أربع شركات رخص تقديم هذه الخدمات، ووفقاً لمراقبين فإن نية الإدارة الذاتية تتجه إلى السيطرة على قطاع الاتصالات في هذه المناطق واحتكاره فيما يخص التزويد أو المردود الاقتصادي، أو ما يخص المراقبة والضبط الأمني من خلال هذه الشركات التي يرجح أن تعود ملكيتها لأطراف ذوي صلة بحزب الاتحاد الديمقراطي. وتعكس هذه الخطوة أيضاً رغبة الإدارة الذاتية في فرض الاستغناء عن شبكات الإنترنت التركية التي تغطي خدماتها معظم المناطق الحدودية، وشبكات الاتصال المحلية مثل "سيريتل"[130].

في إطار تفكيكنا للمشهد الأمني في مناطق الإدارة الذاتية عبر هذا الاستطلاع، كان هناك تفاوت واضح لدى أفراد العينة من جانب المؤشرات المرتبطة بهذا المشهد، وفي الجزئية المتعلقة بتوفر إدارة مركزية للأجهزة الأمنية كميزة لهذه المنطقة ليساعدها على ضبط الحالة الأمنية، تفاوت رأي العينة ما بين الاتفاق النسبي بنسبة 43.3% والاتفاق الكامل بنسبة 13.6%، وعدم الاتفاق بنسبة 16%، فعلى الرغم من وجود هذه الإدارة إلا أن المنطقة ما تزال بعيدة عن حالة الاستقرار الأمني الكامل، لعوامل ترتبط ببيروقراطية هذه الإدارة وأجهزتها الأمنية، وممارساتها التمييزية بين سكان هذه المناطق كقمع الاحتجاجات والاعتقالات[131]، والتسيب الأمني المقصود، وبالتالي تفاوت مستوى توفر

[130] إبراهيم العبدالله، الإدارة الذاتية" تحتكر الإنترنت لفرض واقع سياسي، موقع جيرون، 18-03-2019: https://rb.gy/ws5png

[131] تجدد المظاهرات في ريف الحسكة ضد ممارسات قسد، موقع أثر برس، 28-06-2020: https://rb.gy/6j7lsw

الأمن بين عموم مناطق الإدارة الذاتية[132]، أضف إلى ذلك، أن هذه المناطق ما تزال تشهد وجود خلايا نائمة لتنظم "داعش"، وخلايا تابعة لنظام الأسد والميليشيات الإيرانية، وغيرها من الجهات الأخرى التي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار هذه المناطق أمنياً كما أشرنا سابقاً. إلى جانب ذلك، ما تزال المنطقة تشهد حالة استقطاب سياسي وعسكري حاد بين الفواعل الدوليين المتواجدين في هذه المناطق، الأمر الذي يشكل تهديداً لمشروع الإدارة الذاتية بإنشاء كيان فيدرالي، وما يشّكله ذلك من تبعات على المشهد الأمني ضمن هذه المناطق[133].

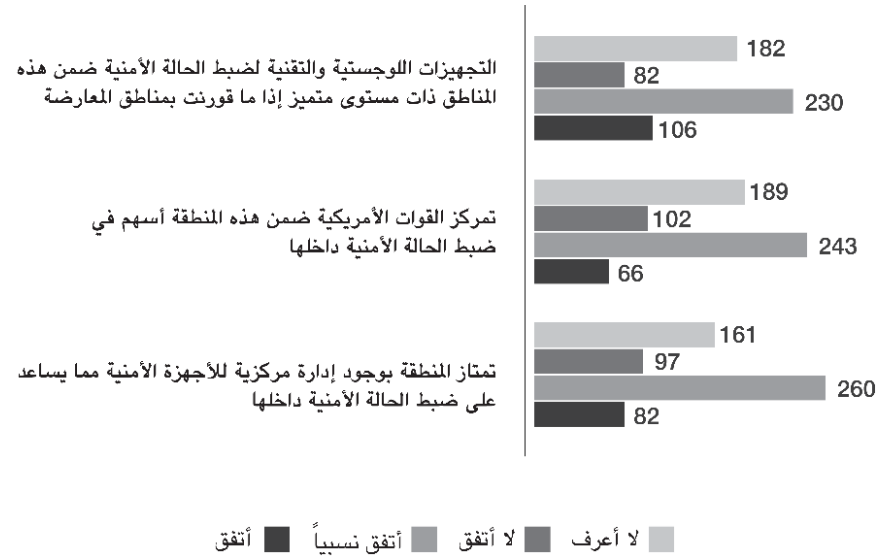

الشكل (37) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية

فيما يرتبط بمستوى التجهيزات اللوجستية والتقنية اللازمة لضبط الحالة الأمنية، ومدى توفرها بالشكل مناسب مقارنة بمناطق المعارضة، تتفاوت العينة في تقييم مستوى هذه التجهيزات، وتراوحت الإجابات ما بين الاتفاق النسبي بنسبة 38.3% والاتفاق الكامل بنسبة 17.6%، وعدم الاتفاق بنسبة 13.6%. إذ لعبت الولايات المتحدة دوراً هاماً في إمداد الأجهزة الأمنية بالمعدات والتجهيزات اللوجستية والتقنية خلال السنوات الماضية، لتخدم معركتها ضد تنظيم "داعش"، ومن ثم القضاء على خلاياه النائمة من خلال حملات عسكرية وأمنية دقيقة بمساندة قوات التحالف. وخصصت وزارة الدفاع الأمريكية مبلغ 550 مليون دولار في ميزانية عام 2019، 300 مليون منها

[132] فوضى أمنية وسرقات.. أين دور "أسايش" في الرقة، جريدة عنب بلدي، 28-07-2020: https://rb.gy/lzvrnr

[133] سقراط العلو، تداعيات التنافس في شرق الفرات على الفاعلين المحليين والأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 03-06-2020: https://rb.gy/7jdnhn

للتجهيز والتدريب، و250 مليوناً لدعم قوة أمنية حدودية تديرها قوات "قسد"[134]. وتعمل قوى الأمن الداخلي في الإدارة الذاتية "الأسايش"، على مشاريع تركيب كاميرات مراقبة لتعزيز الوضع الأمني في مناطقها، وكذلك في إطار الإجراءات الأمنية التي تتخذها هذه القوى نتيجة تكرار حوادث استهداف العناصر الأمنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية[135].

في السياق ذاته تتفاوت العينة في تشخيصها للدور الذي يلعبه وجود القوات الأمريكية في هذه المناطق بشكل خاص وقوات التحالف بشكل عام في توطيد الاستقرار الأمني ضمن هذه المناطق. وتراوحت الإجابات ما بين الاتفاق النسبي بنسبة 40% والاتفاق الكامل بنسبة 11%، وعدم الاتفاق بنسبة 17%. فغالباً يتم النظر إلى الوجود الأمريكي في هذه المناطق بأنه وجود مؤقت وغير مستدام، في ظل تضارب تصريحات الإدارة الأمريكية حول نيتها الانسحاب من هذه المناطق، وما سيخلفه ذلك من تداعيات على مدى قدرة الإدارة الذاتية على الاستمرار في فرض نفوذها الأمني والعسكري على المناطق الحالية، في ظل التواجد الروسي والتركي والإيراني[136]، انظر الشكل (37).

عند أخذ رأي العينة حول مدى إمكانية العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية، كان هناك تفاوت واضح في استجابات العينة بين الاتفاق النسبي بنسبة 37% والاتفاق الكامل بنسبة 15%، وعدم الاتفاق بنسبة 20.3%، لكون هذه العودة ترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية أكثر من ارتباطها بالوضع الأمني، إذ تشهد هذه المناطق بين الحين والآخر مظاهرات احتجاجية ضد الواقع المعيشي والاقتصادي المتردي والفساد الإداري في مؤسسات الإدارة الذاتية، إلى جانب التحكم بالموارد واستغلالها من قبلها، دون توزيع أي عوائد على السكان المحليين في مناطق تواجد هذه الثروات، إضافة إلى غياب الخدمات العامة وترديها في العديد من هذه المناطق. إلى جانب حملات الدهم والاعتقال التعسفي ضد أبنائها[137]. وأصبحت الإدارة الذاتية أكثر حزماً في حكم اقتصاد المنطقة

[134] "قسد" تخطط لهيكلية عسكرية جديدة بعد إنهاء التنظيم، جريدة عنب بلدي، 18-02-2019: https://rb.gy/gw8b3d

[135] ميس نور الدين، مشروع تركيب كاميرات مراقبة لتعزيز الوضع الأمني في مدينة الرقة، وكالة سمارت نيوز، 03-12-2019: https://rb.gy/sosonm

[136] فؤاد حسن، الوجود الأمريكي في سوريا: المقرات العسكرية وتداعيات الانسحاب المرتقب، تلفزيون France 24، 21-12-2018: https://rb.gy/v4pizy

[137] مظاهرات في ريف دير الزور ضد "فساد" مجالس "الإدارة الذاتية" المحلية، جريدة عنب بلدي، 29-06-2020: https://rb.gy/how1hw

الخاضعة لسيطرتها، بفضل القوة التي استمدتها من انتصاراتها المتعاقبة على تنظيم "داعش"، بدعم من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة[138].

في مدى حاجة العائدون لهذه المناطق لتسوية وضعهم مع الأجهزة الأمنية قبل العودة، كان هناك تفاوت واضح في استجابات العينة بين الاتفاق النسبي بنسبة 29% والاتفاق الكامل بنسبة 21%، وعدم الاتفاق بنسبة 9%. ووفقاً لبعض التقارير يحتاج العائدون إلى هذه المناطق سواء من داخل سورية أم خارجها إلى إجراءات أمنية لتسوية وضعهم مع الأجهزة الأمنية قبل السماح لهم بالدخول إلى هذه المناطق، وتفرض الإدارة الذاتية الكفالات والإقامات على من ينوي الدخول إلى مناطقها من المناطق السورية الأخرى[139].

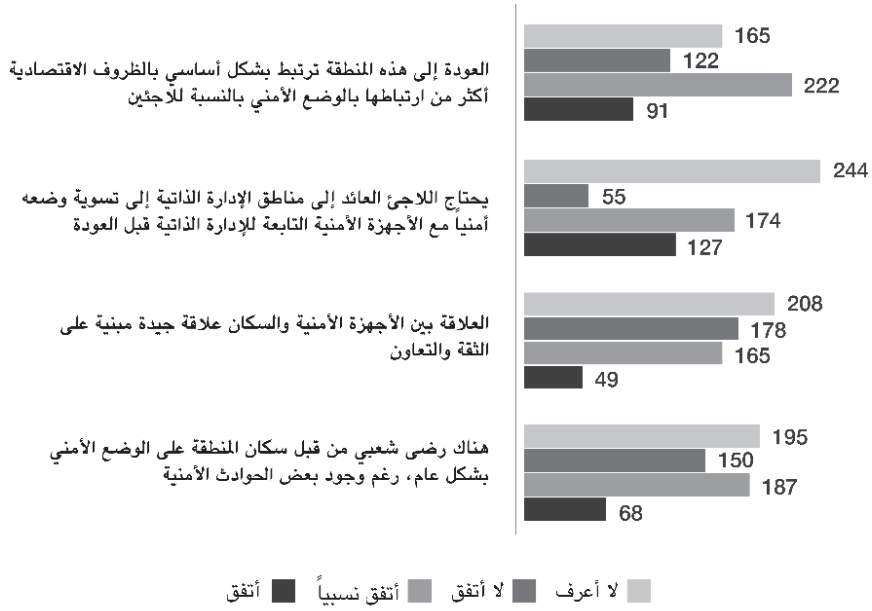

الشكل (38) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية

في إطار العلاقة مع أجهزة الأمن ومستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية، كان هناك تفاوت واضح في استجابات العينة بين الاتفاق النسبي الذي تراوحت نسبته ما بين (27.5%-31%) والاتفاق الكامل الذي تراوحت نسبته ما بين (8%-11.3%)، وعدم الاتفاق الذي

[138] سنان حتاحت، الاقتصاد السياسي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، مشروع مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، 2020-01-27: https://rb.gy/dwcfis

[139] عبيدة النبواني، قسد تمنع عشرات العائلات من دخول الرقة لعدم امتلاكهم كفالات. وكالة سمارت للأنباء، 12-09-2019: https://rb.gy/rfqjwz

تراوحت نسبته ما بين (25%-29.6%). ويمكن القول إن حالة عدم الثقة التي تصبغ العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، أثرت بشكل كبير على مستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني، وكما نوهنا سابقاً في تحليلنا هذا أن الممارسات الأمنية لهذه الأجهزة عمقت من عدم القبول الشعبي لها حتى ضمن المناطق الكردية نفسها، والتي تشهد حالات اعتقال للمناوئين لحكم الإدارة الذاتية من الناشطين الكرد ممن يعارض ممارستها أو سياساتها، وإسكات الأصوات المدنية والحقوقية، وعمليات التجنيد الإلزامي للشباب، وعمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم وغيرها من الممارسات الأخرى، ناهيك عن الممارسات التي ترتكبها هذه القوات في المناطق العربية الخاضعة لسيطرتها. ووفقاً لبعض الباحثين بالشأن القانوني، فإن الولايات المتحدة الداعم الأبرز للإدارة الذاتية، تتحمل مسؤولية كبيرة في استمرار تلك الممارسات المنافية للقانون الدولي، إذ يعد من غير المقبول توفير الدعم العسكري واللوجستي لمجموعات تمارس القتل والاختطاف وتنتهك بشكل يومي أبسط الحقوق الأساسية للمدنيين الخاضعين لحكمها، وتقوض أي أنشطة للمجتمع المدني[140]، ووفقاً لذلك، فإن هذه المعطيات تؤشر بشكل واضح، إلى فقدان هذه المناطق لمقومات البيئة الآمنة المحفزة لعودة اللاجئين من أبناء هذه المناطق. انظر الشكل (38).

[140] قسد تقوّض النشاط المدني شمال شرقي سوريا، المعهد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، 29-03-2020: https://rb.gy/jpvagk

ثالثاً: الاستنتاجات

1. المشهد الأمني العام في سورية

- أصبح الوضع الأمني في عموم المناطق السورية متردٍ بشكل كبير. وإن تفاوتت حدة هذا التردي بين هذه المناطق، إلا أنها تبين مدى الصعوبة التي تكتنف حل إشكاليات البيئة الآمنة، وتمهيد الطريق لعودة اللاجئين في المستقبل القريب. ومايزال المشهد الأمني يعاني من سيولة عالية وتشظٍ شديدٍ، متأثراً بطبيعة الحالة بسيولة كل من المشهدين السياسي والعسكري، ومخلفاً في الوقت ذاته حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وإن بنسب متفاوتة في جميع المناطق.

- فيما يتعلق بمناطق سيطرة النظام، لم يتغير سلوك الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد عما كان سائداً قبل انطلاق الثورة السورية في عام 2011، بل على العكس ازداد سلوك هذه الأجهزة ضراوة تجاه المدنيين، وازدادت حالات الاعتقال والتصفية والتعذيب الممنهج، مما ولد قناعة لدى المواطنين أن هذه الأجهزة عصية على الإصلاح في المستقبل. كذلك تعاني هذه الأجهزة من فوضى في عملها وتدني مستوى التنسيق فيما بينها، الأمر الذي أفرز فساداً مستشرياً وتضخماً كبيراً في ملاكها. ولم يعد النشاط الأمني محصوراً بهذه الأجهزة داخل مناطق سيطرة النظام، بل إن هناك كيانات جديدة بدأت تبرز في هذه المناطق كالشركات الأمنية الخاصة، في حين يلاحظ أن هذه الأجهزة فشلت في اختبارات الواقع، رغم الانتشار الأمني والعسكري الأفقي والممتد بشكل رئيسي داخل البنية المحلية، وطبيعة النهج العنفي المتبع من قبل هذه الأجهزة، بعد أن فقدت الكثير من فاعليتها نتيجة حركة الانشقاق الكبير في صفوفها، وتأثير الوضع الاقتصادي على حركيتها وأنشطتها وتقليصه بشكل كبير لقدرتها على ممارسة الدور الذي كانت تتبوأه قبل عام 2011. أضف إلى ذلك خضوع هذه الأجهزة للنفوذين الإيراني والروسي والعمل وفقاً لأجنداتهما في سورية.

- أصبح النشاط الأمني في عموم المناطق السورية مرتبطاً بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، نتيجة شيوع حالة الفلتان الأمني، وغياب المساءلة والقدرة على ضبط سلوكيات الأفراد العاملين في المؤسسات والكيانات والمجموعات المكلفة بالعمل الأمني. وهذا الأمر يتجسد بشكل كبير في مناطق النظام، وبدرجات أقل في باقي المناطق. كما برزت ظاهرة السطوة المتزايدة للأجهزة الأمنية لضبط هذا الفلتان وإرساء الاستقرار الأمني، واعتماد هذه الأجهزة في بعض المناطق على

الميليشيات المحلية كأذرع لتنفيذ أجنداتها. في حين ما تزال الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن خارج مناطق النظام لا تمتلك الاحترافية في العمل الأمني، وما نتج عنه من تردي الحالة الأمنية في مناطق المعارضة في الشمال السوري وعدم القدرة على ضبطه بالشكل الأمثل، مع التواتر المتزايد في عدد الانتهاكات الأمنية داخل هذه المناطق. كذلك يتسم المشهد الأمني في مناطق شرق سورية بنوع من التمايز بين المدن والبلدات ضمن هذه المناطق، ففي حين تسود الأجواء الآمنة نسبياً محافظة الحسكة، فإن هذه الأجواء تتبدد في محافظتي الرقة ودير الزور.

2. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية

- تشهد العلاقات القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين تدهوراً ملحوظاً في جميع المناطق، وتتبوأ مناطق سيطرة النظام هذه المناطق بالواقع المتردي لهذه العلاقات، الأمر الذي قد يؤشر إلى اعتبار هذه العلاقات كمعيق لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين من الدول المجاورة. وتسجل مناطق النظام وجود تجاوزت كبيرة لأجهزة الأمن بشكل ممنهج بالتعدي على حقوق وكرامة المواطنين، في حين تشهد مناطق المعارضة بعض التجاوزات الفردية لعناصر هذه الأجهزة يرتبط أغلبها بالدوافع المادية لهذه العناصر نتيجة قلة الدعم المقدم لهذه الأجهزة.

- تشهد مناطق الإدارة الذاتية تجاوزات كبيرة لعناصر جهازها الأمني ضد المناوئين لها من الناشطين المدنيين، عبر الاعتقال والتعذيب الممنهج، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التجاوزات الموجودة في مناطق النظام.

- عززت تجاوزات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام من الشعور بالسخط الشعبي تجاهها، وعمقت مشاعر الخوف منها، وزادت الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين اتجاهها، مما صعّب من إمكانية التصالح مع هذه الأجهزة أو استعادة الثقة المفقودة فيها من جانب المواطنين، أو الاطمئنان للتعامل معها. بينما لم تتحسن كثيراً الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية لدى الأفراد المقيمين في المناطق خارج سيطرة النظام، التي يغلب عليها أحياناً حالة من عدم الثقة والخوف من التعامل معها بدرجات متفاوتة وفقاً لكل منطقة على حدا، وإن بدرجات أقل بكثير من تلك الصورة التي تشكلها الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية للنظام.

- مع الانتشار الكبير للمليشيات والمجموعات العسكرية في مناطق سيطرة النظام، فإن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لم تعد قادرة على ضبط سلوك هذه الميليشيات والفصائل تجاه المدنيين، بعدما تعاظم نفوذها وقوتها العسكرية، وعدم رغبة هذه الأجهزة في الدخول في صراع معها، مما

زاد من السخط الشعبي تجاه هذه الأجهزة، الأمر الذي سيترتب عليه العديد من التبعات السلبية لمدى قدرة النظام وأجهزته على توفير البيئة الآمنة لمن هم داخل مناطقه أولاً، قبل الحديث عن إمكانيات عودة اللاجئين في ظل وجود هذه الظاهرة في المشهد الأمني.

- في مناطق المعارضة، ما تزال الأجهزة الأمنية تواجه تحديات في كيفية تقليص نفوذ الفصائل والحد من تجاوزاتها تجاه المدنيين، مع وجود تعنت لدى بعض الفصائل للاستجابة لقرارات هذه الأجهزة. في حين لا توجد مثل هذه الميليشيات والفصائل في مناطق الإدارة الذاتية، إلا أن السلطات الأمنية تواجه صعوبات كبيرة في تعقب خلايا تنظيم "داعش" والقبض عليها.

- تشهد عموم المناطق وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين تجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم، ووجود تحيز لديها في عمليات الاعتقال والاستجابة لهذه الشكاوى. مع وجود هذه الظاهرة بشكل أكبر في مناطق النظام لعوامل ترتبط بالرشاوى والمحسوبيات، ووجود تمايز في عمليات الاعتقال للمواطنين من جهةالمكون الإثني والمناطقي والديني. بينما يفسر انخفاض مستوى هذه الثقة في مناطق المعارضة بافتقاد الأجهزة الأمنية للأذرع التنفيذية الكافية لتحقيق الاستجابة الفاعلة لهذه الشكاوى، مع وجود حالات تحيز لدى هذه الأجهزة فيما يتعلق بعمليات الاعتقال، وترتبط هذه الحالات بشكل أساسي بالعامل المادي والإثني. في حين يعزى هذا التدني في مناطق الإدارة الذاتية إلى البيروقراطية الكبيرة في عمل هذه الأجهزة، ومن التحزب الموجود في صفوفها، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على مدى استجابة هذه الأجهزة للشكاوى المقدمة لها، مع وجود حالات كثيرة من الاعتقال التعسفي لكل من يعارض سلطتها في هذه المناطق، وجل هؤلاء المعتقلين هم من المكون العربي المناهض لوجود الإدارة الذاتية في هذه المناطق، وخاصة في محافظتي الرقة ودير الزور.

- بعد عام 2011، زاد اعتماد الأجهزة الأمنية للنظام على شبكات التجسس الداخلي عبر زرع المخبرين في جميع مناطقها وفي مختلف طبقات المجتمع، مع إيلاء تركيز أكبر على العائدين إلى المناطق التي استعاد النظام السيطرة عليها، الأمر الذي يشكل أحد أبرز الجوانب التي تهدد عملية العودة الطوعية للاجئين إلى مناطق النظام، وبالتالي فإن أي علاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين هي مدعاة للشك ضمن المجتمع المحلي. أما في مناطق المعارضة، وفي ظل محدودية القدرات والإمكانيات الفنية واللوجستية للأجهزة الأمنية، يبقى احتمال اعتمادها على شبكة من المخبرين وارد جداً، بسبب حجم التهديد الأمني الكبير لهذه المناطق من قبل الخلايا النائمة لبعض الجهات، لذا فهناك وعي من قبل المواطنين بأهمية التعاون مع هذه الأجهزة ومساعدتها

على ضبط الوضع الأمني للوصول إلى بيئة آمنة ومستقرة للمجتمع المحلي. وفي مناطق الإدارة الذاتية، فإن لجوء الأجهزة الأمنية لتوظيف المخبرين للتعاون معها، يعد خياراً محتملاً إلى حد كبير نظراً للتنوع الإثني والمجتمعي في هذه المناطق، ووجود الخلايا النائمة لتنظيم "داعش"، غير أن قدرة هذه الأجهزة على اختراق المجتمعات المحلية من قبل شبكات المخبرين تصطدم بالتماسك المجتمعي في بعض المناطق ذات المكون العربي. وعن علاقات التعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين، فغالباً يصنف المتعاونون من الأفراد مع هذه الأجهزة كمتعاونين ومخبرين، بغض النظر عن المكون الإثني والمناطقي الذي ينتمون له.

- أصبحت الأجهزة الأمنية في مناطق النظام غير قادرة على توفير البيئة الآمنة، بل أصبحت تعد أحد المكونات الأساسية لحالة عدم الاستقرار الأمني بعد أن فقدت الكثير من قدراتها وإمكاناتها. كذلك يمثل الملف الأمني أحد أبرز الإشكاليات المُركّبة التي تعاني منها مناطق سيطرة المعارضة في الشمال السوري، وأهم العقبات والتحديات التي تحاول الأجهزة الأمنية إيجاد حلول لها، ضمن بيئة مضطربة أمنياً تفرز حالة عدم استقرار أمني واجتماعي، في ضوء إمكانيات وقدرات هذه الأجهزة الفتية التي تحتاج للكثير من الدعم والتأهيل بما يحقق لها الكفاءة المطلوبة في عملها. وفي مناطق الإدارة الذاتية، يبرز بشكل واضح التفاوت المناطقي في مستوى توفر البيئة الآمنة، فكلما ابتعدنا عن محافظة الحسكة تزداد حالة عدم الاستقرار الأمني، وذلك نظراً للتباين بين هذه المناطق بالنسبة للمكون السكاني، ويوجد تمييز واضح من قبل الأجهزة الأمنية في معالجة المشكلات الأمنية التي تظهر في هذه المناطق، مما يزيد من حدة الاحتقان بين السكان ضد سلوكياتها هذه، ويزيد بالتالي من حالة عدم الاستقرار الأمني والمجتمعي.

3. المتغيرات التي تحكم قرار العودة

- يعد عامل توفر البيئة الآمنة من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة على قرار عودة اللاجئ السوري، وترتكز هذه البيئة بشكل أساسي على الوقف الفعال للأعمال القتالية، وتقييد سلطة الأجهزة الأمنية في الحياة العامة للمواطنين أو التعدي عليهم من قبل هذه الأجهزة، أو من قبل الميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة في طول البلاد وعرضها، كذلك يبرز تغيير النظام الحاكم وتغيير الأجهزة الأمنية المرتبطة به كعامل هام إلى حد كبير في قرار العودة، نظراً للدور الكبير الذي لعبته هذه الأجهزة في تهجير السوريين، وما شكلته من تهديد حقيقي لكرامة المواطنين وأمنهم الشخصي.

- يمثل مدى توفر سبل المعيشة أحد العوامل الهامة في قرار عودة اللاجئ، في ظل الواقع الاقتصادي المتردي في عموم المناطق السورية ومدى قدرة العائدين على الصمود في ظل هذا الواقع. كذلك يلعب توفر الخدمات العامة كالنقل والمياه والكهرباء والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأخرى، دوراً هاماً في تفكير اللاجئ واتخاذ قراره بالعودة، في ظل وجود تراجع كبير في مستوى توفر الخدمات العامة للمواطنين، ووجود حالة سخط شعبي كبير من المواطنين على عدم توفر هذه الخدمات، إلى جانب تخوف الكثير من اللاجئين من إعادتهم إلى غير مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها، وعدم القدرة على الاستقرار في هذه المناطق.

- تبرز قضية ضمان حقوق الملكية العقارية للاجئين العائدين كعامل لا يمكن إغفاله كأحد دعائم استقرار اللاجئ في حال اتخاذ قرار العودة. وفي السياق المجتمعي، فإن تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي كالدعارة والخطف والقتل وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم يفرض نفسه على قرار عودة اللاجئ، وعلى الأخص في مناطق النظام.

- إلى جانب العوامل السابقة، تبرز مجموعة عوامل أخرى مؤثرة على قرار عودة اللاجئ ذات الصلة بالدول المستضيفة لهم، وفي مقدمة هذه العوامل، مدى كون هذه العودة تحت إشراف الأمم المتحدة، بكونها الجهة المعنية بتقييم مدى توفر شروط وظروف العودة الكريمة والطوعية، وهي التي لم تتبنَ حتى الوقت الحاضر أي إعلان رسمي يفيد بأن شروط وظروف العودة أصبحت مناسبة، وأن بإمكان اللاجئين التفكير باتخاذ قرار العودة. ويؤثر الوضع المعيشي للاجئين السوريين في الدول المستضيفة إلى حد كبير في اتخاذ قرار العودة، مع وجود تباين لدى اللاجئين حول أهمية هذا العامل نظراً لتفاوت الظروف المحيطة بسبل المعيشة داخل الدول المستضيفة وتوفرها والتحديات المرتبطة بها. إلى جانب ذلك، فإن للعوامل المرتبطة بالوضع غير الآمن للاجئ في الدولة المستضيفة، وعدم القبول المجتمعي له، والتضييق عليه من قبل حكومات هذه الدول، دوراً في التأثير على قرار العودة. نظراً لاستطالة وجود اللاجئين السوريين والتخوف من توطينهم ضمن هذه الدول.

- أما فيما يتعلق بالمصادر التي يعتمد عليها اللاجئ السوري للحصول على المعلومات عن واقع المشهد الأمني في سورية، فإن الأقارب والأصدقاء داخل سورية يمثلون المصدر الأكثر أهمية له للحصول على مثل هذه المعلومات، تليها وسائل التواصل الاجتماعي. في حين تقدمت وسائل الإعلام الدولية ووسائل الإعلام السورية غير التابعة للنظام، على غيرها من الوسائل الأخرى كمصدر للمعلومات، مع وجود بعض التحفظ من قبل اللاجئين على بعض هذه الوسائل لأسباب

ترتبط بالشفافية والتسييس الذي تخضعه له حيال النزاع في سورية. وأتت وسائل إعلام النظام في ذيل الترتيب بالنسبة لأهميتها للاجئين كمصدر للمعلومات، نظراً لقيام هذه الوسائل وعلى مدار سنوات النزاع بتشويه الحقائق بما يتفق مع مصالح النظام. مع وجود اعتماد متوسط على التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وتقارير المنظمات الدولية.

- في السياق ذاته، تبرز المهددات الأمنية في طليعة المتغيرات التي تؤثر على قرار العودة نظراً لارتباطه المباشر بحياة اللاجئ في حال قرر العودة إلى سورية. ويعد الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام والميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة على طول الخارطة السورية من بين أهم هذه المهددات، إلى جانب التهديد الأمني المتمثل بالاحتجاز داخل الفروع الأمنية في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته، نظراً للفظاعات التي تتم بحق الأفراد داخل المعتقلات التابعة لهذه الأجهزة من التعذيب الممنهج والاعتداء الجنسي، كذلك يمثل الخطف والابتزاز لتحقيق المكاسب المادية والشخصية وطلب الفدية أحد المهددات الأمنية التي أصبحت شائعة على نطاق واسع في عموم المناطق السورية.

- من بين المهددات الأمنية البارزة في المشهد السوري، تسلط الميليشيات المحلية والأجنبية التي ينظر إليها اللاجئ السوري بعين الريبة والخوف، مع اتساع نفوذها وتغلغلها داخل المناطق السورية وتحكمها في مفاصل الحياة العامة والخدمات، وتبرز في السياق ذاته ظاهرة فوضى انتشار السلاح في عموم المناطق السورية كمهدد أمني بشكل ظاهر للعيان، وما تشكله من تهديد مباشر على حياة المواطنين وتهديد لاستقرارهم الاجتماعي، كذلك فإن ظاهرة التفجيرات أخذت تتصدر المهددات الأمنية في الوقت الحاضر في عموم المناطق، مخلفة العديد من القتلى المدنيين الأبرياء، ومشكلة تهديداً مباشراً على حياة جميع السكان القاطنين في الداخل، إلى جانب تأثيرها المباشر على نزوح العديد من السكان بين المناطق داخل سورية أو النزوح باتجاه دول الجوار.

- أصبحت ظاهرة السرقة تمثل مهدداً أمنياً في عموم المناطق، مع استفحالها بشكل كبير وفرضها تهديداً مباشراً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان في عموم المناطق، نظراً للارتفاع المطرد في نسب الفقر ومعدلات البطالة، وغياب الرادع الأخلاقي والديني لدى مرتكبيها بعد تدهور وضعهم المعيشي لمستويات كارثية.

- فيما يتعلق باللاجئين الأكثر احتمالاً للاعتقال حال عودتهم إلى مناطق النظام، فإن أكثر الفئات استهدافاً هم الناشطون السياسيون والمنتسبون للجيش الحر والفصائل العسكرية المعارضة،

وكذلك المنشقون عن الجيش والمطلوبون للخدمة العسكرية، تليها فئات الموظفين المنشقين عن مؤسسات النظام، والعائلات من المناطق المعارضة للنظام، وأصحاب رؤوس الأموال على التوالي.

4. العودة إلى مناطق نظام الأسد

- ما تزال العودة إلى مناطق النظام تشكل خياراً مستبعداً من قبل نسبة كبيرة من اللاجئين في مختلف الدول. ورغم إصدار النظام للعديد من مراسيم العفو، إلا أن هذه المراسيم لم تحظَ بثقة اللاجئين لافتقادها للمصداقية من وجهة نظرهم، إلى جانب عدم وجود أي ضمانات دولية موثوقة من جهات محايدة تكفل أمن اللاجئين العائدين لهذه المناطق، أضف إلى ذلك عدم رغبة النظام بعودة اللاجئين إلى الوطن، والانتقائية التي يريد فرضها على قوائم العائدين، بما يخدم الهندسة الديمغرافية التي يسعى إلى تطبيقها في مناطق سيطرته.

- في السياق ذاته، فإن الجهات الدولية المشرفة على عودة اللاجئين وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ما تزال غير قادرة على توثيق التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها العائدون إلى مناطق النظام، في ظل غياب إمكانية وصولها إلى هذه المناطق ومتابعة أوضاع العائدين عن كثب، أضف إلى ذلك وجود نقص وتضارب في المعلومات المتعلقة بالعودة والتي يحصل عليها اللاجئون من مصادر متعددة، ووجود اعتقاد لدى اللاجئين بقدرة أجهزة النظام الأمنية على تعقب نشاطاتهم في بلدان اللجوء عبر شبكات الجواسيس التابعة لها في هذه الدول.

- لا يثق اللاجئون السوريون بالضمانات المقدمة من قبل الجهات الحكومية في البلدان المستضيفة لهم، ولا يثقون كذلك بالضمانات المقدمة من قبل الجهات الأخرى التي تتواصل مع مؤسسات النظام بهدف تسهيل عودة اللاجئين وضمان العودة الآمنة لهم، بعد العديد من تجارب العودة التي أثبتت زيف هذه الضمانات، وتعريض حياة العائدين وعائلاتهم للخطر، مع تسجيل العديد من حالات الاعتقال والتجنيد الإلزامي والتصفية داخل مقرات الأجهزة الأمنية، إلى جانب وجود حالات كثيرة مجهولة المصير بعد اعتقالها، وإجبار الأجهزة الأمنية العائدين على الوشاية على أقاربهم وأصدقائهم، وما قد يسببه ذلك من مخاطر على حياتهم في المستقبل حال عودتهم.

- إلى جانب ما سبق، أصبحت عودة اللاجئ ترتبط بضرورة حصوله على إذن أمني أو تسوية وضع من قبل الأجهزة الأمنية التي تشترط هذه ضرورة حصول اللاجئ على هذه التسوية قبل عودته، وقد سجلت الكثير من الحالات التي تم فيها اعتقال العديد من العائدين إلى مناطقهم غير

الحاملين لهذه التسويات. وقد بينت بعض التحقيقات الاستقصائية أن أوراق التسويات هذه تحمل في طياتها فخاً كبيراً للموقعين عليها.

- في جانب إصلاح أو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، يمكن القول إن هذه الأجهزة غير قابلة للإصلاح أو إعادة الهيكلة لارتباطها العضوي بنظام الأسد، وبالتالي لا بد من القيام بالتغيير السياسي قبل البدء بهذه العملية، وبقاء هذه الأجهزة بالشكل القائم حالياً ما هو إلا ترسيخ لسلطة نظام الأسد وعدم وجود أي أمل بأي تغيير سياسي ضمن هذا البلد. إلى جانب عدم قبول هذه الأجهزة لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها.

- من أبرز العوامل التي تصعب من هذه العملية هو التغلغل الكبير لشبكات الأجهزة الأمنية في المجتمع السوري وتجذرها، وتمكنها من التغول في المجتمع والتحكم في تفاصيل الحياة العامة للسكان، وما أفرزته نتائج هذا التوغل من ضرر كارثي في منظومة المجتمع ومؤسسات الدولة، وبالتالي فإن إصلاح المؤسسة الأمنية لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح المؤسسات الحكومية الأخرى المرتبطة بعملها نتيجة العلاقة المتشابكة بين المؤسسة الأمنية بأجهزتها ومؤسسات الدولة المختلفة، والتي كانت نتاج التغول الأمني عبر العقود الماضية.

- إن النجاح في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية يستلزم تطبيق العدالة الانتقالية بشكل فاعل باعتبار أن عملية الإصلاح المؤسسي بشكل عام وإصلاح الأجهزة الأمنية بشكل خاص أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية. وفي السياق ذاته، فإن إصلاح هذه الأجهزة يمكن أن يتم من خلال تشميل الدستور الجديد لمواد تقونن عمل هذه الأجهزة وتقيد من صلاحياتها، ويجب أن ينص هذا الدستور على دور محايد وغير سياسي للأجهزة الأمنية، وآليات رقابية لعملها، كتشكيل لجان برلمانية وحقوقية مهمتها مراقبة سلوكها والتحقيق في أي من انتهاكاتها.

- تلعب الجهات غير الحكومية دوراً هاماً في عملية إصلاح هذه الأجهزة عبر الرقابة على عملها ونشر التوعية الاجتماعية حولها، وقدرتها على تغيير العلاقة المدنية العسكرية، من خلال تغيير نظرة المجتمع السلبية للقطاع الأمني ونشرها الوعي حول ضرورة إعادة هيكلة تلك المؤسسات من جديد على أسس ديمقراطية. ولا يخفى أيضاً أهمية دور مجلس الشعب في عملية إصلاح هذه الأجهزة في حال أُخضِعَت لرقابته وتم عرض أدائها بشكل شفاف ودوري أمام نوابه.

- في حين يطالب بعضهم بضرورة حل الأجهزة الأمنية القائمة وتشكيل جهاز أمن مركزي كمدخل رئيسي لإصلاح القطاع الأمني في سورية، إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن حل هذه الأجهزة

بشكل كامل وتسريح الضباط السابقين، قد يخلق عقبة أمام إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وهي قلة الخبرات الأمنية وافتقار الأجهزة الأمنية الجديدة للأشخاص المدربين والأكفاء ذوي الخلفية الأمنية، لذا فإن عملية التحول الديمقراطي في دول ما بعد النزاع لا تقتضي بالضرورة تفكيك هذه الأجهزة، وإنما إعادة هيكلتها بشكل ديمقراطي، وإخضاعها لقيادة مدنية ورقابة برلمانية، بعد استبعاد العناصر المسيئة ومرتكبي الجرائم، عبر برامج العدالة الانتقالية والإبقاء على غير المتورطين في الممارسات القمعية. إلى جانب ضرورة منح الصلاحيات الكاملة للإشراف على عمل هذه الأجهزة ومراقبتها، في حال تم الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالي في سورية، والعمل على نزع سلاح جميع المقاتلين في الميليشيات ودمج من يرغب منهم في جهاز أمن مركزي بعد تأهيلهم.

5. العودة إلى مناطق المعارضة

- ما تزال المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة هشة ومخترقة أمنياً، الأمر الذي يوثر على مدى قدرة المواطنين على استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي داخلها، ويشكل هاجساً يؤرق المدنيين المقيمين والنازحين وحتى اللاجئين المقيمين في تركيا. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تدني مستوى الاحترافية لدى الأجهزة الأمنية، وضعف التجهيزات المادية واللوجستية لها، وغياب الاستراتيجيات الشاملة في عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق.

- فيما يتعلق بالعلاقات بين الأجهزة الأمنية في هذه المناطق والمجتمعات المحلية فإنها ذات مستوى متفاوت ضمن هذه المناطق، ويمكن القول إن هذه العلاقات كمكون أساسي في المشهد الأمني، لم ترقَ بعد إلى ذلك المستوى الذي يؤهلها للإسهام في توطيد البيئة الآمنة المحفزة لعودة اللاجئين من تركيا. وفي تشخيص واقع العلاقات بين الأجهزة الأمنية والفصائل العسكرية، ما تزال الأجهزة الأمنية غير قادرة على ضبط الانتهاكات التي تقوم بها الفصائل العسكرية ضد المدنيين بشكل كامل، مما ولَّدَ تذمراً شعبياً كبيراً من هذه الفصائل جراء انتهاكاتها المتواصلة بحقهم.

- تعد مناطق المعارضة السورية بالمجمل مقبولة نسبياً والخيار الأفضل لعودة اللاجئين السوريين في حال اتخاذ القرار بهذا الخصوص، لتوفر مقومات الأمن الشخصي لهم إذا ما قورنت بمناطق السيطرة الأخرى، رغم ما يشوبها من بعض مؤشرات الفلتان الأمني، وكون بعض منها مرشح لتدهور أكبر في الوضع الأمني العام، وذلك نتيجة العمليات العسكرية المستمرة من قبل النظام وحلفائه، وما تسببت به من تهجير عشرات الآلاف من السكان.

6. العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية

- رغم وجود إدارة مركزية واحدة لشؤون الأمن، إلا أن هذه المناطق ما تزال بعيدة عن حالة الاستقرار الأمني الكامل، لعوامل ترتبط ببيروقراطية الأجهزة الأمنية، وممارساتها التمييزية بين السكان كقمع الاحتجاجات والاعتقالات، وبالتالي تفاوت مستوى توفر الأمن بين عموم هذه المناطق، أضف إلى ذلك، وجود خلايا نائمة لتنظم "داعش" والتي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار هذه المناطق أمنياً.

- ما تزال هذه المناطق تشهد حالة استقطاب سياسي وعسكري حاد بين الفواعل الدوليين المتواجدين داخلها، ويلاحظ أن مستوى التجهيزات اللوجستية والتقنية للأجهزة الأمنية يعد جيداً إذا ما قورن بمناطق المعارضة السورية، نظراً للدعم المقدم من قبل الولايات المتحدة لهذه الأجهزة خلال السنوات الماضية. أضف إلى ذلك أن وجود القوات الأمريكية في هذه المناطق بشكل خاص وقوات التحالف بشكل عام لعب دوراً هاماً في توطيد الاستقرار الأمني النسبي ضمن هذه المناطق.

- بموازة الواقع الأمني المستقر نسبياً في هذه المناطق، يبرز الواقع الاقتصادي والمعيشي كأحد أهم المحددات التي تحكم عودة اللاجئين السوريين إلى هذه المناطق. إذ ما تزال هذه المناطق تشهد بين الحين والآخر مظاهرات احتجاجية ضد الواقع المعيشي والاقتصادي المتردي والفساد الإداري في مؤسسات الإدارة الذاتية، إلى جانب التحكم بالموارد واستغلالها من قبلها دون توزيع أي عوائد على السكان المحليين في مناطق تواجد هذه الثروات، إضافة إلى غياب الخدمات العامة وترديها في العديد من هذه المناطق. إلى جانب ماسبق، فإن عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى هذه المناطق يستلزم منهم القيام بإجراءات أمنية لتسوية وضعهم مع الأجهزة الأمنية قبل السماح لهم بالدخول إلى هذه المناطق.

- في إطار العلاقة مع أجهزة الأمن ومستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية، فإن حالة عدم الثقة هي التي تصبغ العلاقات ما بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني، وعليه فإن هذه المناطق ما تزال تفتقد للمقومات المحفزة لعودة اللاجئين إليها.

رابعاً: خاتمة

يوماً بعد آخر يتعاظم حجم أهمية ملف عودة اللاجئين السوريين، نظراً للتداعيات الكبيرة المرتبطة به في أبعادها الإنسانية والاجتماعية والأمنية وغيرها من الأبعاد الأخرى ذات الصلة. وفي ظل حالة الاستعصاء السياسي التي يعيشها المشهد السوري في الوقت الحاضر، وتضارب الرؤى بين الفاعلين الرئيسيين في هذا المشهد، إلى جانب النظر إلى هذا الملف كورقة لتحسين شروط التفاوض بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، فقد تحول رغم أهميته الكبيرة إلى تحد غير مستعجل لهؤلاء الفواعل في نطاق أجنداتهم الخاصة، التي يطمح كل منهم إلى تحقيقها في الحل السياسي المنتظر في سورية، الأمر الذي جعل هذا الملف عُرضة للمقاربات المتضاربة التي تستهدف تحقيق أجندات واضعيها السياسية والأمنية. إلى جانب كونه ما يزال أسير تفاهمات سياسية لم تتوفر الظروف السياسية لنضجها بعد. وبالتالي أدت هذه العوامل جميعها إلى التغييب شبه التام لأجندة وبرامج العودة الكريمة للاجئين، بالتوازي مع غياب أي مقاربة وطنية شاملة للعودة من قبل السوريين في الخارج.

في ظل هذا الواقع الإقليمي والدولي الذي يعيشه ملف عودة اللاجئين، فقد بات لزاماً تضافر جميع جهود منظمات المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي للمضي قدماً في الضغط على الفاعلين الرئيسيين في الملف السوري للنظر إلى هذا الملف كاستحقاق سياسي وطني لازم للاستقرار، وكونه أحد الدعائم الأساسية لنجاح أي حل سياسي مستقبلي. والوقوف في وجه المحاولات الروسية التي تهدف إلى تحويله من كونه استحقاقاً سياسياً إلى تحدٍ حوكمي غير مستعجل، وما يعنيه ذلك من استمرار عدم مراعاة العوامل الأمنية والاجتماعية الدافعة للاستقرار، وهذا ما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الاستطلاع، الذي شخَّصَ المشهد الأمني بمختلف جوانبه، وتوصل إلى أن مؤشرات الاستقرار الأمني سواء في مناطق النظام أم في المناطق خارج سيطرته ما تزال في حدودها الدنيا، إضافة إلى شيوع حالة عدم الثقة التي تسم العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية، وعدم جاهزية هذه المناطق أمنياً لعودة اللاجئين من دول الجوار التي تستضيف أكثر من ستة ملايين لاجئ سوري.

خامساً: الملاحق

1. استبانة الدراسة

السيد/السيدة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بإجراء دراسة تحليلية حول "**مؤشرات السلامة والأمن في سورية وارتباطها بالعودة الطوعية للاجئين**".

يرجى التكرم بالمساهمة في إنجاز هذه الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستبانة مع الشكر المقدم لجهودكم واهتماكم.

1. معلومات المستجيب:

- **ضع إشارة (x) في الحقل المناسب.**

الجنس	أنثى			ذكر		
العمر	أقل من 25	35-25	45-36	55-46	أكثر من 55	
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون		معهد		جامعة وما فوق	
مكان الإقامة في سورية	دمشق	حمص	حلب	حماه	اللاذقية وطرطوس	درعا
	الحسكة	الرقة	دير الزور	إدلب	السويداء والقنيطرة	ريف دمشق
عدد سنوات وجودك في البلد الحالي	أقل من سنتين		5-2 سنوات		أكثر من 5 سنوات	
مكان الإقامة الحالية	تركيا		الأردن	لبنان	العراق	

2. ما مستوى الأهمية النسبية للمحددات التالية التي يمكن أن تؤثر على اتخاذ قرار عودتكم إلى سورية:

المصدر	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	غير مهم
توفر البيئة الآمنة *				
* البيئة الآمنة: يقصد بالبيئة الآمنة هنا: الوقف الفعّال للأعمال القتالية، وتقييد سلطة الأجهزة الأمنية في الحياة العامة للمواطنين أو التعدي عليهم من قبلها أو من قبل الميليشيات والفصائل العسكرية.				
توفر سبل العيش				
تفشي الفساد الاجتماعي والأخلاقي				
تغيير النظام والأجهزة الأمنية				
توفر الخدمات العامة (التعليم – الصحة – المياه .....إلخ)				
العودة إلى مكان الإقامة الأصلي				
ضمان حقوق الملكية العقارية لكم				
التضييق عليكم من قبل الدولة المستضيفة				
عدم القبول المجتمعي لكم في الدولة المستضيفة				
الوضع المعيشي المتردي لكم في الدولة المستضيفة				
الوضع غير الآمن لكم في الدولة المستضيفة				
العودة تحت إشراف الأمم المتحدة				

3. إلى أي حد تعتمد في تقييمك للوضع الأمني داخل سورية على المصادر التالية؟

المصدر	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	لا أعتمد عليها
منصات التواصل الاجتماعي				
وسائل الإعلام في بلد إقامتك				
وسائل الإعلام الدولية				
وسائل الإعلام العربية				
التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية				
الأقارب والأصدقاء داخل سورية				
التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني				
وسائل الإعلام السورية التابعة للنظام				
وسائل الإعلام السورية غير التابعة للنظام				

4. أي الفئات التالية من اللاجئين هم الأكثر استهدافاً من قبل النظام السوري في حال عودتهم؟

المصدر	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض
الناشطون السياسيون			
المطلوبون للخدمة العسكرية			
المنشقون عن الجيش			
الموظفون المنشقون عن مؤسسات النظام			

أصحاب رؤوس الأموال			
العائلات من المناطق المعارضة للنظام			
المنتسبون للجيش الحر والفصائل المعارضة			
الثوار المدنيون			

5. أي من المهددات الأمنية التالية ذات تأثير كبير على قرار عودتك إلى سورية؟

طبيعة المهدد	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	غير مؤثرة
الاعتقال التعسفي				
الابتزاز				
الخطف				
الاحتجاز في الفروع الأمنية				
الاعتداء الجنسي				
التفجيرات				
تسلط الميليشيات المحلية والأجنبية				
انتشار السرقة				
فوضى انتشار السلاح				
الاقتتال الداخلي بين المجموعات المسلحة				

6. وفقاً لمتابعتك للوضع في سورية، كيف ترى المشهد الأمني بشكل عام في عموم المناطق السورية وفقاً للعبارات التالية:

العبارة	أتفق	أتفق نسبياً	لا أتفق	لا أعرف
لم يتغير سلوك الأجهزة الأمنية لنظام الأسد عما كان سائداً قبل 2011.				
تردي الوضع الأمني بشكل كبير في عموم مناطق سورية.				
ازدياد سطوة الأجهزة الأمنية بعد 2011 بذريعة ضبط الحالة الأمنية وإعادة الاستقرار.				
بروز كيانات جديدة غير رسمية في بعض مناطق سيطرة النظام تمارس النشاط الأمني إلى جانب الأجهزة الأمنية التابعة للنظام.				
انخفاض كبير في فاعلية الأجهزة الأمنية التابعة للنظام وعدم قدرتها على ضبط الحالة الأمنية في جميع المناطق.				
ارتباط الأجهزة الأمنية للنظام بكل من روسيا وإيران والعمل وفقاً لأجندتهما، مما أفقدها الكثير من نفوذها.				
تردي الوضع الأمني في مناطق المعارضة السورية وعدم القدرة على ضبطه من قبل الجهات المكلفة بذلك.				
يعد الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية مقبولاً مقارنة بالمناطق الأخرى داخل سورية.				
الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن خارج مناطق النظام تعوزها الاحترافية في العمل وتعاني من نقص الإمكانات.				
النشاط الأمني في سورية أصبح مرتبطاً بشكل كبير بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، من خلال الاعتقال بغرض الابتزاز المادي، وفرض الأتاوات ودفع الفدية وغيرها من الوسائل.				
هناك فوضى في عمل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، وتدني مستوى التنسيق بينها إلى حد كبير.				
تفاوت مستوى الاستقرار الأمني بين المناطق السورية نظراً لسيولة الوضع الأمني داخل هذه المناطق.				

7. كيف ترى العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في الوقت الحاضر داخل سورية؟

العبارة	مناطق النظام			مناطق المعارضة			مناطق الإدارة الذاتية		
	أتفق	لا أتفق	لا أعرف	أتفق	لا أتفق	لا أعرف	أتفق	لا أتفق	لا أعرف
وجود تجاوزات كبيرة للأجهزة الأمنية بالتعدي على حقوق وكرامة المواطنين.									
عدم وجود ضوابط ومحاسبة لردع الأجهزة الأمنية عن التعدي على المواطنين.									
عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط سلوك الميليشيات والفصائل العسكرية تجاه المدنيين.									
وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين اتجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم.									
يلاحظ وجود تحيز عند الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين في عمليات الاعتقال والاستجابة للشكاوى المقدمة لها.									
قيام الأجهزة الأمنية بزرع المخبرين بين المدنيين كوسيلة لضبط الحالة الأمنية.									
الأجهزة الأمنية غير قادرة على توفير البيئة الآمنة للمواطنين عبر حفظ السلم والأمن الداخلي.									
ترتبط الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية عند المواطنين بالخوف وعدم الاطمئنان عند التعامل معها.									
أي علاقة تعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين هي مدعاة للشك ضمن المجتمع المحلي.									

8. فيما يلي مجموعة من العبارات ذات الصلة بالجانب الأمني والتي يمكن أن تؤثر على قرار عودتك إلى مناطق النظام في سورية، يرجى بيان رأيك بها وفقاً للمقياس المرفق؟

العبارة	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	غير مؤثرة	لا أعرف
تعذر إمكانية الوصول للمعلومات الصحيحة المرتبطة بعودة اللاجئين وتضاربها في كثير من الأحيان.					
قدرة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام على تعقب اللاجئين خارج سورية، مما يشكل تهديداً كبيراً عليهم في حال العودة.					
عدم قدرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الوصول إلى أماكن عودة اللاجئين ومتابعة مصيرهم داخل سورية.					
عدم قدرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على توثيق التهديدات الأمنية التي يمكن أن يتعرض لها العائدون إلى مناطق النظام.					
عدم وجود أي ضمانات دولية تكفل أمن اللاجئين العائدين لمناطق النظام.					
عدم ثقة اللاجئين بمراسيم العفو التي يصدرها النظام لافتقادها للمصداقية من وجهة نظرهم.					
عدم موثوقية تطبيق بعض الضمانات المقدمة من قبل بعض الجهات الحكومية والهيئات المحلية والوجهاء ومنظمات المجتمع المدني في سورية أو في دول اللجوء المتفق عليها مع حكومة النظام.					
ارتباط عودة اللاجئين بضرورة الحصول على أذونات أمنية وتسوية وضع من قبل الأجهزة الأمنية للنظام.					
تشكل عودة اللاجئ في كثير من الأحيان مصدر تهديد له ولعائلته من خلال المراقبة الأمنية المستمرة عليه وتقديمه للمعلومات بشكل طوعي للأجهزة الأمنية.					

9. إن عودة اللاجئين إلى مناطق النظام يمكن أن ترتبط بجزء كبير منها بتغيير أو إصلاح الأجهزة الأمنية القائمة، يرجى بيان رأيكم بالعبارات التالية المرتبطة بهذا الجانب وفقاً للمقياس المرفق.

العبارة	أتفق	أتفق نسبياً	لا أتفق	لا أعرف
الأجهزة الأمنية غير قابلة للإصلاح لأنها مرتبطة بشكل عضوي به. وبالتالي لا بد من التغيير السياسي قبل البدء بعملية إصلاح الأجهزة الأمنية.				
عدم قبول الأجهزة الأمنية لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها.				
تغلل شبكات الأجهزة الأمنية في المجتمع وتجذرها، مما يستحيل معه إصلاح هذه الأجهزة.				
يمكن إصلاح الأجهزة الأمنية من خلال تشميل الدستور الجديد لمواد تقونن عمل هذه الأجهزة وتقيد من صلاحياتها.				
تطبيق العدالة الانتقالية بشكل فاعل سيضمن إصلاح الأجهزة الأمنية.				
لا يمكن إصلاح المؤسسة الأمنية بمعزل عن إصلاح المؤسسات الحكومية الأخرى المرتبطة بعملها.				
لا بد أن تلعب الجهات غير الحكومية دوراً هاماً في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية من خلال الرقابة على عمل هذه الأجهزة ونشر التوعية الاجتماعية حولها.				
لمجلس الشعب دور هام في عملية إصلاح هذه الأجهزة إذا ما تم إخضاعها لمراقبته، وعرض أدائها بشكل شفاف ودوري أمام نوابه.				
حل الأجهزة الأمنية القائمة وتشكيل جهاز مركزي أمني يعد أحد المداخل الرئيسة لإصلاح القطاع الأمني.				
في حال الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالي، فلا بد من منحها الصلاحيات الكاملة للإشراف على عمل الأجهزة الأمنية ومراقبتها.				
لا بد من العمل على نزع سلاح جميع المقاتلين في الميليشيات، ودمج من يرغب منهم في جهاز أمن مركزي بعد تأهيله مع انتهاء النزاع.				

10.إن عودة اللاجئين إلى مناطق المعارضة السورية ترتبط بمدى الاستقرار الأمني، يرجى بيان رأيكم بالعبارات التالية المرتبطة بهذا الجانب وفقاً للمقياس المرفق.

العبارة	أتفق	أتفق نسبياً	لا أتفق	لا أعرف
ما تزال هذه المناطق هشة ومخترقة أمنياً مما يؤثر على مدى القدرة على الاستقرار الاجتماعي ضمنها.				
تعاني الأجهزة الأمنية من تدني مستوى الاحترافية في عملها، مما ينعكس على تردي الوضع الأمني.				
مستوى التجهيزات اللوجستية والتقنية لضبط الحالة الأمنية ضمن هذه المناطق ما تزال في حدودها الدنيا.				
تعد العلاقة بين تشكيلات قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية العاملة ضمنها في هذه المناطق جيدة مقارنة بالمناطق الأخرى.				
تعد هذه المناطق الخيار الأفضل لعودة اللاجئين لتوفر مقومات الأمن الشخصي لهم مقارنة بالمناطق الأخرى.				
هناك تحسن في الوضع الأمني ضمن هذه المناطق يمكن البناء عليه لاتخاذ قرار العودة إليها.				
ما تزال الأجهزة الأمنية غير قادرة بشكل كامل على ضبط الانتهاكات الأمنية من قبل الفصائل العسكرية ضد المدنيين.				

11.إن عودة اللاجئين إلى مناطق الإدارة الذاتية ترتبط بمدى الاستقرار الأمني، يرجى بيان رأيكم بالعبارات التالية المرتبطة بهذا الجانب وفقاً للمقياس المرفق.

العبارة	أتفق	أتفق نسبياً	لا أتفق	لا أعرف
تمتاز المنطقة بوجود إدارة مركزية للأجهزة الأمنية مما يساعد على ضبط الحالة الأمنية داخلها.				
تمركز القوات الأمريكية ضمن هذه المنطقة أسهم في ضبط الحالة الأمنية داخلها.				

التجهيزات اللوجستية والتقنية لضبط الحالة الأمنية ضمن هذه المناطق ذات مستوى متميز إذا ما قورنت بمناطق المعارضة.				
هناك رضى شعبي من قبل سكان المنطقة عن الوضع الأمني بشكل عام، رغم وجود بعض الحوادث الأمنية.				
العلاقة بين الأجهزة الأمنية والسكان علاقة جيدة مبنية على الثقة والتعاون.				
يحتاج اللاجئ العائد إلى مناطق الإدارة الذاتية إلى تسوية وضعه أمنياً مع الأجهزة الأمنية التابعة للإدارة الذاتية قبل العودة.				
العودة إلى هذه المنطقة ترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية أكثر من ارتباطها بالوضع الأمني بالنسبة للاجئين.				

2. محاور جلسة التركيز

تركز كل جلسة على التساؤلات الأساسية التالية:

1. كيف تصف المشهد الأمني العام في منطقتكم؟
2. ما أهم المهددات الأمنية في المنطقة، وكيف يتم التصدي لها من قبل الأجهزة الأمنية؟
3. ما أهم المحددات التي تحكم العلاقة بين الأجهزة الأمنية والسكان المحليين في المنطقة في الوقت الحاضر؟ وكيف ترى مستقبل هذه العلاقة؟
4. ما أهم الجوانب التي تؤثر على الاستقرار الأمني في منطقتكم؟
5. كيف تتعامل الأجهزة الأمنية مع العائدين إلى هذه المناطق من داخل وخارج سورية؟
6. هل المنطقة مهيئة لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً؟ ما أبرز التحديات؟

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

www.omrandirasat.org
omrandirasat

أحد برامج المنتدى السوري

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

البيئة الآمنة كشرط موضوعي لعودة اللاجئين والنازحين

إعداد: معن طلاع

البيئة الآمنة كشرط موضوعي

لعودة اللاجئين والنازحين

البيئة الآمنة كشرط موضوعي
لعودة اللاجئين والنازحين

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الأول / ديسمبر 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إعداد

معن طلّاع

المحتويات

تمهيد..... 10

أولاً: حركية النظام زاخرة بنماذج طاردة للاستقراروعودة اللاجئين..... 11

ثانياً: شروط أمنية وسياسية وحوكمية لعودة اللاجئين..... 13

ثالثاً: غياب تام للمؤشرات الأولية لبيئة آمنة في عموم سورية..... 17

رابعاً: المقاربة الأنجع للعودة الكريمة: "البيئة الآمنة استحقاق وطني"..... 19

خاتمة..... 23

تمهيد

يُشكل ملف التهجير والنزوح المحلي واللجوء الخارجي عبئاً وتحدياً على البُنية الأمنية في سورية. فمن جهة أولى ما يزال التعثر دون استراتيجية متكاملة سمة سلوك الفاعلين الرئيسيين (المعنيين بدفع العملية السياسية) في تذليل أسباب هذه الهجرة سواء تلك المتعلقة بغياب المناخات الآمنة للوجود أم المرتبطة بانتفاء مساحات التفاعل والتمكين والأمان المحلي. ومن جهة ثانية ما استلزمه هذا الملف من تحديات أمنية مرتبطة بتوفير بيئات خدمية آمنة تستجيب لمتطلبات المهجرين، أو لجهة ثالثة مرتبطة بعدم توحيد الجهود المحلية أو الدولية في إطار العملية السياسية لتبني حزم إجراءات تدفع باتجاه برامج "العودة الكريمة". وفي حين أنه ما تزال أيضاً تغيب تلك الاستراتيجيات عن الفواعل الأمنيين بحكم التحديات والمهددات المتنوعة التي تشهدها تلك المناطق، أو بحكم تدخلهم السلبي وغير الداعم لجهود الإغاثة والتنمية والاستجابة المبكرة والتعافي الأمني.

وإذا ما ربطنا مدى ارتباط الاستقرار الأمني بنجاعة الأدوار التي يلعبها "القطاع الأمني"، الذي تأثر بشكل بنيوي ووظيفي بتعدد أنماط الحكم الأمني في سورية من جهة، وتفاوت الأداء الحوكمي فيها من جهة ثانية، وأثر كل ذلك على عودة اللاجئين والنازحين؛ فإنه تبرز إشكالية هذه الورقة والمتمثلة **بتلمس كافة المعطيات الدالة على البيئة الآمنة** الدافعة باتجاه إبراز التحديات وإنجاز الاستحقاقات الوطنية بالطريقة المانعة لعودة تأجيج الصراع. ومن هذه الإشكالية تتبلور أسئلة عدة تحاول الورقة الإجابة عنها مثل: ما واقع البيئات الأمنية المتشكلة، وما مقاربة النظام وحلفائه لاستحقاق البيئة الآمنة، وصولاً لسؤال متعلق بملامح الرؤية العامة والوطنية لمفهوم البيئة الآمنة ضمن السياق السوري.

يمكن عد هذه الورقة خلاصة مشروع بحثي كامل أطلقه المركز في هذا الخصوص منذ بداية عام 2020، سعى من خلاله إلى تسليط الضوء على هذه الإشكالية من زوايا عدة؛ ترتبط الأولى بمنظور اللاجئين لقضية العودة وارتباطاتها الأمنية، وتتعلق الزاوية الثانية بمفهوم العلاقات المدنية الأمنية باعتباره الناظم القانوني والمؤسساتي والحوكمي للبيئة المستقرة والآمنة، بينما تم التركيز في الزاوية الثالثة على المؤشرات الأمنية التي تؤثر على حياة المواطن بشكل عام، فتم رصد كافة العمليات الأمنية المتعلقة بالاغتيالات والتفجيرات والاعتقالات والخطف في عموم سورية. كما استندت الورقة إلى مجموعتي تركيز تم عقدهما في الداخل السوري، في مناطق استردها النظام بعد عام 2018، وذلك لاختبار مقاربته حول الاستحقاقات الوطنية إضافة لورشة حوارية ومقابلات فردية في تركيا.

أولاً: حركية النظام زاخرة بنماذج طاردة للاستقرار وعودة اللاجئين

ترافق مع عمليات القصف الممنهج من قبل النظام وحلفائه واعتمادهم على مقاربة الحل الصفري ظهور جملة من الإشكاليات الاجتماعية والسياسية والتنموية، كالتهجير والنزوح المحلي والخارجي، وما أنتجه من ضغوط تنموية وأمنية على المناطق المستضيفة، التي تتباين فيها معدلات الاستجابة المحلية، أو فيما يرتبط بقضايا التماسك الاجتماعي وسياسات المصالحات المحلية التي ما تزال غائبة عن المشهد، من كونها فعلاً مجتمعياً يؤسس للسلام، وليس باعتبارها فقط ديناميات يفرضها الانتصار العسكري، أو حتى فيما يتعلق بالآثار المترتبة على تدمير البنى التحتية المادية والاجتماعية وما انعكس جراءه على واقع وعمل البنى المتشكلة. ناهيك عن عدم تبلور آليات حوكمية فعالة ما تزال تعاني من نقص في الشرعية والفعالية وهشاشات في المأسسة والوظيفة. وتعد القضايا الأربع أعلاه ديناميات أساسية وترتيبات رئيسة في بناء بيئة آمنة مشجعة للسلام.

إن النظام ووفقاً لحركيته العامة والتي تجهد في اغتيال فكرة الانتقال السياسي، فإنه لا يجد نفسه معنياً بأي استحقاق سياسي. ولطالما ارتبط طرحه لمفهوم البيئة الآمنة وعودة اللاجئين والنازحين ببوابة المصالحات، التي استخدمها ضمن مصطلحات عدة: (هدنة، اتفاق مصالحة، اتفاقية)، لمحاولة **تطويع المشهد العسكري والسياسي الميداني** وليُعيد تشكيل نفسه. بمعنى آخر فقد كانت هذه المحاولات إجراءات مؤقتة، وهدفها بالنهاية الاستسلام والعودة تحت سلطة النظام أو المغادرة إلى إدلب واختيار التهجير. هيمنت المعادلة الصفرية على حسابات النظام فقد راهن على قدرته مع الحلفاء على استعادة السيطرة وفرض السيادة للدولة، عبر القضاء على الحاضنة الشعبية وسياسة الحصار والتجويع، ثم عرض هدنة استسلامية بموجبها يخرج الأهالي أو يتم تسوية أوضاع بعضهم وتهجير البقية.

لجأ النظام ابتداءً إلى الهدن في مناطق ساخنة لدوافع عسكرية/أمنية، كمحرك ودافع أساس لعدم قدرته على الحسم العسكري في الثلاث سنوات الأولى قبل التدخل الروسي، فلجأ إلى سياسة الاستفراد بكل منطقة على حدة مما يُتيح فرصة للاختراق الأمني. كما لجأ النظام للهدن بدافع سياسي يتمثل بتسويق استراتيجيته للحل، وتأكيد مقولته أنه لا يوجد لديه مشكلة مع المعارضة في الداخل ويتعايش معها بينما يهمش أثر المعارضة الخارجية، لاعتباره الهدن حقيقة كتسوية للحل وليست هدناً مؤقتة بين فرقاء في حالة حرب، ويُصدر هذه الهدن كتسويات، وأنها "مصالحة وطنية" بين الدولة وتلك المناطق مستعيدة بذلك الدور السيادي المفقود منذ اندلاع العنف.

وقد بلغ عدد اتفاقيات المصالحة التي تم التوصل إليها منذ تاريخ تشكيل وزارة الدولة "لشؤون المصالحة الوطنية" في حزيران 2012 ولغاية نيسان 2016 ما عدده 50 اتفاقاً، وذلك بحسب تصريحات وزير المصالحة علي حيدر.[1] وقد لعب النظام السوري دوراً ضعيفاً في عقد أغلب اتفاقيات الهدن، مقابل تصدر الحليف الإيراني والروسي، وأحياناً عقدَ حلفاؤه بمفردهم تلك الاتفاقيات.[2]

أما اتفاقيات الإخلاء التي تم التوصل إليها في سورية، فيمكن تعريفها بأنها: عملية تفاوضية ذات بعد ديمغرافي تجري بين ممثلي النظام والمقاومة المحلية بوساطة أممية، يتمخض عنها استعادة النظام المناطق التي تسيطر عليها فصائل المقاومة، علاوة على تهجير من فيها من مدنيين ومقاتلين.[3]

فيما يتعلق بالمناطق التي يسيطر عليها النظام وحلفاؤه، وعلى الرغم من تزايد مساحة سيطرة النظام منذ مطلع عام 2018، والتي ينبغي نظرياً أن تكون دافعة لبيئة آمنة جاذبة لعودة المهجرين واللاجئين، هناك عدة أسباب تجعل تلك العودة غير فاعلة، نذكر منها:

1. الأنماط الأمنية المؤقتة (الأنماط المفروضة على المناطق المهادنة) ما تزال تدلل على عودة السياسات الأمنية السابقة وهي عوامل مضادة للعودة.
2. ارتباط بعض حالات العودة بتحديات الغربة في أماكن اللجوء أو النزوح التي عانى البعض من ظروف قاسية دفعت بهم للعودة ورغم ذلك لم تُشكل تلك الحالات نمطاً عاماً.
3. العلاقة العضوية بين ملف العودة وسياسات إعادة الإعمار، والتي ستكلف وفقاً للبنك الدولي 180 مليار دولار أميركي. والتي ما تزال مرتبطة باتفاقات سياسية معقّدة بين أطراف النزاع وبين المانحين الخارجيين بهدف تهيئة الظروف الأمنية والاستثمارية اللازمة.[4]

يحضر ملف عودة اللاجئين في الخطاب السياسي الروسي، فقد أطلقت روسيا مبادرتها الخاصة لإعادة اللاجئين في شهر تموز/يوليو 2018، وأعلنت في الشهر ذاته عن إنشاء مركز خاص في سورية لاستقبال وتوزيع وإيواء النازحين واللاجئين السوريين، وقالت إن هذه المراكز يمكن أن تستضيف حوالي 336 ألف لاجئ، وأنها موزّعة على محافظات ريف دمشق وحلب وحمص وحماة ودير الزور والقلمون الشرقي، لكن استمرار النظام السوري في ممارسة الانتهاكات بحق العائدين، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والقتل تحت التعذيب، جعل هذا الخطاب لا يرافقه أي دفع للعملية السياسية،

[1] العملية التفاوضية المحلية في الصراع السوري، مدونة نصح، تاريخ النشر 6-10-2016، الرابط: https://bit.ly/2rpugZK

[2] معن طلاع، دراسة الهدن في سوريا الواقع والآفاق، تاريخ النشر 25-2-2014، الرابط: https://bit.ly/2PumeMz

[3] العملية التفاوضية المحلية في الصراع السوري، مدونة نصح، تاريخ النشر 6-10-2016، الرابط: https://bit.ly/2rpugZK

[4] البنك الدولي، تقرير نيسان/أبريل 2016، إعادة الإعمار في سوريا للسلام، https://bit.ly/3okLvGy

أو أي إجراء لتوفير بيئة آمنة وجاذبة للعودة، مما يدلل على أن التعثر هو السمة الرئيسة في هذا الملف، وهو ما سيجعل عملية الاستقرار عملية معقدة وشديدة الارتباط بظرف سياسي جديد يراعي متطلبات التغيير السياسي. وفي هذا الإطار تشير بعض الدلائل إلى أنه حتى في حال اعتماد المعطيات الروسية، يبقى عدد من عاد إلى سورية من اللاجئين المتواجدين في لبنان والأردن حتى آذار 2019 ضئيلاً، فهو يبلغ حوالي 142 ألف لاجئ، أي حوالي 2.7 بالمئة من عدد اللاجئين المسجلين يوم إعلان المبادرة الروسية لإعادة اللاجئين. وهكذا لم تأت أرقام العائدين من اللاجئين السوريين طوعاً إلى بلادهم على مستوى التوقعات الروسية، لا سيما أن تحريك هذا الملف يعد من أولويات موسكو، كونه يعد قضية مفتاحية في جهودها الرامية إلى إظهار استقرار المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد، من خلال العمل على إظهار أن العقبة الوحيدة أمام عودة اللاجئين الكاملة هي مجرد دمار المناطق السكنية. ووفقاً لهذه الرؤية الاستراتيجية الروسية ينبغي أن يمول الاتحاد الأوروبي عملية إعادة الإعمار المساهمة في عودة بقية النازحين واللاجئين السوريين في نهاية المطاف، وإضفاء الشرعية الكاملة للانتصار الروسي في سورية.[5]

ولكن الواقع مختلف جذرياً عن ذلك المنظور الروسي، وقد أخفقت جميع المبادرات السياسية الدولية التي أطلقت حتى تاريخ كتابة هذه الورقة في إرساء أساس متين لعملية تستجيب لشواغل اللاجئين، فيما يتعلق بالحد الأدنى من شروط العودة الطوعية والآمنة والكريمة، على النحو الذي يكفله القانون الدولي. وتجدر الإشارة إلى النقص الشديد في المعلومات الموثوقة والدقيقة المتاحة للاجئين والنازحين داخلياً للسماح لهم باتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كانوا سيعودون في ظل الظروف الراهنة أم لا. وهناك فجوة مماثلة في المعلومات المتاحة لصانعي السياسات الدولية بشأن دوافع وتجارب الأشخاص الذين عادوا إلى المناطق الخاضعة للأسد، فتلك المحددات على أرض الواقع لا ترتقي إلى الحد الأدنى من الشروط التي من الممكن أن يعول عليها حالياً.

ثانياً: شروط أمنية وسياسية وحوكمية لعودة اللاجئين

بالاتكاء على الاستطلاع الذي أجراه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية في حزيران 2020 ضمن مشروعه البحثي "مؤشرات الاستقرار الأمني وعودة اللاجئين"، فقد حاول الاستطلاع التعرف إلى واقع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني في سورية ومدى تأثيرها على عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، من خلال العمل بداية على تشخيص المشهد الأمني العام في مختلف المناطق السورية، يليها

[5] "بين المطرقة والسندان: دوافع وتجارب السوريين المجبرين على العودة إلى المناطق الخاضعة السيطرة الأسد"؛ تقرير صادر عن الرابطة السورية لكرامة المواطن، 2019/11/15، الرابط: https://2u.pw/TxZNS

محاولة التعرف إلى طبيعة العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، ومن ثم تحديد أهم المتغيرات التي تحكم قرارات اللاجئين بالعودة إلى سورية. كما تتناول واقع عودة اللاجئين إلى كل من مناطق النظام، ومناطق المعارضة، ومناطق الإدارة الذاتية.[6]

ففيما يتعلق بالمشهد الأمني العام، أكد الاستبيان على أن المشهد الأمني في جميع المناطق السورية ما يزال يعاني من سيولةٍ عاليةٍ وتشظٍ شديدٍ، متأثراً بطبيعة الحال بسيولة كل من المشهدين السياسي والعسكري، ومخَّلِفاً في الوقت ذاته حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وإن بنسب متفاوتة في جميع المناطق. بالإضافة إلى أن سلوك الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد لم يتغير عما كان سائداً قبل انطلاق الثورة السورية في عام 2011، بل على العكس ازداد ضراوة تجاه المدنيين، وازدادت حالات الاعتقال والتصفية والتعذيب الممنهج. وأصبح النشاط الأمني في عموم المناطق السورية مرتبطاً بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، نتيجة شيوع حالة الفلتان الأمني، وغياب المساءلة والقدرة على ضبط سلوكيات الأفراد العاملين في المؤسسات والكيانات والمجموعات المكلفة بالعمل الأمني.

ما تزال الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن في مناطق المعارضة لا تمتلك الاحترافية في العمل الأمني. إضافة إلى ذلك فإن الاستهداف الممنهج لمناطق المعارضة من جهات عديدة أدى إلى تردي الحالة الأمنية وعدم القدرة على ضبطها بالشكل الأمثل، مع التواتر المتزايد في عدد الانتهاكات الأمنية ضمنها. ويتسم المشهد الأمني في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية شرق سورية بنوع من التمايز بين المدن والبلدات، ففي حين تسود الأجواء الآمنة نسبياً محافظة الحسكة، فإن هذه الأجواء تتبدد في محافظتي الرقة ودير الزور.

وحول العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية، فقد بين الاستطلاع أن العلاقات القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين تشهد تدهوراً ملحوظاً في جميع المناطق على تفاوت ملحوظ بينها، وتتبوأ مناطق سيطرة النظام هذه المناطق من جانب الواقع المتردي لهذه العلاقات، الأمر الذي قد يؤشر إلى اعتبار هذه العلاقات كمعيق لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين من الدول الحاضنة

[6] تم الاعتماد على عينة من اللاجئين السوريين في كل من العراق ولبنان والأردن وتركيا مكونة من (600) مستجوباً، إضافة إلى عقد جلستي تركيز في مناطق سيطرة النظام في كل من محافظتي درعا وريف دمشق لـ20 عائد إلى تلك المناطق. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي عكست رأي العينة في جميع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني داخل سورية، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على عودتهم إلى سورية.

للاجئين. كما عززت تجاوزات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام من الشعور بالسخط الشعبي تجاهها، وعمقت مشاعر الخوف منها، وزادت الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين اتجاهها، مما صعّب من إمكانية التصالح مع هذه الأجهزة أو استعادة الثقة المفقودة فيها من جانب المواطنين، أو الاطمئنان للتعامل معها.

ويوضح الاستطلاع أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لم تعد قادرة على ضبط سلوك المليشيات والفصائل العسكرية تجاه المدنيين بعدما تعاظم نفوذها وقوتها العسكرية، وعدم رغبة هذه الأجهزة في الدخول بصراع معها، مما زاد من السخط الشعبي تجاه هذه الأجهزة. كما لحظ الاستطلاع أنه بعد عام 2011، زاد اعتماد الأجهزة الأمنية للنظام على شبكات التجسس الداخلي والخارجي، عبر زرع المخبرين في جميع مناطقها وفي مختلف طبقات المجتمع، وفي الدول المستضيفة للاجئين السوريين، مع إيلاء تركيز أكبر على مراقبة العائدين إلى المناطق التي استعاد النظام السيطرة عليها، وتحريك دعاوى قضائية أو حق شخصي على بعض العائدين أو المصالحين.

أما بالنسبة لمناطق المعارضة، فما تزال الأجهزة الأمنية تواجه تحديات في كيفية تقليص نفوذ الفصائل والحد من تجاوزاتها تجاه المدنيين، مع وجود تعنت لدى بعض الفصائل للاستجابة لقرارات هذه الأجهزة. واستنتج الاستطلاع أن عموم المناطق تشهد وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين تجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم، ووجود تحيز لديها في عمليات الاعتقال والاستجابة لهذه الشكاوى.

وبالنسبة للمتغيرات التي تحكم قرارات عودة اللاجئين، فقد بين الاستطلاع أن الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام والمليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة على طول الخارطة السورية هو من بين أهم هذه المهددات، إلى جانب الاحتجاز داخل الفروع الأمنية في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته، تليها عمليات السرقة والخطف والابتزاز لتحقيق المكاسب المادية والشخصية وطلب الفدية، وتسلط المليشيات المحلية والأجنبية، والاغتيالات والتفجيرات. ويُشير الاستطلاع النظر إلى أن أكثر الفئات استهدافاً للاعتقال حال عودتهم إلى مناطق النظام هم الناشطون السياسيون والمنتسبون للجيش الحر والفصائل العسكرية المعارضة، وكذلك المنشقون عن الجيش والمطلوبون للخدمة العسكرية. تليهم فئات الموظفين المنشقين عن مؤسسات النظام، والعائلات من المناطق المعارضة للنظام وأصحاب رؤوس الأموال على التوالي.

يؤكد الاستطلاع على أن توفر سبل المعيشة هي أحد العوامل الهامة في قرار عودة اللاجئ، في ظل الواقع الاقتصادي المتردي في عموم المناطق السورية ومدى قدرة العائدين على الصمود في ظل هذا الواقع. كذلك يلعب توفر الخدمات العامة، وضمان حقوق الملكية العقارية، ومدى تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي دوراً هاماً في تفكير اللاجئ عند اتخاذ قراره بالعودة. ووفقاً لنتائج الاستطلاع فإن هذا القرار مرتبط بعدة شروط منها أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو متعلق بمدى توفر شروط وظروف العودة الكريمة والطوعية، ولهذا أهمية كبيرة لدى اللاجئين السوريين.

وفيما يتعلق بواقع عودة اللاجئين إلى مناطق السيطرة في سورية، فقد بيّن الاستطلاع أن العودة إلى مناطق النظام خيار مستبعد من قبل نسبة كبيرة من اللاجئين في مختلف الدول، لعدم وجود أي ضمانات دولية موثوقة من جهات محايدة تكفل أمن اللاجئين العائدين لهذه المناطق. أضف إلى ذلك عدم رغبة النظام بعودة اللاجئين إلى الوطن، والانتقائية التي يريد فرضها على قوائم العائدين عبر العديد من الإجراءات، بدءاً بتعريف اللاجئ، وبما يخدم الهندسة الديمغرافية التي يسعى إلى تطبيقها في مناطق سيطرته. إلى جانب أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام غير قابلة للإصلاح أو إعادة الهيكلة لارتباطها العضوي بنظام الأسد، وعدم قبول هذه الأجهزة لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها.

وبالسياق ذاته ما تزال المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة هشة ومخترقة أمنياً، الأمر الذي يوثر على مدى قدرة المواطنين على ضمان استقرارهم الاجتماعي داخلها. وهو ما يشكل هاجساً يؤرق المدنيين المقيمين والنازحين وحتى اللاجئين المقيمين في تركيا. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تدني مستوى الاحترافية لدى الأجهزة الأمنية وضعف التجهيزات المادية واللوجستية لها، وغياب الاستراتيجيات الشاملة في عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق، وكون بعض هذه المناطق أيضاً مرشح لتدهور أكبر في الوضع الأمني العام، وذلك نتيجة العمليات العسكرية المستمرة من قبل النظام وحلفائه، وما تسببت به من تهجير عشرات الآلاف من السكان.

كما يؤكد الاستطلاع على أن مناطق الإدارة الذاتية ما تزال بعيدة عن حالة الاستقرار الأمني الكامل، لعوامل ترتبط ببيروقراطية الأجهزة الأمنية، وممارساتها التمييزية بين السكان كقمع الاحتجاجات والاعتقالات، وبالتالي تفاوت مستوى توفر الأمن بين عموم هذه المناطق. أضف إلى ذلك، وجود

خلايا نائمة لتنظم "داعش" والتي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار هذه المناطق أمنياً. إلى جانب حالة عدم الثقة التي تصبغ العلاقات ما بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، وكثرة

الانتهاكات ضد المدنيين، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني، وبالتالي افتقاد هذه المناطق للمقومات المحفزة لعودة اللاجئين إليها.

ثالثاً: غياب تام للمؤشرات الأولية لبيئة آمنة في عموم سورية

في ظل المعادلة المعقدة التي تحكم الملف السوري في الوقت الحاضر، تبرز أسئلة الاستقرار الأمني في سورية كأحد المرتكزات الهامة والممَّكِنة لكل من التعافي المبكر والعودة الآمنة للاجئين والنازحين. وعليه يتكئ هذا القسم على الأرقام التقديرية الدالة على الاستقرار الأمني (والتي يفرد لها المشروع البحثي ورقة إحصائية كاملة) عبر تسليطه الضوء على أربعة مؤشرات بالغة الأهمية على مستوى الأمن الفردي والمجتمعي، باعتبار الفرد والمجتمع دعامة أي سياسة ترتجي النهوض والتعافي. والمؤشرات الأمنية الأربعة المدروسة في هذا التقرير هي: الاغتيالات والتفجيرات والاعتقالات والاختطاف، عبر اختيار نماذج نوعية لها صفات خاصة (كدرعا ودوما باعتبارهما مناطق استعاد النظام السيطرة عليها، وفيها حالة مصالحة)، وبالتالي تُمثل نموذجاً نوعياً لقياس مؤشرات الاستقرار فيها.

<u>بتتبع مؤشري الاغتيال والتفجيرات</u> في محافظات (الحسكة، دير الزور، درعا) خلال الفترة الممتدة من حزيران 2019 حتى حزيران 2020 فقد تم حصر 380 عملية، مقسمة ما بين 308 عملية تفجير و72 عملية اغتيال. وتعددت الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه العمليات، ما بين إطلاق النار في 213 عملية، والعبوة الناسفة في 94 عملية، والآلية المفخخة في 39 عملية، واللغم في 25 عملية، والقنبلة اليدوية في 9 عمليات، إضافة إلى أنواع أخرى من الأدوات. وبلغ العدد الإجمالي للضحايا 1008، موزعاً ما بين 490 عسكرياً و518 مدنياً. كما كشفت نماذج مختارة ك (درعا – دير الزور – الحسكة) فشلاً واضح المعالم للنظام من جهة، وللإدارة الذاتية من جهة أقل.

وبالسياق ذاته يبين كل من مؤشري الاغتيال والتفجيرات في مناطق سيطرة المعارضة السورية في الشمال السوري خلال الفترة ذاتها أن العدد الإجمالي لها قد وصل إلى 266 محاولة، مُخلفة 1209 ضحية (890 مدنياً مقابل 319 عسكرياً)، إلى جانب تنفيذ 93 محاولة عن طريق العبوات الناسفة، بينما تم استخدام المفخخة في 69 محاولة. ويشير تحليل البيانات الخاص بمنطقتي "درع الفرات" وعفرين، إلى نشاط غرفة عمليات "غضب الزيتون"[7] التي تصدرت قائمة متبني تنفيذ عمليات

[7] غرفة عمليات غضب الزيتون تشكلت في 2018 في شمال سورية بهدف محاربة الوجود التركي في شمال سورية. http://www.xzeytune.com/

الاغتيال في هاتين المنطقتين. إلى جانب ذلك، فقد سُجلت نسبة مرتفعة من محاولات الاعتقال والاختطاف في هذه المناطق.

تظهر أرقام التفجيرات والاغتيالات في مناطق سيطرة النظام أنها أرقام عالية، ومرد ذلك الفوضى الأمنية التي تعيشها هذه المحافظات، جراء تعدد الفواعل وتوزعها ما بين محلي وأجنبي وميليشياوي، وتضارب الأجندة الخاصة بها وتباينها، الأمر الذي انعكس سلباً على مؤشر العودة الآمنة. كما تؤشر الاحصائيات المتعلقة بمناطق المعارضة إلى إخفاق الجهات الأمنية في تحصين بيئاتها المحلية من عمليات الاختراق، وعدم نجاحها في التعامل مع طرق ووسائل الاستهداف المتجددة التي تلجأ لها الجهات المنفذة للاغتيالات. وفي ظل هذه الهشاشة الأمنية التي تشهدها هذه المناطق، واستمرار عمليات غرفة غضب الزيتون، فإن الحديث عن العودة الآمنة للاجئين إلى هذه المناطق أيضاً هو مثار شك لمن ينوي العودة إليها.

وبتتبع مؤشري الاعتقالات والاختطاف في مدن جاسم (محافظة درعا)، ودوما (محافظة ريف دمشق)، والبوكمال (محافظة دير الزور)، والرقة (محافظة الرقة) خلال النصف الأول من 2020. تُبين الإحصاءات حصول 73 عملية في هذه المدن وفق الآتي: جاسم: 15، دوما: 20، البوكمال: 20، الرقة: 18. إلى جانب 23 عملية نفذتها فواعل أجنبية استهدفت 182 شخصاً، و19 عملية نفذتها فواعل محلية راح ضحيتها 117 شخصاً. فيما بقيت 31 عملية مجهولة المصدر. كما بلغ عدد ضحايا العمليات 388 ضحية (188مدنياً، و109 من المصالحات، و56 عسكرياً، و12 من قوات الحماية الشعبية، و20 من الدفاع المحلي، و2 من الإدارة الذاتية، وعنصرٌ واحدٌ من مرتبات فرع الأمن العسكري) وتبين النتائج أعلاه وجود نسبة مرتفعة من التدهور في مؤشر الاستقرار الأمني، لا سيما في ظل تعدد الجهات المنفذة، والتي تنوعت ما بين جهات رسمية ودولية وميليشيات محلية، ناهيك عن العمليات التي بقيت مجهولة المصدر، الأمر الذي يؤكد عدم استقرار مؤشر العودة في ظل تدهور عوامل الحماية، وتعدد المرجعيات، وعدم كفاءة الفواعل الأمنية.

تشير هذه الإحصائيات إلى أن هناك منسوباً عالياً من معدلات الاعتقالات والاختطاف في مدينتي دوما ودرعا، تلك المدن التي استرد النظام سيطرته عليها وفرض نمطه الأمني، وهو ما يوضح غاياته السياسية وراء تلك العمليات، وغاياته المتعلقة بترميم الهوة في الموارد البشرية في بناه الأمنية

والعسكرية، خاصة إذا أدركنا أن ضحايا هذه العمليات من عناصر المصالحات، دون أن نتجاهل الأدوار التي تلعبه مافيات النفع والكسب غير المشروع، وإذا تضافرت تلك المعطيات مع تعدد

الجهات الوصائية في تلك المناطق ندرك صعوبات التعافي الأمني، وبالتالي صعوبة اتخاذ أي قرار مرتبط بالعودة الكريمة.

وبالسياق المتعلق بمؤشري الاعتقال والاختطاف ذاته، فقد تم تسجيل 169 محاولة في كل من مدينتي عفرين وجرابلس، موزعة ما بين 37 محاولة في جرابلس، و132محاولة في مدينة عفرين، مخلفة 355 ضحية. وقد تبنت غرفة عمليات غضب الزيتون تنفيذ 17 عملية من مجموع هذه العمليات. ويؤشر التباين في الأرقام المسجلة والذي يميل بشكل كبير إلى مدينة عفرين، إلى إخفاق الفواعل الأمنية في التصدي لمنفذي هذه العمليات، وضعف الإجراءات المتعلقة بالحوكمة الأمنية، مما يعزز بالتالي من تفاقم الاضطربات والمخاوف الأمنية، في ظل تعدد المرجعيات الأمنية، وتعدد موجبات الاعتقال.

إذاً، لا يمكن اعتبار البيئة التي يسيطر عليها النظام أو الإدارة الذاتية أو المعارضة في المناطق المدروسة -على تفاوتها- هي بيئات آمنة. وهناك فشل في تقديم نموذج ضبط أمني، ومرد ذلك أسباب مختلفة في كل منطقة مرتبطة بعدم كفاءة البنى الأمنية القائمة، وتعدد الجهات الوصائية، وتضارب أجندتها الأمنية بحكم اختلاف الدوافع. وتدلل البيانات أعلاه على اتساع الخرق الأمني، مقابل تراجع قدرة القوى المسيطرة على ضبط الاستقرار وتضييق حجم هذا الخرق. بالمقابل، تشير طبيعة تلك العمليات والأدوات المستخدمة في تنفيذها إلى أن أغلبها لم تكن عشوائية أو اعتباطية بقدر ما تبدو عمليات مدروسة ومخططة مسبقاً.

رابعاً: المقاربة الأنجع للعودة الكريمة: "البيئة الآمنة استحقاق وطني"

في ظل الأرقام أعلاه وانتفاء إرداة النظام وحلفائه في خلق بيئات آمنة دافعة لعودة طوعية وكريمة، وفي ظل غياب الاتفاق السياسي وتدهور مؤشرات الاستقرار الأمني لا سيما المتعلقة بالعلاقات المدنية الأمنية، فإن التمسك بخيار البيئة الآمنة واعتباره الشرط اللازم لعودة حرة وكريمة وآمنة هو الخيار الاستراتيجي لكافة القوى الوطنية الدافعة باتجاه توفير سبل الاستقرار والتغيير الديمقراطي، وفي هذا الصدد ينبغي أن يتم بلورة رؤية وطنية لهذه البيئة واعتبارها استحقاقاً سياسياً وطنياً لكل السوريين وليس تحدياً حكومياً كما يسوقه النظام وحلفاؤه، وفي محاولة أولية لبلورة الملامح العامة لهذه الرؤية نبين أدناه:

على الرغم من عدم وجود تعريف ناظم للبيئة الآمنة، فإنه يمكن الاستناد إلى المدلولات اللغوية لهذا المفهوم للتعرف إلى كافة العناصر المطلوب توافرها لتكون البيئة خالية من مصادر الخطر

والمهددات الأمنية بكافة مستوياتها. أما **المحايدة** فتشير إلى التزام السلطات القائمة عليها (السياسية والتنفيذية والتشريعية) بالتعامل مع قاطنيها (مواطنون ومقيمون) وفقاً لأحكام القانون ومبادئ العدالة، وعلى قدم المساواة بين كافة الفرقاء دون تمييز لأي سبب.

وفي وثائق الأمم المتحدة لا يوجد تعريفٌ ناظمٌ للبيئة الآمنة، بل الأكثر بروزاً كان مفهوم المناطق الآمنة، وهو أيضاً مصطلح غير رسمي، لا تعريف له في القانون الدولي، يضم عدداً متنوعاً من المحاولات الهادفة لحماية مناطق معينة، بإعلانها مناطق خارج نطاق الاستهداف العسكري.[8] فمثلاً بعد حرب الخليج عام 1991، قامت القوات الدولية بإنشاء ملاذ آمن لتمكين 400,000 مواطن عراقي كردي من الإقامة في شمال العراق، وإعادتهم من الحدود التركية. وبعد ذلك، تولّتْ الأمم المتحدة ووكالاتها مسؤولية مساعدتهم. وفي حرب البوسنة والهرسك عام 1993، أقام مجلس الأمن الدولي ستّ مناطق آمنة، لحماية المدنيين في ستّ بلدات بوسنيّة، من هجمات القوات الصربية التي تحاصرها.[9] بشكلٍ عام، أنقذت المناطق الآمنة حياة مدنيين كثيرين. لكنّ إقامتها، ومنع النشاط العسكري داخلها وحمايتها من الهجمات الخارجية أمرٌ في غاية الصعوبة، وفي غاية الضرورة في الوقت نفسه. فالمناطق الآمنة نادراً ما شكّلتْ ملاذاً آمناً بشكلٍ ثابت ومستمر للمدنيين الهاربين من فظائع الحرب.[10]

وفي الحالة السورية، على الرغم من فشل الدعوات لإقامة المناطق الآمنة في سورية، إلا أن مصطلح البيئة الآمنة والمحايدة ورد في بيان جنيف في 30حزيران 2012، وجاء فيه: "إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية". كما ورد في هذا البيان: "مجموعة من الخطوات والمبادئ التي لا بد منها كبيئة آمنة للانتقال السياسي"،[11] وقد أعادت التذكير ببيان جنيف جل الوثائق الدولية

[8] ففي اتفاقيات جنيف الأربع عام 1949، وفي البروتوكولات الملحقة بها عام 1977، لم يردْ مصطلح "المناطق الآمنة"، بل وردتْ ثلاثة أنواع من المناطق: مناطق طبية (Hospital Zones)، مناطق محايدة (Neutralized Zones)، ومناطق منزوعة السلاح (Demilitarized Zones). وحسب العُرف الدولي، تتطلّب إقامة المنطقة الآمنة، أولاً: الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على إقامتها، وثانياً: إزالة الصفة العسكرية عن المنطقة، وإخضاعها للإدارة المدنية، وثالثاً: أنْ لا تحدّد الأطراف المتنازعة ترتيباتٍ للدفاع عنها، لأنّ وجود طرف عسكري جاهز للدفاع عنها، سوف يُعرّضها للدخول في الحرب مرةً أخرى.

[9] لكنّ مجلس الأمن لم يحدّد بدقّة الحدودَ الجغرافية لهذه المناطق الستّ، ولم يتعهّد بالالتزام بحمايتها. وبعد فترة قريبة، بدأ الصربُ باتهام البوسنيين بأنهم يستخدمون هذه المناطق الآمنة للتحضير لهجماتٍ عسكرية ضدّهم، وبالتالي لم يتمّ تحييد هذه المناطق عن النزاع تماماً، بالإضافة لسببٍ آخر؛ وهو أنّ البوسنيين عارضوا دخول قوات دولية لحمايتهم. وفي تموز/ يوليو عام 1995، تنبّهت الأمم المتحدة إلى خطورة الموضوع، عندما وقفتْ القوات الدولية متفرّجةً على القوات الصربية وهي تحتلّ المناطق الآمنة في صربرينيتشا وزيبا، وترتكب فيها جرائم مروّعة

[10] عبد الكريم بدرخان: عن مفهوم "المنطقة الآمنة"، العربي الجديد، 2014/11/15، الرابط: https://2u.pw/V62q5

[11] انظر البيان على الرابط: https://2u.pw/k5BFN

المتعلقة "بالملف السوري"، مثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم/262/ لعام 2013، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم/2118/ لعام 2013 وقرار مجلس الأمن الدولي رقم/2254/ المتخذ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2015.[12] ومن الجدير ذكره أن كل طرف عمد لاستخدام مصطلحات موهمة حرفت معنى البيئة الآمنة كحفض التصعيد وتجميد الصراع والمناطق العازلة والآمنة على تعريفاتها المتعددة حسب الطرف الدولي.

وفي محاولة لتحديد الأطر المنوطة بالبيئة الآمنة، ذكر بيان المجموعة المصغرة حول سورية 14 أيلول/ سبتمبر 2018 من ضمن "المبادئ لأجل حل النزاع السوري" هو تشكيل حكم سوري لا يرعى "الارهابيين" ولا "توفر بيئة آمنة لهم"، بيئة "خالية من أسلحة الدمار الشامل" وتخلق "شروطاً للاجئين من أجل أن يعودوا بأسلوب آمن وطوعي وكريم إلى منازلهم باشتراك الأمم المتحدة".[13] كما أكد بيان مجموعة العمل من أجل سورية المنعقد في فيينا في 25 كانون الثاني 2018 بأن يعمل المبعوث الدولي على "أن تركز جهود الأطراف على مضمون الدستور المعدل، والرسائل العملية للانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة وفق بيئة آمنة ومحايدة في سورية"، كما اشترطت الوثيقة التي قدمتها إلى اجتماع المجموعة المصغرة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2019 تحقيق أربعة بنود في نتائج الانتخابات الرئاسيةالقادمة في 2021 في سورية للقبول بها، واشترطت في البند الأول إرساء تدابير بناء الثقة بهدف تهيئة أجواء البيئة الآمنة والمحايدة قبل وأثناء وبعد العمليات الانتخابية، كما اشترطت الوثيقة في بندها الثاني وجود ضمانات تؤكد مشاركة ووصول النازحين والمهجرين إلى مراكز الاقتراع، فضلاً عن حملات التثقيف والتوعية الانتخابية، كما اشترطت في بندها الثالث ضرورة وجود شروط قانونية وعملية ميسرة لإجراء عمليات الاقتراع التعددي في الترشيح والانتخاب. إذاً عموماً بات مفهوم البيئة "الآمنة والمحايدة" ملازماً لأي حديث ضمن عملية الانتقال السياسي.[14]

وفي تفصيل المدلولات السياسية لهذا المفهوم ضمن السياق السوري بالاستناد إلى القرارات والبيانات الدولية المعنية بالشأن السوري فإنه يمكن ذكر الآتي:

1. **<u>الاستقرار والتعافي الأمني</u>**: وهو منوط بعدة عوامل أولها وقف العمليات العسكرية ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال

[12] للاطلاع على تلك القرارات راجع موقع الأمم المتحدة الإلكتروني: https://www.un.org/ar/pga/75/

[13] النص الحرفي لإعلان مبادئ "المجموعة المصغرة"، 14-9-2018، https://bit.ly/3mPYnEk

[14] موسى موسى: " أُسس الانتقال السياسي: البيئة الآمنة والمحايدة"، موقع السفينة الإلكتروني، 2020/1/9، الرابط: https://alsafina.net/?p=8878

الطبي، والانخفاض الواضح في معدلات التدهور الأمني المرتبط بالأعمال التي تهدد بشكل مباشر لأمن المواطن كالاغتيالات والتفجيرات والاعتقالات والخطف، إضافة إلى كفاءة الأجهزة الأمنية وقدرتها على مواجهة التهديدات، وألا تكون مصدراً للتهديدات وأسباباً لتوليد النزاع، ناهيك عن وضوح الآليات الحوكمية الناظمة للعمل الأمني لا سيما ارتباطها بقيادة سياسية مدنية منتخبة.

2. **المعايير المتعلقة بالملف الإنساني**: كإمكانية "الوصول السريع والمأمون وغير المعرقل" إلى جميع أنحاء سورية ومن خلال أقصر الطرق، وأن تسمح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، بالإضافة إلى الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين، لا سيما الأطفال والنساء، والإفصاح عن مصير المختفين قسرياً.
3. **تهيئة ظروف العودة الآمنة والكريمة والطوعية** للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، وتأهيل المناطق المتضررة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام واجبة التطبيق من الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين، وأخذ مصالح البلدان التي تستضيف اللاجئين بالحسبان، إضافة إلى توفير الظروف السياسية والقانونية والأمنية كافة، والتي تُهيئ للاجئ والنازح السوري العودة إلى منزله آمناً مستأمناً على ماله وجسده وعائلته، وكل ما يخص حياته الشخصية والأسرية والعائلية والاجتماعية والسياسية، دون أن تعترضه الجهات الأمنية أو المجموعات العاملة مع النظام وخضوعه مرة أخرى للإرهاب الفكري والمعنوي والجسدي.
4. **الشروط القانونية والسياسية الوطنية**: البيئة الآمنة هي شرط لاحق للحل السياسي وتكوين "الحكم الانتقالي" والذي يناط به (الحكم) باعتباره السلطة الشرعية جملة من الاستحقاقات القانونية والسياسية كتلك المتعلقة بالعمل الأمني ودسترته وخضوعه للرقابة والتقييم من قبل جهات مدنية منتخبة، إضافة إلى الآليات المتعلقة بالمحاسبة والعدالة والانتقالية وبرامج كشف الحقيقة وآليات الحوكمة الرشيدة التي تتطلبها برامج التعافي المبكر والنهوض الاقتصادي. ناهيك عن إعادة إنتاج حزم قانونية متعلقة بتنظيم الحياة السياسية.

خاتمة

منذ اندلاع الثورة السورية وتحولها إلى صراع متعدد المستويات، يركز المجتمع الدولي في تعاطيه مع الملف السوري، باستثناء صرخات الاستجابة والنداء للملف الإنساني من قبل الأمم المتحدة ومنظماتها، على محورين: تركز الأول حول ضرورات احتواء الأزمة وتداعياتها والحؤول دون زعزعة الاستقرار في المنطقة، وهذا ما عزز منهجية "إدارة الأزمة" والتحكم في موازين الصراع بما تمليه خرائط المصالح الأمنية الإقليمية والدولية ومتطلبات التحكم في موارد الصراع واتجاهاته. أما المحور الثاني فكان على مستوى المنظمات والدوائر السياسية المعنية بالملف الإنساني، وتركز حول السبيل الأفضل لمساعدة السوريين ومعالجة الأزمة الإنسانية نظراً لآثارها وتداعياتها على مستوى الاستقرار الإقليمي، ومن جهة عملياتية لم تلحظ القرارات الدولية المعنية بالشأن السوري السياسية منها والإنسانية أي حديث عن ملف اللجوء والهجرة، باستثناء البند 14 من القرار 2254، الذي أكد على "تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة وفقاً للقانون الدولي"، ويحث القرار بالبند ذاته الدول الأعضاء على تقديم المساعدة في هذا الصدد. كما غاب نقاش هذا الملف خلال كل جولات التفاوض في جنيف أو أستانة، باستثناء جدولة شكلية على أجندة جولة أستانة 10 بتاريخ 30-31 تموز/يوليو 2018، وقد تضمنت بند (بدء محادثات لعودة اللاجئين والنازحين) لكن دون أن يصدر أي نتيجة عن ذلك.[15]

وبالتزامن مع تعزيز مؤشرات التدهور الأمني فإنه ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما يزال هناك أكثر من ستة مليون وسبع مئة ألف لاجئ سوري في العالم (حتى حزيران/يونيو 2019)، وأكثر من ستة مليون ومئتي ألف سوري من النازحين داخلياً (حتى آب/أغسطس 2019)، ويحتاج أكثر من 11 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في سورية، وما يزال الوضع الإنساني في شمال شرق سورية وفق تعبير المفوضية "مزرياً"، ويحتاج الآن ما يقدر بنحو مليون و650 ألف شخص إلى المساعدة الإنسانية، (حتى أيلول/سبتمبر 2019). كما تشير إحصائيات منسقي الاستجابة في الشمال السوري إلى نزوح قرابة المليون سوري من حماه وإدلب وريف حلب جراء المعارك التي شهدتها تلك المحافظات خلال الأشهر الأولى من عام 2020. ومع تعاظم حجم هذا الملف وتداعياته وتبعاته الأمنية والاجتماعية المتوقعة، تتزايد الأسئلة السورية الملحة

[15] البيان الختامي للاجتماع عالي المستوى المنعقد في شوتشي ي 30-31-7-2020 تحت صيغة الأستانة، الخارجية التركية: https://bit.ly/36LZIqi

حول هذا الملف وموضعه وأهميته في الصراع السوري، وارتباطه العضوي بملف البيئة الآمنة بتعريفه الوطني والسياسي، وعليه نوصي ونحفز صناع القرار في الدول التي تستضيف لاجئين سوريين على عدم التساهل في سياسات العودة، إذ تؤكد المعطيات على تدهور مؤشر العودة الآمنة، وأن تضع حزماً من الشروط القانونية والإدارية والسياسية المتعلقة بتوفير بيئة آمنة تصون حقوق الأفراد وتحمي حركة المجتمع. وتؤكد الورقة على ضرورة استمرار الضغط الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لمتابعة ملف المعتقلين في مناطق النظام، ودفع الهيئات الدولية للضغط على تشميل هذا الأمر كشرط مسبق للعملية السياسية لارتباطه المباشر بمتطلبات الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

www.omrandirasat.org
omrandirasat

أحد برامج المنتدى السوري

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

مؤشرات الاستقرار الأمني في سورية والعودة الآمنة

تقييم حالات نماذجية

تحرير وإشراف:
معن طلاع

المساهمون:
راتب بوطة براء خرفان نوار شعبان

مؤشرات الاستقرار الأمني في سورية
والعودة الآمنة: تقييم حالات نماذجية

مؤشرات الاستقرار الأمني في سورية والعودة الآمنة: تقييم حالات نماذجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الأول / ديسمبر 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

معن طلّاع

ساهم في رصد وتحليل البيانات

راتب بوطة، براء خرفان، نوار شعبان

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 11
مقدمة..... 13
أولاً: مؤشرا الاغتيالات والتفجيرات..... 17
1. محافظات الحسكة ودير الزور ودرعا 19
1.1 البيانات الكمية حسب الشهر..... 19
2.1 البيانات الكمية حسب المحافظة..... 24
3.1 البيانات الكمية حسب العملية والوسيلة المستخدمة..... 26
4.1 الخلاصة التحليلية..... 27
2. مناطق سيطرة المعارضة 30
1.2 البيانات الكمية حسب الشهر..... 31
2.2 البيانات الكمية حسب المحافظة..... 51
3.2 البيانات الكمية حسب الوسيلة المستخدمة..... 56
4.2 الخلاصة التحليلية..... 57
ثانياً: مؤشرا الاعتقال والاختطاف..... 59
1. مدن: جاسم ودوما والبوكمال والرقة 59
1.1 البيانات الكمية حسب الجهة المنفذة..... 59
2.1 البيانات الكمية حسب الجهة المنفذة..... 61
3.1 البيانات الكمية حسب الفترة الزمنية..... 62
4.1 رصد البيانات الكمية حسب المدينة..... 65
5.1 الخلاصة التحليلية..... 67
2. مدينتا جرابلس وعفرين 68
1.2 البيانات الكمية حسب الجهة المنفذة..... 69
2.2 البيانات الكمية الكلية..... 70
3.2 رصد البيانات حسب الفترة الزمنية..... 71
4.2 البيانات الكمية حسب المدينة..... 72
5.2 الخلاصة التحليلية..... 73
الخلاصات العامة والتوصيات..... 75

الملخص التنفيذي

- في ظل المعادلة المعقدة التي تحكم الملف السوري في الوقت الحاضر، تبرز أسئلة الاستقرار الأمني في سورية كأحد المرتكزات الهامة والممَّكِنة لكل من التعافي المبكر والعودة الآمنة للاجئين والنازحين. وعليه يحاول هذا التقرير الإحاطة بالأرقام التقديرية الدالة على الاستقرار الأمني عبر تسليطه الضوء على أربعة مؤشرات بالغة الأهمية على مستوى الأمن الفردي والمجتمعي، باعتبار الفرد والمجتمع دعامة أي سياسة ترتجي النهوض والتعافي، والمؤشرات الأمنية الأربعة المدروسة في هذا التقرير هي: الاغتيالات والتفجيرات والاعتقالات والاختطاف، متبعاً "منهجية النماذج النوعية".
- بتتبع مؤشري الاغتيال والتفجيرات في محافظات (الحسكة، دير الزور، درعا) خلال الفترة المدروسة تم حصر 380 عملية، مقسمة ما بين 308 عملية تفجير و72 عملية اغتيال. وتعددت الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه العمليات، ما بين إطلاق النار في 213 عملية، والعبوة الناسفة في 94 عملية، والآلية المفخخة في 39 عملية، واللغم في 25 عملية، والقنبلة اليدوية في 9 عمليات إضافة إلى أنواع أخرى من الأدوات. وبلغ العدد الإجمالي للضحايا 1008، موزعاً ما بين 490 عسكرياً و518 مدنياً. وكشفت النماذج المختارة في هذا التقرير والتي ضمت كلاً من (درعا – دير الزور – الحسكة) فشلاً واضح المعالم للنظام من جهة، وللإدارة الذاتية من جهة أقل. فقد جاءت أرقام التفجيرات والاغتيالات عالية بسبب الفوضى الأمنية التي تعيشها هذه المحافظات، جراء تعدد الفواعل وتوزعها ما بين محلي وأجنبي وميليشاوي، وتضارب الأجندة الخاصة بها وتباينها. الأمر الذي انعكس سلباً على مؤشر العودة الآمنة.
- يبين كل من مؤشري الاغتيال والتفجيرات في مناطق سيطرة المعارضة السورية خلال الفترة المدروسة، أن وصول العدد الإجمالي لها إلى 266 حادثة، مُخلفة 1209 ضحية (890 مدنياً مقابل 319 عسكرياً)، إلى جانب تنفيذ 93 حادثة عن طريق العبوات الناسفة. بينما تم استخدام المفخخة في 69 حادثة. ويشير تحليل البيانات الخاص بمنطقتي "درع الفرات" وعفرين، إلى نشاط غرفة عمليات "غضب الزيتون" التي تصدرت تبني تنفيذ عمليات الاغتيال في هاتين المنطقتين. إلى جانب ذلك، فقد سُجلت نسبة مرتفعة من حوادث الاعتقال

والاختطاف في هذه المناطق. وبشكل عام، تؤشر النسب السابقة إلى إخفاق الجهات الأمنية في تحصين بيئاتها المحلية من عمليات الاختراق، وعدم نجاحها في التعامل مع طرق ووسائل الاستهداف المتجددة التي تلجأ لها الجهات المنفذة للاغتيالات. وفي ظل هذه الهشاشة الأمنية التي تشهدها هذه المناطق، واستمرار عمليات غرفة غضب الزيتون، فإن الحديث عن العودة الآمنة للاجئين إلى هذه المناطق هو مثار شك لمن ينوي العودة إليها.

- بتتبع مؤشريّ الاعتقالات والاختطاف في مدن جاسم ودوما والبوكمال والرقة خلال فترة إعداد هذا التقرير، تبين الإحصاءات حصول **73** عملية في هذه المدن وفق الآتي: جاسم: 15، دوما: 20 البوكمال: 20، الرقة: 18. إلى جانب 23 عملية نفذتها فواعل أجنبية استهدافوا 182 شخصاً، و19 عملية نفذتها فواعل محلية راح ضحيتها 117 شخصاً. فيما بقيت 31 عملية مجهولة المصدر، أدت إلى استهداف 89 شخصاً. كما بلغ عدد ضحايا العمليات 388 ضحية، متوزعة ما بين 188مدنياً، و109 من المصالحات، و56 عسكرياً، و12 من قوات الحماية الشعبية، و20 من الدفاع المحلي، و2 من الإدارة الذاتية، وعنصراً واحداً من مرتبات فرع الأمن العسكري. وتبين النتائج أعلاه وجود نسبة مرتفعة من التدهور في مؤشر الاستقرار الأمني، لا سيما في ظل تعدد الجهات المنفذة، والتي تنوعت ما بين جهات رسمية ودولية وميليشيات محلية، ناهيك عن العمليات التي بقيت مجهولة المصدر، **الأمر الذي يؤكد عدم استقرار مؤشر العودة في ظل تدهور عوامل الحماية، وتعدد المرجعيات، وعدم كفاءة الفواعل الأمنية.**
- **فيما يتعلق بمؤشري الاعتقال والاختطاف** في كل من مدينتي عفرين وجرابلس. فقد بلغ عددها 169 حادثة. موزعة ما بين 37 حادثة في جرابلس، و132حادثة في مدينة عفرين، مخلفة 355 ضحية. وقد تبنت غرفة عمليات غضب الزيتون تنفيذ 17 عملية من مجموع هذه العمليات. فقد استهدفت جميع هذه العمليات عناصر تابعة للجيش الوطني عبر استدراجهم للتحقيق معهم ومن ثم القيام بتصفيتهم. وبحسب البيانات المرصودة، فإن النسبة الأكبر من العمليات وقعت في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2020. وقد تم التعرف إلى الجهات الفاعلة المنفذة لعمليات الاعتقال لـ 141 عملية، بينما بقيت 28 عملية مجهولة الفاعل. ويؤشر التباين في الأرقام المسجلة والذي يميل بشكل كبير إلى مدينة عفرين، إلى إخفاق الفواعل الأمنية في التصدي لمنفذي هذه العمليات، وضعف الإجراءات المتعلقة بالحوكمة الأمنية، مما يعزز

بالتالي من تفاقم الاضطربات والمخاوف الأمنية، في ظل تعدد المرجعيات الأمنية، وتعدد موجبات الاعتقال.

- يوصي التقرير بجملة سياسات، أهمها: تحفيز صناع القرار في الدول التي تستضيف لاجئين سوريين من أجل عدم التساهل في سياسات العودة. إذ تؤكد المعطيات وكما بين التقرير على تدهور مؤشر العودة الآمنة، وبالتالي ضرورة قيام حكومات هذه الدول بوضع حزم من الشروط القانونية والإدارية والسياسية التي تكفل توفير البيئة الآمنة، وفرضها على النظام.

مقدمة

تتسم العلاقة بين الاستقرار الأمني والتعافي المبكر بأنها علاقة عضوية في دول ما بعد النزاع، وعلاقة تبادلية في حالات الانتقال والتحول السياسي، إلا أن الثابت في معادلة تحقيق الأمن والاستقرار يتمثل بضرورة وجود مناخ سياسي جديد يجفف منابع ومسببات الصراع، والحالة السورية ليست استثناءً في هذا الأمر، فمن جهة أولى بات سؤال الاستقرار الأمني هاجساً وطنياً لكن بالوقت ذاته تعددت الأسباب الدافعة لحالات الفوضى والتشظي في المرجعيات، سواء المحلية أم الإقليمية والدولية، ومن جهة ثانية فإن الاستعصاء الذي يعتري حركة العملية السياسية وما رافقه من تحوير لجوهرها (من انتقال سياسي إلى لجنة دستورية غير واضحة المسار والمخرجات) فإنه يغيب في المدى المنظور أي انفراج متوقع من شأنه نقل البلاد إلى مناخات سياسية جديدة. وبالتالي بقاء مؤشرات الاستقرار بقيمها السالبة.

ومع اتجاه الملف السوري نحو سيناريو "التجميد القلق" معززاً احتمالية تصلب الحدود الأمنية الفاصلة بين مناطق النفوذ الثلاثة في سورية: (منطقة النفوذ التركي وحلفيته المعارضة السورية في شمال غرب الفرات، ومنطقة النفوذ الأمريكي وحليفته الإدارة الذاتية شمال شرق الفرات، ومنطقة النفوذ الروسي والإيراني وحليفهما النظام)، فإن معدلات الاستقرار الأمني سترتبط بالتعافي المبكر والاستقرار الاجتماعي، سواء ما تعلق منها بالمقيمين في مناطقهم داخل سورية، أم أولئك النازحين من مناطق أخرى، واللاجئين في الخارج الذين يرتجون عودة كريمة وآمنة لمناطقهم، وهو محور اهتمام هذا التقرير، الذي يحاول رصد وتحليل أربعة مؤشرات بالغة الأهمية على مستوى الأمن الفردي والمجتمعي، وهي: الاغتيالات والتفجيرات والاعتقالات والاختطاف . وذلك من خلال عينة مختارة من المدن التي تمثل مختلف الجغرافية السورية.

من أجل الوصول إلى تقديرات صحيحة تم اختيار نماذج بإمكانها تقديم صورة قابلة للتعميم على باقي المناطق بارتياب مقبول. وعليه آثر التقرير، في قسميه الأول والثاني، تتبع مؤشري التفجيرات والاغتيالات خلال سنة كاملة، تبدأ من بداية شهر تموز/ يوليو 2019 وحتى نهاية شهر حزيران/ يونيو 2020، في مناطق النفوذ الثلاثة. ففي مناطق سيطرة النظام السوري تم اختيار المناطق التي يسيطر عليها النظام في محافظة دير الزور ومحافظة درعا باعتبارهما مناطق استعاد النظام السيطرة عليها، ويعد السؤال الأمني فيها الأكثر إلحاحاً.

وبالنسبة لمناطق سيطرة الإدارة الذاتية، تم اختيار المناطق التي تسيطر عليها في دير الزور إلى جانب محافظة الحسكة التي تعدُّ مركزاً حيوياً هاماً لها. أما بالنسبة لمناطق سيطرة المعارضة السورية فتم تتبع كافة هذه المناطق في كل من محافظات إدلب وحلب والرقة والحسكة.

ولقياس هذين المؤشريّن تم تصميم نموذج خاص لرصد تلك العمليات، وتحليل البيانات الخاصة بها، كمؤشرات للعودة الآمنة، فقد شمل النموذج الخاص بالاغتيالات والتفجيرات كلاً من: (التاريخ - المكان - نوع الحادثة - المستهدف - أداة الاستهداف - صفة المستهدف - الجهة الفاعلة للعملية). وتم الإشارة إلى نتائج تلك العمليات وما أسفرت عنه. كما سعى التقرير كذلك إلى تحليل تلك البيانات ومقاطعتها بين مختلف المناطق، في محاولة لرسم الملامح العامة للوضع الأمني وقياس أولي لمؤشرات الاستقرار والعودة الآمنة.

في حين اعتمد التقرير على المصادر التالية:

1. المُعرّفات على مواقع التواصل الاجتماعي للناشطين في مناطق الرصد أو المتابعين للعمليات الأمنية.
2. المُعرّفات والمواقع الرسمية للوكالات ووسائل الإعلام المحليّة التي تقوم بتغطية الأحداث في تلك المحافظات.

وشمل المؤشران الثالث والرابع كلاً من الاعتقالات والاختطاف وهما مؤشران بالغا الأهمية، نظراً لما يشكلانه من محددات مهمة للعودة الآمنة للاجئ والنازح على حد سواء. وهنا تم اختيار ثلاثة نماذج من مناطق سيطرة النظام، وهي مدن تم السيطرة عليها منذ عام 2018، وهي مدينة جاسم في درعا، ودوما في ريف دمشق، والبوكمال في ريف دير الزور. أما بالنسبة لمناطق المعارضة فقد تم اختيار مدينة جرابلس باعتبارها مدينة تم السيطرة عليها منذ حوالي العامين ضمن إطار ما عرف باسم عملية "درع الفرات". وبالتالي تعد اختباراً موضوعياً لمؤشرات الاستقرار الأمني فيها، كما تم اختيار مدينة عفرين لحساسيتها من جهة لحداثة السيطرة (منذ مطلع 2018). إلى جانب كونها توفر معطيات أولية تتيح للتقرير مقارنتها مع النموذج الأول ومدى مطابقته أو الاختلاف عنه.

من أجل ذلك تم تصميم نموذجٍ خاصٍ لرصد تلك العمليات، وتحليل البيانات الخاصة بها كمؤشرات للاستقرار والعودة الآمنة خلال نصف سنة تبدأ من تشرين الأول/ أكتوبر 2019 حتى نهاية آذار/ مارس 2020. فقد تم تصميم النموذج في ملف الاعتقال والاختطاف وفق الشكل التالي: (التاريخ - المكان - نوع العملية - صفة المستهدف - عدد المستهدفين - الجهات المسيطرة - أماكن

الرصد - الجهة المستهدِفة - جنس المستهدف). فيما يتعلق بمصادر التقرير فقد تم الاعتماد على المقابلات الخاصة مع أشخاص مطلعين على تفاصيل الأحداث في المناطق المرصودة . بالإضافة إلى الاعتماد على:

1. نقاط الرصد الخاصة لوحدة المعلومات في مركز عمران في الشمال السوري.
2. التقرير الأمني الخاص الصادر عن مكاتب منظمة إحسان للإغاثة والتنمية داخل سورية.
3. المُعرّفات الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي للجهات التي تم استهدافها.

أولاً: مؤشرا الاغتيالات والتفجيرات

يرصد ويحلل هذا القسم مؤشري الاغتيالات والتفجيرات في محافظات الحسكة ودير الزور ودرعا بالإضافة إلى مناطق سيطرة المعارضة خلال الفترة الممتدة من بداية شهر تموز/ يوليو 2019 حتى نهاية شهر حزيران/ يونيو لعام 2020.

1. محافظات الحسكة ودير الزور ودرعا

1.1 البيانات الكمية حسب الشهر

عمليات شهر تموز حسب المحافظة

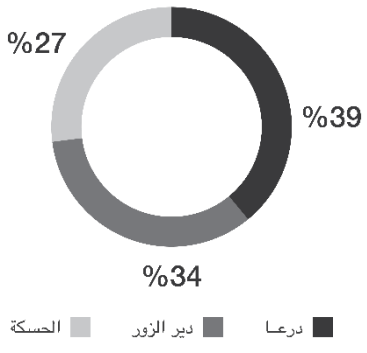

الشكل (1): توزع العمليات في شهر تموز على المحافظات

عمليات شهر آب حسب المحافظة

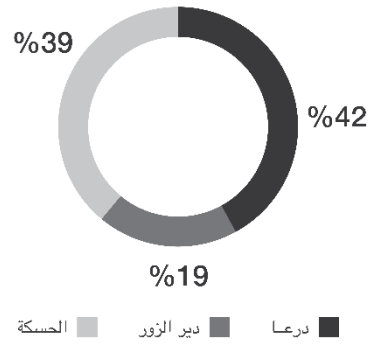

الشكل (2): توزع العمليات في شهر آب على المحافظات

<u>في النصف الثاني من 2019</u> شهد شهر تموز/ يوليو العدد الأكبر من العمليات، فقد تم رصد 41 عملية، كان نصيب درعا منها 16، و14 في دير الزور، و11 في الحسكة، وكما يبين الشكل (1)، توزعت تلك العمليات وفقاً لنوع العملية إلى 21 عملية اغتيال، و20 عملية تفجير. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في هذه العمليات فقد توزعت ما بين 19 عملية أُستخدمت فيها العبوة الناسفة، و15 عملية أُستخدم فيها إطلاق النار. إلى جانب وجود عملية واحدة استخدم فيها القنص، و6 عمليات استخدمت فيها المفخخات والألغام، وبلغ عدد الضحايا جراء هذه العمليات (132)، موزعة ما بين 93 عسكرياً، و39 مدنياً. وكما يبين الشكل (1) حازت محافظة درعا النسبة الأكبر من هذه العمليات، بمعدل 16 عملية. في حين بلغ عدد الضحايا 37 عسكرياً و13 مدنياً. وشهد شهر آب/ أغسطس 2019 حدوث 31 عملية، كان نصيب درعا منها 13، و12 في الحسكة، و6 في دير الزور، كما يبين الشكل 2. وفيما يتعلق بنوعية تلك العمليات، فكانت 24 عملية اغتيال و7عمليات تفجير. في حين توزعت الوسائل المستخدمة في تنفيذ هذه العمليات ما بين 15 عملية بإطلاق النار، و7 بالمفخخات، و6 بالعبوة الناسفة، و2 بالقنبلة اليدوية، و1 باللغم. وقد بلغت حصيلة الضحايا 80، موزعة ما بين 25 عسكرياً و55 مدنياً.

وفي شهر أيلول/ سبتمبر 2019، تم رصد 23 عملية، 15 منها في درعا، و6 في دير الزور، و2 في الحسكة، كما يبين الشكل (3). وفيما يتعلق بنوعية تلك العمليات، فكانت عملية تفجير واحدة و22 عملية اغتيال. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في تنفيذ هذه العمليات فقد توزعت ما بين 12 عملية استخدم فيها إطلاق النار متضمنة عملية قنص واحدة، و8 بالعبوة الناسفة، و3 بالمفخخات، وواحدة باللغم. وبلغت حصيلة الضحايا 52، موزعة ما بين 36 عسكرياً و14 مدنياً.

عمليات شهر أيلول حسب المحافظة

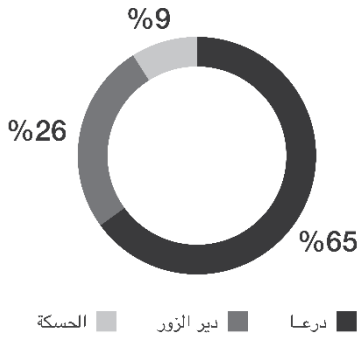

الشكل (3): توزع العمليات في شهر أيلول على المحافظات

ويشير تحليل بيانات تشرين الأول/ أكتوبر لعام 2019 إلى حدوث 29 عملية موزعة كالآتي: 11 في درعا، 11 في دير الزور، 7 في الحسكة (شكل4). وقد توزعت تلك العمليات من ناحية نوع العملية لـ21 عملية اغتيال، و8 عمليات تفجير. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في العمليات فقد توزعت ما بين 7 عمليات استخدمت فيها العبوة الناسفة، و11 عملية استخدم فيها إطلاق النار، و8 عمليات استخدمت فيها المفخخة، و3 عمليات باستخدام الألغام. وكان عدد الضحايا (74)، موزعاً ما بين: 35 عسكرياً، 39 مدنياً. وكما يظهر، تساوت محافظتي دير الزور ودرعا في عدد العمليات في هذا الشهر، ولكن كان الوضع في دير الزور أكثر دموية وفقاً لعدد الضحايا، 18 عسكرياً، 14 مدنياً.

عمليات شهر تشرين الأول حسب المحافظة

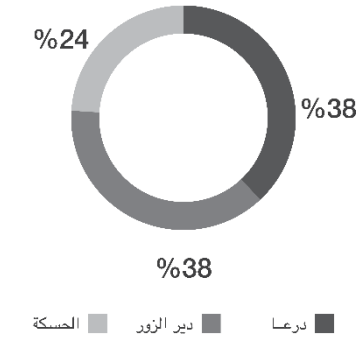

الشكل (4): توزع العمليات في شهر تشرين الأول على المحافظات

وشهد تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 حدوث 17 عملية، موزعة كالآتي دير الزور: 11، الحسكة: 5، درعا 1، (شكل 5)، أما من ناحية نوعية تلك العمليات فكانت: 12 عملية اغتيال، و5 عمليات تفجير. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في تلك العمليات فقد توزعت ما بين 8 عمليات استخدم فيها إطلاق النار (تتضمن عملية قنص واحدة)، المفخخات: 3،

عمليات شهر تشرين الثاني حسب المحافظة

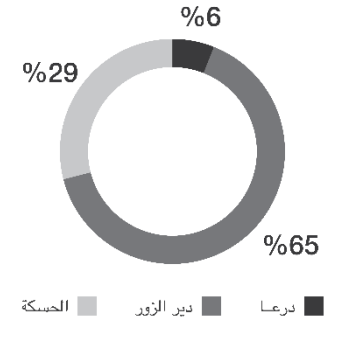

الشكل (5): توزع العمليات في شهر تشرين الثاني على المحافظات

العبوة الناسفة: 2، القنبلة اليدوية: 2، لغم: 2. وكان عدد الضحايا (146)، موزعاً ما بين: 17 عسكرياً، 129 مدنياً. وكما يظهر ازدادت نسبة العمليات في دير الزور مقارنة بانخفاضها في درعا.

وسجل شهر كانون الأول/ ديسمبر 2019 حدوث 24 عملية موزعة كالآتي: درعا: 3، دير الزور: 19 الحسكة: 2. (شكل6). من ناحية نوعية تلك العمليات كانت على النحو التالي: 4 عمليات تفجير، و20 عملية اغتيال. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في تلك العمليات فقد توزعت ما بين 10 عمليات استخدم فيها إطلاق النار، العبوة الناسفة 6، المفخخات: 3، القنبلة اليدوية: 4، لغم: 2. وكان عدد الضحايا (70)، ما بين: 43 عسكرياً، 27 مدنياً.

عمليات شهر كانون الأول حسب المحافظة

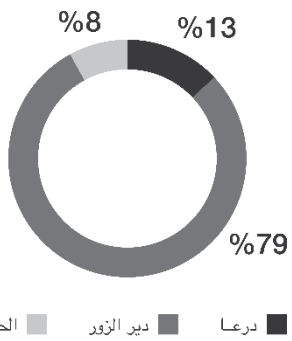

الشكل (6): توزع العمليات في شهر كانون الأول على المحافظات

أما النصف الأول من 2020 فيشير التحليل إلى حدوث 31 عملية موزعة كالآتي: درعا: 14، دير الزور: 17، وعدم حدوث عمليات في محافظة الحسكة، (شكل 7). وتوزعت تلك العمليات من ناحية نوع العملية إلى: 27 عملية اغتيال، و4 عمليات تفجير. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في تلك العمليات فقد توزعت ما بين 9 عمليات استخدمت فيها العبوة الناسفة، و20 عملية استخدم فيها إطلاق النار، وعملية واحدة استخدمت فيها المفخخة، و3 عمليات باستخدام الألغام. وكان عدد الضحايا (92)، موزعاً ما بين: 60 عسكرياً، 32 مدنياً. يظهر التحليل أن أعداد العمليات تقاربت بين محافظتي درعا ودير الزور، مع عدم حدوث عمليات في الحسكة في الفترة المحددة. وبالنظر إلى نوع العمليات ارتفع عدد عمليات الاغتيال مقارنة بالتفجيرات. وكما يشير التحليل إلى أن عدد الضحايا من العسكريين كان الضعف مقارنة بالمدنيين.

عمليات شهر كانون الثاني حسب المحافظة

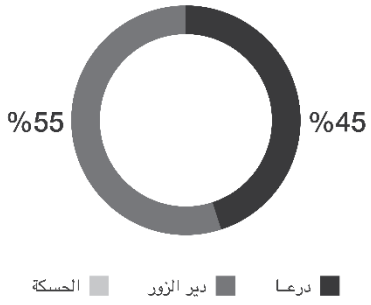

الشكل (7): توزع العمليات في شهر كانون الثاني على المحافظات

ووقع في شباط/ فبراير 2020: 38 عملية موزعة كالآتي: دير الزور: 12، الحسكة: 2، درعا 24، (شكل 8). أما من ناحية نوعية تلك العمليات: 29 عملية اغتيال، 9 عمليات تفجير. أما بالنسبة للوسائل

المستخدمة في تلك العمليات فقد توزعت ما بين 24عملية استخدم فيها إطلاق النار (تتضمن عملية قنص واحدة)، العبوة الناسفة: 10، اللغم: 4، وكان عدد الضحايا (66)، موزعاً ما بين: 28 عسكرياً، 38 مدنياً. يظهر التحليل إلى أن أعلى عدد للعمليات كان في درعا، مع عودة العمليات في الحسكة متمثلة في عمليتين.

بالاطلاع على رصد آذار/ مارس 2020 يشير التحليل إلى حدوث 23 عملية موزعة كالآتي: درعا: 11، دير الزور: 11، وعملية واحدة في محافظة الحسكة، (شكل 9). وتوزعت تلك العمليات من ناحية نوع العملية، فقد حدثت 21 عملية اغتيال، و2 عملية تفجير. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في تلك العمليات ففي عمليتين استخدمت فيهما العبوة الناسفة، و16 عملية استخدم فيها إطلاق النار، من ضمنها عملية واحدة استخدم فيها القنص، وعملية واحدة استخدمت فيها المفخخة، وعمليتين باستخدام الألغام، وعملية واحدة استخدم فيها الانتحاري، وعملية أخرى استخدم فيها السم. وكان عدد الضحايا (47)، موزعاً ما بين: 19 عسكرياً، 28 مدنياً. يظهر التحليل أن أعداد العمليات تقاربت بين محافظتي درعا ودير الزور، مع حدوث عملية واحدة في الحسكة في الفترة المحددة.

أما شهر نيسان/ إبريل 2020 فقد حدث فيه 39 عملية، موزعة كالآتي: درعا:21، دير الزور: 17، وعملية واحدة في محافظة الحسكة. (شكل 10). وتوزعت تلك العمليات من ناحية نوع العملية فحدثت 31 عملية اغتيال، و8 عمليات تفجير. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في تلك العمليات فقد توزعت ما بين 8 عمليات استخدمت فيها العبوة الناسفة، و27 عملية استخدم فيها إطلاق النار، من ضمنها عملية واحدة استخدام فيها السلاح الناري مع السلاح الأبيض، وعملية واحدة استخدمت فيها

عمليات شهر شباط حسب المحافظة

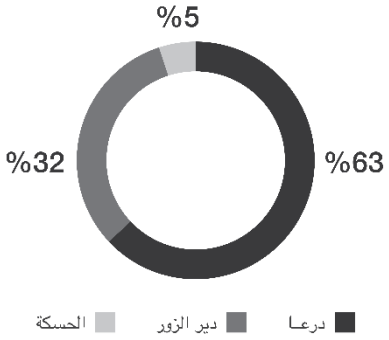

الشكل (8): توزع العمليات في شهر شباط على المحافظات

عمليات شهر آذار حسب المحافظة

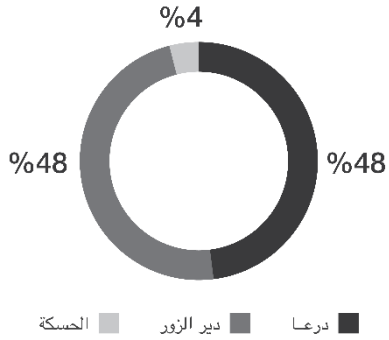

الشكل (9): توزع العمليات في شهر آذار على المحافظات

عمليات شهر نيسان حسب المحافظة

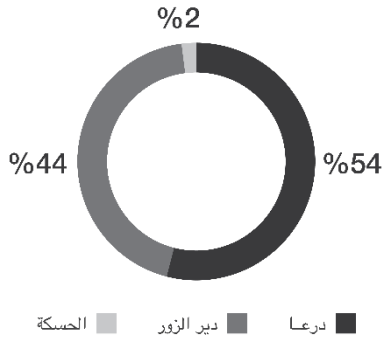

الشكل (10): توزع العمليات في شهر نيسان على المحافظات

المفخخة، و3 عمليات باستخدام الألغام. وكان عدد الضحايا (50)، موزعاً ما بين: 23 عسكرياً، 27 مدنياً. يظهر التحليل حصول أكبر عدد من العمليات في محافظة درعا، تليها دير الزور والحسكة في الفترة المحددة للرصد، في تغير واضح عن الشهر الماضي.

عمليات شهر أيار حسب المحافظة

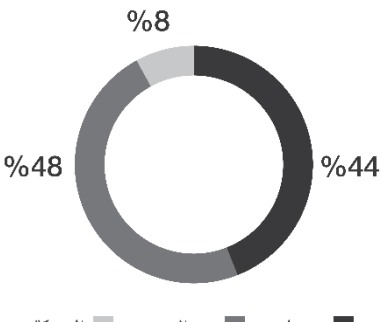

الشكل (11): توزع العمليات في شهر أيار على المحافظات

ويُشير التحليل إلى أن شهر أيار/ مايو 2020 قد حدث فيه 61 عملية موزعة كالآتي: درعا: 27، دير الزور: 29، و5 عمليات في محافظة الحسكة، (شكل 11). بواقع 57 عملية اغتيال، و4 عمليات تفجير. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة فقد توزعت ما بين 12 عملية استخدمت فيها العبوة الناسفة، و41 عملية استخدم فيها إطلاق النار، و3 عمليات استخدمت فيها المفخخة، و4 عمليات باستخدام الألغام، وعملية استخدمت فيها القنبلة اليدوية، وكان عدد الضحايا (132)، موزعة ما بين: 59 عسكرياً، 73 مدنياً.

عمليات شهر حزيران حسب المحافظة

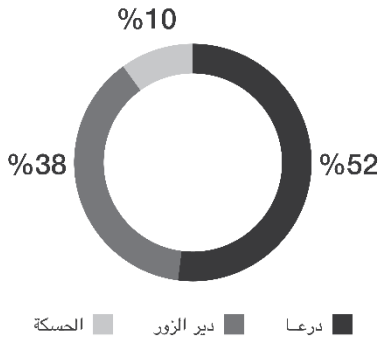

الشكل (12): توزع العمليات في شهر حزيران على المحافظات

يُظهر التحليل أن الحصة الأكبر من العمليات كانت من نصيب محافظة دير الزور، تليها درعا، ثم الحسكة في الفترة المحددة للرصد. فقد كانت محافظة درعا خلال هذا الشهر أكثر المحافظات التي حصل فيها عمليات. وكان هناك ارتفاع في عدد العمليات في المحافظات الثلاث بشكل عام، مقارنة بالشهر السابق.

وانخفض عدد العمليات في شهرحزيران/ يونيو 2020 فبلغ 21 عملية موزعة كالآتي: درعا:11، دير الزور: 8، وعمليتين في محافظة الحسكة، (شكل 12). وكانت جميع العمليات خلال الفترة المحددة عمليات اغتيال. أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في تلك العمليات فقد توزعت ما بين 12 عملية استخدم فيها إطلاق النار، وعملية استخدمت فيها العبوة الناسفة، و3 عمليات استخدمت فيها المفخخة، وعملية استخدم فيها الانتحاري. وقد كان عدد الضحايا (67)، موزعاً ما بين: 53 عسكرياً، 14 مدنياً. يظهر التحليل حصول أكبر عدد من العمليات وأكثرها دموية في محافظة درعا، تليها دير الزور، من ثم الحسكة، في الفترة المحددة للرصد.

1.2 البيانات الكمية حسب المحافظة

شهدت محافظة الحسكة 50 عملية، متوزعة ما بين 26 عملية تفجير، و24 عملية اغتيال. وتنوعت الوسائل المستخدمة في تلك العمليات ما بين 9 عمليات إطلاق نار، و13 عبوة ناسفة، و22 مفخخة، و3 قنابل يدوية، وانتحاري واحد، ولغم واحد. وكان عدد الضحايا (221)، موزعاً ما بين: 69 عسكرياً، 152 مدنياً. وتوزعت العمليات حسب الأشهر (الشكل رقم 13) وفق الآتي: تموز/ يوليو: 11، آب/ أغسطس: 12، أيلول/ سبتمبر: 2، تشرين الأول/ أكتوبر: 7، تشرين الثاني/ نوفمبر: 5، كانون الأول/ ديسمبر: 2. والنصف الأول من 2020: كانون الثاني/ يناير: 0، شباط/ فبراير: 1، آذار/ مارس: 1، نيسان/ إبريل: 1، أيار/ مايو: 5، حزيران/ يونيو: 2. وكان SDF/YPG أبرز المستهدفين في المحافظة بعدد 25 عملية من أصل 50 عملية، وكان المدنيون هدفاً بـ22 عملية. وكان النظام هدفاً بـ3 عمليات: عمليتين استهدفت أهداف مدنية لدى النظام وعملية واحدة ضد أهداف عسكرية.

العمليات بحسب الأشهر في الحسكة

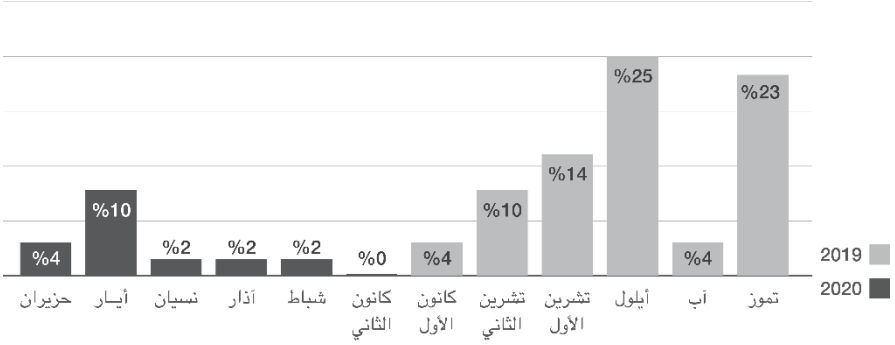

الشكل (13): نسب توزع العمليات في الحسكة

أما محافظة دير الزور فقد شهدت 162 عملية، مقسمة ما بين 123 عملية اغتيال و39 عملية تفجير. وتنوعت الوسائل المستخدمة في تلك العمليات فكان هناك 50 عملية بواسطة العبوة الناسفة، و15 عبر المفخخة، و72 عملية استخدم فيها إطلاق النار، كان من ضمنها عملية استخدم فيها القنص، و6 عمليات تمت من خلال القنبلة اليدوية، و21 عملية استخدم فيها اللغم. وكان عدد الضحايا (444)، موزعاً ما بين: 253 عسكرياً و191 مدنياً. وكان توزع العمليات (162) على الأشهر كالتالي: تموز/ يوليو: 14، آب/ أغسطس: 8، أيلول/ سبتمبر: 6، تشرين الأول/ أكتوبر: 11، تشرين الثاني/ نوفمبر: 11، كانون الأول/ ديسمبر: 19، النصف الأول من 2020: كانون الثاني/ يناير: 17،

شباط/ فبراير: 12، آذار/ مارس: 12، نيسان/ إبريل: 17، أيار/ مايو: 29، حزيران/ يونيو: 8، (شكل 14). أما المستهدفون من تلك العمليات فتم استهداف SDF/YPG بـ59 عملية، وحدثت 26 عملية ضد النظام، متوزعة ما بين 18 عملية ضد أهداف عسكرية، و8 ضد أهداف مدنية تابعة للنظام. وتم استهداف قوات تابعة لإيران في 8 عمليات، وميليشيات تابعة للنظام في عمليتين.

العمليات بحسب الأشهر في دير الزور

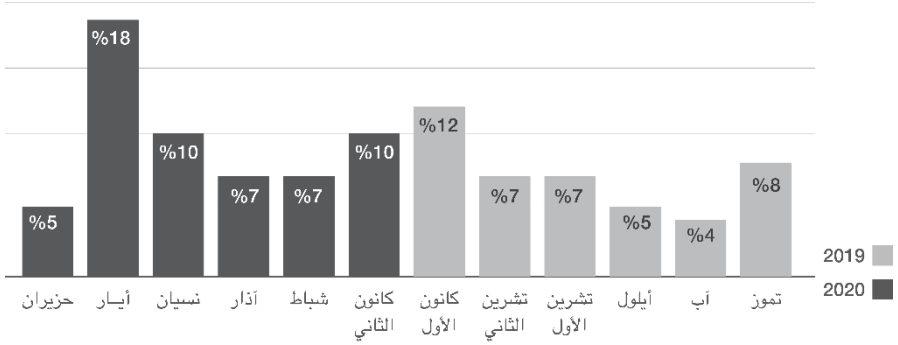

الشكل (14): نسب توزع العمليات في دير الزور

بينما شهدت محافظةدرعا 168 عملية، مقسمة ما بين 161 عملية اغتيال و7 عمليات تفجير. وتنوعت الوسائل المستخدمة في تلك العمليات ففي 132عملية استخدم إطلاق النار، وفي 31 عملية استخدمت العبوة الناسفة، و2 عملية استخدمت فيها المفخخة، وكان من ضمنها 4 عمليات استخدم فيها القنص، و2 عملية استخدم فيها اللغم، وعملية استخدم فيها السم. وكان عدد الضحايا (343)، موزعاً ما بين: 168 عسكرياً و175 مدنياً. وكان توزع العمليات (168) على الأشهر كالتالي: تموز/ يوليو: 1، آب/ أغسطس: 13، أيلول/ سبتمبر: 15، تشرين الأول/ أكتوبر: 11، تشرين الثاني/ نوفمبر: 1، كانون الأول/ ديسمبر: 3، النصف الأول من 2020: كانون الثاني/ يناير: 14، شباط/ فبراير: 24، آذار/ مارس: 12، نيسان/ إبريل: 21، أيار/ مايو: 27، حزيران/ يونيو: 11. (الشكل 21).

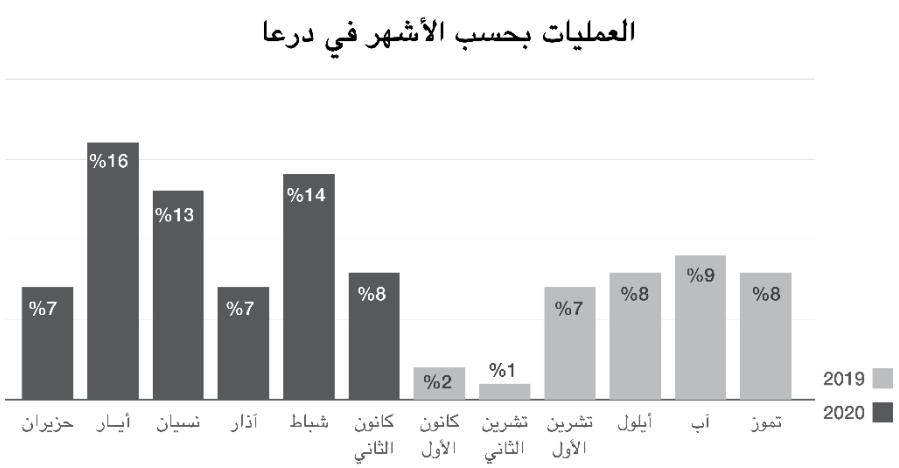

الشكل (15): نسب توزع العمليات في درعا

1.3 البيانات الكمية حسب العملية والوسيلة المستخدمة

خلال الفترة المحددة للرصد وقعت 308 عملية اغتيال. وكان توزيع عمليات الاغتيال حسب المحافظة كما في (جدول1). أما عدد الضحايا نتيجة الاغتيالات فكان: عسكري: 368، مدني: 324. وتنشط عمليات الاغتيالات بمحافظة درعا بوتيرة ثابتة مقارنة بالمحافظات الأخرى المرصودة خلال فترة الرصد. كما حدثت 72 عملية تفجير. وكان توزيع عمليات التفجير حسب المحافظة كما في (جدول 1). أما عدد الضحايا نتيجة التفجيرات فهو: عسكري: 122، مدني: 194.

وبتحليل الوسيلة المستخدمة يظهر أنه خلال الفترة المحددة حدثت 94 عملية استخدمت فيها العبوة الناسفة. وكان توزيع العمليات حسب المحافظة كما في (جدول 1). وكان عدد الضحايا نتيجة استخدام العبوات الناسفة هو: عسكري: 234، مدني: 70. ويلاحظ في الرصد أن استخدام العبوة الناسفة هو نمط عام في كل المحافظات المرصودة، ولكن ترتيب عدد العمليات المنفذة باستخدامها هو كالآتي: دير الزور ثم درعا ثم الحسكة. وخلال الفترة المحددة حدثت 213 عملية استخدم فيها إطلاق النار. وكان توزيع العمليات حسب المحافظة كما في (جدول 1). بينما كان عدد الضحايا نتيجة إطلاق النار هو: عسكري: 188، مدني: 191. وكما يلاحظ تنشط عمليات إطلاق النار في درعا أكثر من المحافظات الأخرى. وتضمنت تلك العمليات 5 عمليات قنص، 4 منها في درعا وواحدة في دير الزور كان ضحيتها 3 عسكريين ومدنيين.

كما تم استخدام المفخخات بـ 39 عملية، وكان عدد الضحايا نتيجة استخدم المفخخات هو: عسكري: 66، مدني: 151. كما استخدمت القنبلة اليدوية بـ 9 عمليات، وكان عدد الضحايا نتيجة

استخدم القنابل اليدوية هو: عسكري: 6، مدني: 50. أما العمليات التي تمت من خلال "اللغم" فقد كانت 25، وعدد الضحايا: عسكري:23.

ولحظ التقرير أنه تم استخدام السم في عملية واحدة في درعا ضد عناصر كانوا سابقاً في صفوف المعارضة وراح ضحيتها 3 من المدنيين، وأن هناك استخدام للسلاح الأبيض في عملية واحدة مع استخدام إطلاق النار في درعا، وكان عدد الضحايا 2 من العسكريين.

المحافظة	الاغتيالات	التفجيرات	العمليات حسب الوسيلة المستخدمة						
			عبوة	إطلاق نار	مفخخة	قنبلة يدوية	لغم	سم	سلاح أبيض
الحسكة	24	26	13	9	22	3	2	0	0
دير الزور	123	39	50	72	15	6	21	0	0
درعا	161	7	31	132	2	0	2	1	0
المجموع	308	72	94	213	39	9	25	1	1

1.4 الخلاصة التحليلية

يؤكد تحليل بيانات الاغتيالات والتفجيرات في المحافظات المرصودة خلال الفترة الممتدة ما بين (تموز/ يوليو/ 2019 – حزيران/ يونيو 2020) إلى حصول 380 عملية، مقسمة ما بين 308 عملية تفجير و72 عملية اغتيال، كما يبين الشكل (16). وتعددت الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه العمليات ما بين إطلاق النار في 213 عملية، والعبوة الناسفة في 94 عملية، والآلية المفخخة في 39 عملية، واللغم في 25 عملية، والقنبلة اليدوية في 9 عمليات، والانتحاري في عمليتين، والسم في عملية واحدة، (الشكل 17). وضمن الفترة المحددة كان عدد الضحايا[1] 1008موزعاً بين 490 عسكرياً و518 مدنياً، (الشكل 18).

كما توزعت العمليات حسب المستهدف بها، فكانت 84 من هذه العمليات ضد قوات سورية الديموقراطية ووحدات الحماية الكردية (SDF/YPG)، بينما كان النظام السوري هدفاً في 175 عملية، و132 ضد أهداف مدنية تابعة للنظام، و43 هدفاً عسكرياً، بينما كان المدنيون أهدافاً في 111 عملية. وعمليتين ضد ميليشيات تابعة للنظام، وعملية ضد الشرطة العسكرية الروسية، و8

[1] عدد الضحايا يشمل القتلى والجرحى.

عمليات ضد قوات تابعة لإيران (عرف منها الحرس الثوري: 2، حزب الله: 1، حزب الله العراقي: 1، لواء الباقر: 1)، (الشكل 19).

ويوضح التقرير أنه تم التعرف إلى الجهات الفاعلة لـ 83 عملية، بينما بقيت 297 عملية مجهولة الفاعل. وتتوزع العمليات الـ83 معروفة الفاعل ما بين داعش: 56، يعتقد بأنها داعش: 7، "المقاومة الشعبية[2]: 16، النظام السوري: 4. ولاحظ التقرير أن شهر أيار/ مايو/2020 شهد أكبر نسبة من العمليات مقارنة بالأشهر الأخرى بعدد 61 عملية. وكان توزع العمليات على الأشهر كالتالي: النصف الثاني من 2019: تموز/ يوليو: 41، آب/ أغسطس: 31، آيلول/ سبتمبر: 23، تشرين الأول/ أكتوبر: 29، تشرين الثاني/ نوفمبر: 17، كانون الأول/ ديسمبر: 24، النصف الأول من 2020: كانون الثاني/ يناير: 31، شباط/ فبراير: 38، آذار/ مارس: 25، نيسان/ إبريل: 39، أيار/ مايو: 61، حزيران/ يونيو: 21. (الشكل 20).

بالنظر إلى عدد الضحايا كان كالآتي: تموز/ يوليو: 132، آب/ أغسطس: 80، أيلول/ سبتمبر: 50، تشرين الأول/ أكتوبر: 74، تشرين الثاني/ نوفمبر: 146، كانون الأول/ ديسمبر: 70، النصف الأول من 2020، كانون الثاني/ يناير: 92، شباط/ فبراير 66، آذار/ مارس: 49، نسيان: 50، أيار/ مايو: 132، حزيران/ يونيو: 67، ما مجموعه 1008 ضحية في الفترة المحددة. تشير عملية الرصد أن محافظة درعا كانت أكثر محافظة حصلت فيها عمليات بعدد 168عملية، 162 عملية في دير الزور، و50 عملية في الحسكة، خلال الفترة المحددة بالرصد. (الشكل 21). وكان عدد الضحايا حسب المحافظة على النحو التالي: دير الزور: 444، درعا: 343، الحسكة: 221.

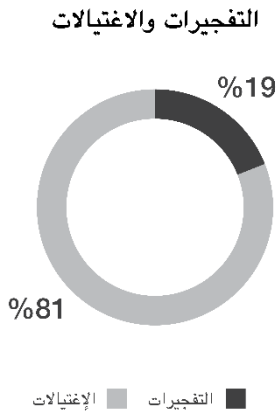

الشكل (16): نسبة توزع العمليات حسب نوع العملية

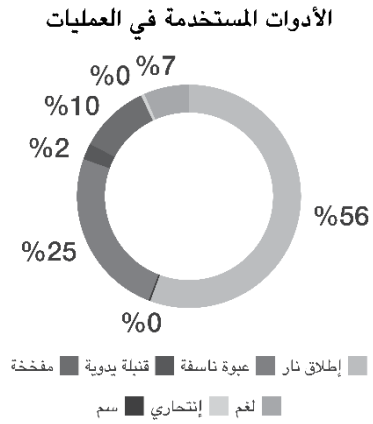

الشكل (17): نسبة توزع العمليات بالنسبة للوسيلة المستخدمة

[2] المقاومة الشعبية لتحرير سوريا https://bit.ly/37Omw61 - https://bit.ly/2HNJDTt

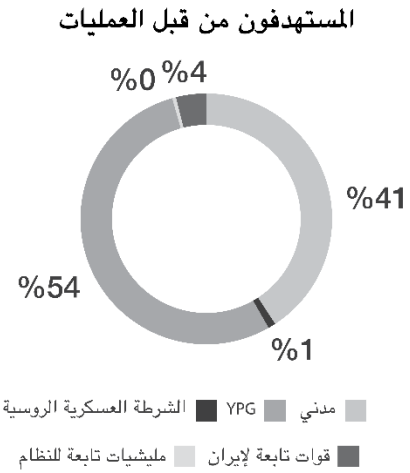

الشكل (18): نسب توزع العمليات حسب المستهدف

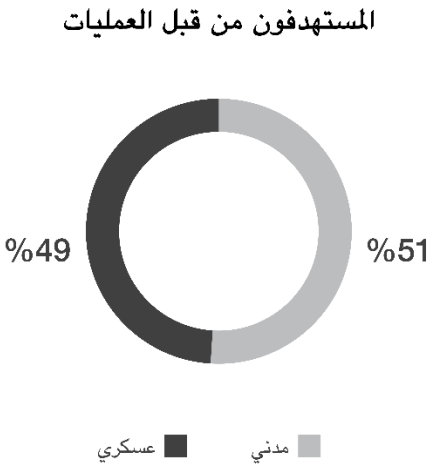

الشكل (19): نسبة توزع العمليات حسب نوع المستهدف

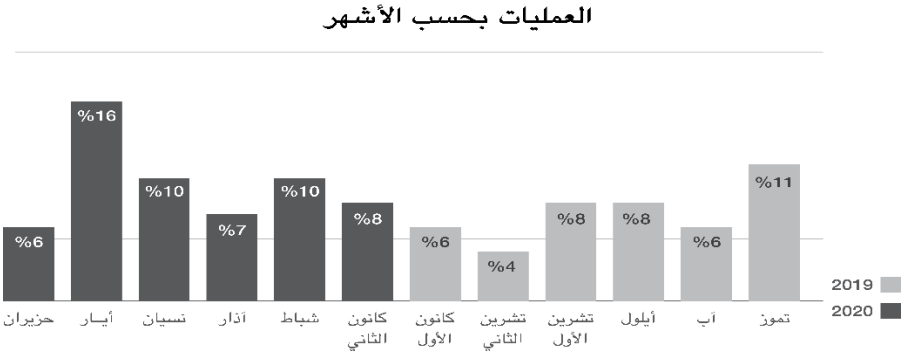

الشكل (20): نسبة توزع العمليات على الأشهر

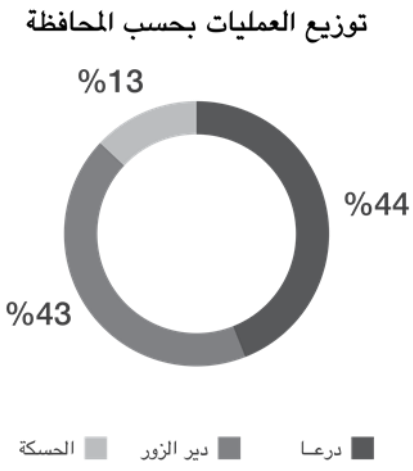

الشكل (21): تنسب توزع العمليات حسب المحافظات

تدلل النسب العالية لهذين المؤشرين على عدم قدرة الفواعل الأمنية من فرض الضبط الأمني، ففي منطقة درعا التي يحاول الروس تصديرها كنموذج للمصالحة فإنها استحوذت على أعلى نسبة اغتيالات، وهو ما يشير إلى أن العمليات الأمنية المنفذة إنما كانت بدوافع سياسية وممنهجة، وهو ما يشير إلى الأجندة الأمنية المتضاربة للفواعل المتحكمة في المشهد العام في درعا، فدوافع النظام والإيرانيين موجودة وبقوة فهي تطمح لتصفية "رجال المصالحة" الذين انضموا للفيلق الخامس أو الذين لا يزالون ينشطون ثورياً؛ وبالتالي فإن الهدف العام يتمثل بفرض مراكز قوتها كمراكز وحيدة بالمنطقة وتعطيل "الأنموذج الروسي". أما التفجيرات فهي رغم قلة عددها إلا أنها متنوعة الوسائل وهذا يؤشر إلى أنها استمرار للغاية الأمنية ذاتها المتبعة بالعمليات.

وفي مدينة دير الزور - التي تتوزع السيطرة فيها ما بين النظام والإدارة الذاتية - فإنها تحتل المرتبة الثانية في عدد الاغتيالات والتفجيرات، وبالنظر إلى الوسائل المستخدمة والجهات الأكثر تأثراً نجد أن هناك مؤشرات متنامية إلى وجود شبكات اغتيال وتفجير قادرة على الحركة، وأن البنى الأمنية القائمة غير قادرة على ايقاف سيولة هذه العمليات؛ وتحمل هذه العمليات لمسات تنظيم الدولة - داعش. دون أن نقلل احتمالية "الأجندة المتضاربة" للفواعل المتعددة التي ترمي لتعطيل بعضها بعضاً.

ويبرز في مدينة الحسكة عدد المفخخات والتي تدل على تواجد خلايا نائمة لتنظيم الدولة - داعش وشبكات تابعة لإيران والنظام بحكم عدد المستهدفين من قوات سورية الديمقراطية، وهذا من جهة مقابلة يشير إلى هشاشة البنى التابعة للإدارة الذاتية التي تسيطر على مناطق آمنة نوعاً ما.

إذاً، لا يمكن اعتبار البيئة التي يسيطر عليها النظام أو الإادرة الذاتية في المناطق المدروسة هي بيئات آمنة؛ وهناك فشل في تقديم نموذج ضبط أمني، ومرد ذلك أسباب مرتبطة بعدم كفاءة البنى الأمنية القائمة، وتعدد الجهات الوصائية، وتضارب أجندتها الأمنية بحكم اختلاف الدوافع.

2. مناطق سيطرة المعارضة

يرصد هذا التقرير حوادث الاغتيال والتفجيرات في مناطق سيطرة المعارضة السورية، خلال الفترة الممتدة ما بين **(تموز/ يوليو 2019 وحتى حزيران/ يونيو 2020)**، والتي بلغ عددها 266 حادثة مُخلفة 1209 ضحية.

2.1 البيانات الكمية حسب الشهر

في النصف الثاني من عام 2019، أظهرت عملية رصد وتحليل البيانات لعمليات الاغتيال والتفجيرات الحاصلة في شهر تموز/ يوليو أنه شهد 16 عملية، بلغ عدد الضحايا 85 ضحية، موزعاً 29 عسكري و56 مدني، كما يبين الشكل (22). وكانت فصائل المعارضة المعتدلة هدفاً لتلك العمليات بواقع 12 حادثة، مقابل 3 حوادث استهدفت جهات مدينة، وأخيراً "الفصائل المتطرفة" بحادثة وحيدة (الشكل 23).

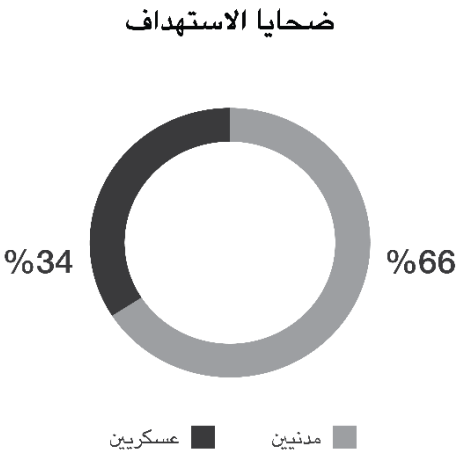

الشكل (22): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر تموز

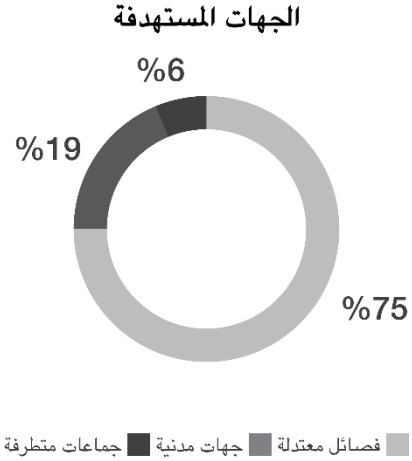

الشكل (23): الجهات المستهدفة لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر تموز

كما توضح البيانات أن 9 حوادث نفذت في منطقة عفرين، فيما نفذت 6 حوادث في مناطق درع الفرات، وحادثة وحيدة في إدلب (الشكل 24). وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال شهر تموز/ يوليو اعتمدت بالدرجة الأولى على الطلق الناري بواقع 25% من مجمل الحوادث. وشكلت الحوادث المنفذة عن طريق العبوة الناسفة نسبة37%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق المفخخة 19%، ومثلها للعمليات المنفذة عن طريق القنبلة (الشكل 25)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 14 من مجموع العمليات نفذته غرفة عمليات "غضب الزيتون" بينما بقيت 4 حوادث مجهولة المنَّفِذ (الشكل 26).

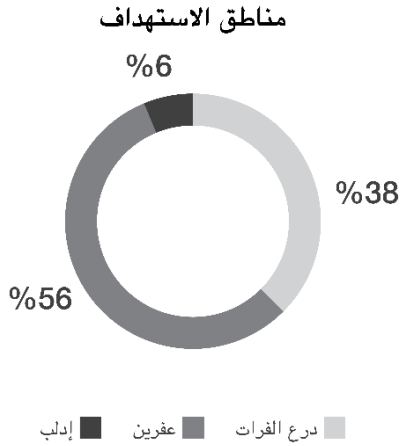

الشكل (24): المناطق المستهدفة في حوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر تموز

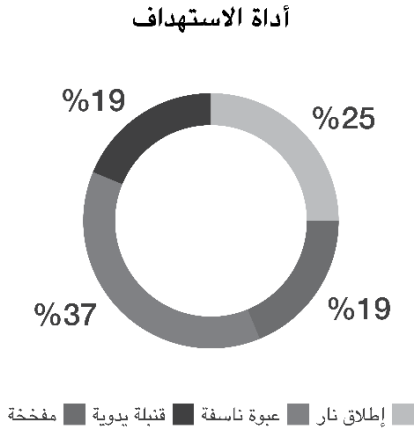

الشكل (25): أداة الاستهداف لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر تموز

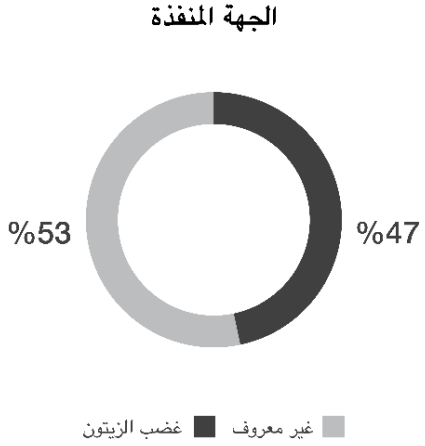

الشكل (26): الجهة المنفذة لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر تموز

<u>أما بالنسبة لشهر آب/ أغسطس 2019</u> فقد شهد 10 حوادث، أسفرت عن 40 ضحية، منهم 26 ضحية عسكرية مقابل 14 ضحية مدنية (الشكل 27)، وكانت فصائل المعارضة المعتدلة هدفاً لتلك العمليات بواقع 5 حوادث مقابل 3 حوادث استهدفت جهات مدينة، وأخيراً الفصائل المتطرفة بمحاولتين (الشكل 28).

المستهدفون من قبل العمليات

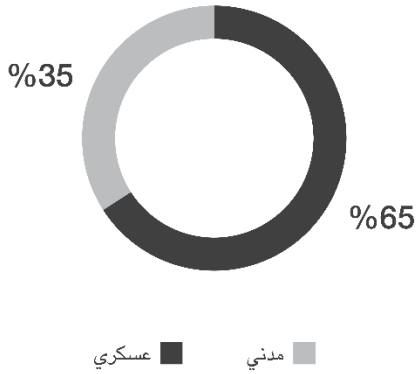

الشكل (27): نسبة توزع العمليات حسب نوع المستهدف

الجهات المستهدفة

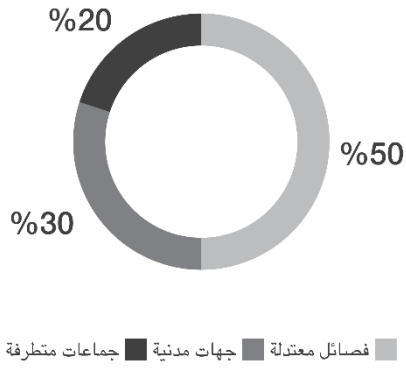

الشكل (28): الجهات المستهدفة لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر آب

كما توضح البيانات أن محاولتين نفذتا في منطقة عفرين، ومثلهما في إدلب، فيما نفذت 6 حوادث في مناطق درع الفرات (الشكل29)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال شهر آب/ أغسطس اعتمدت بالدرجة الأولى على الطلق الناري بواقع 50% من مجمل الحوادث، بينما شكلت الحوادث المنفذة عن طريق العبوة الناسفة نسبة40%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق المفخخة 10% (الشكل 30)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 5 من مجموع العمليات نفذته غرفة عمليات "غضب الزيتون" بينما بقيت 5 حوادث مجهولة المنفذ (الشكل 31).

مناطق الاستهداف

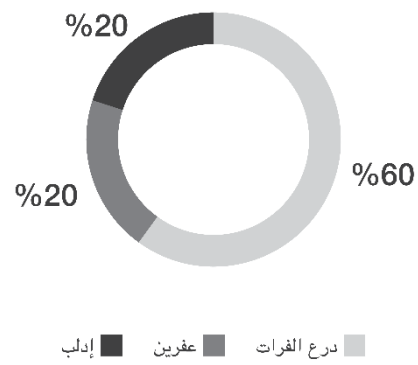

الشكل (29): المناطق المستهدفة في حوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر آب

أداة الاستهداف

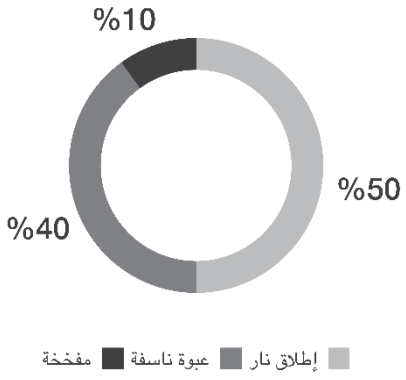

الشكل (30): أداة الاستهداف لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر آب

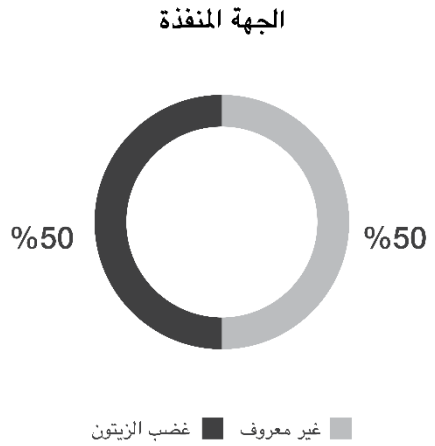

الشكل (31): الجهة المنفذة لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر آب

<u>شهر أيلول/ سبتمبر 2019:</u> سُجلت 9 حوادث أسفرت عن 44 ضحية، منهم 11 ضحية عسكرية مقابل 33 ضحية مدنية (الشكل 32). وكانت فصائل المعارضة المعتدلة هدفاً لتلك العمليات بواقع 4 حوادث مقابل 3 حوادث استهدفت جهات مدنية. كما استُهدف عناصر الجيش التركي بحادثة وحيدة ومثلها للفصائل المتطرفة (الشكل 33).

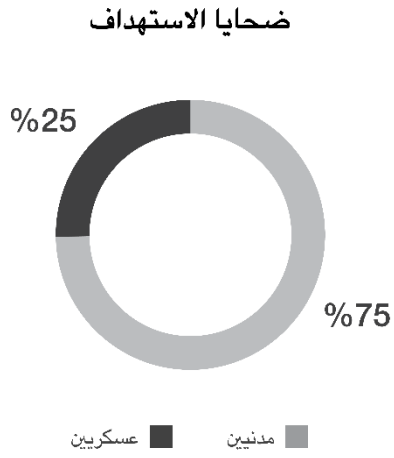

الشكل (32): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر أيلول

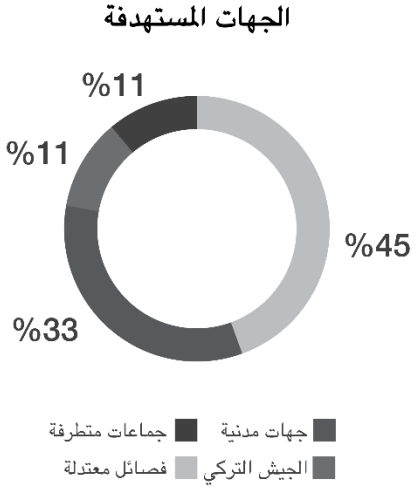

الشكل (33): الجهات المستهدفة لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر أيلول

كما توضح البيانات أن 5 حوادث نفذت في منطقة عفرين، فيما نفذت 3 حوادث في مناطق درع الفرات، وحادثة وحيدة في إدلب (الشكل 34)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال شهر أيلول/ سبتمبر اعتمدت بالدرجة الأولى على المفخخة بواقع 34% من مجمل الحوادث، بينما شكلت الحوادث المنفذة عن طريق العبوة الناسفة نسبة 33%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق الطلق الناري 22%، كما شكلت الحوادث المنفذة عن طريق اللغم الأرضي نسبة 11% (الشكل 35)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 4 من مجموع العمليات نفذته غرفة عمليات "غضب الزيتون"، بينما بقيت 5 حوادث مجهولة المنفذ (الشكل 36).

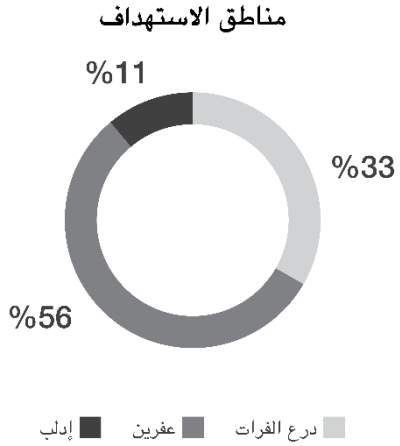

الشكل (34): المناطق المستهدفة في حوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر أيلول

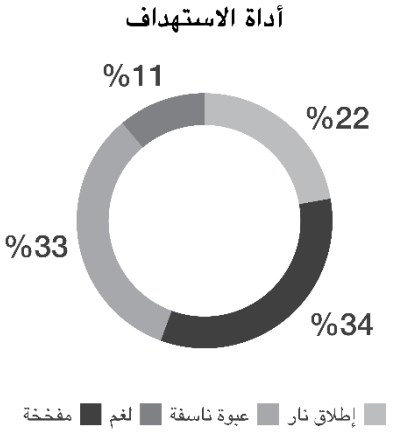

الشكل (35): أداة الاستهداف لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر أيلول

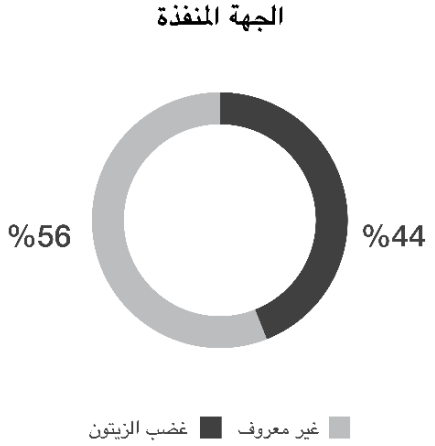

الشكل (36): الجهة المنفذة لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر أيلول

وتشير البيانات أن شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2019 شهد 20 حادثة، أسفرت عن 62 ضحية، منهم 14 ضحية عسكرية مقابل 48 ضحية مدنية (الشكل 37)، وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك العمليات بواقع 12 حادثة مقابل 6 حوادث استهدفت الفصائل المعتدلة، وأخيراً الفصائل المتطرفة بمحاولتين (الشكل 38).

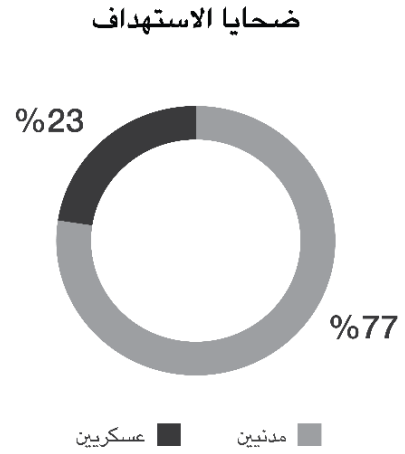

الشكل (37): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر تشرين الأول

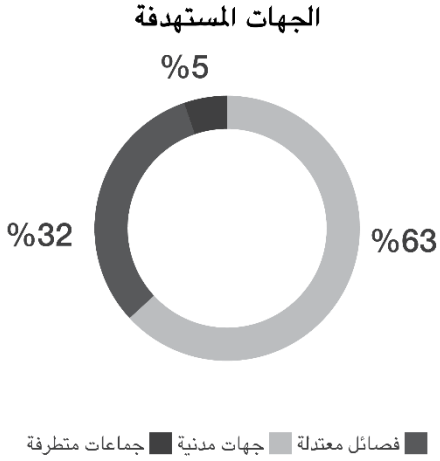

الشكل (38): الجهات المستهدفة في شهر تشرين الأول

كما توضح البيانات أن 9 حوادث نفذت في منطقة درع الفرات، فيما نفذت 4 حوادث في إدلب، ومثلها في منطقة "نبع السلام"، فيما سجلت 3 حوادث في منطقة عفرين (الشكل39)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر اعتمدت بالتساوي على المفخخات والعبوة الناسفة بواقع 35% لكل منهم، بينما شكلت الحوادث المنفذة عن طريق الطلق الناري نسبة 15%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق اللغم الأرضي 10%، و5% للعمليات المنفذة عن طريق القنبلة (الشكل 40)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 15 من مجموع العمليات بقيت مجهولة المنفذ، في حين نفذت غرفة عمليات "غضب الزيتون" 4 حوادث، بينما نفذت حادثة وحيدة عن طريق مخلفات "وحدات حماية الشعب (YPG)" (الشكل 41).

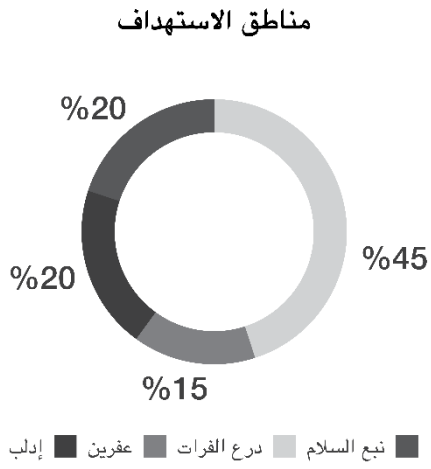

الشكل (39): المناطق المستهدفة في شهر تشرين الأول

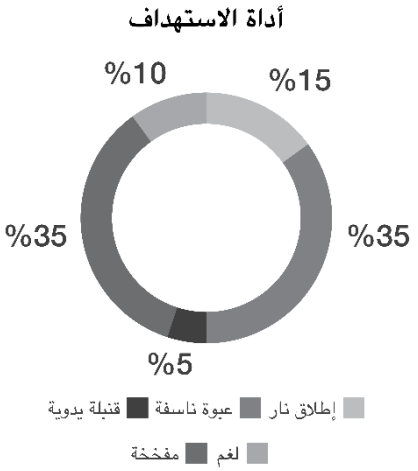

الشكل (40): أداة الاستهداف في شهر تشرين الأول

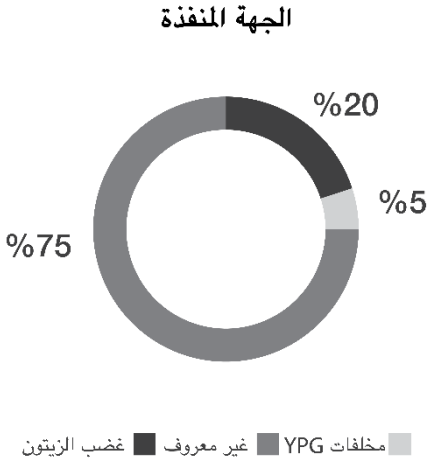

الشكل (41): نسبة توزع العمليات حسب نوع المستهدف

<u>وخلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2019</u> تمت 39 حادثة، أسفرت عن 234 ضحية، منهم 29 عسكرياً مقابل 205 مدني (الشكل 42). وكانت جهات مدنية هدفاً لتلك العمليات بواقع 26 حادثة مقابل 8 حوادث استهدفت الفصائل المعتدلة، في حين بقيت 3 حوادث مجهولة الجهة المستهدفة، وأخيراً حادثة استهدفت الفصائل المتطرفة، وحادثة استهدفت الجيش التركي (الشكل 43).

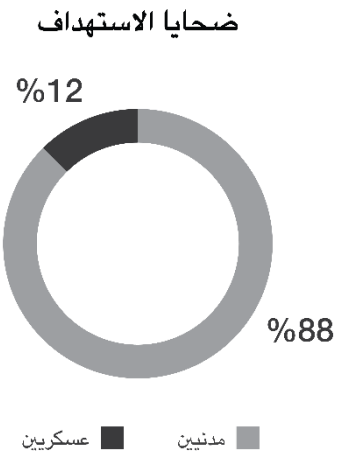

الشكل (42): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر تشرين الثاني

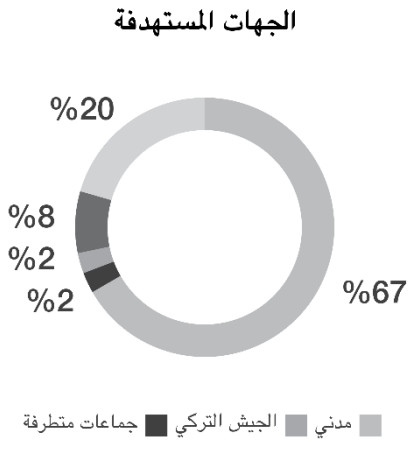

الشكل (43): الجهات المستهدفة في شهر تشرين الثاني

كما توضح البيانات أن 17 حادثة نُفذت في منطقة درع الفرات، فيما نفذت 6 حوادث في منطقة عفرين، كما نفذت 10 حوادث في مناطق "نبع السلام"، في حين نفذت 3 حوادث في إدلب، ومثلهم في مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" في ريف حلب (الشكل44)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر اعتمدت بالدرجة الأولى على العبوة الناسفة بواقع 36% من مجمل الحوادث، بينما شكلت الحوادث المنفذة عن طريق المفخخة نسبة 28%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق الطلق الناري 26%، وأخيراً عن طريق اللغم الأرضي 10% (الشكل 45)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 6 من مجموع العمليات نفذته غرفة عمليات "غضب الزيتون"، في حين نفذت 4 حوادث عن طريق مخلفات وحدات حماية الشعب (YPG)، كما نفذت 3 حوادث عن طريق "هيئة تحرير الشام"، وحادثة وحيدة عن طريق خلايا "داعش"، بينما بقيت 25 حادثة مجهولة المنفذ (الشكل 46).

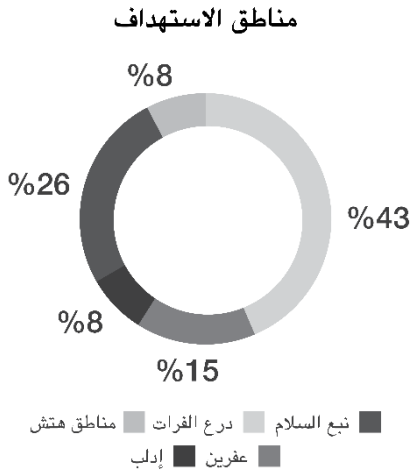

الشكل (44): المناطق المستهدفة في شهر تشرين الثاني

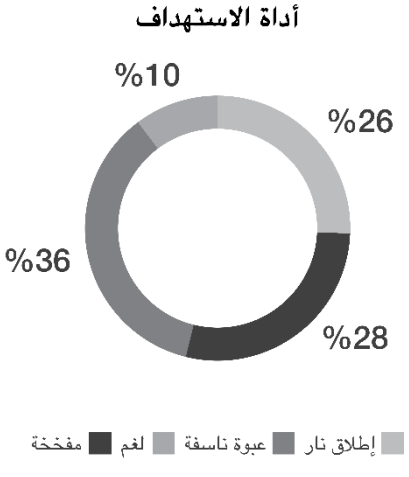

الشكل (45): أداة الاستهداف في شهر تشرين الثاني

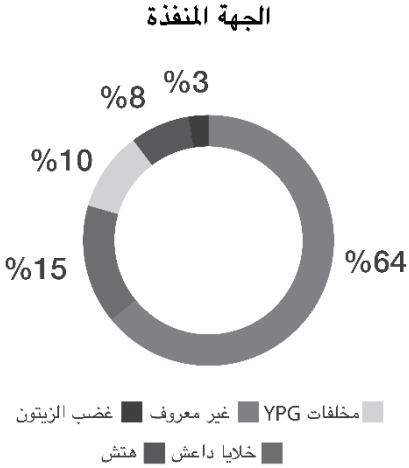

الشكل (46): الجهة المنفذة في شهر تشرين الثاني

<u>ويبين الرصد أن شهر كانون الأول/ ديسمبر 2019</u> شهد 18 حادثة، أسفرت عن 115ضحية، منهم 29 ضحية عسكرية مقابل 86 ضحية مدنية (الشكل 47)، وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك العمليات بواقع 11 حادثة مقابل 4 حوادث استهدفت فصائل المعارضة المعتدلة، كما استُهدف عناصر الجيش التركي بحادثة وحيدة ومثلها للفصائل المتطرفة، إضافة لوجود حادثة وحيدة مجهولة الجهة المستهدفة (الشكل 48).

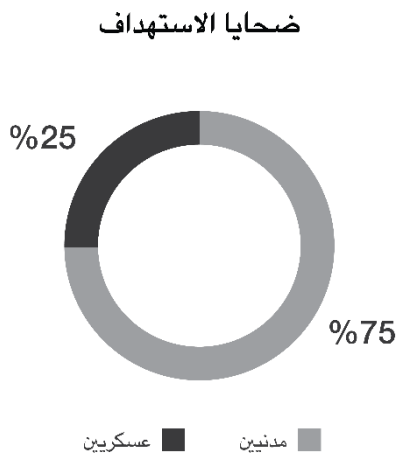

الشكل (47): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر كانون الأول

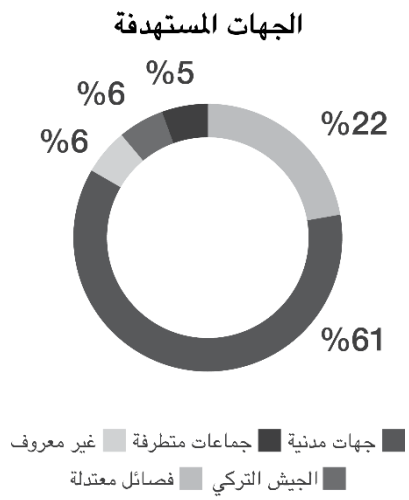

الشكل (48): الجهات المستهدفة في شهر كانون الأول

كما توضح البيانات أن 7 حوادث نفذت في منطقة "نبع السلام"، فيما نفذت 6 حوادث في مناطق درع الفرات، و3 حوادث في إدلب، كما نفذت حادثة وحيدة في عفرين، ومثلها في مناطق "هيئة تحرير الشام" بريف حلب (الشكل 49)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر اعتمدت بالدرجة الأولى على المفخخة بواقع 56% من مجمل الحوادث. وشكلت الحوادث المنفذة عن طريق العبوة الناسفة نسبة 22%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق الطلق الناري واللغم الأرضي نسبة 11% لكل منهما (الشكل 50)، وبحسب البيانات المرصودة فإن جميع العمليات بقيت مجهولة المنفذ باستثناء حادثة وحيدة نفذتها غرفة عمليات "غضب الزيتون" (الشكل 51).

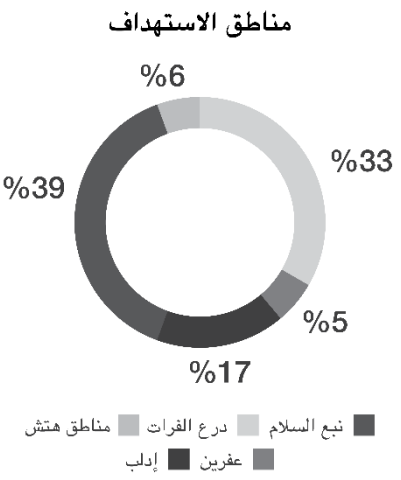

الشكل (49): المناطق المستهدفة في شهر كانون الأول

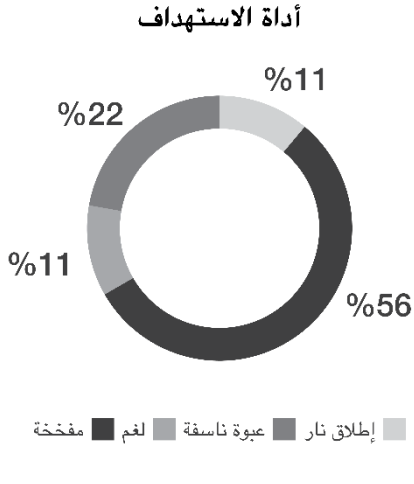

الشكل (50): أداة الاستهداف في شهر كانون الأول

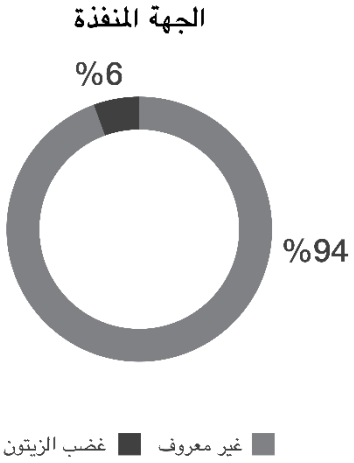

الشكل (51): الجهة المنفذة في شهر كانون الأول

<u>أما في النصف الاول من عام 2020، فتوضّح عملية رصد البيانات لعمليات الاغتيال والتفجيرات الحاصلة في شهر كانون الثاني/ يناير</u> أنه شهد 24 حادثة، أسفرت عن 93 ضحية، منهم 27 ضحية عسكرية مقابل 66 ضحية مدنية (الشكل 52). وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك العمليات بواقع 16حادثة، مقابل 7 حوادث استهدفت الفصائل المعتدلة، وأخيراً الجيش التركي تم استهدافه في حادثة وحيدة (الشكل 53).

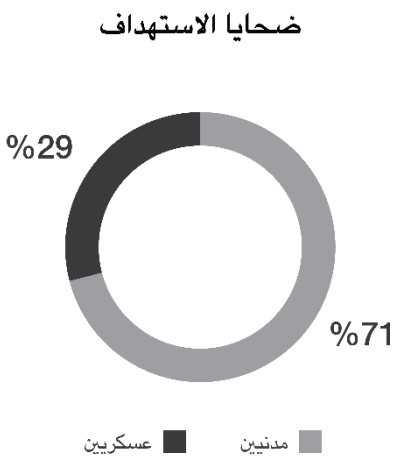

الشكل (52): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر كانون الثاني

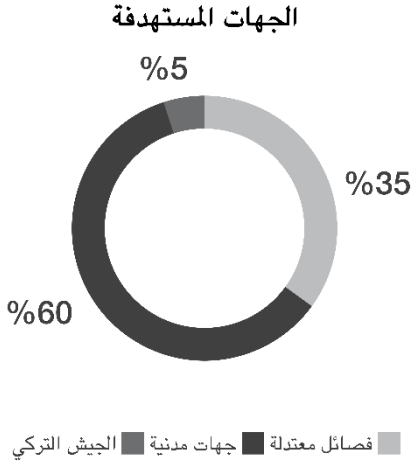

الشكل (53): الجهات المستهدفة في شهر كانون الثاني

كما توضح البيانات أن 9 حوادث نفذت في منطقة درع الفرات، فيما نفذت حادثة وحيدة في إدلب، و3 حوادث في مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" في ريف حلب، و8 حوادث في منطقة "نبع السلام"، فيما سجلت 3 حوادث في منطقة عفرين (الشكل54)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال شهر كانون الثاني/ يناير اعتمدت على الطلق الناري بواقع 37%، في حين بلغت نسبة العمليات المنفذة عن طريق المفخخات 25%، بينما تساوت الحوادث المنفذة عن طريق اللغم الأرضي والقنبلة بما نسبته 13%، و12% للعمليات المنفذة عن طريق العبوة الناسفة (الشكل 55)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 18 حادثة من مجموع العمليات بقيت مجهولة المنفذ، في حين نفذت غرفة عمليات "غضب الزيتون" 3 حوادث، بينما نُفِذت 3 حوادث عن طريق وحدات حماية الشعب (YPG) (الشكل 65).

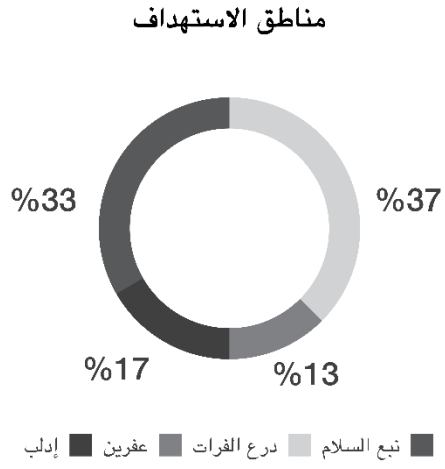

الشكل (54): المناطق المستهدفة في شهر كانون الثاني

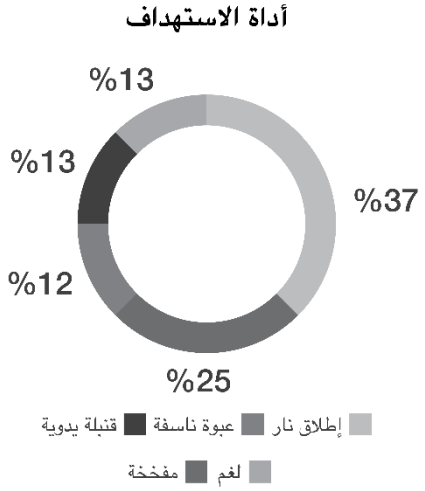

الشكل (55): أداة الاستهداف في شهر كانون الثاني

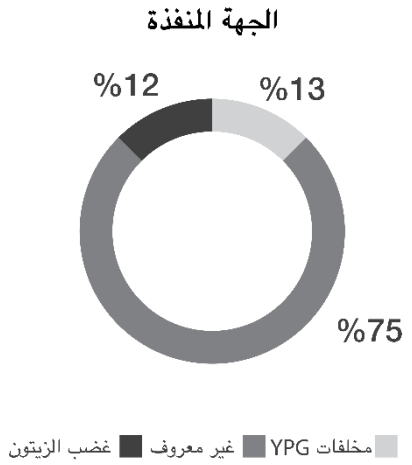

الشكل (56): الجهة المنفذة في شهر كانون الثاني

<u>سجل شهر شباط/ فبراير 2020:</u> 14 حادثة، أسفرت عن 70 ضحية، منهم 15ضحية عسكرية مقابل 55 ضحية مدنية (الشكل 57)، وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك العمليات بواقع 8 حوادث مقابل محاولتين استهدفت الفصائل المعتدلة، في حين بقيت 3 حوادث مجهولة الجهة المستهدفة، وأخيراً الجيش التركي بحادثة وحيدة (الشكل 58).

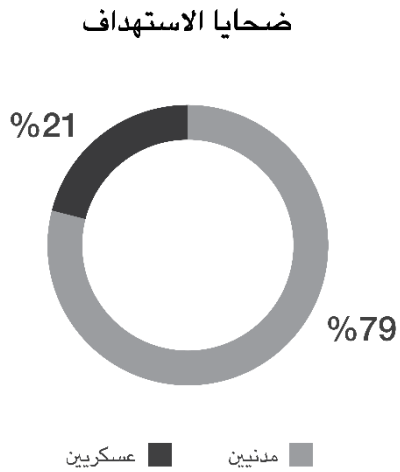

الشكل (57): ضحايا الاستهداف في شهر شباط

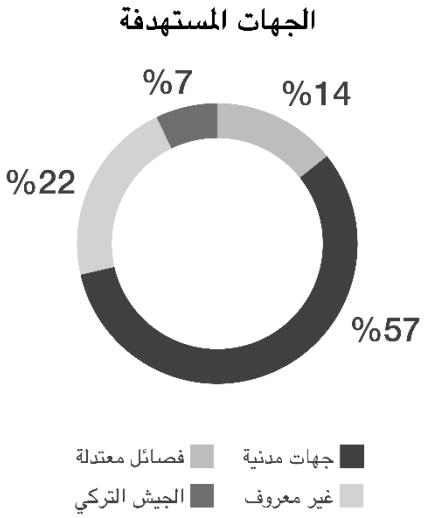

الشكل (58): الجهات المستهدفة في شهر شباط

كما توضح البيانات أن 5 حوادث نفذت في منطقة درع الفرات، فيما نفذت 3 حوادث في منطقة عفرين، كما نفذت 4 حوادث في مناطق "نبع السلام"، في حين نفذت محاولتان في إدلب (الشكل59)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال شهر شباط/ فبراير اعتمدت بالدرجة الأولى على المفخخة بواقع 43% من مجمل الحوادث، بينما شكلت الحوادث المنفذة عن طريق العبوة الناسفة نسبة 29%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق الطلق الناري 14%، وأخيراً عن طريق اللغم الأرضي والقنبلة 7% لكل منهما (الشكل 60)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 3 من مجموع العمليات نفذته غرفة عمليات "غضب الزيتون"، في حين نفذت حادثة وحيدة عن طريق مخلفات قوات الأسد، بينما بقيت 10 حوادث مجهولة المنفذ (الشكل 61).

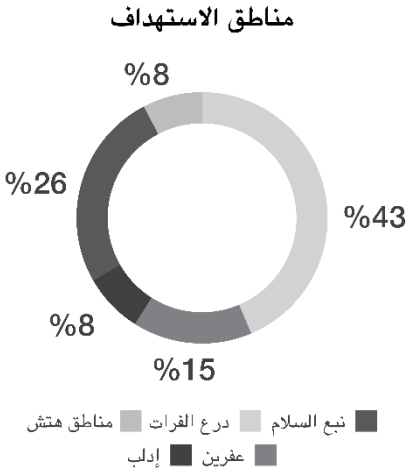

الشكل (59): المناطق المستهدفة في شهر شباط

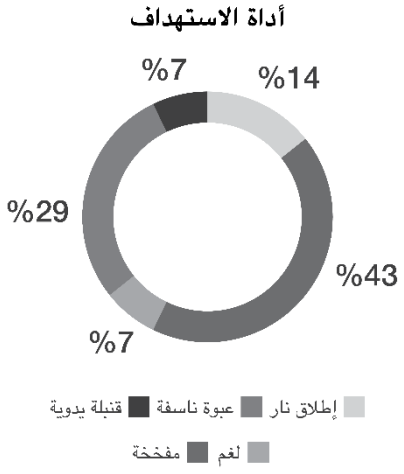

الشكل (60): أداة الاستهداف في شهر شباط

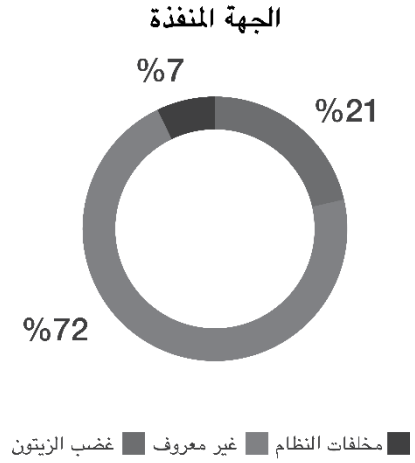

الشكل (61): الجهة المنفذة في شهر شباط

شهد شهر آذار/ مارس عام 2020 وقوع 25 حادثة أسفرت عن 71 ضحية، منهم 17 ضحية عسكرية مقابل 54 ضحية مدنية (الشكل 62)، وكانت الفصائل المعتدلة هدفاً لتلك العمليات بواقع 13حادثة مقابل 9 حوادث استهدفت الجهات المدنية، كما بقيت محاولتان مجهولتا المنفذ، فيما حل أخيراً الجيش التركي بحادثة وحيدة (الشكل 63).

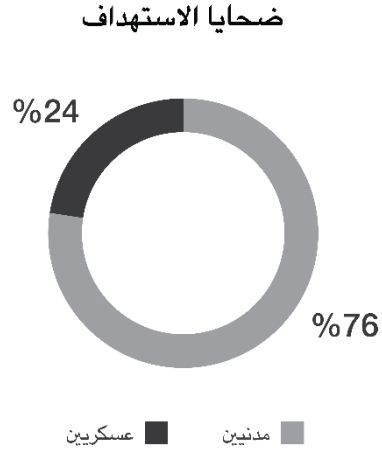

الشكل (62): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر آذار

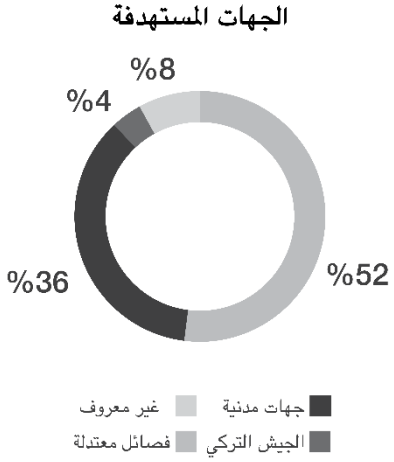

الشكل (63): الجهات المستهدفة في شهر آذار

كما توضح البيانات أن 5 حوادث نفذت في منطقة درع الفرات، كما نفذت 5 حوادث في إدلب، ومثلها في منطقة "نبع السلام"، فيما سجلت 10 حوادث في منطقة عفرين (الشكل64)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال آذار/ مارس اعتمدت على العبوة الناسفة بواقع 40%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق المفخخات 28%، بينما بلغت الحوادث المنفذة عن طريق الطلق الناري ما نسبته 24%، كما بلغت نسبة العمليات المنفذة عن طريق اللغم الأرضي 8% (الشكل 65)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 15 حادثة من مجموع العمليات بقيت مجهولة المنفذ، في حين نفذت غرفة عمليات "غضب الزيتون" 10 حوادث. (الشكل 66).

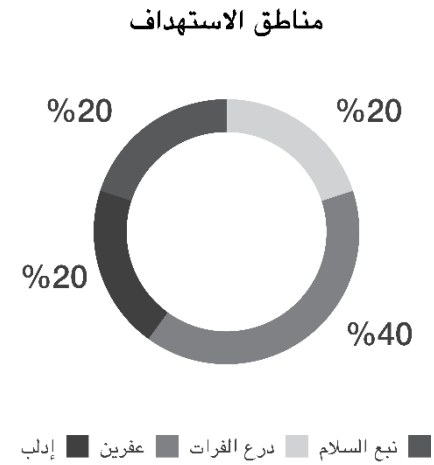

الشكل (64): المناطق المستهدفة في شهر آذار

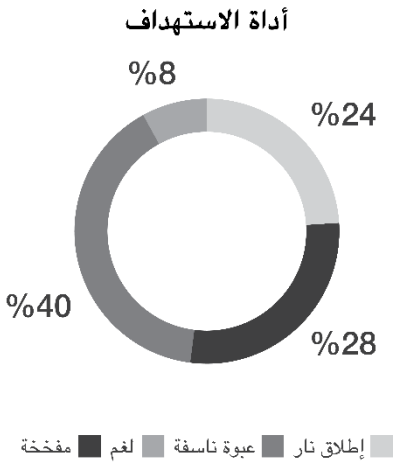

الشكل (65): أداة الاستهداف في شهر آذار

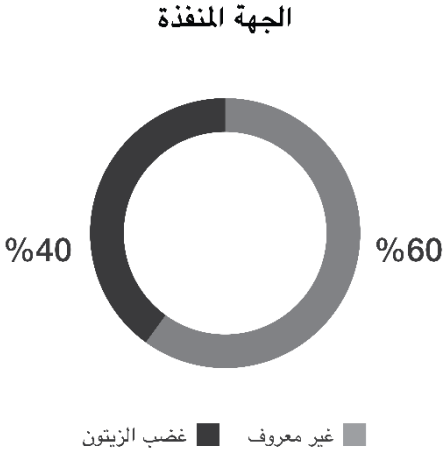

الشكل (66): الجهة المنفذة لمحاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر آذار

<u>وفي شهر نيسان/ ابريل من عام 2020</u> وقعت 22 حادثة، أسفرت عن 170ضحية، منهم 30 ضحية عسكرية مقابل 140ضحية مدنية (الشكل 67)، وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك العمليات بواقع 10 حوادث مقابل 7 حوادث استهدفت الفصائل المعتدلة، كما بقيت 3 حوادث مجهولة المنفذ، فيما حلت أخيراً الفصائل المتطرفة بمحاولتين (الشكل 68).

ضحايا الاستهداف

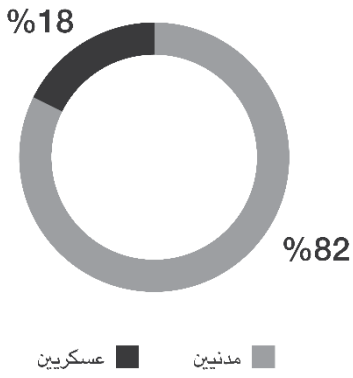

الشكل (67): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر نيسان

المستهدفون من قبل العمليات

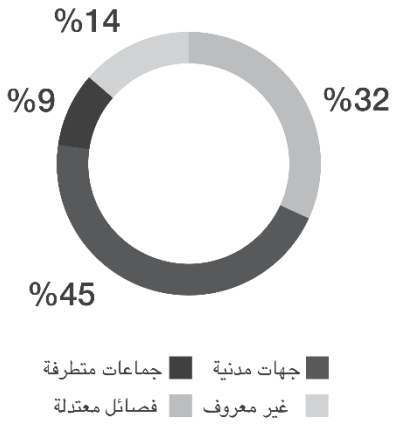

الشكل (68): الجهات المستهدفة في شهر نيسان

كما توضح البيانات أن 5 حوادث نفذت في منطقة درع الفرات، كما نفذت 7 حوادث في إدلب، ومثلها في منطقة عفرين، فيما سجلت 3 حوادث في منطقة "نبع السلام" (الشكل69)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال نيسان/ إبريل اعتمدت على العبوة الناسفة بواقع 40%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق المفخخات 28%، بينما بلغت الحوادث المنفذة عن طريق الطلق الناري ما نسبته 24%، كما بلغت نسبة العمليات المنفذة عن طريق اللغم الأرضي 8% (الشكل 70)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 17 حادثة من مجموع العمليات بقيت مجهولة المنفذ، في حين نفذت غرفة عمليات "غضب الزيتون" 3 حوادث، كما نفذت وحدات حماية الشعب (YPG) محاولتين. (الشكل 71).

أداة الاستهداف

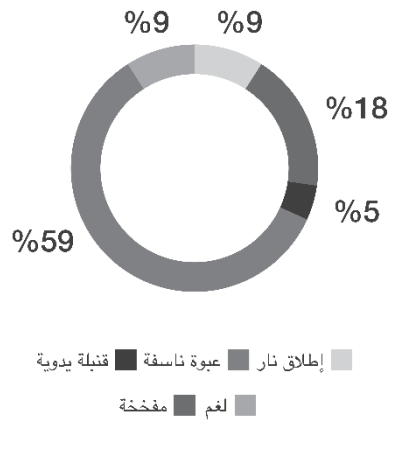

الشكل (70): أداة الاستهداف في شهر نيسان

أداة الاستهداف

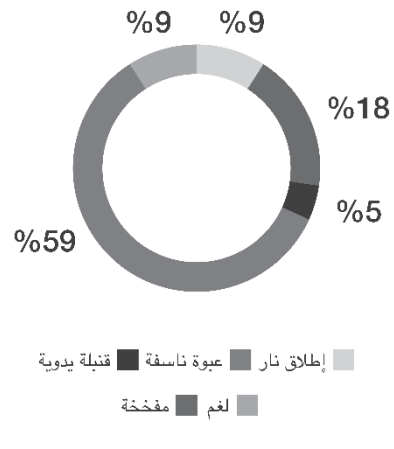

الشكل (70): أداة الاستهداف في شهر نيسان

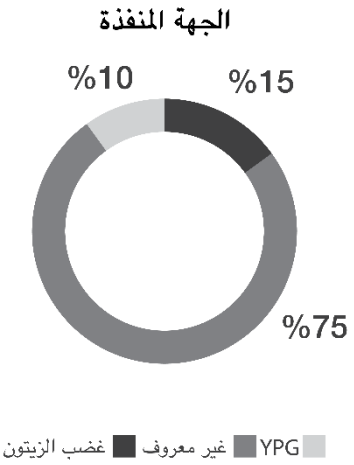

الشكل (71): نسبة توزع العمليات حسب نوع المستهدف

يوضح التقرير أن شهر أيار / مايو عام 2020 قد شهد 34 حادثة أسفرت عن 103ضحية، منهم 47 ضحية عسكرية مقابل 56 ضحية مدنية (الشكل 72)، وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك العمليات بواقع 15حادثة مقابل 12حادثة استهدفت الفصائل المعتدلة، كما بقيت 4 حوادث مجهولة المنفذ، فيما استهدفت الفصائل المتطرفة بمحاولتين، وأخيراً استُهدف الجيش التركي المتواجد بسورية بحادثة وحيدة (الشكل 73).

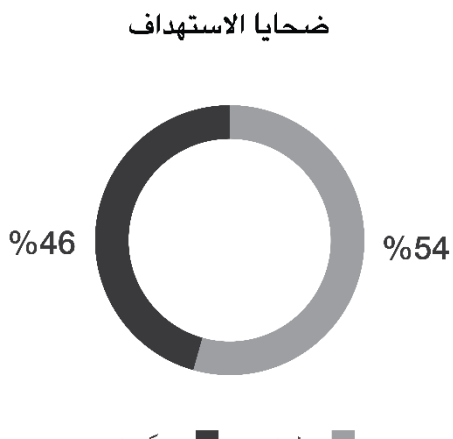

الشكل (72): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر أيار

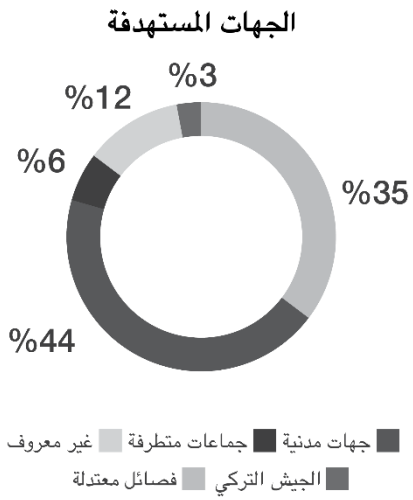

الشكل (73): الجهات المستهدفة في شهر أيار

كما توضح البيانات أن 10 حوادث نفذت في منطقة درع الفرات، كما نفذت 9 حوادث في إدلب ومحيطها، ومثلها في منطقة "نبع السلام"، فيما سجلت 6 حوادث في منطقة عفرين (الشكل74)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال أيار/ مايو اعتمدت على العبوة الناسفة بواقع 41%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق اللغم الأرضي 29%، بينما بلغت الحوادث المنفذة عن طريق الطلق الناري ما نسبته 12%، كما بلغت نسبة العمليات المنفذة عن طريق المفخخة 9%، وأخيراً بلغت نسبة العمليات المنفذة عن طريق الطائرة المسيرة 9% أيضاً (الشكل 75)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 28 حادثة من مجموع العمليات بقيت مجهولة المنفذ، في حين نفذت غرفة عمليات "غضب الزيتون" 6 حوادث (الشكل 76).

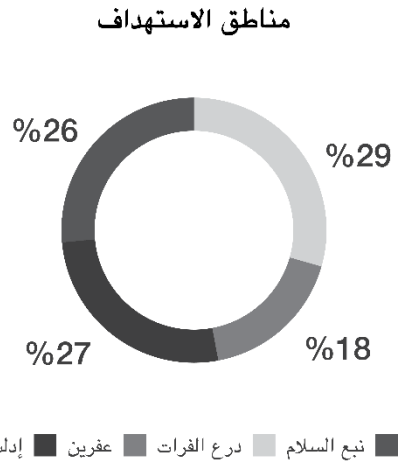

الشكل (74): المناطق المستهدفة في شهر أيار

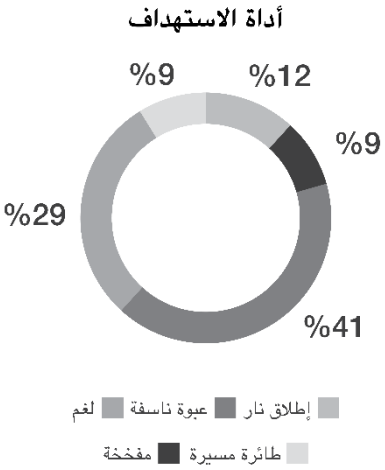

الشكل (75): أداة الاستهداف في شهر أيار

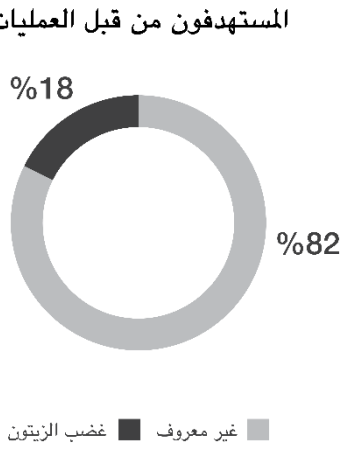

الشكل (76): الجهة المنفذة لحوادث الاغتيال والتفجيرات في شهر أيار

وشهد شهر حزيران/ يونيو من عام 2020 35 حادثة، أسفرت عن 122ضحية، منهم 45 ضحية عسكرية مقابل 77 ضحية مدنية (الشكل 77)، وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك العمليات بواقع 15حادثة مقابل 14حادثة استهدفت الفصائل المعتدلة، كما بقيت 3 حوادث مجهولة المنفذ، فيما استهدف الجيش التركي المتواجد بسورية بمحاولتين، فيما استهدفت الفصائل المتطرفة بحادثة وحيدة (الشكل 78).

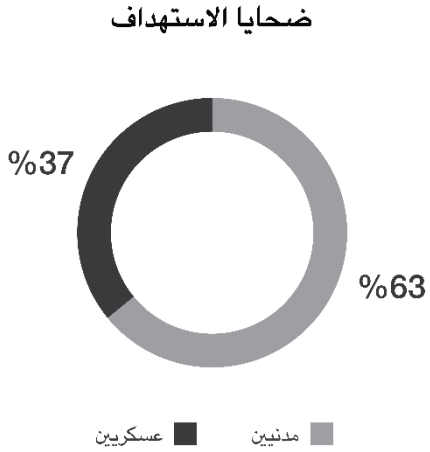

الشكل (77): ضحايا الاستهداف في محاولات الاغتيال والتفجيرات في شهر حزيران

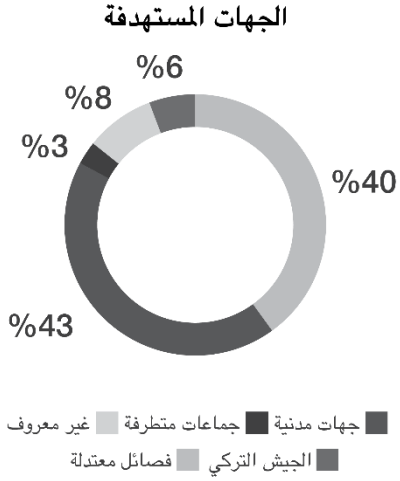

الشكل (78): الجهات المستهدفة في شهر حزيران

توضح البيانات أن 11 حادثة نفذت في منطقة درع الفرات، كما نفذت 10 حوادث في إدلب ومحيطها، فيما بلغ مجموع العمليات في منطقة "نبع السلام" 8 حوادث، بينما سجلت 6 حوادث في منطقة عفرين (الشكل79)، وتوضح البيانات أن أدوات التنفيذ في تلك العمليات خلال حزيران/ يونيو اعتمدت على العبوة الناسفة بواقع 31%، في حين بلغت نسب العمليات المنفذة عن طريق الطلق الناري 23%، والنسبة ذاتها بلغت في استخدام المفخخة، كما بلغت نسبة استخدام القنبلة اليدوية 11%، فيما بلغت نسبة العمليات المنفذة عن طريق الطائرة المسيرة 9%، وأخيراً حل اللغم الأرضي بواقع 3% (الشكل 80)، وبحسب البيانات المرصودة فإن 22 حادثة من مجموع العمليات بقيت مجهولة المنفذ، في حين نفذت غرفة عمليات "غضب الزيتون" 6 حوادث، كما تبين البيانات المرصودة خلال شهر حزيران/ يونيو نشاط خلايا داعش فنفذت 3 حوادث، كما نفذ التحالف الدولي محاولتين، ومثلهم عمليات نفذت عن طريق مخلفات قوات الأسد أيضاً (الشكل 81).

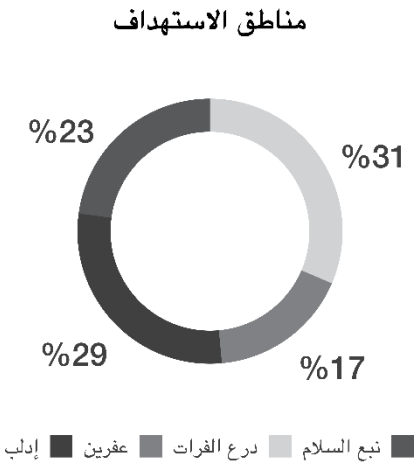

الشكل (79): المناطق المستهدفة في شهر حزيران

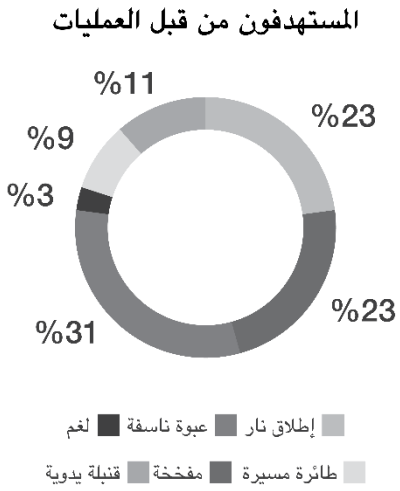

الشكل (80): أداة الاستهداف في شهر حزيران

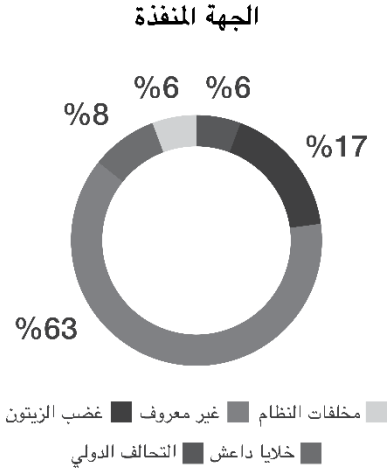

الشكل (81): الجهة المنفذة في شهر حزيران

2.2 البيانات الكمية حسب المحافظة

<u>أولاً: محافظة حلب</u>: من خلال البيانات المرصودة، يتضح أن عدد حوادث الاغتيالات في محافظة حلب بلغ 162 حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 737 ضحية، منهم 197 ضحية عسكرية و540 ضحية مدنية، فقد نُفِذت 77 حادثة منها في النصف الثاني من عام 2019، في حين نُفِذت 85 حادثة في النصف الأول من عام 2020 (الشكل 82)، وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك العمليات في

75 حادثة، مقابل 70 حادثة استهدفت الفصائل المعتدلة، بينما استُهدف عناصر الجيش التركي في 3 حوادث، في حين بقيت 14 حادثة مجهولة الجهة المستهدفة (الشكل 83).

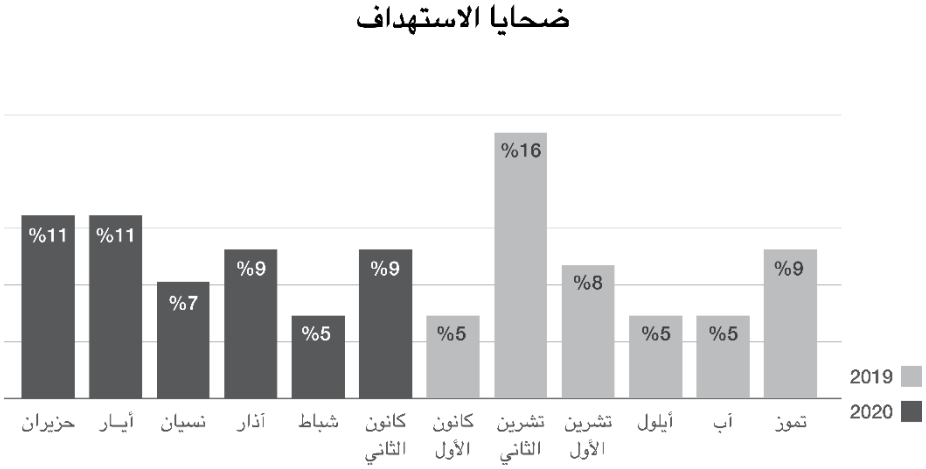

الشكل (82): نتائج ضحايا الاستهداف حسب الأشهر في محافظة حلب

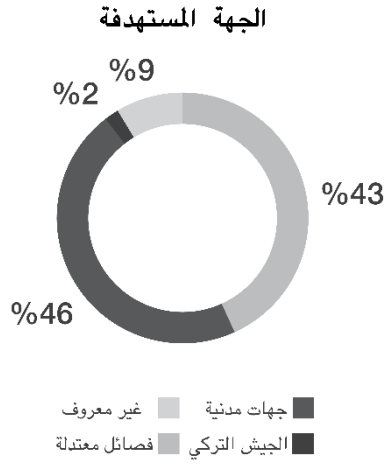

الشكل (83): الجهات المستهدفة في محافظة حلب

وتُشير عملية تحليل البيانات أن العبوات الناسفة مثّلت أكثر الأدوات المستخدمة في تلك العمليات، فقد اعتمدت في 76 حادثة على العبوة الناسفة كأداة تنفيذ، بينما نُفذت 40 حادثة عبر الطلق الناري، في حين استخدمت المفخخة في 30 حادثة، واللغم في 8 حوادث، بينما تم استخدام القنبلة اليدوية في 6 حوادث، وأخيراً حلت الطائرة المسيرة بمحاولتين (الشكل 84)، كما توضح البيانات أن

61 من مجموع الحوادث نفذته وتبنته غرفة عمليات "غضب الزيتون"، بينما بقيت 92 حادثة مجهولة المُنفذ، في حين تبنت خلايا داعش 3 حوادث، وأخيراً نفذت 3 حوادث عبر هيئة تحرير الشام، ومثلها لوحدات حماية الشعب (YPG). (انظر الشكل 85)

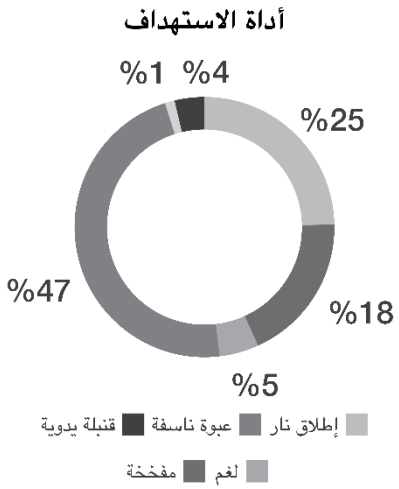

الشكل (84): أداة الاستهداف لحوادث الاغتيال والتفجيرات في محافظة حلب

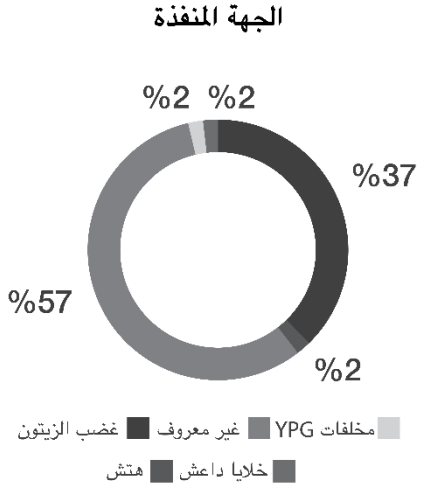

الشكل (85): الجهة المنفذة لحوادث الاغتيال والتفجيرات في محافظة حلب

ثانياً: محافظة إدلب: من خلال البيانات المرصودة، يتضح أن عدد حوادث الاغتيالات والتفجيرات في محافظة إدلب وما حولها بلغ **46** حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 96 ضحية، منهم 43 ضحية عسكرية و53 ضحية مدنية، فقد نُفِذت 14 حادثة في النصف الثاني من عام 2019، في حين نُفِذت 32 حادثة في النصف الأول من عام 2020 (الشكل86)، وقد استهدفت الجهات المدنية في 18 حادثة، كما تم استهداف الفصائل المتطرفة في 13 حادثة، والفصائل المعتدلة في 10 حوادث، واستهدف عناصر الجيش التركي المتواجد في المنطقة بـ3 حوادث، في حين بقيت محاولتان مجهولتا الجهة المستهدفة (الشكل 87).

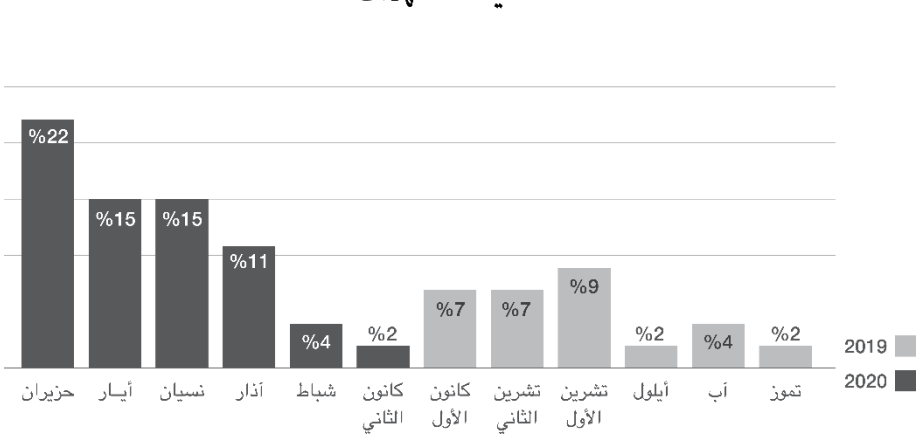

الشكل (86): نتائج ضحايا الاستهداف حسب الأشهر في محافظة إدلب

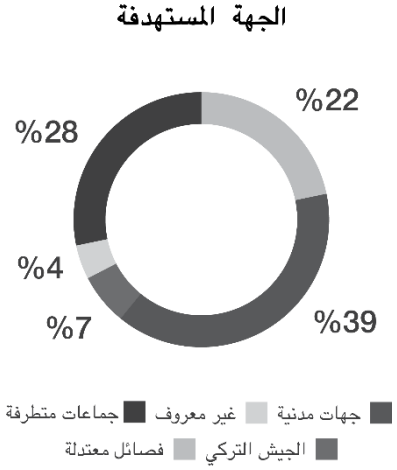

الشكل (87): الجهات المستهدفة في محافظة إدلب

بالنسبة لأدوات التنفيذ، فقد اعتمدت عمليات الاغتيال المُنفّذة في محافظة إدلب على الطلق الناري في 15 حادثة، والعبوة الناسفة في 13 حادثة، فيما استخدمت القنبلة في 6 حوادث، واللغم الأرضي في 5 حوادث، في حين تم استخدام المفخخة في 3 حوادث، والطائرة المسيرة في 4 حوادث. أما بالنسبة للجهة التي تقف وراء تلك العمليات، فقد نفذ التحالف الدولي محاولتين، وقوات الأسد 3 حوادث، وقد تبنت خلايا داعش حادثة وحيدة، فيما بقيت 40 حادثة مجهولة الجهة المنفذة.

ثالثاً: مناطق "نبع السلام"/ محافظة الحسكة: بلغت حوادث الاغتيالات والتفجيرات في مناطق سيطرة المعارضة بعد عملية "نبع السلام" ضمن محافظة الحسكة **28** حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 170 ضحية، منهم 49 ضحية عسكرية و121 ضحية مدنية، فقد نُفِذت 12 حادثة في النصف الثاني من عام 2019، في حين نُفِذت 16 حادثة في النصف الأول من عام 2020. واستهدفت الجهات المدنية في 18 حادثة، كما تم استهداف الفصائل المعتدلة في 7 حوادث، واستهدف عناصر الجيش التركي المتواجد في المنطقة بـ3 حوادث (الشكل 88). وبالنسبة لأدوات التنفيذ، فقد اعتمدت عمليات الاغتيال المُنفّذة في محافظة الحسكة على المفخخة في 18 حادثة، واللغم الأرضي في 8 حوادث، كما استخدمت العبوة الناسفة في محاولتين. أما بالنسبة للجهة التي تقف وراء تلك العمليات، فقد نفذت وحدات حماية الشعب (YPG) 4 حوادث، كما تبنت غرفة عمليات "غضب الزيتون" حادثة وحيدة، فيما بقيت 23 حادثة مجهولة الجهة المنفذة.

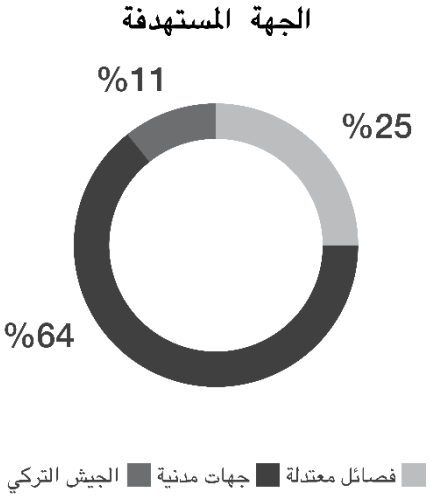

الشكل (88): الجهات المستهدفة في محافظة الحسكة

رابعاً: مناطق "نبع السلام" / محافظة الرقة: لقد بلغ عدد حوادث الاغتيالات والتفجيرات في هذه المناطق في محافظة الرقة **30** حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 206 ضحية، منهم 30 ضحية عسكرية و176 ضحية مدنية، وتساوت العمليات المنفذة في النصف الثاني من عام 2019 والنصف الأول من عام 2020 بـ15 حادثة لكل نصف، وقد استهدفت الجهات المدنية في 20 حادثة، كما تم استهداف الفصائل المعتدلة في 7 حوادث، فيما بقيت 3 حوادث مجهولة الجهة المستهدفة (الشكل 89). وبالنسبة لأدوات التنفيذ، فقد اعتمدت عمليات الاغتيال المُنفّذة في محافظة الرقة على المفخخة في 18 حادثة، واللغم الأرضي في 7 حوادث، كما استخدمت العبوة الناسفة في محاولتين، ومثلها للطلق الناري، فيما تم استخدام القنبلة اليدوية مرة واحدة، أما بالنسبة للجهة

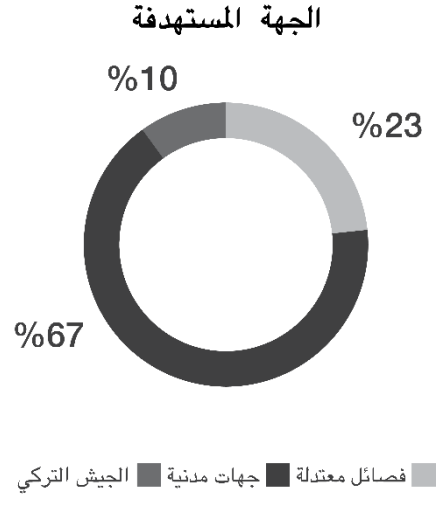

الشكل (89): الجهات المستهدفة في محافظة الرقة

التي تقف وراء تلك العمليات، فقد نفذت وحدات حماية الشعب (YPG) 3 حوادث، كما تبنت غرفة عمليات "غضب الزيتون" حادثة وحيدة، فيما بقيت 26 حادثة مجهولة الجهة المنفذة.

2.3 البيانات الكمية حسب الوسيلة المستخدمة

توضّح عملية رصد وتحليل البيانات في مناطق المعارضة، أن تلك المناطق شهدت 93 حادثة اغتيال وتفجير استخدمت بها العبوة الناسفة كأداة تنفيذ، وخلفت ما مجموعه 234 ضحية، وراح ضحية العبوات الناسفة 41 ضحية عسكرية، و193 ضحية مدنية، واستهدفت العمليات المنفذة عبر العبوة الناسفة في 41 حادثة من مجموعها الجهات المدنية، فيما استُهدفت الفصائل المعتدلة في 34 حادثة، و3 حوادث ضد الفصائل المتطرفة، و3 حوادث ضد عناصر الجيش التركي، كما بقيت 12 حادثة مجهولة الجهة المستهدفة. بينما بلغت حوادث الاغتيال والتفجير المنفذة عبر الطلق الناري خلال أشهر الرصد **57** حادثة، خلفت 67 ضحية، 54 ضحية منهم عسكرية و13 ضحية مدنية، وكانت الفصائل المعتدلة هدفاً لتلك العمليات في 34 حادثة، مقابل 17 حادثة استهدفت الجهات المدنية، و6 حوادث استهدفت الفصائل المتطرفة، وتبنت غرفة عمليات "غضب الزيتون" 18 حادثة من مجموع الحوادث، فيما نفذ كل من هيئة تحرير الشام وخلايا داعش 3 حوادث لكل منهم، وقد بقيت 33 حادثة مجهولة الجهة المنفذة.

من خلال تحليل البيانات حول استخدام المفخخة في تنفيذ عمليات الاغتيال والتفجير تبين استخدام المفخخة في 69 حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت بمجموعها عن 671 من الضحايا، 567 منهم ضحايا مدنيين مقابل 104 ضحايا عسكريين. وكانت الجهات المدنية هدفاً لتلك الحوادث في 44 حادثة، فيما استهدفت الفصائل المعتدلة عن طريق المفخخة في17 حادثة، في حين استهدف عناصر الجيش التركي بمحاولتين، وبقيت 6 حوادث مجهولة الجهة المستهدفة. وتبنّت غرفة عمليات "غضب الزيتون" 14 حادثة من مجموع الحوادث، فيما نفذت وحدات حماية الشعب (YPG) حادثتين، في حين بقيت 53 حادثة مجهولة الجهة المنفذة.

وشهدت تلك المناطق 13 حادثة اغتيال وتفجير استخدمت بها القنبلة كأداة تنفيذ، وخلفت ما مجموعه 34 ضحية، وراح منهم 10 ضحايا عسكريين، و24 ضحية مدنية، واستهدفت 3 حوادث من مجموعها الفصائل المعتدلة، فيما استهدفت الجهات المدنية في 8 حوادث، والفصائل المتطرفة بمحاولتين، وتبين عملية الرصد تبني غرفة عمليات غضب الزيتون لمحاولتين منهم، كما نفذت قوات الأسد 3 حوادث، فيما بقيت 8 حوادث مجهولة المنفذ. بينما وقعت 28 حادثة اغتيال وتفجير استخدم بها اللغم كأداة تنفيذ، وخلفت ما مجموعه 58 ضحية، وراح منهم 25 ضحية عسكرية،

و33 ضحية مدنية، واستهدفت 5 حوادث من مجموعها الفصائل المعتدلة، فيما استهدفت الجهات المدنية في 19 حادثة، وعناصر الجيش التركي بـ4 حوادث، وتبين عملية الرصد تبني غرفة عمليات غضب الزيتون لمحاولتين منهم، كما نفذت وحدات حماية الشعب (YPG) 7 حوادث، فيما بقيت 19 حادثة مجهولة المنفذ. والجدير بالذكر أن تلك المناطق شهدت 6 حوادث استخدمت بها الطائرة المسيرة كأداة تنفيذ، وخلفت ما مجموعه 15 ضحية، وراح منهم 9 ضحايا عسكريين، و6 ضحايا مدنيين، واستهدفت محاولتان من مجموعها الفصائل المتطرفة ومثلهم للجهات المدنية، فيما استهدفت الفصائل المعتدلة في حادثة وحيدة، وكذلك بقيت حادثة وحيدة مجهولة الجهة المستهدفة، وتبين عملية الرصد تنفيذ التحالف الدولي لمحاولتين منهم، فيما بقيت 4 حوادث مجهولة الجهة المنفذة.

المحافظة	عبوة ناسفة	طلق ناري	مفخخة	قنبلة	لغم	طائرة مسيرة
حلب	67	40	30	6	8	2
ادلب	13	15	3	6	5	4
الرقة	2	2	18	1	7	0
الحسكة (نبع السلام)	2	0	18	0	8	0
المجموع	93	57	69	13	28	6

جدول رقم 2 يوضح توزع العمليات على المحافظات حسب الوسيلة المستخدمة

2.4 الخلاصة التحليلية

توزعت ضحايا حوادث الاغتيال والتفجيرات بعد تحليل بيانات مناطق سيطرة المعارضة التي تم رصدها على النحو التالي، 890 ضحية مدنية مقابل 319 ضحية عسكرية. وتوضّح عملية الرصد في مختلف المناطق المرصودة لتبني غرفة عمليات "غضب الزيتون[3]" 63 حادثة من مجموع الحوادث المنفّذة، في حين تبنى تنظيم داعش تنفيذ 4 حوادث من مجموع الحوادث المرصودة، وبحسب البيانات المرصودة، فإن النسبة الأكبر من العمليات وقعت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2019 فيما حل شهر حزيران/ يونيو 2020 ثانياً، وكان شهر أيلول/ سبتمبر يتضمن النسبة الأقل من حوادث الاغتيال والتفجير.

[3] غرفة عمليات "غضب الزيتون": وهي بحسب توصيفها لنفسها على معرفاتها الرسميّة، مجموعة من شباب وشابات عفرين، ويعتقد بأنها تتبع لوحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، تقوم باغتيال المقاتلين الأتراك المتواجدين في المنطقة، بالإضافة إلى المقاتلين المحليين المدعومين من تركيا، للاطلاع والتعرف أكثر إلى هذه المجموعة راجع الرابط التالي: http://www.xzeytune.com

وأوضحت عملية الرصد في مختلف المناطق، استخدام أدوات متعددة لتنفيذ الاغتيالات، فنُفذّت 93 حادثة عن طريق العبوات الناسفة، بينما سجّلت عملية الرصد استخدام المفخخة في 69 حادثة، في حين نُفّذت 57 حادثة عن طريق الطلق الناري، مقابل 28 حادثة عبر اللغم الأرضي، و13 حادثة عبر القنبلة، و6 حوادث عبر الطائرة المسيرة.

بالنسبة للجهة المستهدفة، توضّح عملية الرصد لجميع المناطق استهداف الجهات المدنية بـ131 حادثة، بينما استهدفت الفصائل المعتدلة في 94 حادثة، في حين استهدفت الفصائل المتطرفة في 13 حادثة، كما استهدف عناصر من الجيش التركي المتواجد في سورية في 9 حوادث، في حين بقيت 19 حادثة مجهولة الجهة المستهدفة. وتظهر عملية الرصد في إدلب ومحيطها، أن بنك الأهداف لعمليات الاغتيال لم يعد يقتصر على الفصائل المتطرفة والجهات المدنية، وإنما بات يشمل الجنود الأتراك المتواجدين في المنطقة، بعد تسجيل حوادث لاستهدافهم. ويشير تحليل البيانات الخاص بمناطق "درع الفرات" وعفرين، إلى نشاط غرفة عمليات "غضب الزيتون"، والتي تتصدر تنفيذ عمليات الاغتيال وتبنيها في مناطق سيطرة "الجيش الوطني".

تدلل البيانات أعلاه على اتساع الخرق الأمني، مقابل تراجع قدرة القوى المسيطرة على ضبط الاستقرار وتضييق حجم هذا الخرق. بالمقابل، تشير طبيعة تلك العمليات والأدوات المستخدمة في تنفيذها؛ إلى أن أغلبها لم تكن عشوائية أو اعتباطية بقدر ما تبدو **عمليات مدروسة ومخططة مسبقاً**. ولم تقتصر تلك العمليات على عناصر "الجيش الوطني" فقط، وإنما طالت كوادر إدارية من عناصر الشرطة، إضافة لأعضاء مجالس محليّة. قد يبدو الاختراق طبيعياً في ظل سعي العديد من الأطراف والجهات إلى زعزعة الأمن والاستقرار وتقاطع مصالحها في ذلك، كحزب الاتحاد الديمقراطي "PYD" الذي ما تزال خلاياه نشطة في المنطقة وتعد الكوادر الإدارية والعسكرية والسياسية السورية امتداداً للنفوذ التركي وبالتالي "أهدافاً مشروعة". إضافة للنظام الذي يسعى إلى زعزعة أمن المنطقة وإفشال أي نموذج أمني/حوكمي فيها، ويتقاطع مع "PYD" في مضايقة الوجود التركي ضمن تلك المناطق. ولعل جزءاً من عمليات الاغتيال وطبيعة أداة التنفيذ والجهات المستهدفة تُشير إلى ذلك.

إلا أن عدد الضحايا الكبير في المدنيين يدلل على أن الغاية الرئيسة للجهات المنفذة ترمي إلى ضرب مؤشرات الاستقرار في تلك المنطقة ووضع عراقيل في مسيرة التعافي الذي تنحو مناطق المعارضة باتجاهه؛ وهذا من جهة مقابلة لا يعفي البنى الأمنية هناك من مسؤولياتها وتكشف حجم الهشاشة التي تشهدها وظيفياً وبنيوياً.

ثانياً: مؤشرا الاعتقال والاختطاف

فيما يلي رصد لمؤشري الاعتقال والاختطاف في مدن جاسم ودوما والبوكمال والرقة بالإضافة إلى مناطق سيطرة المعارضة خلال الفترة الممتدة من بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2019 حتى نهاية شهر آذار/ مارس لعام 2020.

1. مدن: جاسم ودوما والبوكمال والرقة

1.1 البيانات الكمية حسب الجهة المنفذة

بلغ عدد العمليات المنفذة 73 حسب نوع الفاعل، منها 19 تم تنفيذها من قبل فاعلين محليين و23 من قبل فاعلين أجانب. وكان توزع العمليات حسب الفاعلين الأجانب كالتالي: قوات الدفاع المحلي: 6، الشرطة العسكرية الروسية: 5، اللواء 313: 1، حزب الله: 2، داعش: 9. بالنسبة لتوزع المستهدفين والضحايا على الفاعلين كان كالتالي: قوات الدفاع المحلي: 40 شخصاً، الشرطة العسكرية الروسية: 67، اللواء 313: 8، حزب الله: 11، داعش: 56 شخصاً. انظر الشكل (90).

توزع المستهدفين حسب الفاعلين الأجنبيين

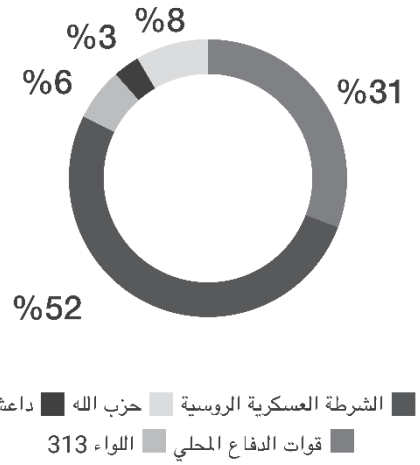

الشكل (90): نسب توزع العمليات حسب الفاعلين الأجنبيين

وكان توزع العمليات على الفاعلين المحليين: الأمن العسكري: 6 والمخابرات الجوية: 2 (كانتا بالاشتراك مع الأمن العسكري)، YPG/SDF: 7 عمليات، الأسايش :1، الأمن الجنائي: 2، الأمن

السياسي: 1، الدفاع الوطني: 1، فرع الخطيب: 1. وبالنسبة لتوزع المستهدفين على الفاعلين كان كالتالي: الأمن العسكري: 42 شخصاً من ضمنهم 16 شخصاً كانوا بالإشراك مع المخابرات الجوية، الأمن السياسي: 17 شخصاً، YPG/SDF: 31، الأسايش: 5، الأمن الجنائي: 13، الدفاع الوطني: 2، فرع الخطيب (مخابرات عامة): 7. انظر الشكل (91).

توزع المستهدفين حسب الفاعلين المحليين

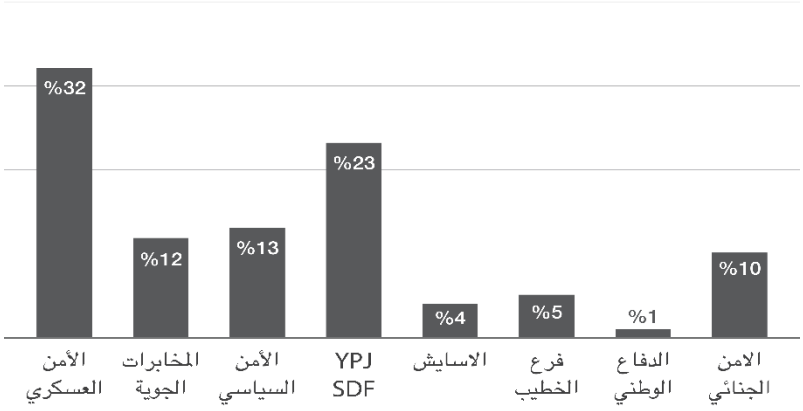

الشكل (91): نسب توزع المستهدفين حسب الفاعلين المحليين

ويظهر الجدول رقم 3 قائمة بأسماء الفاعلين المحليين والأجانب وأماكن تواجدهم (الفاعلون المذكورون في الجدول هم الفاعلون المسيطرون والفاعلون في أماكن الرصد):

فاعلون أجانب		فاعلون محليون	
اسم الفاعل	أماكن التواجد	اسم الفاعل	أماكن التواجد
الشرطة العسكرية الروسية	البو كمال - دوما	الأمن العسكري	جاسم - البوكمال - دوما
حزب الله	دوما	الأمن الجنائي	جاسم - دوما
حزب الله النجباء العراقي	البو كمال	الفيلق الخامس	جاسم
اللواء 313	جاسم	دفاع وطني	جاسم
ميليشيات إيرانية	البو كمال	الأمن السياسي	دوما
داعش	البو كمال – الرقة	الحرس الجمهوري	دوما
الفاطميون	البو كمال	فرع الخطيب	دوما
الزينبيون	البو كمال	المخابرات الجوية	دوما

قوات الدفاع المحلي	البو كمال	YPG/SDF	الرقة
القوة 313	البو كمال	الأسايش	الرقة
لواء الباقر	البو كمال	---	---
لواء سيد الشهداء	البو كمال	---	---

جدول رقم 3: أسماء الفاعلين المحليين والأجانب وأماكن تواجدهم

2.1 البيانات الكمية حسب الجهة المنفذة

بالنسبة للاعتقالات: فقد بلغت 34 عملية اعتقال، كان عدد المستهدفين فيها 249 شخصاً موزعين كما يلي: المصالحات: 109، المدنيون: 116، العسكريون: 10، قوات دفاع محلي: 14. بينما كان توزع الفاعلين لتلك العمليات كالتالي: قوات الدفاع المحلي بـ6 عمليات، YPG/SDF: 7، الأسايش:1، الأمن الجنائي: 2، الأمن العسكري:6 (من ضمنها عمليتان بالتعاون مع المخابرات الجوية: 2)، الأمن السياسي: 1، الشرطة العسكرية الروسية: 5، اللواء 313: 1، حزب الله: 2، فرع الخطيب: 1، فاعلون مجهولون: 2، واحدة منهم من قبل قوة أمنية مجهولة. وكان توزع علميات الاعتقال على أشهر الرصد كالتالي: تشرين الأول/ أكتوبر: 9 تشرين الثاني/ نوفمبر: 4، كانون الأول/ ديسمبر: 4، كانون الثاني/ يناير: 5، شباط/ فبراير: 6، آذار/ مارس: 6. انظر الشكل (92).

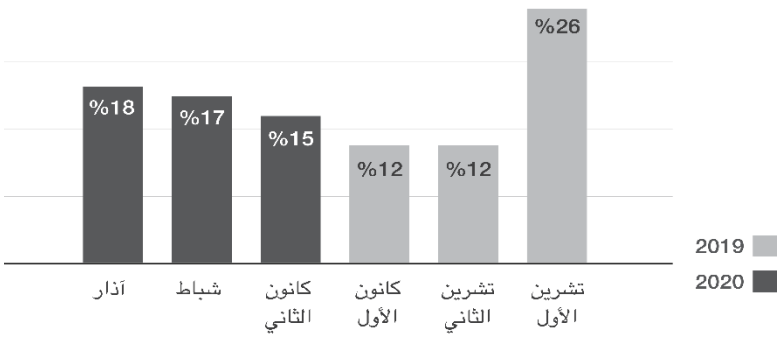

الشكل (92): نسب توزع عمليات الاعتقال حسب الأشهر

أما الاختطاف: فقد كان تعداد عملياتها خلال فترة الرصد 39 عملية، بينما كان عدد المستهدفين من تلك العمليات 139 شخصاً. كان توزع الفاعلين لتلك العمليات: داعش: 9، دفاع وطني: 1 بينما بقيت بقية العمليات 29 مجهولة الفاعل. وكان توزع عمليات الاختطاف على الأشهر كالتالي: تشرين الأول/ أكتوبر: 8 تشرين الثاني/ نوفمبر: 7، كانون الأول/ ديسمبر: 8، كانون الثاني/ يناير: 5، شباط/ فبراير: 6، آذار/ مارس: 5. انظر الشكل (93).

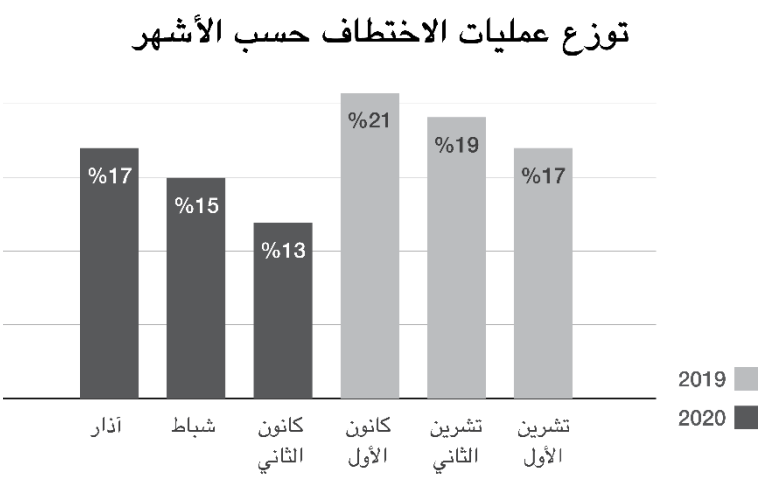

الشكل (93): نسب توزع عمليات الاختطاف حسب الأشهر

3.1 البيانات الكمية حسب الفترة الزمنية

<u>لقد سجل التقرير خلال الربع الأخير من 2019:</u>

- **<u>في مدينة جاسم</u>** 9 عمليات (متوزعة ما بين 3 عمليات اعتقال و6 عمليات اختطاف). واعتقل الأمن العسكري والأمن الجنائي 29 شخصاً من عناصر المصالحات. بينما سجل 19 عملية اختطاف، طالت 41 مدنياً و5 من العسكريين جميعهم اختطفوا من قبل جهات مجهولة الهوية.

- **<u>أما في مدينة دوما</u>** فقد تم تسجيل 11 علمية، متوزعة: **5** عمليات اعتقال و6 عمليات اختطاف. كان عدد المعتقلين 37 معتقلاً، وكان عدد المدنيين المعتقلين 6 أشخاص، بينما كان البقية وعددهم 31 شخصاً من عناصر المصالحات، ويشمل المجموع 3 معتقلات من عائلة واحدة. وتوزعت عمليات الاعتقال على الأشهر بحدوث ثلاث عمليات في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وعملية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وواحدة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر. كان الأمن

السياسي مسؤولاً عن اعتقال 17 شخصاً، حزب الله 11 شخصاً، الأمن الجنائي 6 أشخاص (عصابة سرقة) وبقي ثلاثة أشخاص(إناث) لم تُعرف الجهة المسؤولة عن اعتقالهم. في المقابل كان عدد المختطفين 12 مختطفاً، وكان عدد المدنيين منهم 11، تم قتل واحد منهم، بالإضافة إلى مختطف عسكري واحد من الاحتياط. توزعت العمليات على الأشهر الثلاثة بالتساوي بعمليتين في كل شهر. بقيت جميع حالات الاختطاف مجهولة المنفذ، ولكن تم ربط أربع عمليات منها بعصابة تقوم على خطف المدنيين وطلب فديات منهم، ولكن لم يتم التعرف إلى الجهة الأمنية التي تقوم بحماية هذه المجموعة.

- **<u>وفي مدينة البوكمال</u>** فقد تم تسجيل 11 عملية متوزعة ما بين **5** عمليات اعتقال و6 عمليات اختطاف. وكان عدد المعتقلين 36 معتقلاً من ضمنهم ثلاث إناث. 26 مدنياً قامت باعتقالهم قوات الدفاع المحلي، تم الإفراج عن 4 منهم بعد دفع مبلغ معين، بالإضافة للإفراج عن شخص كان قد أُعتقل مع مجموعة مكونة من **5** أشخاص بتهمة التهريب مع مناطق YPG/SDF، و10عسكريين قامت باعتقالهم الشرطة العسكرية الروسية بتهمة السرقة. وتوزعت العمليات على الأشهر: 3 عمليات في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وعملية واحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر، وأخرى في كانون الأول/ ديسمبر. أما بالنسبة للاختطاف فقد كان مجموع المختطفين **55** مختطفاً، مقسمين بين 18 مدنياً قامت باختطافهم جهات مجهولة الهوية ولم يعرف مصيرهم، و37 عسكرياً قامت باختطافهم داعش، وقد تمت تصفيتهم. وتوزعت العمليات على الأشهر: عمليتان في تشرين الأول/ أكتوبر، وعمليتان في تشرين الثاني/ نوفمبر، وعمليتان في كانون الأول/ ديسمبر.

- **<u>وبالنسبة لمدينة الرقة</u>** فقد تم تسجيل 9 عمليات، متوزعة: 4 عمليات اعتقال، و5 عمليات اختطاف. كان عدد المعتقلين 19، جميعهم من المدنيين، وتوزعت العمليات على الأشهر بعمليتين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وعملية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وعملية في شهر كانون الأول/ ديسمبر. وكانت YPG/SDF هي المسؤولة عن جميع العمليات. في المقابل كان عدد المختطفين هو 11 مختطفاً، كان عدد المدنيين منهم 7، والأربعة البقية من YPG/SDF، وقد توزعت العمليات على الأشهر بعمليتين في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وعملية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وعمليتين في شهر كانون الأول/ ديسمبر. وكانت داعش هي المسؤولة عن عمليتين كانتا ضد YPG/SDF.

أما بالنسبة للربع الأول من 2020:

- **فقد سجلت مدينة جاسم** 6 عمليات متوزعة ما بين 3 عمليات اعتقال و3 عمليات اختطاف. كان عدد المعتقلين 15 معتقلاً من المصالحة، قد تم اعتقالهم من قبل الأمن العسكري واللواء 313. وتوزعت العمليات على الأشهر الثلاثة بعملية واحدة في كل شهر، وكان الأمن العسكري مسؤولاً عن اعتقال شخصين، واللواء 313 عن 8 أشخاص، بينما تم اعتقال 5 أشخاص من قبل قوة أمنية لم تُعرف. بينما كان المختطفون 6، ثلاثة مدنيين وثلاثة عسكريين اثنين منهم اختطفا من قبل الدفاع الوطني، أما البقية فاختطفوا من قبل جهات مجهولة الهوية. وتوزعت العمليات على شهري كانون الثاني/ يناير بعملية واحدة، وشباط/ فبراير بعمليتين، ولم تحدث أي عملية في شهر آذار/ مارس.

- **أما مدينة دوما** فتم تسجيل 9 عمليات، متوزعة: 5 عمليات اعتقال و4 عمليات اختطاف. كان عدد المعتقلين 66 معتقلاً، كان عدد المدنيين المعتقلين 19 شخصاً، بينما كان بقية المعتقلين وعددهم 47 من عناصر المصالحات. توزعت عمليات الاعتقال على الأشهر بحدوث عمليتين في شهر كانون الثاني/ يناير، وعمليتين في شهر شباط/ فبراير، وعملية واحدة أخرى في شهر آذار/ مارس. كانت الشرطة العسكرية الروسية مسؤولة عن اعتقال 43 شخصاً، وفرع الخطيب 7 أشخاص، والمخابرات الجوية بالاشتراك مع الأمن العسكري اعتقلت 16 شخصاً. في المقابل كان عدد المختطفين 7، جميعهم من المدنيين. وتوزعت العمليات على الأشهر الثلاثة بعملية واحدة في شهر كانون الثاني/ يناير، وعملية في شهر شباط/ فبراير، وعمليتين في شهر آذار/ مارس. بقيت جميع حالات الاختطاف مجهولة المنفذ.

- **وبلغت العمليات في مدينة البوكمال** 9 عمليات، متوزعة: 5 عمليات اعتقال و4 عمليات اختطاف. كان عددالمعتقلين 30 معتقلاً، كان عدد المدنيين منهم 16، بينما كان البقية وعددهم 14 من قوات الدفاع المحلي. توزعت عمليات الاعتقال على الأشهر بحدوث عملية في شهر كانون الثاني/ يناير، وعمليتين في شهر شباط/ فبراير، وعمليتين في شهر آذار/ مارس. كانت قوات الدفاع المحلي مسؤولة عن اعتقال 16 شخصاً، والشرطة العسكرية الروسية 14 شخصاً. في المقابل كان عدد المختطفين 10، متوزعين: 6 من قوات الدفاع المحلي، 3 من المدنيين، وشخصاً واحداً من الأمن العسكري. وتوزعت العمليات على الأشهر الثلاثة بعملية واحدة في شهر كانون الثاني/ يناير، وعمليتين في شهر شباط/ فبراير، وعملية في شهر آذار/ مارس. وكانت داعش مسؤولة عن عمليتي اختطاف، الأولى لشخصين من قوات الدفاع المحلي والثانية لثلاثة أشخاص من المدنيين.

- وفي الرقة تم تسجيل 9 عمليات متوزعة: 4 عملات اعتقال و5 عمليات اختطاف. كان عدد المعتقلين **17** معتقلاً جميعهم من المدنيين. توزعت عمليات الاعتقال على الأشهر بحدوث عملية في شهر كانون الثاني/ يناير، وعملية في شهر شباط/ فبراير، وعمليتين في شهر آذار/ مارس. كانت YPG/SDF مسؤولة عن اعتقال **12** مختطفاً، والأسايش عن **5** أشخاص. في المقابل كان عدد المختطفين 19 مختطفاً، متوزعين: 8 من YPG/SDF و**9** من المدنيين، و**2** من الإدارة الذاتية. وتوزعت العمليات على الأشهر الثلاثة بعمليتين في شهر كانون الثاني/ يناير، وعملية في شهر شباط/ فبراير، وعمليتين في شهر آذار/ مارس. وكانت داعش مسؤولة عن ثلاث عمليات اختطاف.

4.1 رصد البيانات الكمية حسب المدينة

<u>في مدينة جاسم، وخلال الربعين</u> كان تعداد العمليات في المدينة هو **15** عملية، متوزعة 9 عمليات اختطاف و6 عمليات اعتقال وكان عدد المعتقلين 44 شخصاً، 31 من المصالحات، و13 من المدنيين. كان الأمن العسكري مسؤولاً عن **3** عمليات، واللواء 313 عن عملية واحدة، والأمن الجنائي عن عملية، وعملية لجهة أمنية غير معروفة. كان عدد المختطفين 25 مختطفاً، 17 من المدنيين و8 من العسكريين. كان الدفاع الوطني مسؤولاً عن عملية واحدة. وكان توزع العمليات على الأشهر كالتالي: تشرين الأول/ أكتوبر: **3**، تشرين الثاني/ نوفمبر: **3**، كانون الأول/ ديسمبر: **3**، كانون الثاني/ يناير: 2، شباط/ فبراير: 3، آذار/ مارس: 1. انظر الشكل (94).

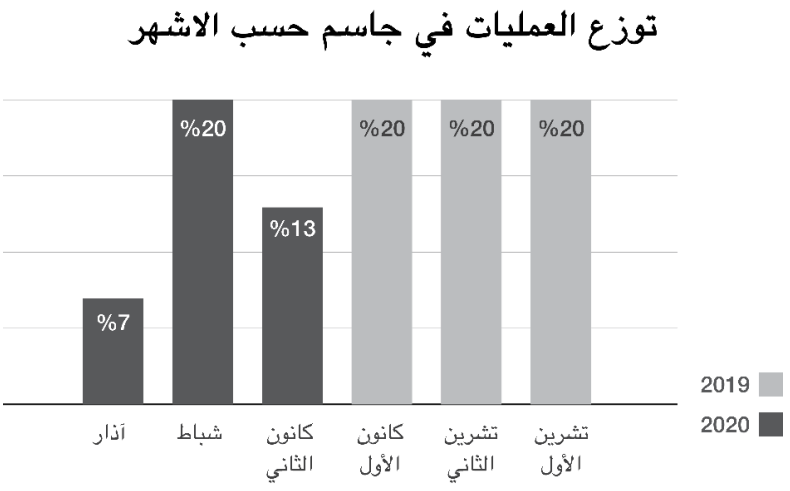

الشكل (94): نسب توزع العمليات في مدينة جاسم حسب الأشهر

أما في مدينة دوما فقد بلغ عدد العمليات خلال الربعين 20 عملية، متوزعة 10 عمليات اعتقال و10 عمليات اختطاف. كان عدد المعتقلين 103 معتقلاً، 78 من المصالحات، و25 من المدنيين. كان الأمن السياسي مسؤولاً عن عملية واحدة، وحزب الله عن عمليتين، والأمن الجنائي عن عملية واحدة، وفرع الخطيب عن عملية واحدة، والشرطة العسكرية الروسية عن عمليتين، والمخابرات الجوية مع الأمن العسكري مشتركين في عمليتين، وبقيت عملية مجهولة الفاعل. كان عدد المختطفين في الفترة نفسها 19 مختطفاً، 18 من المدنيين وعسكري واحد. وجميع العمليات مجهولة الفاعل. وكان توزع العمليات على الأشهر كالتالي: تشرين الأول/ أكتوبر 5، تشرين الثاني/ نوفمبر: 3، كانون الأول/ ديسمبر: 3، كانون الثاني/ يناير: 3، شباط/ فبراير: 3، آذار/ مارس: 3. انظر الشكل (95).

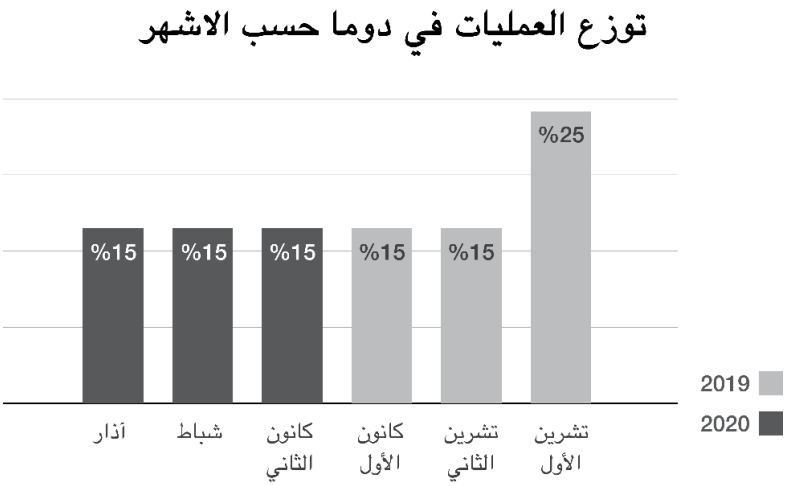

الشكل (95): نسب توزع العمليات في مدينة دوما حسب الأشهر

وبلغ عدد العمليات في مدينة البو كمال 20 عملية، 10 عمليات اعتقال و10 عمليات اختطاف. كان عدد المعتقلين 66 معتقلاً، 42 من المدنيين و10 عسكريين و14 من قوات الدفاع المحلي. وكانت الشرطة العسكرية الروسية مسؤولة عن ثلاث عمليات، و6 قوات الدفاع المحلي، والأمن العسكري عملية واحدة. وكان عدد المختطفين في الفترة نفسها 65 مختطفاً، 21 من المدنيين و37 من العسكريين و6 من قوات الدفاع المحلي وشخص من الأمن العسكري. وكانت داعش مسؤولة عن 4 عمليات وبيقت الأخرى مجهولة الفاعل. وكان توزع العمليات على الأشهر كالتالي: تشرين الأول/ أكتوبر: 5، تشرين الثاني/ نوفمبر: 3، كانون الأول: 3، كانون الثاني/ يناير: 2، شباط/ فبراير: 4، آذار/ مارس: 3. انظر الشكل (96).

توزع العمليات في البوكمال حسب الاشهر

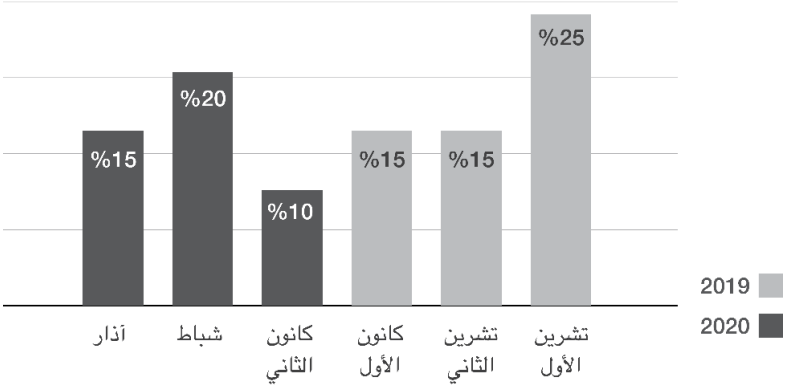

الشكل (96): نسب توزع العمليات في مدينة البوكمال حسب الأشهر

وخلال هذين الربعين بلغ عدد العمليات في مدينةالرقة 18عملية، منها 8 عمليات اعتقال و10 عمليات اختطاف. كان عدد المعتقلين 36 معتقلاً جميعهم من المدنيين، وكانت YPG/SDF المسؤولة عن 7 عمليات اعتقال، والأسايش عملية واحدة. وعدد المختطفين في الفترة نفسها 30 مختطفاً، المدنيون: 16، YPG/SDF: 12 ومن الإدارة الذاتية: 2، وداعش مسؤولة عن 5 عمليات. وكان توزع العمليات على الأشهر كالتالي: تشرين الأول/ أكتوبر: 4، تشرين الثاني/ نوفمبر: 2، كانون الأول/ ديسمبر: 3، كانون الثاني/ يناير: 3، شباط/ فبراير: 2، آذار/ مارس: 4. انظر الشكل (97).

5.1 الخلاصة التحليلية

بلغ عدد عمليات الاعتقال والاختطاف في مدن (جاسم، دوما، البوكمال، الرقة) خلال الفترة الممتدة ما بين (كانون الثاني/ يناير 2019 حتى نهاية آذار/ مارس 2020) 73 عملية، متوزعة ما بين 34 عملية اعتقال و39 عملية اختطاف:

- كان توزع العمليات على المدن الثلاثة كالتالي: جاسم: 15، دوما: 20 البوكمال: 20، الرقة: 18.
- تعددت الأطراف المشاركة في تنفيذ هذه العمليات ما بين فاعلين أجانب في 23 عملية، وفاعلين محليين في 19عملية، وبقيت 31 عملية مجهولة الفاعل.

- ضمن الفترة المحددة كان عدد ضحايا العمليات 388 ضحية، متوزعة ما بين 188مدنياً و109من المصالحات، 56 عسكرياً، و12 منYPG /SDF، و20 من الدفاع المحلي، و2 من الإدارة الذاتية، وعنصراً واحداً من الأمن العسكري.

- تم التعرف إلى الجهات الفاعلة لـ 42عملية بينما بقيت 31 عملية مجهولة الفاعل. وتوزعت العمليات الـ 42معروفة الفاعل بين داعش: 9 عمليات، YPG/SDF: 7، الدفاع المحلي: 6، الشرطة العسكرية الروسية: 5، الأمن العسكري : 6 و المخابرات الجوية: 2 (عمليتان من العمليات كانت بالاشتراك ما بين الأمن السياسي والمخابرات الجوية)، حزب الله: 2، الأمن الجنائي: 2،الدفاع الوطني: 1، الأسايش: 1، فرع الخطيب: 1، اللواء 313: 1، الأمن السياسي: 1.

- تشير عملية الرصد أن الفاعلين الأجانب قد قاموا من خلال عملياتهم باستهداف: 182 شخصاً مقابل 117 شخصاً من قبل الفاعلين المحليين، وبقي 89 شخصاً تم استهدافهم من قبل مجهولين.

تشير تلك الاحصائيات إلى أن هناك منسوباً عالياً من معدلات الاعتقالات والاختطاف في مدينتي دوما ودرعا؛ تلك المدن التي استرد النظام سيطرته عليها وفرض نمطه الأمني، وهو ما يوضح غاياته السياسية وراء تلك العمليات، وغاياته المتعلقة بترميم الهوة في الموارد البشرية في بناه الأمنية والعسكرية. خاصة إذا أدركنا أن ضحايا هذه العمليات من عناصر المصالحات؛ دون أن نتجاهل الأدوار التي تلعبه مافيات النفع والكسب غير المشروع؛ وإذا تضافرت تلك المعطيات مع تعدد الجهات الوصائية في تلك المناطق ندرك صعوبات التعافي الأمني وبالتالي صعوبة اتخاذ أي قرار مرتبط بالعودة الكريمة.

2. مدينتا جرابلس وعفرين

يرصد هذا التقرير حوادث الاختطاف والاعتقال في مدينتي (عفرين وجرابلس) خلال الفترة الممتدة ما بين **تشرين الأول/ أكتوبر2019 حتى آذار/ مارس 2020.**

1.2 البيانات الكمية حسب الجهة المنفذة

توزعت العمليات الـ 169حسب الجهة المنفذة ما بين 4 فاعلين محليين وفاعل أجنبي تركي وحيد في المدينتين، إضافة للعمليات المنفذة عن طريق جهات مجهولة التبعية. كان توزع العمليات حسب الفاعلين المحليين كالتالي: فصائل الجيش الوطني: 63، الشرطة العسكرية: 27، قوات أمنية أخرى: 29، غرفة عمليات غضب الزيتون: 17، بينما بقيت 28 حادثة غير معروفة المنفذ (الشكل 98)، بالنسبة لتوزع المستهدفين على الفاعلين كان كالتالي: فصائل الجيش الوطني: 146، الشرطة العسكرية: 58، قوات أمنية أخرى: 60، غرفة عمليات غضب الزيتون: 19، في حين استهدفت 60 ضحية من قبل منفذين مجهولين. أما الفاعلون الأجانب فيتمثلون بعناصر الجيش التركي وقد نفذت 5 حوادث اعتقال بالتعاون مع عناصر فصائل الجيش الوطني، جميعها في عفرين، اعتقل خلالها 12 مستهدفاً لارتباطهم بالتفجيرات.

توزع الفاعلين المحليين

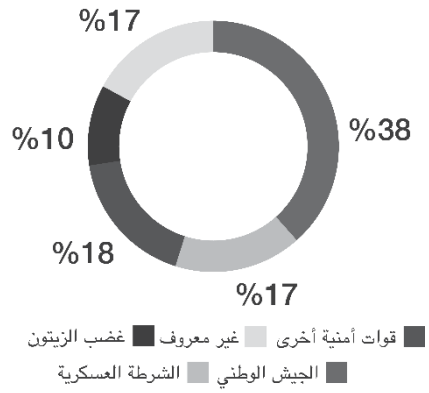

الشكل(98): نسب توزع العمليات حسب الفاعلين المحليين

انظر الجدول أدناه:

فاعلون أجانب		فاعلون محليون	
اسم الفاعل	أماكن التواجد	اسم الفاعل	أماكن التواجد
الجيش التركي	عفرين -جرابلس	**فصائل الجيش الوطني**	عفرين – جرابلس
-	-	**الشرطة العسكرية**	عفرين – جرابلس
-	-	**قوات أمنية أخرى**	عفرين – جرابلس
-	-	**غرفة عمليات غضب الزيتون**	عفرين

2.2 البيانات الكمية الكلية

بالنسبة للاعتقالات، توضح البيانات عددها خلال فترة الرصد بـ**124** عملية، كان عدد المستهدفين فيها **276** شخصاً، نفذت 109 منها في عفرين، بينما نفذت 15 حادثة فقط في مدينة جرابلس، وكان توزع الفاعلين لتلك العمليات كالتالي: فصائل الجيش الوطني: 63، الشرطة العسكرية: 27، قوات أمنية أخرى: 29، بينما نفذ عناصر الجيش التركي 5 حوادث. ومن خلال تحليل البيانات المرصودة تبين توزع علميات الاعتقال على أشهر الرصد كالتالي: **تشرين الأول/ أكتوبر: 15، تشرين الثاني/ نوفمبر: 18، كانون الأول/ ديسمبر: 18، كانون الثاني/ يناير: 28، شباط/ فبراي: 28، آذار/ مارس: 17**، (الشكل 99).

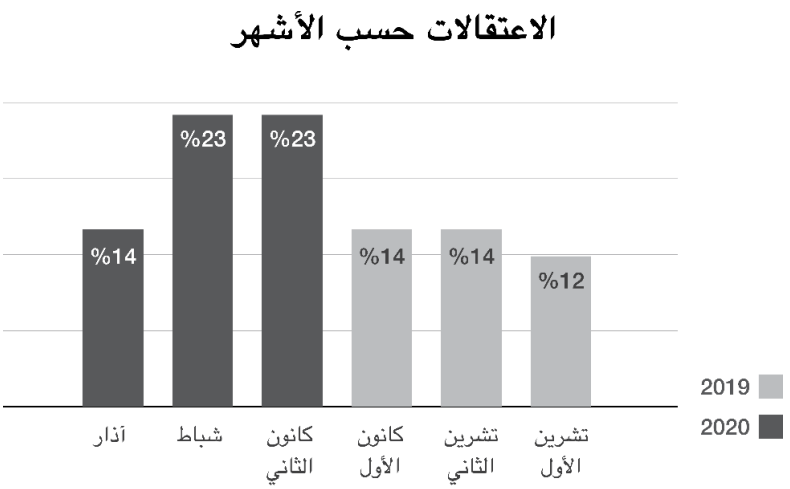

الشكل (99): نسب توزع الاعتقالات حسب الأشهر

أما بالنسبة للاختطاف، فقد بلغ عدد عملياتها خلال الأشهر المرصودة في المدينتين **45** حادثة، نفذت 23 منها في عفرين، بينما نفذت 22 حادثة فقط في مدينة جرابلس، وبلغ عدد المستهدفين من تلك العمليات **79** شخصاً. وتشير البيانات أن غرفة عمليات غضب الزيتون نفذت **17** حادثة اختطاف لعناصر من الجيش الوطني، بينما بقيت العمليات الـ**28** مجهولة الجهة المنفذة، وكانت تهدف في عملياتها فدية مالية. بحسب البيانات المرصودة، فإن النسبة الأكبر من عمليات الاختطاف وقعت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، فبلغت 11 حادثة، فيما حل شهرا كانون الأول/ ديسمبر والثاني ثانياً بـ 9 حوادث، فيما بلغت الحوادث في شهر شباط/ فبراير 7، وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر 5

حوادث، وكان شهر آذار/ مارس يتضمن النسبة الأقل من حوادث الاختطاف فبلغت 4 حوادث (الشكل 100).

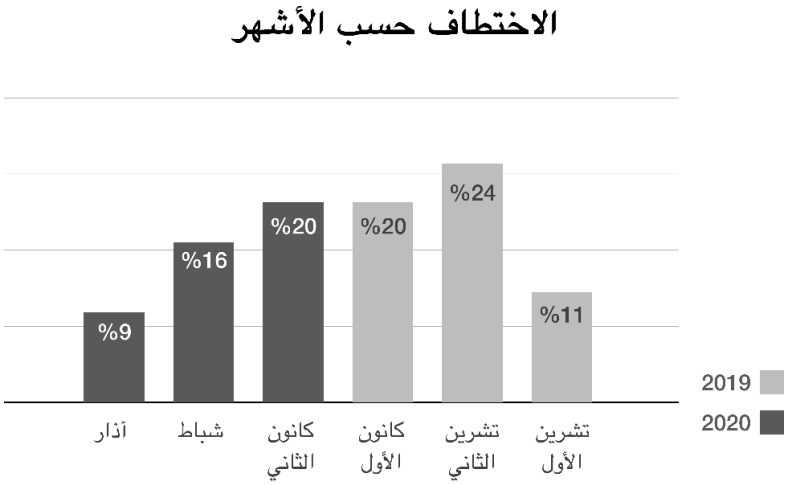

الشكل (100): نسب توزع الاختطاف حسب الأشهر

3.2 رصد البيانات حسب الفترة الزمنية

في الربع الأخير من 2019، سجلت مدينة عفرين 60 حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 140ضحية، فقد نُفِذت 16حادثة منها في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، في حين نُفِذت 23 حادثة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، في حين نُفِذت 21 حادثة في شهر كانون الأول/ ديسمبر، وتوزعت العمليات ضمن المدينة كالتالي: حالات الاعتقال: 45، الاختطاف: 15 حادثة، ونفذت فصائل الجيش الوطني 21 من مجموع الحوادث، في حين نفذت الشرطة العسكرية 10 حوادث، كما نفذت قوات أمنية أخرى 9 حوادث، في حين نفذت غرفة عمليات غضب الزيتون 9 حوادث، وعناصر مقربة من الجيش التركي 5 حوادث، وأخيراً بقيت 6 حوادث مجهولة الجهة المنفذة.

أما مدينة جرابلس، فقد وقع فيها 16 حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 29 ضحية، فنُفِذت 4 حوادث منها في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، في حين نُفِذت 6 حوادث في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، ومثلها في شهر كانون الأول/ ديسمبر. نفذت فصائل الجيش الوطني 6 من مجموع الحوادث، في حين بقيت 10 حوادث مجهولة الجهة المنفذة. وتوزعت العمليات ضمن المدينة كالتالي: حالات الاعتقال: 6، الاختطاف: 10 حوادث، أغلب حالات الاعتقال في جرابلس كانت بتهمة المشاركة في تفجيرات

ضربت المدينة، أما حالات الاختطاف فقد كانت تهدف جميعها للمطالبة بفدية مالية، نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية في المنطقة.

أما بالنسبة للربع الأول من 2020، **فقد سجلت مدينة** عفرين 72 حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 122ضحية، فقد نُفِذت 28 حادثة منها في شهر كانون الثاني/ يناير، ومثلها في شهر شباط/ فبراير، في حين نُفِذت 16 حادثة في شهر آذار/ مارس، وتوزعت العمليات ضمن المدينة كالتالي: حالات الاعتقال: 64، الاختطاف: 8 حوادث، نفذت فصائل الجيش الوطني 27 من مجموع الحوادث، في حين نفذت الشرطة العسكرية 17 حادثة، كما نفذت قوات أمنية أخرى 20 حادثة، وأخيراً نفذت غرفة عمليات غضب الزيتون 8 حوادث.

وفي مدينة جرابلس، بلغت الحوادث 21 حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 64 ضحية، فقد نُفِذ 9 حوادث منها في شهر كانون الثاني/ يناير، في حين نُفِذت 7 حوادث في شهر شباط/ فبراير، فيما نُفِذت 5 حوادث خلال شهر آذار/ مارس. وقد نفذت فصائل الجيش الوطني 9 من مجموع الحوادث، في حين بقيت 12 حادثة مجهولة الجهة المنفذة. وقد توزعت العمليات ضمن المدينة كالتالي: حالات الاعتقال: 9، الاختطاف: 12 حادثة.

4.2 البيانات الكمية حسب المدينة

شهدت مدينة عفرين 132 حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 262ضحية، فقد نُفِذت 16 حادثة منها في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، كما نُفِذ 23 حادثة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، في حين نُفِذت 21 حادثة في شهر كانون الأول/ ديسمبر، بينما نفذت 28 حادثة في شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2020، بينما بلغت الحوادث في شهر آذار/ مارس 16 حادثة. وتوزعت العمليات ضمن المدينة كالتالي: حالات الاعتقال: 109، الاختطاف: 23 حادثة. ونفذت فصائل الجيش الوطني 48 من مجموع الحوادث، في حين نفذت الشرطة العسكرية 27 حادثة، كما نفذت قوات أمنية أخرى 29 حادثة، في حين نفذت غرفة عمليات غضب الزيتون 17 حادثة، وعناصر مقربة للجيش التركي 5 حوادث، وأخيراً بقيت 6 حوادث مجهولة الجهة المنفذة (الشكل 101).

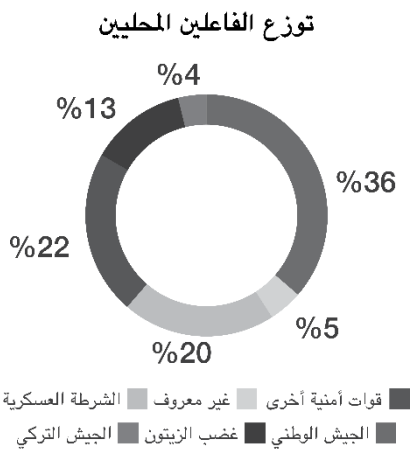

الشكل (101): نسب توزع العمليات في عفرين حسب الفاعلين المحليين

أغلب حالات الاعتقال في عفرين كانت بتهمة المشاركة في تفجيرات ضربت المدينة أو بتهمة العمل سابقاً ضمن هيكلية الإدارة الذاتية عندما كانت تسيطر على المدينة، أما حالات الاختطاف فقد كانت تهدف إما للمطالبة بفدية مالية نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، أو تقوم غرفة عمليات غضب الزيتون بتنفيذها ضد عناصر الجيش الوطني المتواجدين في المنطقة.

أما مدينة جرابلس فقد بلغت العمليات 37 حادثة خلال أشهر الرصد، أسفرت عن 93 ضحية، فقد نُفِذت 4 حوادث منها في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، في حين نُفِذت 6 حوادث في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، ومثلها في شهر كانون الأول/ ديسمبر، في حين نُفِذَت 9 حوادث في كانون الثاني/ يناير، و7 حوادث في شباط/ فبراير، فيما نفذت 5 حوادث خلال شهر آذار/ مارس. نفذت فصائل الجيش الوطني 15 من مجموع الحوادث، في حين بقيت 22 حادثة مجهولة الجهة المنفذة (الشكل 102)، وتوزعت العمليات ضمن المدينة كالتالي: حالات الاعتقال: 6، الاختطاف: 10 حوادث، أغلب حالات الاعتقال في جرابلس كانت بتهمة المشاركة في تفجيرات ضربت المدينة، أما حالات الاختطاف فقد كانت تهدف جميعها للمطالبة بفدية مالية نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية في المنطقة.

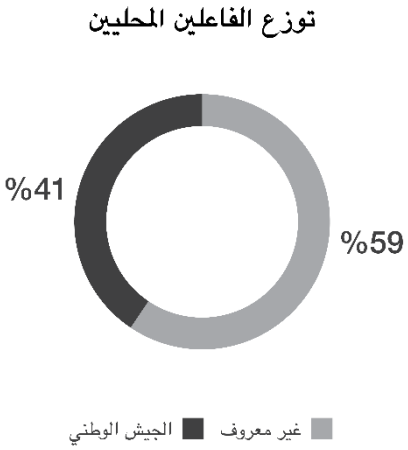

الشكل (102): نسب توزع العمليات في جرابلس حسب الفاعلين المحليين

5.2 الخلاصة التحليلية

بلغ عدد عمليات الاختطاف والاعتقال 169 حادثة في المدينتين، خلَّفت 355 ضحية، وبلغت 37 في جرابلس و132حادثة في مدينة عفرين. توزعت ضحايا حوادث الاختطاف والاعتقال بعد تحليل بيانات جميع المناطق التي تم رصدها على النحو التالي: 93 ضحية في جرابلس مقابل 262 ضحية في مدينة عفرين.

تبين عملية الرصد ضمن مدينتي عفرين وجرابلس توزع عمليات الاختطاف والاعتقال، فقد نفذت 124حادثة اعتقال في المدينتين من مجموع الحوادث، في حين نفذت 45 عملية خطف من مجموع الحوادث. كما يتضح تعدد الأطراف الفاعلة في تنفيذ هذه العمليات، فكانت في أغلبها تنفذ من قبل فصائل الجيش الوطني السوري، بينما نفذت بعض العمليات عن طريق المخابرات التركية بالتعاون مع الجيش الوطني، وبقي عدد من الحوادث مجهولة الجهة المنفذة. ونفذت غرفة عمليات غضب

الزيتون 17 عملية من مجموع العمليات المرصودة، وكانت جميعها لعناصر تابعة للجيش الوطني وذلك بهدف التحقيق معهم ومن ثم تصفيتهم.

بحسب البيانات المرصودة، فإن النسبة الأكبر من العمليات وقعت في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2020، تلاه شهر شباط/ فبراير، تلاه شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، ثم كانون الأول/ ديسمبر، من عام 2019، فيما حل شهر آذار/ مارس خامساً، وكان شهر تشرين الأول/ أكتوبر يتضمن النسبة الأقل من حوادث الاعتقال والاختطاف. كما تم التعرف إلى الجهات الفاعلة المنفذة لعمليات الاعتقال لـ141 عملية، بينما بقيت 28 عملية مجهولة الفاعل. وتوزعت العمليات الـ 141 معروفة الفاعل على النحو التالي: فصائل الجيش الوطني: 63، الشرطة العسكرية: 27، قوات أمنية أخرى: 29، غرفة عمليات غضب الزيتون: 17، بينما نفذ عناصر الجيش التركي 5 حوادث. أغلبهم لأسباب مرتبطة بالتحقيق في التفجيرات.

لقد تفاوتت الأرقام بين عمليات الاختطاف والاعتقال في كلتا المدينتين، وكانت نسبة الاعتقالات أكبر في مدينة عفرين بينما بلغت حوادث الاختطاف في مدينة جرابلس النسبة الأكبر. وتشير عملية الرصد أن الفاعلين المحليين استهدَفوا خلال عملياتهم 283 شخصاً مقابل **12** شخصاً من قبل الفاعلين الأجانب، و60 شخصاً من قبل مجهولين. كما اختلفت التهم الموجهة للمعتقلين، فمنهم من اتهم بالمساهمة بعمليات تفجير سابقة، ومنهم من اتهم بالعمل سابقاً ضمن مجالس الإدارة الذاتية المحلية، كما اعتقل بعضهم كونهم قاموا بأداء "الواجب الذاتي" ضمن قوات الإدارة الذاتية قبل سيطرة فصائل المعارضة على المدينتين.

الخلاصات العامة والتوصيات

1. شكلت النماذج المختارة للرصد في محافظات: درعا ودير الزور والحسكة فشلاً واضح المعالم للنظام من جهة والإدارة الذاتية من جهة أقل. فأرقام التفجيرات والاغتيالات جاءت عالية قياساً للسياق الأمني "نظرياً" التي تعيشه هذه المدن، إذ تجاوز عدد الضحايا عشرة آلاف، وهذه الأرقام هي "نتاج عملي" للفوضى الأمنية التي تعيشها تلك المناطق جراء تعدد الفواعل وتوزعها ما بين محلي وأجنبي وميليشاوي، وتضارب الأجندة وتباينها. وهو ما انعكس سلباً على مؤشر العودة الآمنة.

2. تشير نتائج تحليل البيانات لحوادث الاعتقالات والاختطاف في مدن جاسم، ودوما، والبوكمال، والرقة خلال فترة الرصد إلى نسبة مرتفعة من التدهور في مؤشر الاستقرار الأمني، لا سيما في ظل تعدد الجهات المنفذة والتي تنوعت ما بين جهات رسمية ودولية وميليشيات محلية، ناهيك عن العمليات التي بقيت مجهولة المصدر، **مما يجعل مؤشر العودة الآمنة مؤشراً هشاً، في ظل تدهور عوامل الحماية، وتعدد المرجعيات، وعدم كفاءة الفواعل الأمنية.**

3. تدلل حوادث التفجيرات والاغتيالات في مناطق سيطرة المعارضة على عدم تحصين البيئات المحلية وتفشي ظاهرة الاختراق، ومما يزيد صعوبة الموقف تعدد طرق الاستهداف ووسائله. الأمر الذي يجعل التحدي الأمني امتحاناً لا يقبل الفشل وأولوية قصوى، وهذا من شأنه تعطيل مؤشر العودة الآمنة، خاصة إذا ربط هذا المؤشر بالإعلان الدائم لغرفة "غضب الزيتون" واستمرارها بالقيام بتلك العمليات.

4. وفيما يتعلق بحوادث الاختطاف والاعتقال في مدينتي (عفرين وجرابلس)، فيدلل تباين الأرقام المسجلة (التي تكثر لصالح مدينة عفرين) على الاضطرابات والمخاوف الأمنية وعدم تناقصها، وبالتالي إخفاق الفواعل الأمنية بتحقيق الأمن العام، ويدلل تنوع المنفذين في مكان ما على ضعف الإجراءات المتعلقة بحوكمة الأمن، لا سيما في ظل تعدد المرجعيات الأمنية، وتعدد موجبات الاعتقال.

ويوصي التقرير بالآتي:

1. تحفيز صناع القرار في الدول التي تستضيف لاجئين سوريين على عدم التساهل في سياسات العودة، إذ تؤكد المعطيات على تدهور مؤشر العودة الآمنة، وأن تفرض على النظام حزماً من الشروط القانونية والإدارية والسياسية المتعلقة بتوفير بيئة آمنة تصون حقوق الأفراد وتحمي حركة المجتمع.

2. استمرار الضغط الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لمتابعة ملف المعتقلين في مناطق النظام، ودفع الهيئات الدولية للضغط على تشميل هذا الأمر كشرط مسبق للعملية السياسية؛ لارتباطه المباشر بمتطلبات الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

3. زيادة مستوى التنسيق الاستخباراتي بين الفواعل الأمنية المحلية في مناطق المعارضة، ووضع جدول زمني لإعادة الهيكلة وفق معيار الاحتراف والمهنية، بالإضافة إلى تبني سياسة ضبط السلاح، ونقل القطع والمقرات العسكرية خارج التجمعات السكنية، وتسليم كافة الحواجز إلى الشرطة المدنية، كما يُدفع باتجاه تشكيل لجنة مدنية – حكومية لمتابعة ملف المعتقلين بمناطق المعارضة، ولتقصي الحقائق في مدينة عفرين.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

www.omrandirasat.org

omrandirasat

أحد برامج المنتدى السوري

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

المشهد الأمني في سورية وتأثيره على عودة اللاجئين من دول الجوار

استطلاع رأي

إعداد وإشراف
محمد العبد الله

المشهد الأمني في سورية وتأثيره على عودة اللاجئين من دول الجوار: استطلاع رأي

المشهد الأمني في سورية وتأثيره على عودة اللاجئين من دول الجوار: استطلاع رأي

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل مع الفواعل عبر منصات متخصصة لتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة المشهد.

تعتمد دراسات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الأول / ديسمبر 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إعداد وإشراف

محمد العبد اللّه

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 11

مقدمة..... 15

أولاً: منهجية البحث..... 17

1. مجتمع الدراسة..... 17
2. العينة 20
3. أداة البحث المستخدمة 21

ثانياً: تحليل البيانات..... 23

1. خصائص العينة 23
   - 1.1 الجنس..... 23
   - 1.2 العمر..... 24
   - 1.3 المستوى التعليمي 25
   - 1.4 محافظة قدوم اللاجئ..... 25
   - 1.5 مكان الإقامة الحالي 26
   - 1.6 عدد السنوات في مكان الإقامة 27
2. مؤشرات المشهد الأمني العام 27
3. المتغيرات التي تحكم قرار عودة اللاجئ السوري 33
4. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية 50
5. العودة إلى مناطق النظام 63
6. العودة إلى مناطق المعارضة 77
7. العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية 83

ثالثاً: الاستنتاجات..... 89

1. المشهد الأمني العام في سورية 89
2. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية 90
3. المتغيرات التي تحكم قرار العودة 92
4. العودة إلى مناطق نظام الأسد..... 95
5. العودة إلى مناطق المعارضة 97
6. العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية 98

رابعاً: خاتمة..... 99
خامساً: الملاحق..... 101
1. استبانة الدراسة..... 101
2. محاور جلسة التركيز..... 110

الملخص التنفيذي

- تمثل الهدف الأساسي لهذا الاستطلاع في التعرف إلى واقع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني في سورية ومدى تأثيرها على عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، من خلال العمل بداية على تشخيص المشهد الأمني العام في مختلف المناطق السورية، يليها محاولة التعرف إلى طبيعة العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، ومن ثم تحديد أهم المتغيرات التي تحكم قرارات اللاجئين بالعودة إلى سورية. كما تتناول واقع عودة اللاجئين إلى كل من مناطق النظام، ومناطق المعارضة، ومناطق الإدارة الذاتية.
- تم الاعتماد على عينة ملائمة من اللاجئين السوريين في العراق ولبنان والأردن وتركيا، مكونة من (620) مستجوباً، إضافة إلى عقد جلستي تركيز في مناطق سيطرة النظام في محافظتي درعا وريف دمشق.
- تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي عكست رأي العينة في جميع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني داخل سورية، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على عودتهم إلى سورية.
- وفيما يلي إيجاز لهذه النتائج وفقاً للمشهد الأمني العام في مختلف المناطق السورية، والعلاقات المدنية العسكرية، والمتغيرات التي تحكم قرار عودة اللاجئين، وواقع العودة إلى المناطق الثلاث.

1. المشهد الأمني العام

- ما يزال المشهد الأمني في جميع المناطق السورية يعاني من سيولةٍ عاليةٍ وتشظٍ شديدٍ، متأثراً بطبيعة الحال بسيولة كل من المشهدين السياسي والعسكري، ومخَّلِفاً في الوقت ذاته حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وإن بنسب متفاوتة في جميع المناطق.
- لم يتغير سلوك الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد عما كان سائداً قبل انطلاق الثورة السورية في عام 2011، بل على العكس ازداد سلوك هذه الأجهزة ضراوة تجاه المدنيين، وازدادت حالات الاعتقال والتصفية والتعذيب الممنهج.
- أصبح النشاط الأمني في عموم المناطق السورية مرتبطاً بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، نتيجة شيوع حالة الفلتان الأمني، وغياب المساءلة والقدرة على ضبط سلوكيات الأفراد العاملين في المؤسسات والكيانات والمجموعات المكلفة بالعمل الأمني.

- ما تزال الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن في مناطق المعارضة لا تمتلك الاحترافية في العمل الأمني، ما أدى إلى تردي الحالة الأمنية وعدم القدرة على ضبطها بالشكل الأمثل، مع التواتر المتزايد في عدد الانتهاكات الأمنية ضمنها.
- يتسم المشهد الأمني في مناطق شرق سورية بنوع من التمايز بين المدن والبلدات، ففي حين تسود الأجواء الآمنة نسبياً في محافظة الحسكة، فإن هذه الأجواء تتبدد في محافظتي الرقة ودير الزور.

2. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية

- تشهد العلاقات القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين تدهوراً ملحوظاً في جميع المناطق، وتتصدر مناطق سيطرة النظام هذه المناطق بواقعها المتردي، الأمر الذي قد يؤشر إلى عدِّ هذه العلاقات معيقاً لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين من الدول المجاورة.
- عززت تجاوزات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام من الشعور بالسخط الشعبي تجاهها، وعمقت مشاعر الخوف منها، وزادت الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين اتجاهها، مما صعّب من إمكانية التصالح مع هذه الأجهزة أو استعادة الثقة المفقودة فيها من جانب المواطنين، أو الاطمئنان للتعامل معها.
- الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لم تعد قادرة على ضبط سلوك الميليشيات العسكرية تجاه المدنيين، بعدما تعاظم نفوذها وقوتها العسكرية، وعدم رغبة هذه الأجهزة في الدخول مع صراع معها. مما زاد من السخط الشعبي تجاه هذه الأجهزة.
- في مناطق المعارضة، ما تزال الأجهزة الأمنية تواجه تحديات في كيفية تقليص نفوذ الفصائل والحد من تجاوزاتها تجاه المدنيين، مع وجود تعنت لدى بعض الفصائل للاستجابة لقرارات هذه الأجهزة.
- تشهد عموم المناطق وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين تجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم، ووجود تحيز لديها في عمليات الاعتقال والاستجابة لهذه الشكاوى.
- بعد عام 2011، زاد اعتماد الأجهزة الأمنية للنظام على شبكات التجسس الداخلي والخارجي، عبر زرع المخبرين في جميع مناطقها، وبين مختلف طبقات المجتمع، وفي الدول المستضيفة

للاجئين السوريين، مع إيلاء تركيز أكبر على مراقبة العائدين إلى المناطق التي استعاد النظام السيطرة عليها.

3. المتغيرات التي تحكم قرارات عودة اللاجئين

- يمثل مدى توفر سبل المعيشة أحد العوامل الهامة في قرار عودة اللاجئ، في ظل الواقع الاقتصادي المتردي في عموم المناطق السورية، ومدى قدرة العائدين على الصمود في ظل هذا الواقع. كذلك يلعب توفر الخدمات العامة، وضمان حقوق الملكية العقارية، ومدى تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي دوراً هاماً في تفكير اللاجئ عند اتخاذ قراره بالعودة.
- تُمثل **العودة تحت إشراف الأمم المتحدة** ومدى توفر شروط وظروف العودة الكريمة والطوعية أهمية كبيرة لدى اللاجئين السوريين. كذلك فإن من العوامل المؤثرة والدافعة لقرار العودة الظروف المعاشية وتوفر الأمن والقبول المجتمعي ومدى التضييق عليهم في الدول المستضيفة.
- يمثل الأقارب والأصدقاء داخل سورية المصدر الأكثر أهمية للاجئين في الحصول على المعلومات المرتبطة بالمشهد الأمني، تليها وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام الدولية، ووسائل الإعلام السورية غير التابعة للنظام. إلى جانب التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وتقارير المنظمات الدولية.
- يعد الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام والميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة على طول الخارطة السورية من بين أهم المهددات وفقاً لنتائج الاستطلاع، إلى جانب الاحتجاز داخل الفروع الأمنية في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته، تليها عمليات السرقة والخطف والابتزاز لتحقيق المكاسب المادية والشخصية وطلب الفدية، وتسلط الميليشيات المحلية والأجنبية، والاغتيالات والتفجيرات.
- إن أكثر الفئات استهدافاً للاعتقال حال عودتهم إلى مناطق النظام، فئة الناشطين السياسيين والمنتسبين للجيش الحر والفصائل العسكرية المعارضة، وكذلك المنشقين عن الجيش والمطلوبين للخدمة العسكرية. تليها فئات الموظفين المنشقين عن مؤسسات النظام، والعائلات من المناطق المعارضة للنظام، وأصحاب رؤوس الأموال على التوالي.

4. واقع عودة اللاجئين إلى مناطق السيطرة في سورية

- تشكل العودة إلى مناطق النظام خياراً مستبعداً من قبل نسبة كبيرة من اللاجئين في مختلف الدول، لعدم وجود أي ضمانات دولية موثوقة من جهات محايدة تكفل أمن اللاجئين العائدين لهذه المناطق. أضف إلى ذلك عدم رغبة النظام بعودة اللاجئين إلى الوطن، والانتقائية التي يريد فرضها على قوائم العائدين عبر العديد من الإجراءات، وبما يخدم الهندسة الديمغرافية التي يسعى إلى تطبيقها في مناطق سيطرته، إلى جانب أن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام غير قابلة للإصلاح أو إعادة الهيكلة لارتباطها العضوي بنظام الأسد، وعدم قبول هذه الأجهزة لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها.
- ما تزال المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة هشة ومخترقة أمنياً، الأمر الذي يوثر على مدى قدرة المواطنين على استقرارهم الاجتماعي داخلها، ويشكل هذا هاجساً يؤرق المدنيين المقيمين والنازحين وحتى اللاجئين المقيمين في تركيا. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تدني مستوى الاحترافية لدى الأجهزة الأمنية، وضعف التجهيزات المادية واللوجستية لها، وغياب الاستراتيجيات الشاملة في عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق، وكون بعض هذه المناطق أيضاً مرشح لتدهور أكبر في الوضع الأمني العام، وذلك نتيجة العمليات العسكرية المستمرة من قبل النظام وحلفائه، وما تسببت به من تهجير عشرات الآلاف من السكان.
- مناطق الإدارة الذاتية ما تزال بعيدة عن حالة الاستقرار الأمني الكامل، لعوامل ترتبط ببيروقراطية الأجهزة الأمنية، وممارساتها التمييزية بين السكان، وقمع الاحتجاجات والاعتقالات. وبالتالي تفاوت مستوى توفر الأمن بين عموم هذه المناطق. أضف إلى ذلك، وجود خلايا نائمة لتنظم "داعش" وهي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار هذه المناطق أمنياً. إلى جانب حالة عدم الثقة التي تصبغ العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني، وبالتالي افتقاد هذه المناطق للمقومات المحفزة لعودة اللاجئين إليها.

مقدمة

مع دخول القضية السوري عامها العاشر، وما رافقها من تداعيات كارثية على مستوى الدولة والمجتمع، تبرز قضية اللاجئين والنازحين السورين، كأحد أهم التحديات التي ستفرض نفسها في حاضر ومستقبل هذا النزاع، سواء على مستوى اللاجئين أنفسهم واستقرارهم في أماكن تواجدهم، أو اتخاذ قرار العودة للوطن، أو على مستوى الوضع في سورية وتوافر الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية المناسبة التي تمهد لخيار العودة، أو على مستوى التطورات على المستويين الإقليمي والدولي، وحركية الفواعل ذوي الصلة بالنزاع السوري وتأثيرهم على قضية عودة اللاجئين، وترتيب الظرفين الإقليمي والدولي المناسبين لضمان توافر الشروط الموضوعية اللازمة لهذه العودة.

في سياق تناول الشروط الموضوعية لعودة اللاجئين السوريين وتحليل الظروف الداخلية آنفة الذكر ذات الصلة بهذه العودة، يتصدر الظرف الأمني بقية الظروف باعتباره الظرف الأكثر مساساً بحياة العائدين، وما يشمله من مهددات أمنية قد تقوض استقرارهم في حال العودة، فبعد سنوات من النزاع العنيف الذي شهدته مختلف الأراضي السورية، وتراجع حدته مؤخراً، ما يزال الملف الأمني في مختلف المناطق يمثل أكبر التحديات والاختبارات التي تواجه القوى المسيطرة على تلك المناطق؛ فمن جهة، فإنه سيكون لتداعيات هذا الملف أثرٌ واضحٌ على استحقاقات هذه المناطق، سواء فيما يتعلق بالقدرة على تأمين متطلبات البيئة الآمنة اللازمة للاستقرار الاجتماعي وعودة اللاجئين والنازحين داخلياً، أم فيما يرتبط بأنشطة التعافي المبكر الممهدة لمرحلة عملية إعادة الإعمار في هذه المناطق من جهة أخرى.

وتأتي أهمية هذا الاستطلاع في الوقت الحاضر من زاوية أن تردي الظرف الأمني على المستوى المحلي لم يعد خافياً، وهو أمر لا يمكن فصله عن السياق العام للملف السوري وتعقيداته وتشابكاته، التي ترمي بظلالها محلياً على مختلف المناطق السورية، بغض النظر عن القوى المسيطرة عليها، إذ إن حالة الفوضى الأمنية، التي تتجلى بالانتهاكات الأمنية المختلفة تأتي بصور وأدوات وكثافة مختلفة، تفرض نفسها على حالة عدم الاستقرار الأمني في هذه المناطق، وتعكس بالتالي هشاشة البيئة الأمنية وسيولتها، الأمر الذي لا يتفق والمطلب الذي تتوخى الجهات الدولية توافره كأحد الشروط الموضوعية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين من دول الجوار.

بناء على ما سبق، يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف إلى واقع المؤشرات الفرعية المرتبطة بمؤشر الاستقرار الأمني في سورية، والتي تشمل: كفاءة الأجهزة الأمنية والمنظومة القانونية المرتبطة بها، وسلوكيات هذه الأجهزة وعملياتها الأمنية، إلى جانب نظم المحاسبة والمتابعة والشكاوى ذات الصلة، ومدى تأثير هذه المؤشرات على عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار، من خلال العمل بداية على تشخيص المشهد الأمني العام في مختلف المناطق السورية، يليه محاولة التعرف إلى طبيعة العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، ومن ثم تحديد أهم المتغيرات التي تحكم قرار اللاجئين بالعودة إلى سورية، ثم تناول واقع عودة اللاجئين إلى مناطق النظام، ومناطق المعارضة، ومناطق الإدارة الذاتية، لتحديد أهم المؤشرات المرتبطة بعودة اللاجئين إلى هذه المناطق.

أولاً: منهجية البحث

1. مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الأفراد السوريين الذين اضطروا لمغادرة سورية إلى الأردن وتركيا ولبنان والعراق، منذ عام 2011. وقد بلغ عددهم في هذه الدول وفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (5.554.915) وذلك بتاريخ 27-08-2020 موزعين كما في الشكل (1)، الذي يبين تطور أعداد اللاجئين في: تركيا، والأردن، ولبنان، والعراق منذ عام 2014.[1] مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الوضع القانوني لهم في هذه البلدان، بين اللجوء، والحماية المؤقتة للأعداد الواردة في هذا الشكل، إضافة إلى وجود عدد من السوريين الحاملين للإقامة السياحية، أو إقامة العمل، أو المقيمين بشكل غير قانوني، وذلك تبعاً للشروط والقيود التي فرضتها كل دولة على وجودهم داخل أراضيها.

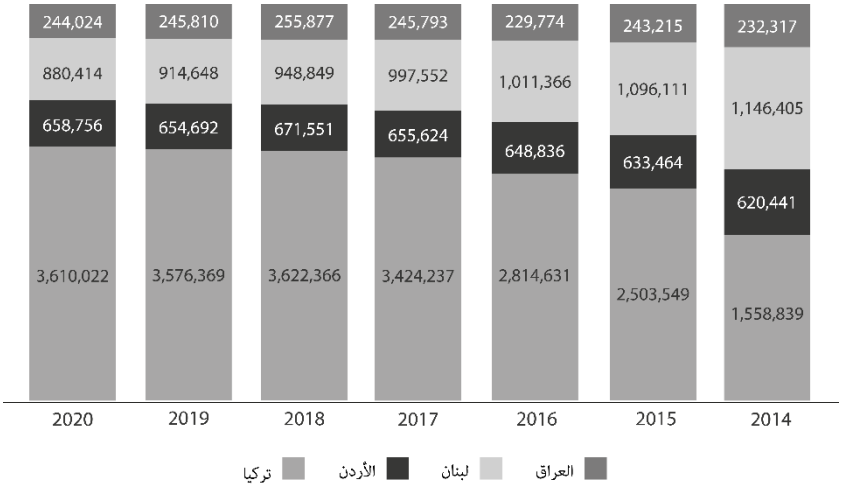

الشكل (1) يبين تطور عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار منذ عام 2014 حتى الوقت الحاضر

كما يُبين الشكل (2) أدناه عدد العائدين من هذه الدول إلى مختلف المناطق السورية منذ عام 2016 حتى تاريخ 20-07-2020، وقد بلغ المجموع الكلي للعائدين من تركيا 92.075، ومن الأردن 59.877، ومن لبنان 53.985، ومن العراق 43.302. قد لا تعكس هذه الأرقام الأعداد الحقيقية للعائدين، بسبب وجود العديد من الحالات التي لا تتم تحت إشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم مراجعة الموقع في 7-9-2020، https://bit.ly/3mFvZoi

هذه الدول، كذلك فإن هناك تفاوتاً بين هذه الأعداد وتلك التي تتبناها الحكومات، ففي تركيا صرحت الحكومة أن عدد العائدين طوعياً لهذه المناطق بلغ حتى أواخر عام 2019 ما يقارب 370.000 عائد[2].

وفي لبنان وبحسب المديرية العامة للأمن العام اللبناني، بلغ عدد العائدين المسجلين أو غير المسجلين بصفة نازح، أو الذين عادوا بشكل إفرادي، أو بواسطة رحلات العودة الطوعية المنظمة منذ 30-11-2017 وحتى 29-12-2019، 341.873 مغادراً[3].

وبلغ عدد السوريين الذين غادروا الأردن عبر مركز جابر الحدودي، منذ افتتاحه في 15-10-2018 وإلى غاية 16-09-2019، حوالي 153000 شخص يحملون صفة لاجئ، وذلك بحسب مديرية شؤون اللاجئين السوريين في وزارة الداخلية الأردنية[4].

في حين لا توجد أرقام عن أعداد العائدين من العراق خلال الأعوام الماضية، لكن تشير بعض التقديرات إلى عودة ما يقارب 850 لاجئ حتى تاريخ 07-06-2020، منذ تفشي جائحة كورونا في الشهر الثالث من عام 2020[5].

في هذا السياق، يوجد لدى العديد من الدول والمنظمات الدولية إحصائياتها الخاصة، ففي إطار المبادرة التي تقدمت بها روسيا لعودة اللاجئين، قدمت موسكو أرقامها الخاصة للاجئين السوريين العائدين. لكن وبغض النظر عن دقة هذه الأرقام، إلا أنها ما تزال بعيدة كثيراً عن مستوى التوقعات الآنية التي طمحت إلى تحقيقها المبادرة الروسية، إذ قالت الإحصاءات الروسية إن عدد اللاجئين السوريين العائدين في الفترة من تموز 2018 حتى شباط 2020 بلغ 779.544 عائداً[6].

---

[2] تركيا: نحو 370 ألف لاجئ عادوا إلى شمالي سوريا، جريدة عنب بلدي، 26-11-2019: https://rb.gy/xm77oo

[3] جورج شاهين، تحقيق عن عودة السوريين إلى بلادهم خلال 2019، مجلة الأمن العام عدد 76 كانون الثاني 2020: https://rb.gy/wreexp

[4] الداخلية الأردنية: 153 ألف سوري غادروا عبر مركز جابر الحدودي، موقع العربي الجديد، 17-09-2019: https://rb.gy/sugwoa

[5] بعد قرار لحكومة كوردستان.. لاجئون سوريون يعودون إلى بلدهم طوعاً، وكالة شفق نيوز، 07-06-2020: https://rb.gy/aiwix7

[6] البيان المشترك للهيئتين التنسيقيتين الوزاريتين الروسية والسورية حول المشكلات التي تعيق تطبيق مبادرة عودة المهجرين إلى أماكن إقامتهم المختارة، موقع وزارة الدفاع الروسية، (تاريخ الدخول: 10-03-2020): https://rb.gy/vblubr

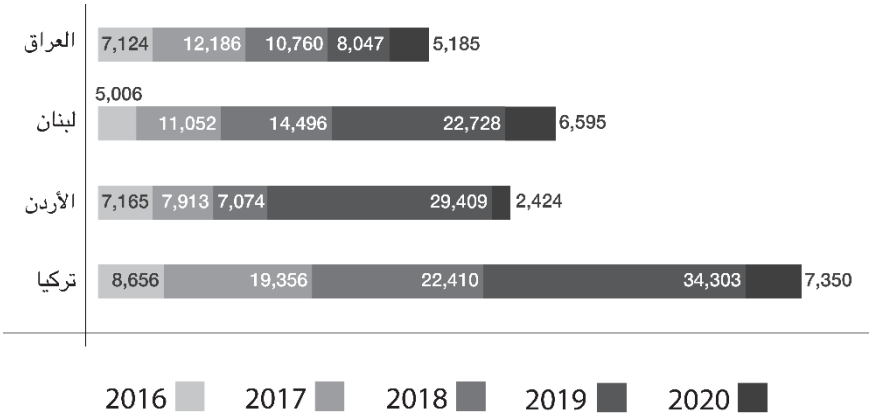

الشكل (2) يبين عدد اللاجئين السوريين العائدين من دول الجوار منذ عام 2016 حتى الوقت الحاضر
Source: Operational portal, refugee situations, UNHCR, as 2020-07-20: https://rb.gy/ine2pl

ويبين الشكل (3) المجموع الكلي لأعداد العائدين منذ عام 2016 حتى أواخر شهر تموز/يوليو 2020، فقد بلغ العدد الكلي لمجموع العائدين حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 250.555. كذلك يبين الشكل توزع السيطرة العسكرية على الخارطة السورية بين المعارضة السورية والإدارة الذاتية ونظام الأسد. ويبين الشكل أيضاً توزع المعابر الحدودية عبر هذه المناطق، والتي تشهد عمليات عودة للسوريين من دول الجوار.

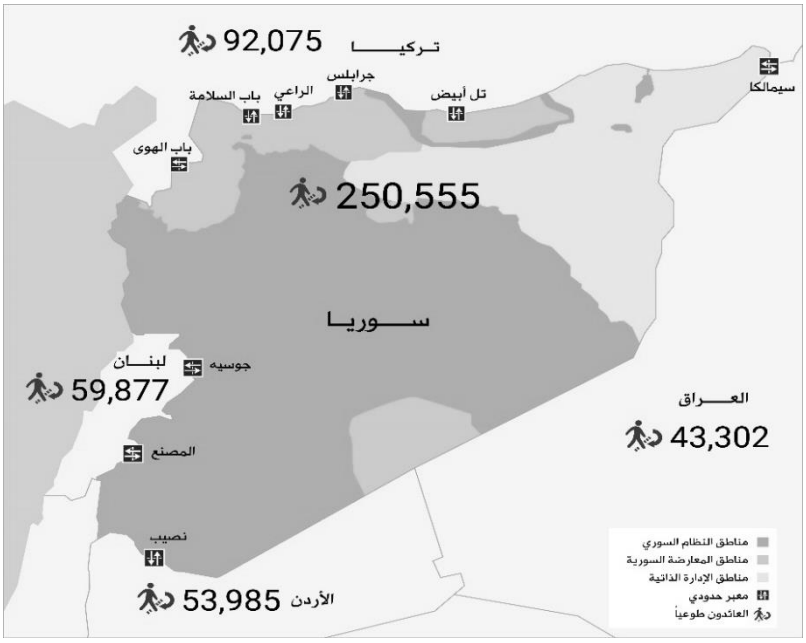

الشكل (3) يبين العدد الكلي للاجئين السوريين العائدين من دول الجوار ومناطق توزع السيطرة والمعابر الحدودية في سورية حتى شهر آب 2020، المصدر: https://bit.ly/33p0S8K

2. العينة

تم اختيار عينة ملائمة بلغ عددها (620) من الأفراد اللذين تم استهدافهم في الدول المذكورة أعلاه، وقد تم مراعاة توزع أفراد العينة بما يتناسب مع العدد الكلي للسوريين في هذه الدول، ووزعت هذه العينة على مجموعتين شملت المجموعة الأولى الأفراد المستجيبين لملء استبانة الدراسة وبلغ عددهم (600) مستجوب، فيما شملت المجموعة الثانية الأفراد الذين شاركوا في حضور مجموعات التركيز وبلغ عددهم (20) شخصاً توزعوا على مجموعتي تركيز. ويبين الجدول (1) توزع العينة وفقاً للدولة والمدينة وعدد أفراد العينة.

وتم اختيار هذه الدول كونها تعد الدول الأكثر استضافة للاجئين السوريين، وكونها تشهد حركية لعودة اللاجئين مؤخراً، يضاف إلى ذلك حدودها البرية المشتركة مع سورية والتي تسهل عملية العودة في حال حدوثها. كذلك تم اختيار بلدة انخل في محافظة درعا وبلدة كفر بطنا في ريف دمشق كونهما شهدتا خلال الفترات الماضية عدداً من حالات العودة لبعض اللاجئين من الأردن ولبنان.

الدولة	المدينة	عدد أفراد العينة	
		الاستبانات	جلسات تركيز
تركيا	إستانبول	100	
	غازي عنتاب	75	
	شانلي أورفة	75	
لبنان	عرسال	89	
	البقاع	56	
	طرابلس	15	
الأردن	عمان	80	
	مأدبا	6	
	المفرق	6	
	الزرقاء	19	
	الكرك	4	
العراق	أربيل	45	
	دهوك	25	
	السليمانية	5	

سورية	بلدة كفر بطنا - ريف دمشق	-	10
	بلدة انخل- درعا	-	10
المجموع		600	20

جدول (1) توزع أفراد العينة وفقاً لدول إقامتهم

مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود الزمنية والمكانية لإنجاز الدراسة، وقد بذل القائمون على إعداد الدراسة جهوداً كبيرة لضمان تمثيل العينة المختارة لمجتمع الدراسة من جهة الخصائص الديمغرافية، وطبيعة اللاجئين السوريين عدداً وتوزُّعاً داخل هذه الدول، إضافة إلى الصعوبات في اختيار العينة الملائمة ضمن هذه الدول نتيجة تردد الكثير من الأفراد في قبول ملء الاستبانة نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله وتخوفهم من أي تبعات قد تسببها الاستجابة لهذه الاستبانة، لذا أحجم الكثير ممن قبلوا ملء الاستبانة عن ذكر أي معلومات شخصية خاصة بهم، إلى جانب الصعوبة في تأمين أفراد ملمين بتوصيف المشهد الأمني وتحليله للمشاركة في جلسات التركيز، بسبب التخوف من الأجهزة الأمنية داخل مناطق النظام. ومن جانب آخر كان هناك صعوبة في الوصول إلى تحقيق التوازن في جلسات التركيز بين عدد الذكور والإناث، بسبب عدم تقبل النساء في هذه المناطق للمشاركة في هذه الجلسات لأسباب ترتبط بالبيئة المحافظة لهذه المناطق والتخوف من الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد.

3. أداة البحث المستخدمة

استندت الدراسة على أداتين بحثيتين تتمثلان في:

الأولى: استبانة بحثية

تم تنفيذ استطلاع الرأي مع أفراد العينة بالاعتماد على استبانة بحثية تتكون من (11) سؤالاً، تضمنت أسئلة ذات نهايات مغلقة، ليتم تغطية جميع الجوانب المتعلقة بالمتغيرين الرئيسيين للدراسة وهما: **توصيف المشهد الأمني في سورية، وعودة اللاجئين السوريين**. أما في مجموعات التركيز فقد ضمت أسئلة مفتوحة لتُتيح للمستجوبين إمكانية التعبير عن رأيهم في الأسئلة المطروحة، مما مكننا من تقييم الواقع الحالي لهذه المتغيرات لدى مجتمع الدراسة وتشخيص مدى توفر الظروف الأمنية المناسبة لإمكانية عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، بما يتناسب والواقع الحالي الذي تشهده المناطق الخاضة لسيطرة المعارضة السورية، ونظام الأسد، والإدارة الذاتية.

وقد تم الاعتماد خلال هذا البحث أو الاستطلاع على نوعين من مصادر البيانات: الأولى مصادر أولية: والتي تم الحصول عليها عبر الاستبانة بشكل مباشر، وجلسات التركيز. والثانية: مصادر ثانوية شملت التقارير والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع أو التي أصدرتها وحدة المعلومات. وقد تم الاعتماد في توزيع هذه الاستبانات على مجموعة من الباحثين الميدانيين في تركيا ولبنان والأردن والعراق، فيقوم الباحث المدرب ضمن كل دولة بتوزيع الاستبانة بشكل شخصي أو إرسالها إلكترونياً باستخدام برنامج (Google Drive) ومساعدة المستجوب بالشروحات اللازمة عن أي نقطة يرغب بالاستفسار عنها عند قيامه بملء الاستبانة. ومن ثم قام الباحثون الميدانيون بإرسال الاستبانات المجمعة بشكل مباشر للباحث الرئيسي ليصار إلى تحليلها. وقد تم إرفاق الاستبانة في الملحق رقم (1).

الثانية: مجموعات التركيز

تم عقد جلستي تركيز في بلدتي انخل في محافظة درعا وكفر بطنا في محافظة ريف دمشق، كما يبين الجدول (1). تكونت كل مجموعة تركيز من مجموعة من الأفراد بلغ عددهم 10 في كل مجموعة، وتركزت المحاور الأساسية في جلسات التركيز على القضايا المرتبطة بالمشهد الأمني داخل مناطق سيطرة نظام الأسد وارتباطها بعودة اللاجئين إلى هذه المناطق. إلى جانب تناول واقع اللاجئين العائدين إلى هذه المناطق، والتعرف إلى منظورهم المستقبلي لملف عودة اللاجئين إلى هذه المناطق. وقد واجه الباحثون **مجموعة من التحديات** المرتبطة في عقد هذه الجلسات من خلال عدم إمكانية تجميع الحاضرين في مكان واحد خوفاً من التعرض للمساءلة من قبل الجهات الأمنية المسيطرة على المنطقة، وعدم رغبة بعض أفراد العينة بالتعبير عن آرائهم بشكل جماعي، مما اضطر الباحث لعقدها بشكل منفرد أو ضمن مجموعة صغيرة. كما واجه الباحثون صعوبة في تأمين الأفراد ذوي الخبرة لمناقشتهم في المحاور التي تضمنتها جلسات التركيز، مما يعكس بعض التفاوت في مستوى النقاشات التي دارت في جلستي التركيز. وقد تم الاستفادة من مخرجات هذه الجلسات وتضمينها في تحليل البيانات. وتم إرفاق جدول يتضمن المحاور الأساسية لجلستي التركيز في الملحق رقم (2).

ثانياً: تحليل البيانات

فيما يلي تحليل لإجابات أفراد العينة على الاستبانة البحثية المقدمة لهم.

1. خصائص العينة

1.1 الجنس

بلغت نسبة الذكور 70% بينما بلغت نسبة الإناث 30%، كما يبين الشكل (4). ويرجع انخفاض نسبة مساهمة الإناث في عينة الدراسة إلى طبيعة المادة التي تناولها استطلاع الرأي، والمتعلقة بتوصيف المشهد الأمني داخل سورية وارتباطه بعودة اللاجئين، فالذكور يميلون بنسبة أكبر من الإناث للاهتمام بمتابعة التطورات المرتبطة بالمشهد الأمني والعسكري، بينما ينال الموضوع اهتماماً أقل لدى الإناث، بحكم طبيعة الحياة في مجتمعات اللجوء وتحمل الإناث عبئاً كبيراً في رعاية أسرهن، وانخراط نسبة كبيرة منهن في تأمين سبل المعيشة، وهذا لا ينفي طبعاً وجود نسبة من الإناث ذوات الاهتمام بمثل هذه القضايا لأسباب ترتبط بكون نسبة جيدة منهن يتقلدن دور رب الأسرة بعد اللجوء إلى الدول المجاورة، وما يترتب على ذلك من ضرورة متابعة الوضع الأمني وتأثيره على قرار عودة أسرهن إلى سورية.

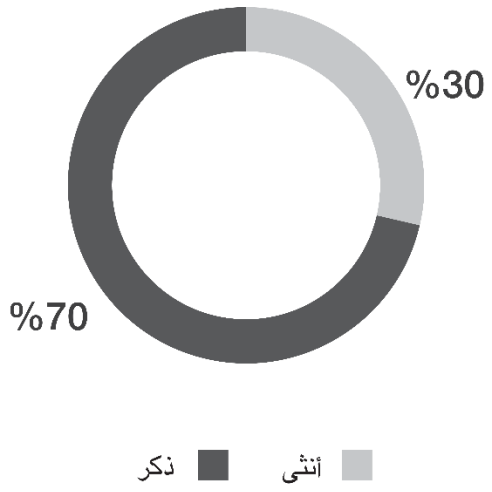

الشكل (4) يبين جنس العينة

ومن جانب آخر، مثلت بعض العوامل المرتبطة بالعادات الاجتماعية لدى بعض مجتمعات اللاجئين السوريين، والتي يغلب عليها الطابع المحافظ، مانعاً من مشاركة الإناث في استطلاع الرأي.

2.1 العمر

تتركز الفئة العمرية لعينة الدراسة ما بين 25-35 سنة مثلت نسبة 55% منها، بينما شكلت الفئة العمرية 36-45 نسبة 18%، وتماثلها بالنسبة نفسها تقريباً الفئة العمرية أقل من 25 بنسبة 17%، في حين بلغت الفئة العمرية 46-55 نسبة 7%، ونسبة 3% للفئة العمرية التي تتجاوز 55 كما يبين الشكل (5). وتعكس الفئة العمرية للعينة تنوعاً في أعمار المستجوبين وتوازناً منطقياً من جهة النسب المئوية، فتشكل فئة الشباب النسبة الأكبر من عدد اللاجئين السوريين في الخارج، بحكم اضطرار غالبيتهم للفرار من التجنيد الإلزامي، والاعتقالات التعسفية والانتهاكات السائدة بسبب تردي الوضع الأمني، إلى جانب تدهور سبل المعيشة في غالبية المناطق السورية والارتفاع المضطرد في معدلات البطالة، ومحاولة أفراد هذه الفئة البحث عن فرص لضمان مستقبلهم في مجال التعليم والعمل، ففي تركيا، البلد الذي يستضيف العدد الأكبر من السوريين الفارين من النزاع، شكلت الفئة العمرية (15-44) نسبة 48.6%، وشكلت الفئة العمرية (0-14) نسبة 39.6% من السوريين المسجلين في قيود دائرة الهجرة التركية[7].

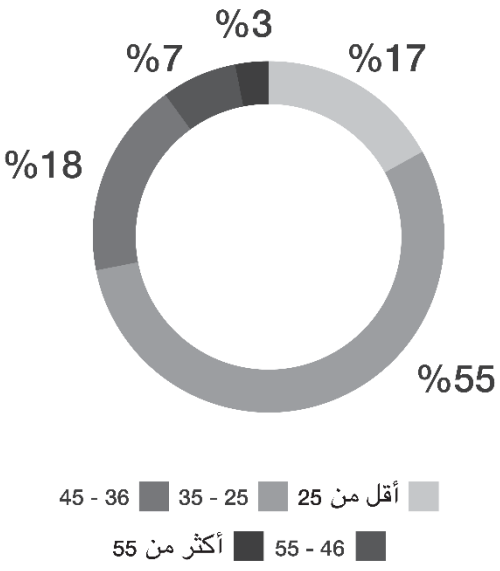

الشكل (5) يبين الفئة العمرية للعينة

[7] Directorate General of Migration Management, 27-08-2020: https://rb.gy/gghqaw

3.1 المستوى التعليمي

بلغت نسبة حملة الشهادة الجامعية نسبة 52%، في حين بلغت نسبة حاملي شهادات المعهد المتوسط 19%، بينما بلغت نسبة حاملي الشهادة الثانوية وما دون نسبة 29%. كما يبين الشكل (6). مما يعطي نتائج الاستطلاع مصداقية أكبر كون غالبية أفراد العينة ذوي خلفية تعليمية جيدة، الأمر الذي قد ينعكس بشكل جيد على الاستنتاجات التي سيقدمها الاستطلاع، من خلال فهمهم وتقييمهم للواقع الأمني في سورية بشكل أفضل.

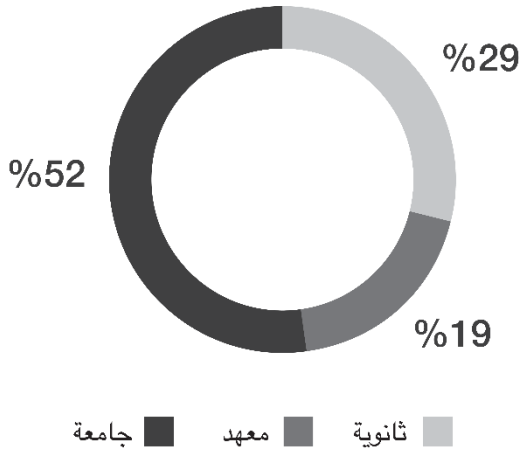

الشكل (6) يبين المستوى التعليمي لعينة الدراسة

4.1 محافظة قدوم اللاجئ

تنوع أفراد العينة من جهة المحافظة التي قدموا منها كما يبين الشكل (7)، وقد ضمت العينة غالبية المحافظات السورية وبنسب متفاوتة تبعاً لمناطق تركزهم في الدول المجاورة، وتوزعت العينة بين كل من المنطقة الوسطى متضمنة حمص بنسبة 21%، وحماة 2%، والمنطقة الشرقية متضمنة دير الزور بنسبة 18%، والحسكة 13% والرقة 5%، والمنطقة الجنوبية متضمنة درعا والسويداء والقنيطرة بنسبة 5%، ودمشق بنسبة 12% وريف دمشق بنسبة 10%، والمنطقة الشمالية متضمنة حلب بنسبة 10%، وإدلب 3%، والمنطقة الساحلية متضمنة طرطوس واللاذقية بنسبة 1%. وتعكس هذه النسب توزع منطقي للعينة إلى حد ما، لتعكس مختلف آراء السوريين من مختلف المحافظات. مع الأخذ بعين الاعتبار محاولة المستجوبين مراعاة هذا المتغير المرتبط بمحافظة القدوم عند استهداف أفراد العينة، وبما هو متاح لهم من إمكانات مادية وزمنية للوصول إلى هذا الهدف.

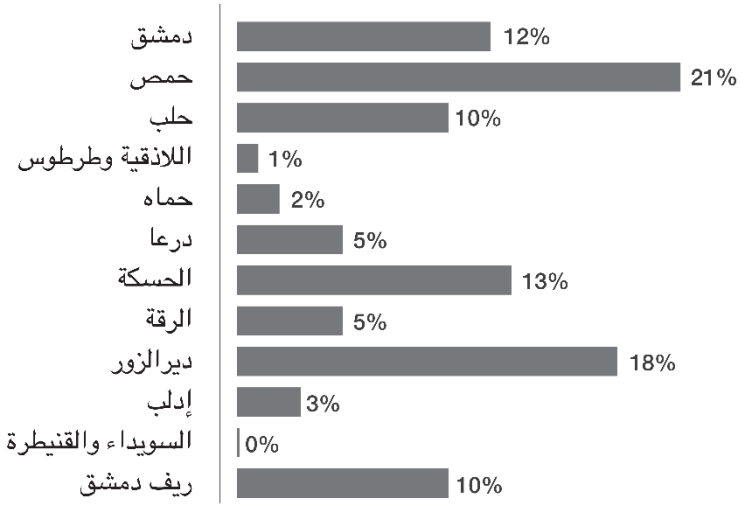

الشكل (7) يبين محافظة قدوم أفراد العينة

5.1 مكان الإقامة الحالي

بلغت نسبة أفراد العينة المقيمين في تركيا 42%، في حين بلغت نسبتهم في لبنان 27% و19% في الأردن و12% في العراق. كما يبين الشكل (8). وتتناسب هذه النسب مع أعداد توزع السوريين في هذه الدول، مما يعطي نتائج الاستطلاع مصداقية أكبر من ناحية تمثيل العينة للسوريين في هذه الدول، وبالتالي القدرة على تعميم الاستنتاجات التي سيقدمها الاستطلاع.

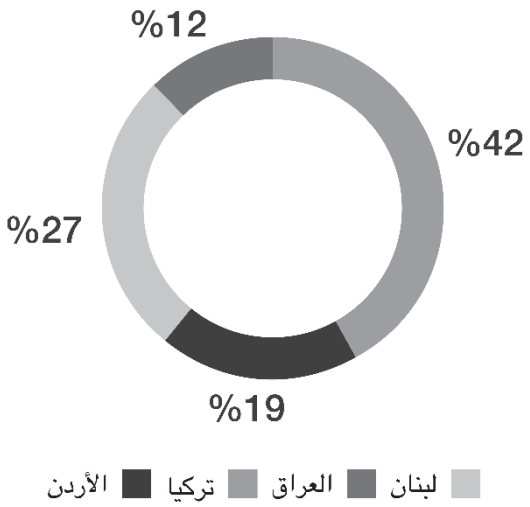

الشكل (8) يبين مكان الإقامة الحالية للعينة

6.1 عدد السنوات في مكان الإقامة

تركزت النسبة الأكبر لأفراد العينة من جهة عدد سنوات الإقامة في بلد اللجوء في الفترة أكثر من خمس سنوات وبنسبة 60%، في حين مثلت نسبة (5-2) سنوات نسبة 38%، بينما لم تتجاوز فترة أقل من سنتين نسبة 2% كما يبين الشكل (9). فمنذ اندلاع النزاع في سورية عام 2011 بدأت حركات النزوح من داخل سورية إلى هذه الدول، والتي كان أشدها في عامي 2013 و2014، وهذا ما يفسر منطقياً وجود غالبية النازحين لفترة أكثر من خمس سنوات في هذه الدول. مع استمرار توافدهم لهذه الدول بعد عام 2014 ولكن بمعدلات أقل.

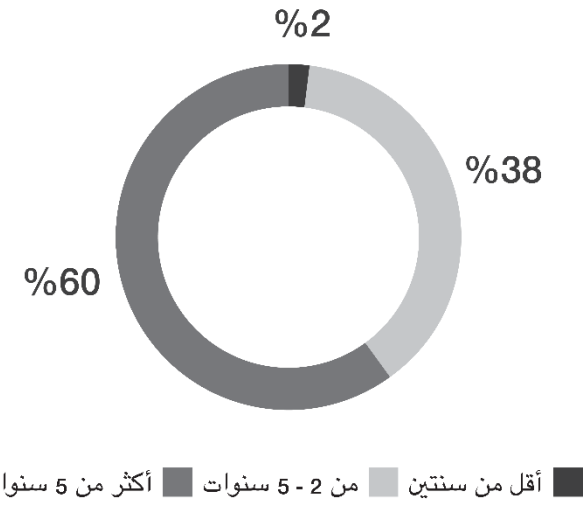

الشكل (9) عدد السنوات في مكان الإقامة

2. مؤشرات المشهد الأمني العام

للتعرف أكثر إلى واقع المؤشرات المرتبطة بالمشهد الأمني العام، تم صياغة مجموعة من العبارات العامة التي حاولت قياس مدى إدراك العينة لهذا المشهد وإلمامها بالتطورات المرتبطة به، وذلك بهدف تحليل دوافعها تجاه عملية العودة إلى أرض الوطن.

عند أخذ رأي العينة عن المشهد الأمني في مناطق النظام، اتفقت عينة الدراسة بنسبة 81.8% على أن سلوك الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لم يتغير عما كان سائداً قبل انطلاق الثورة السورية في عام 2011، بل على العكس ازداد سلوك هذه الأجهزة ضراوة تجاه المدنيين، وازدادت حالات الاعتقال

والتصفية والتعذيب الممنهج، مما ولد قناعة لدى المواطنين أن هذه الأجهزة عصية على الإصلاح في المستقبل.

وتتفق عينة الدراسة بنسبة 70.3% على أن هذه الأجهزة تعاني من فوضى في عملها وتدني مستوى التنسيق فيما بينها. ويبرز ذلك بشكل واضح في تعدد هذه الأجهزة وارتباطاتها الإدارية، والتنافس فيما بينها، والتداخل الشديد في مهامها، والذي وصل في كثير من الأحيان إلى حد التضارب في السلوكيات والقرارات، الأمر الذي أفرز فيها فساداً مستشرياً وتضخماً كبيراً في الملاك الوظيفي لهذه الأجهزة، وبشكل لا يتناسب مع حجم المهام الموكلة إليها أساساً.

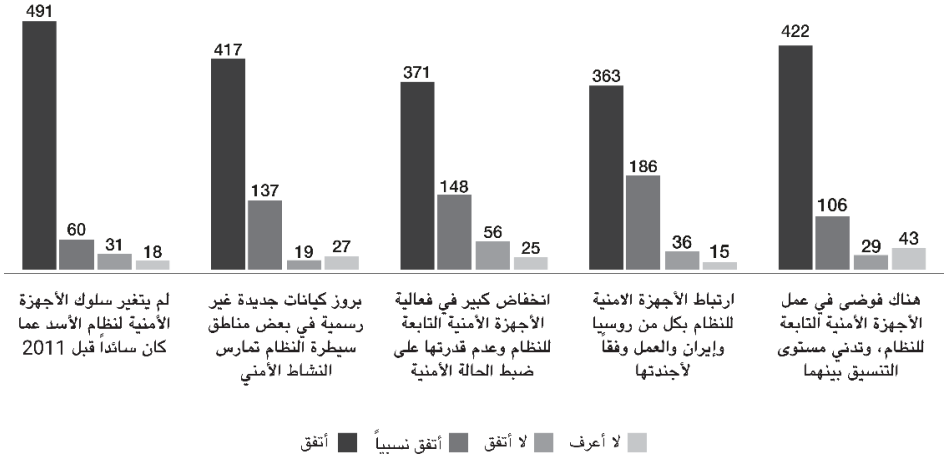

الشكل (10) يبين مؤشرات المشهد الأمني العام في سورية

في السياق ذاته تتفق العينة بنسبة 69.5% على أن النشاط الأمني لم يعد محصوراً بالأجهزة الأمنية داخل مناطق سيطرة النظام، بل إن هناك كيانات جديدة بدأت تبرز في هذه المناطق، فتم الموافقة على قرار الترخيص للشركات الأمنية الخاصة كرد فعل على الخلل الأمني في مرحلة ما بعد عام 2011، وعوّض نشاطها إلى حدّ كبير النقص في عدد أفراد الشرطة، وساهمت في توفير الحماية لرجال الأعمال ومنشآتهم، كذلك حدّت تلك الشركات من تزايد نسبة الجريمة، وعمليات الخطف والابتزاز التي تعرّض لها رجال الأعمال بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، لكن في المقابل، فإن هذه الشركات ساعدت نظام الأسد في الحفاظ على ولاء مقاتلي الميليشيات وأُسَر القتلى، من خلال تأمين فرص عمل لهم فيها بعد حل عدد كبير من الميليشيات، ناهيك عن فرص العمل التي أتاحتها لطلبة

الجامعات من أبناء الطائفة العلوية في حمص ودمشق، وعكست تلك الشركات قوة الشبكات الزبائنية بين رجال الأعمال والمستثمرين، وبين رجالات النظام الأمنيين والعسكريين والسياسيين[8].

وفيما يتعلق بفاعلية الأجهزة الأمنية، تتفق العينة بنسبة 86.5% أن هذه الأجهزة فقدت الكثير من فاعليتها بعد حركة الانشقاق الكبير في صفوفها، وعدم قدرتها على تعويض هذا النقص، أضف إلى ذلك تأثير الوضع الاقتصادي على حركية هذه الأجهزة وأنشطتها والحد من قدرتها بشكل كبير على ممارسة الدور الذي كانت تتبوأه قبل عام 2011. وبالتالي فإن هذه الأجهزة فشلت في اختبارات الواقع، فرغم الانتشار الأمني والعسكري الأفقي والممتد بشكل رئيسي داخل البنية المحلية، وطبيعة النهج العنفي المتبع من قبل هذه الأجهزة، إلا أن هذه الأجهزة فشلت في الأداء الأمني وفقاً لوظيفتها القائمة.

إن النفوذين الإيراني والروسي بات حقيقة واقعة في سورية، وتتفق العينة بنسبة 91.5% على وجود ارتباط بين هذه الأجهزة وكل من هذين الدولتين والعمل وفقاً لأجنداتهما. ففي ظل هذين النفوذين وفرض أجنداتهما داخل سورية، فقدت الأجهزة الأمنية ذلك الزخم من النفوذ الذي كانت تحوزه قبل عام 2011، مع توجه طهران وموسكو للتغلغل داخل هذه الأجهزة ومحاولة السيطرة على قراراتها والتحكم فيها، وتطويع عملها لخدمة التوجهات الخاصة بأهداف كل منهما[9]. انظر الشكل (10).

[8] منهل باريش، الشركات الأمنية الخاصة في سوريا: وكلاء جُدُد في خدمة النظام، مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، 28-07-2020: https://rb.gy/eztczo

[9] عدنان أحمد، صراع إيراني - روسي على المؤسسات الأمنية السورية: فيلق سادس قريباً، موقع العربي الجديد، 31-05-2019: https://rb.gy/mrel2c

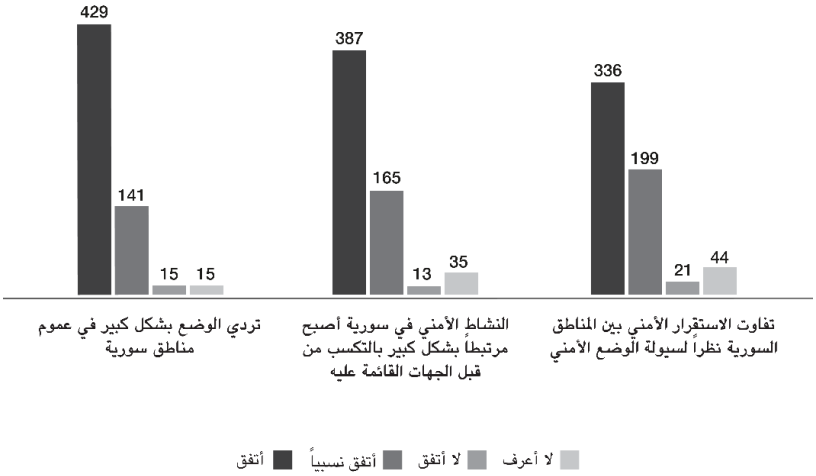

الشكل (11) يبين مؤشرات المشهد الأمني العام في سورية

هناك اتفاق تام بنسبة 71.5% ونسبي بنسبة 23.5%، على أن الوضع الأمني في عموم المناطق السورية متردٍ بشكل كبير، وهذا ما تؤشر له التقارير الميدانية الواردة من جميع هذه المناطق على مر الأعوام الماضية، وإن تفاوتت حدة هذا التدهور الأمني بين هذه المناطق، إلا أنها تبين مدى الصعوبة التي تكتنف حل إشكاليات البيئة الأمنية ضمن هذه المناطق، وتمهيد الطريق لعودة اللاجئين في المستقبل القريب، كذلك تتفق العينة تماماً وبنسبة 64.5% أن النشاط الأمني في عموم المناطق السورية أصبح مرتبطاً بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، في حين تتفق نسبة 27.5% بشكل نسبي مع هذه التوصيف. فقد أدت حالة الفلتان الأمني إلى تعَمُق غياب المساءلة والقدرة على ضبط سلوكيات الأفراد العاملين في المؤسسات والكيانات والمجموعات المكلفة بالعمل الأمني، أضف إلى ذلك، تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عموم المناطق وما رافقه من تدهور في مستوى الحياة المعيشة وشيوع الفساد والمحسوبية والزبائنية لدى قادة هذه الأجهزة[10]، كل هذه العوامل وغيرها كان لها تأثير كبير على هذا النشاط، وتحوله إلى أداة للتكسب من منتسبي هذه الأجهزة بحكم امتلاكها للنفوذ الذي يتيح لها إطلاق يدها في الحياة الاقتصادية للمواطنين[11]، هذا الأمر يتجسد

[10] يزن شهداوي، شبيحة النظام وضباطه "مافيات" تحتكر الاقتصاد في حماة، موقع صدى الشام، 22-05-2018: https://rb.gy/2ivomg

[11] أنصار جاسم، خبث السلطة: الاعتقالات في سوريا كجزء من منطق سياسي واقتصادي، مؤسسة HEINRICH-BÖLL-STIFTUNG، مكتب بيروت، 12-01-2016: https://rb.gy/xchlod

بشكل كبير في مناطق النظام[12]، وبدرجات أقل في باقي المناطق كما في إدلب ومناطق درع الفرات وعفرين[13]، ومناطق الإدارة الذاتية[14].

تتفق العينة تماماً وبنسبة 56% أن سيولة الوضع الأمني في عموم المناطق السورية أدى إلى تفاوت الاستقرار الأمني بين هذه المناطق، في حين تتفق نسبة 33% بشكل نسبي مع هذه العبارة. فما يزال المشهد الأمني يعاني من سيولة عالية وتشظٍ شديد متأثراً بطبيعة الحالة بسيولة المشهدين السياسي والعسكري، ومخلفاً في الوقت ذاته حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وإن بنسب متفاوتة في جميع المناطق. إلى جانب ذلك؛ فإن هذه السيولة ما زالت تخلف المزيد من الأزمات الإنسانية الحادة التي طالت المدن والأرياف على حد سواء، معمقة من حالات الفقر والبطالة والمرض والارتفاع الكبير في معدلات الجريمة، الأمر الذي سيكون له تبعات سلبية على واقع ومستقبل المجتمعات المحلية ومدى قدرتها على النهوض في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع.

بعد اندلاع النزاع، ومع تفشي حالة الفلتان الأمني في عموم المناطق، برزت ظاهرة السطوة المتزايدة للأجهزة الأمنية لضبط هذا الفلتان وإرساء الاستقرار الأمني، وتتفق العينة بنسبة 83% على زياد سطوة هذه الأجهزة، مستغلة حالة الفراغ الأمني. كما برزت ظاهرة اعتماد هذه الأجهزة على تجنيد الميليشيات المحلية في مناطق سيطرة النظام وتحول هذه الميليشيات لأذرع لهذه الأجهزة لتنفيذ أجنداتها ومخططاتها، وظهر هذا جلياً في المناطق التي استعادها النظام بعد خروجها عن سيطرته[15]، وتعاني هذه المناطق من زيادة الحملات الأمنية والاعتقالات والتفتيش كما في محافظتي ريف دمشق ودرعا[16]، وهما من المحافظات التي شهدت مؤخراً حركة عودة للاجئين من الأردن ولبنان. لكن هذه السطوة الأمنية المتزايدة شكلت رسالة تهديد واضحة لمن يفكر بالعودة إلى هذه المناطق[17]، انظر الشكل (11).

---

[12] أجهزة النظام الأمنية تستولي على 16 منزلاً لمهجرين من مناطق جنوب دمشق، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 29-07-2019: https://rb.gy/hztsls

[13] كيف تحارب تحرير الشام "فساد المنظمات" في إدلب، شبكة شام، 21-11-2018: https://rb.gy/eg4xn4

[14] بتهم الفساد إقالات وسجن لقيادات من "الآسايش" (ووحدات حماية الشعب) في الحسكة، موقع شباب بوست، 07-02-2017: https://rb.gy/pd6uma

[15] عامر الحوراني، الخطف أبرز أعمالها .... مجموعات محلية تنفذ أجندة الأفرع الأمنية في درعا، منظمة ماري، 28-01-2020: https://rb.gy/elevb2

[16] أجهزة النظام الأمنية تواصل حملاتها الأمنية في غوطة دمشق الشرقية وتعتقل 9 أشخاص من سقبا وكفربطنا، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 12-03-2019: https://rb.gy/ot2b04

[17] محمد حمص وأحمد جمال، سورية متهالكة ... إلى أين يعود اللاجئون؟، جريدة عنب بلدي، 15-09-2019: https://rb.gy/2uzmbi

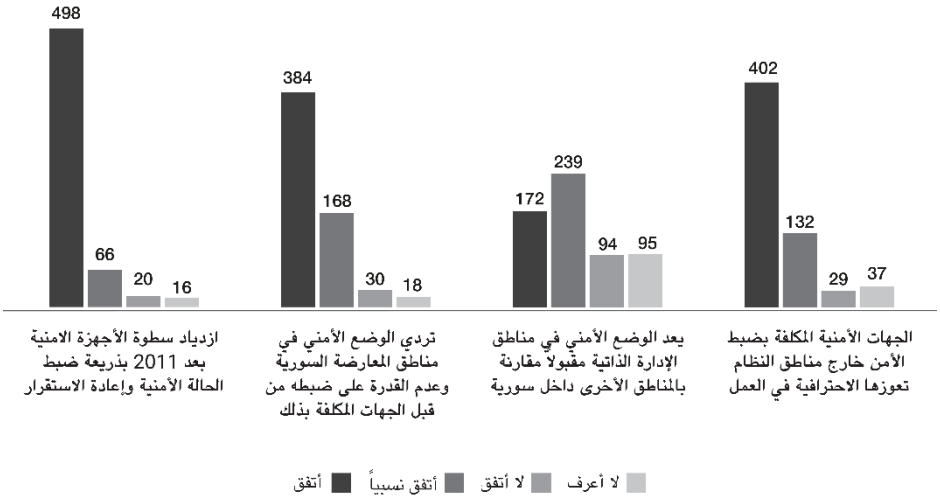

الشكل (12) يبين مؤشرات المشهد الأمني العام في سورية

في السياق ذاته تتفق عينة الدراسة بنسبة تجاوزت 90% أن الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن خارج مناطق النظام لا تمتلك الاحترافية في العمل الأمني، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى تردي الحالة الأمنية في هذه المناطق وعدم القدرة على ضبطها من قبل هذه الجهات. وما يؤكد صحة ذلك عدم تمكن هذه الجهات من الحد من العمليات الأمنية في هذه المناطق كالتفجيرات والاغتيالات وعمليات الاختطاف والسرقة، ففي مناطق المعارضة مثلاً تزايد عدد حالات الاغتيال في عام 2019 مقارنة بعددها في عام 2018[18].

وبشكل عام تبين المؤشرات الأمنية المرتبطة بهذه المناطق هشاشة الحالة الأمنية، وتعثر القوى الفاعلة المحلية والإقليمية في تطوير أدوات وآليات لضبط الوضع الأمني والحد من تدهور هذه المؤشرات، وتغلب اللامركزية على إدارة الملف الأمني وغياب جهة مرجعية مركزية تتولى إدارة هذا الملف لصالح جهات متعددة منخرطة في الشأن الأمني، والتي تؤدي أدواراً متباينة بحسب إمكانياتها وعلاقاتها والبيئة التي تنشط فيها[19]. وعلى الرغم من محاولات بعض الفصائل والتشكيلات المعارضة تطوير أدواتها وضبط الأمن من خلال أجهزة الشرطة والشرطة العسكرية وازدياد المنتسبين لتلك الأجهزة؛ إلا أنها ما تزال غير قادرة على الحد من هذا التدهور، الأمر الذي يستدعي إعادة هيكلة تلك الأجهزة ورفع مستوى التدريب الخاص بعناصرها ورفدهم بكافة التجهيزات

[18] تقارير الاغتيالات في مناطق المعارضة في عامي 2018-2019، تقارير خاصة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: https://rb.gy/rob0ns

[19] الواقع الأمني في سورية واختبار الحوكمة الأمنية، في التغيير الأمني في سورية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص 101.

اللوجستية والتقنية، بشكل يسهم في تأمين بيئة أمنية مناسبة لنشاط المؤسسات المدنية، والدفع بإشراك المجتمع المحلي والتنسيق مع فعالياته ومؤسساته في هذا الإطار، وتجسير أي هوة بين تشكيلات قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية العاملة ضمنها، بشكل يسهل مهمتها، ويعزز من حالة الأمن، ويرفع المسؤولية بأهميتها للجميع.

في الانتقال إلى مناطق الإدارة الذاتية، تتفق العينة نسبياً بنسبة 39.8% وتتفق بشكل تام بنسبة 28.6% على أن الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية يعد مقبولاً، إذا ما قورن بالمناطق الأخرى داخل سورية. لكن نسبة 15.6% من العينة لا تتفق مع هذا الطرح، إذ يتسم المشهد الأمني في مناطق الإدارة الذاتية بنوع من التمايز بين المدن والبلدات ضمن هذه المناطق، ففي حين تسود الأجواء الآمنة نسبياً في محافظة الحسكة، فإن هذه الأجواء تتبدد في محافظتي الرقة ودير الزور، وتؤشر التقارير الميدانية إلى تدهور الواقع الأمني في هاتين المحافظتين[20]، ويمكن وصفهما بكونهما المناطق الأخطر في سورية على الرغم من التواجد الكبير للقوات الروسية والأمريكية والإيرانية وقوات التحالف الدولي ونظام الأسد والأجهزة الأمنية التابعة للإدارة الذاتية. انظر الشكل (12).

3. المتغيرات التي تحكم قرار عودة اللاجئ السوري

يوجد عدد من المتغيرات التي تحكم قرار عودة اللاجئ السوري إلى وطنه، وقد تناولت الاستبانة أربعة متغيرات شملت العوامل المؤثرة على قرار العودة، ومصادر حصول اللاجئ على المعلومات لتقييم الوضع الأمني داخل سورية، والفئات الأكثر استهدافاً من اللاجئين العائدين من قبل نظام الأسد، والمهددات الأمنية التي يمكن أن يتعرض لها اللاجئ في حال اتخاذ قرار العودة. ويتفاوت تأثير هذه المتغيرات وأهميتها على قرار العودة تبعاً لعوامل متعددة ذات صلة باللاجئ السوري بشكل شخصي وبالظروف المحيطة به في بلد اللجوء.

[20] فوضى أمنية وسرقات.. أين دور "أسايش" في الرقة؟، جريدة عنب بلدي، 28-07-2020: https://rb.gy/lzvrnr

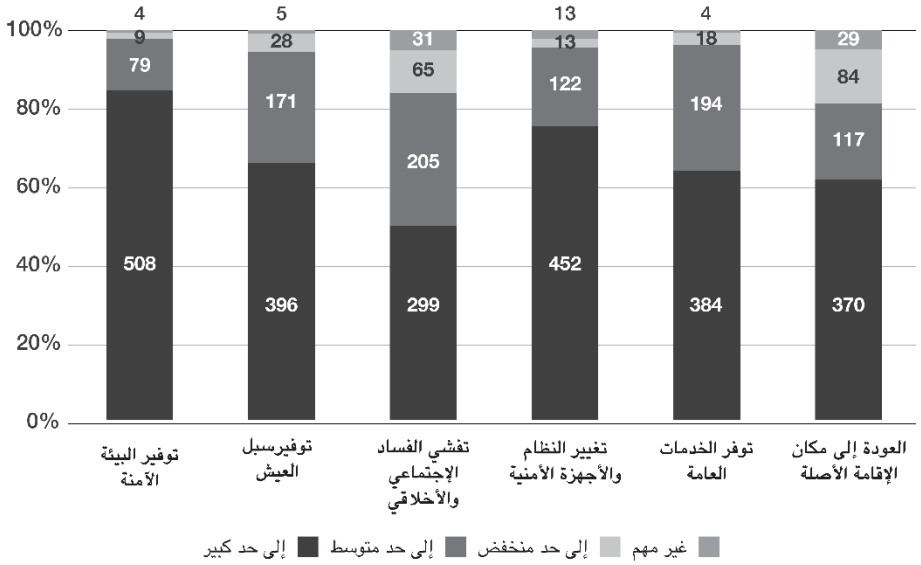

الشكل (13) يبين العوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئ السوري إلى وطنه

وفقاً للعينة التي تم استقصاء آراءها حول قضية العودة إلى سورية، وفيما يتعلق بالمتغير المرتبط بالعوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئ السوري، أكدت نسبة 85% من العينة أن عامل توفر البيئة الآمنة يعد من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة على قرار العودة، في حين ترى نسبة 12% منها أنه مهم إلى حد متوسط. والبيئة الآمنة في هذا السياق تعني الوقف الفعال للأعمال القتالية، وتقييد سلطة الأجهزة الأمنية في الحياة العامة للمواطنين أو التعدي عليهم من قبل هذه الأجهزة، أو من قبل الميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة في طول البلاد وعرضها. فوفقاً للعديد من التقارير الميدانية التي ترصد مؤشرات المشهد الأمني داخل عموم المناطق السورية، ما تزال هذه المناطق تشهد انفلاتاً أمنياً وإن بدرجات متفاوتة بين المناطق المسيطر عليها من قبل حكومة الأسد، والمناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة السورية في الشمال، والمناطق التابعة للإدارة الذاتية في الشرق. فعامل توفر البيئة الآمنة والمستقرة هو ما دفع الكثير من اللاجئين السوريين إلى النزوح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أكثر أمناً داخل سورية، قبل اتخاذ قرارهم باجتياز الحدود إلى البلدان المجاورة فراراً بأرواحهم وحفاظاً على كرامة عائلاتهم وخوفاً من التعرض إلى أي مهدد أمني. ويمثل توفر البيئة الآمنة قضية جوهرية في حياة اللاجئ السوري، في حال اتخذ قرار العودة إلى وطنه، فهناك نسبة جيدة من اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة لهم آثرت تحمل التحديات والصعاب المعيشية

والمجتمعية على أن تعود لسورية في ظل عدم وجود بيئة آمنة وضمانات دولية للحفاظ على أمنهم الشخصي وأمن ذويهم.

في السياق ذاته، ترى نسبة 75% من عينة الدراسة أن تغيير النظام الحاكم وتغيير الأجهزة الأمنية المرتبطة به عامل هام إلى حد كبير في قرار عودتهم، في حين ترى نسبة 15% أنه عامل هام إلى حد متوسط. ومرد ذلك إلى الدور الكبير الذي لعبته الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد بمختلف تصنيفاتها وفروعها في تهجير السوريين، عبر عمليات الاعتقال والتعذيب الوحشي وتصفية المعتقلين المناوئين للسلطة الحاكمة، وشبكات التجسس التي زرعتها هذه الأجهزة داخل المجتمع السوري عبر العقود الماضية، فقد مثلت تهديداً حقيقياً لكرامة المواطنين وأمنهم الشخصي. ويُقدّر عدد عناصر أجهزة الأمن السورية المختلفة بنحو 100 ألف عنصر وضابط، في الوقت الحاضر، وهناك عشرات الآلاف المنظمين في مليشيات موالية تقاتل في صفوفهم. وتُعدُّ سورية من أكثر الدول الأمنية استناداً إلى حصة المواطنين من عناصر الاستخبارات، فلكل 129 مواطناً سورياً، يوجد عنصر أمني، وهي من أعلى النسب في العالم[21].

في الجانب الاقتصادي ذي الصلة بقرار العودة، ترى نسبة 66% من العينة، أن مدى توفر سبل العيش في سورية هو عامل هام إلى حد كبير في قرار عودة اللاجئ، في حين ترى نسبة 34% من العينة أن هذا العامل هام إلى حد متوسط. فنظراً للواقع الاقتصادي المتردي في عموم المناطق السورية، تشكل قضية تأمين سبل العيش هاجساً يؤرق النسبة الكبرى من السكان ممن هم في داخل سورية، مع تدهور كبير في جميع القطاعات الاقتصادية والتدهور الحاصل في القطاعات الإنتاجية، والتراجع الكبير في سعر صرف الليرة السورية، والارتفاع الكبير في معدلات التضخم والفقر، والآثار الناجمة عن فرض العقوبات الدولية، وغيرها من التحديات الاقتصادية التي أثقلت كاهل المواطنين ووضعت غالبيتهم في تحدي مدى القدرة على الصمود الاقتصادي، والتكيف مع الواقع الاقتصادي المتردي. أضف إلى ذلك، قيام النظام بعدم السماح بعودة الموظفين إلى أماكن عملهم السابقة في المناطق التي استعادها، كونه يعدُّهم بمثابة "خونة" بالنسبة له[22]. إلى جانب حملات الاعتقال والتجنيد التي يقوم بها داخل هذه المناطق[23]، والتي أدت إلى شلل شبه كامل في الحياة الاقتصادية، وغياب أية بوادر لتشغيل الورش الصناعية أو العمل في القطاع الزراعي. ووفقاً لذلك، فإن تأثير

[21] ريان محمد، استخبارات النظام السوري: مافيات بصفة أجهزة أمنية، موقع العربي الجديد، 14-04-2020: https://rb.gy/k00ljj

[22] أحمد زكريا، النظام السوري يهمل البنى التحتية ويمنع الموظفين من العودة إلى عملهم!، منصة SY24، 03-01-2019: https://rb.gy/ui1gzk

[23] في الغوطة الشرقية منذ الربع الأول من عام 2018، قام النظام بحملات الاعتقال والتجنيد الإجباري التي شملت نحو 90 % من الذكور الذين تتراوح أعمارهم من 18 وحتى 45 عاماً بالإضافة إلى قيامه بالإخفاء القسري الممنهج بحقهم.

هذا العامل الاقتصادي من الأهمية بمكان في قرار عودة اللاجئ، فعدم القدرة على تأمين سبل المعيشة في حال العودة سيشكل تحدياً كبيراً لمدى قدرة اللاجئين العائدين على الاستقرار في أماكن عودتهم، والذي قد يضطرهم إلى النزوح والتفكير بمغادرة البلد مجدداً[24].

في السياق ذاته، يلعب توفر الخدمات العامة كالنقل والمياه والكهرباء والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأخرى، دوراً هاماً في تفكير اللاجئ واتخاذ قراره بالعودة. إذ ترى نسبة 64% من العينة أن هذا العامل مهم إلى حد كبير، في حين ترى نسبة 32% أنه هام إلى حد متوسط. وتشير العديد من التقارير الميدانية إلى أن سنوات الحرب أنهكت البنية التحتية لهذا البلد وأدت إلى تراجع كبير في مستوى توفر الخدمات العامة للمواطنين، وعجز حكومة النظام عن استعادة المستوى السابق لهذه الخدمات، بسبب العوز المالي الكبير للحكومة مع توقف عجلة الحياة الاقتصادية بنسبة كبيرة، وعدم البدء بعملية إعادة الإعمار، وقد أدى تراجع الخدمات العامة إلى حدوث حالات نزوح داخلي في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، والتي يلاحظ أيضاً وجود تباين في مستوى توفر الخدمات داخلها[25]، أضف إلى ذلك وجود حالة سخط شعبي كبير من المواطنين على عدم توفر هذه الخدمات بشكلها المناسب من جهة الكلفة ومستوى التوفر[26]. إلى جانب تعمد النظام حرمان المناطق التي استعاد السيطرة عليها من الخدمات الأساسية أو تركها عرضة للاستغلال من قبل المتحكمين بتقديم هذه الخدمات داخل هذه المناطق، كما هو الحال في الشطر الشرقي من مدينة حلب[27]، أو قيام الحكومة بتحميل السكان في هذه المناطق كلفة إعادة توصيل الخدمات العامة كالكهرباء والماء، أو ابتزازهم بدفع الفواتير المتراكمة خلال السنوات الثماني الماضية لإعادة الكهرباء والماء رغم ظروفهم المادية الصعبة[28]. في حين تشهد المناطق خارج سيطرة الحكومة حركة تعافٍ مبكر ومستوى مقبول في توفر الخدمات العامة، وإن لم يكن بالشكل الكافي الذي يتطلع له سكان هذه المناطق، نظراً لحالة عدم الاستقرار الأمني، وغياب المشاريع الكبرى في البنية التحتية والخدمات العامة ضمن هذه المناطق، لذا يشكل توفر الخدمات العامة عاملاً ذا أثر هام في تفكير اللاجئ واتخاذ قراره بالعودة.

---

[24] The Mobility of Displaced Syrians: An Economic and Social Analysis, The World Bank, 06-02-2019: https://rb.gy/4yr8bv

[25] محمد العلي، النظام في درعا: الخدمات حسب الولاءات، جريدة المدن، 19-07-2020: https://rb.gy/fcanm5

[26] وليد نوفل، الخبز في مناطق سيطرة النظام: متلازمة الفساد المرتفع والجودة المتدنية، موقع سورية على طول، 21-04-2020: https://rb.gy/ppn0xp

[27] تسع سنوات ... أحياء حلب الشرقية بدون كهرباء أو خدمات، منصة SY24، 18-04-2020: https://rb.gy/gy2snb

[28] مؤسسات الدولة تبتز أهالي درعا بالفواتير المتراكمة، جريدة عنب بلدي، 10-11-2019: https://rb.gy/ieindh

في جانب آخر مرتبط بقرار عودة اللاجئ السوري، يتخوف الكثير من اللاجئين، أنه في حال تم اتخاذ قرار العودة من قبلهم، فقد يتم إعادتهم إلى غير مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها. ويشكل هذا في نظر العديد منهم تجاوزاً كبيراً في حقهم المرتبط بالعودة الكريمة والآمنة لهم، ومدى القدرة على الاستقرار في هذه المناطق. فقد شهدت السنوات الماضية بعض حالات إعادة اللاجئين إلى غير أماكنهم الأصلية داخل مناطق النظام[29]، وغالباً تخضع العودة لمكان السكن الأصلي لاعتبارات أمنية من قبل نظام الأسد لأسباب ترتبط بسياسته في التغيير الديمغرافي لبعض المناطق التي شكلت حواضن اجتماعية للمناوئين لسلطته[30]. وقد حاز عامل العودة إلى مكان الإقامة الأصلي نسبة 62% لأهميته الكبيرة لدى عينة الدراسة. بينما رأت نسبة 32% أن أهميته تتراوح ما بين الحد المتوسط والمنخفض من جهة التأثير على قرار العودة.

في سياق متصل، تبرز قضية ضمان حقوق الملكية العقارية للاجئين العائدين كعامل لا يمكن إغفاله، باعتباره أحد العوامل التي تضمن استقرار اللاجئ في حال اتخاذ قرار العودة، وترى نسبة 60% من العينة أن هذا العامل مهم إلى حد كبير في التأثير على قرار العودة، بينما ترى نسبة 36% أن أهميته تتراوح بين المتوسطة والمنخفضة، فمنذ عام 2011، أصدر النظام أكثر من ستين قانوناً ومرسوماً تنظم قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات والتخطيط الحضري وقضايا الاستثمار، لتشكل معاً الإطار القانوني لإعادة الإعمار، وتمنح الجهات الحكومية سلطة تحديد مناطق التنمية، وتمكنها بالتالي من مصادرة الملكية الخاصة[31]، أضف إلى ذلك قيام النظام بفرض الحصول على الموافقة الأمنية قبل بيع أو التصرف بالعقارات المملوكة من قبل المواطنين داخل وخارج سورية، وكطريقة لمنع السوريين في الخارج من التصرف بأملاكهم ووضعها تحت خطر المصادرة[32]، لا سيما بعد صدور القانون رقم 10 لعام 2018 الخاص بالأملاك العقارية الذي اتخذته حكومة نظام الأسد بالحجز على عقارات الغائبين، الأمر الذي أثار ردود فعل دولية قوية تجاه هذا القرار الذي سيحرم نسبة كبيرة من اللاجئين من حقوقهم في ملكياتهم العقارية[33]. وفي هذا الصدد يبرز دور الميليشيات في محاولتها السيطرة على أملاك المهجرين كما في حالة حزب الله ضمن مدينة القصير في محافظة

---

[29] تيم الحاج، نازحو القصير في الشمال غير مدعوين للعودة إلى مدينتهم، جريدة عنب بلدي، 10-11-2019: https://rb.gy/b45spx

[30] أشرف سليمان، عودة مشروطة لأهالي داريا والنظام يضخم أرقام العائدين، شبكة بلدي الإعلامية، 21-12-2018: https://rb.gy/avft2n

[31] Muriel Asseburg, Reconstruction in Syria: Challenges and Policy Options for the EU and its Member States, German Institute for International and Security Affairs, 01-07-2020.

[32] "الموافقة الأمنية" حماية لأملاك المواطنين أم عرقلة لحياتهم، جريدة عنب بلدي، 10-07-2020: https://rb.gy/xwjbu8

[33] ميرفت عوف، أخطر قانون على الإطلاق.. نظام الأسد يعتزم سلب أملاك المهجرين قسراً، موقع ساسة بوست، 28-04-2018: https://rb.gy/dye6lm

حمص[34]، وكذلك شبكات السماسرة وتجار العقارات المنتشرة في دمشق وحلب ودير الزور وغيرها، والتي تعمل تحت نفوذ وكلاء الحرس الثوري الإيراني لشراء عقارات وأملاك السوريين النازحين والمهجرين لصالحهم، وبتسهيلات كبيرة من نظام الأسد وأجهزته الأمنية[35]، مستغلة حالة فقر وغياب أصحاب هذه العقارات[36]. أضف إلى ما سبق أن الكثير من السوريين المهجرين في الخارج أصبحوا غير قادرين على إثبات ملكياتهم لأسباب عدة[37]. وكذلك حذت الإدارة الذاتية حذو النظام في محاولة السيطرة على أملاك المهجرين، باستصدارها القرار المتعلق بإدارة أموال الغائب، الذي لقي استهجاناً كبيراً من قبل الأطراف المعنية بضمان حقوق اللاجئين، الأمر الذي أجبر الإدارة الذاتية على إلغائه لاحقاً[38].

أثرَّ النزاع الجاري في سورية منذ عام 2011 على المجتمع بشكل كبير وأفرز عادات وسلوكيات دخيلة عليه، وهو المجتمع الذي اتسم بكونه محافظاً لنسبة كبيرة من أفراده. وكان للوضع الأمني والاقتصادي والمعيشي المتدهور تأثير كبير على سلوكيات الأفراد ضمن هذا المجتمع، مع ظهور بعض السلوكيات التي لم تكن مألوفة قبل اندلاع النزاع، وفي مقدمتها تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي كالدعارة والخطف والقتل وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم[39]، إلى جانب انتشار الظواهر الاجتماعية السلبية بشكل كبير، والتي كانت موجودة بنسب محدودة قبل عام 2011، مثل السرقة، وزواج القصر، والرشاوى، والاحتيال، والتهريب، وغيرها. إلا أن واقع الحال أجبر المواطنين على تقبل هذه السلوكيات والتكيف معها قدر الإمكان، في محاولة منهم لتجاوز هذه المرحلة في تاريخ النزاع داخل هذا البلد[40]. لكن هذا العامل المرتبط بتفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي يفرض نفسه على قرار عودة اللاجئ، فقد رأت نسبة 50% من العينة أنه هام إلى حد كبير في قرار العودة، بينما رأت نسبة 34% أنه هام إلى حد متوسط، فقرار عودة اللاجئ في حد كبير منه مرتبط بعائلته التي تشاركه هذا القرار، والنسبة الأكبر من العائلات السورية اللاجئة هم من هذا المجتمع المحافظ، والتي من

[34] نينار خليفة، القصير في ظل هيمنة "حزب الله" ... تغيير في واقع الملكيات العقارية، 10-2020-09: https://rb.gy/czzmet

[35] شراء عقارات لأهداف استراتيجية... هكذا تحايل سماسرة إيران على سكان ديرالزور، موقع الحل نت، 31-2020-01: https://rb.gy/viiajr

[36] أنس الشامي، إيران تثبت أنيابها في الغوطة الشرقية في شراء العقارات، موقع أنا قصة إنسان، 15-2019-02: https://rb.gy/cnlh4l

[37] نينار خليفة، بعد إلغاء آلاف عقود الملكية في الغوطة الشرقية. ما مصير ممتلكات الأهالي؟، 16-2020-06: https://rb.gy/ykepph

[38] عماد كركص، حقوقيون يهاجمون قوانين "الإدارة الذاتية": فرمانات عسكرية، موقع العربي الجديد، 09-2020-08: https://rb.gy/c9zqv8

[39] النظام يعترف.. مخدرات وممارسات غير أخلاقية في حرم جامعة دمشق، جريدة زمان الوصل، 05-2019-09: https://rb.gy/7zrd5g

[40] محمد النجار، الشبيحة يحملون فسادهم الأخلاقي إلى دمشق والأهالي يُجبَرون على الصمت، جريدة عنب بلدي، 15-2015-03: https://rb.gy/phmru6

المستبعد أن تتقبل هذه السلوكيات الجديدة أو أن تتكيف معها، لذا يرى كثير من اللاجئين السوريين أن الواقع الاجتماعي في عموم المناطق السورية تبدل بشكل كبير، وأن بعدهم عنه لسنوات عدة وتأقلمهم الاجتماعي مع البلدان التي لجؤوا إليها، خلق فجوة كبيرة ستصَّعب من قدرتهم على التكيف مع الواقع الاجتماعي في الداخل، في حال تم اتخاذ قرار العودة[41]، انظر الشكل (13).

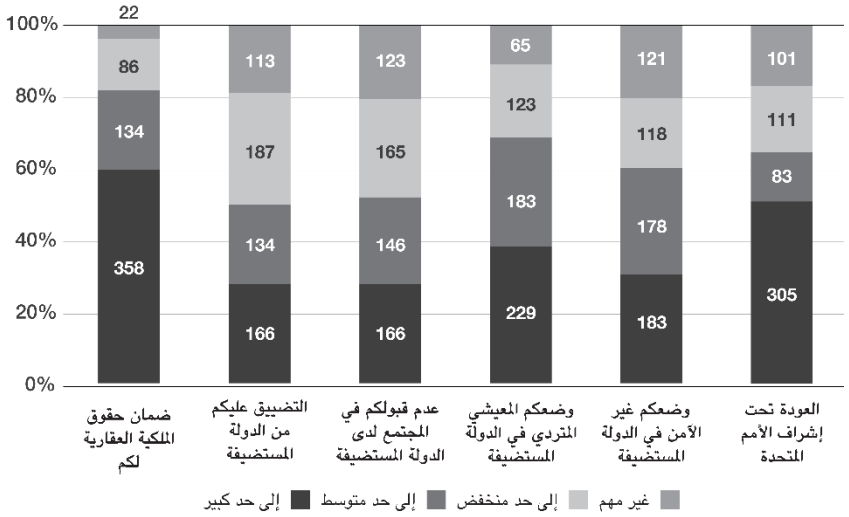

الشكل (14) يبين العوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئ السوري إلى وطنه

في الانتقال إلى العوامل المؤثرة على قرار عودة اللاجئ ذات الصلة بالدول المستضيفة لهم، ترى نسبة 50% من العينة أن تكون العودة تحت إشراف الأمم المتحدة، في حين ترى نسبة 34% أن أهمية هذا العامل تتراوح بين أهمية متوسطة ومنخفضة، بينما رأت نسبة 16% من العينة أن هذا العامل غير مهم في قرار العودة، فوفقاً للمعطيات المتوفرة عن آليات العودة المتبعة من قبل حكومة النظام وحكومات الدول المستضيفة للاجئين السوريين، يبدو أن هذه العملية ستبقى غير مكتملة ما لم تؤطر، ويتم الإشراف عليها من قبل الأمم المتحدة عبر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وهي الجهة المعنية بتقييم مدى توفر شروط وظروف العودة الكريمة والطوعية للاجئين، ووفقاً لبيانتها المتتالية، لم تتبنَّ المفوضية أي إعلان رسمي من طرفها يفيد بأن شروط وظروف العودة أصبحت مناسبة، وأنَّ بإمكان اللاجئين التفكير باتخاذ قرار العودة، فالمفوضية تجري تقييمات دورية عن الوضع في سورية، ويتم نشر تلك التقييمات من خلال تقاريرها وتصريحاتها الإعلامية، وهي متابعة

[41] في زمن الحرب .... هل سقطت دمشق أخلاقياً؟، راديو روزنة، 27-02-2019: https://rb.gy/ph21mw

من قبل نسبة جيدة من اللاجئين، باعتبارها الجهة الدولية المخولة بالإشراف عليهم داخل البلدان المستضيفة إلى حين عودتهم إلى وطنهم. ويفسر الاهتمام المتوسط والمنخفض وعدم الأهمية لدى 50% من أفراد العينة إلى عدم ثقتهم بما يصدر عن المفوضية، لاعتقادتهم أن قرارتها قد تخضع للتسييس، سواء من المجتمع الدولي أم من جانب حكومات الدول المستضيفة التي تضغط باتجاه ملف إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم، بغض النظر عن مدى توفر الشروط والظروف الموضوعية للعودة[42]، إلى جانب عدم قيامها بتقديم معلومات واستشارات كافية لمن يفكر بالعودة من قبل اللاجئين السوريين[43]، كذلك قيام بعض الحكومات باتهام المفوضية بممارسة الضغوط على اللاجئين لمنعهم من العودة[44].

في جانب الوضع المعيشي للاجئين السوريين في الدول المستضيفة، ترى نسبة 38% من العينة أهمية هذا العامل إلى حد كبير في اتخاذ قرار العودة، بينما ترى نسبة 30% أنه ذو أهمية متوسطة، في حين ترى نسبة 20% أنه ذو أهمية منخفضة، وترى نسبة 12% أنه غير مهم. ويفسر هذا التباين لدى اللاجئين حول هذا العامل لتفاوت الظروف المحيطة بسبل المعيشة داخل الدول المستضيفة، لتوفرها والتحديات المرتبطة بها خلال الأعوام الماضية، ويلاحظ أنها تشكل معضلة أساسية للاجئين السوريين في لبنان[45]، بينما هي عامل أقل حدة في الأردن والعراق، في حين يبدو أن هذه التحديات أقل حدة في تركيا. وبشكل عام فرضت الظروف المعيشية في هذه الدول نفسها على الحياة الاقتصادية للاجئ السوري، وزادت من معاناته، مع تفاوت الدعم الحكومي المقدم من قبل الدول المستضيفة التي تعاني بالأصل من تفاقم في معدلات البطالة واختلالات في أسواق أعمالها، الأمر الذي دفع نسبة كبيرة من اللاجئين إلى صفوف العاطلين عن العمل في هذه البلدان، والاعتماد على المساعدات الإنسانية لتأمين معيشتهم. ولم يكن الدعم المقدم من قبل المنظمات الأممية والدولية في قطاع سبل العيش بذلك المستوى المأمول لانتشالهم من براثن البطالة والفقر، مما زاد من

[42] بديع قرحاني، لبنان يوقف طلبات إقامة "مفوضية اللاجئين" على خلفية أزمة نازحي سوريا، جريدة الوطن، 08-06-2018: https://rb.gy/r56r7d

[43] عمار حمو وآخرون، "لو كنا نعرف، ما فكرنا بزيارتها" اللاجئون السوريون في الأردن يخسرون صفة اللجوء بعد زيارة سوريا، منظمة سوريا على طول، 13-03-2019: https://rb.gy/ibnutg

[44] مفوضية اللاجئين في الأردن تنفي وجود أية ضغوطات على اللاجئين السوريين لمنعهم من العودة، شبكة شام، 30-11-2018: https://rb.gy/ean56f

[45] قيود وضغوط متزايدة على اللاجئين السوريين في لبنان لدفعهم إلى المغادرة، تلفزيون France 24، 25-07-2019: https://rb.gy/n5fper

ضعفهم وعدم استقرارهم داخل المجتمعات المستضيفة لهم، وأثَّر بالتالي على نسبة منهم ضمن هذه الدول لاتخاذ قرار العودة إلى سورية، رغم عدم توفر الظروف المؤاتية لهذه العودة[46].

احتلت العوامل المرتبطة بالوضع غير الآمن للاجئ في الدولة المستضيفة، وعدم القبول المجتمعي له، والتضييق عليه من قبل حكومات هذه الدول، مستوى الأهمية المرتفعة نفسه، بنسبة قاربت 30%. في حين تراوحت نسبة الأهمية المتوسطة والمنخفضة بين (20-30%) لدى العينة على التوالي، بينما رأت نسبة 20% أن هذه العوامل غير هامة من جهة التأثير على قرار العودة. وتفسر هذه النسب بأنه ونظراً لاستطالة وجود اللاجئين السوريين في هذه الدول أصبح هناك تململ شعبي بين مجتمعات هذه الدول حول وجود اللاجئين السوريين، فهناك تخوف من توطينهم ضمن هذه الدول، ووجود معارضة من قبل بعض فئات هذه المجتمعات ضد هذه الخطوة لأسباب ترتبط بالتغيير الديمغرافي والإثني[47]. كذلك يرى مراقبون بأن تواجد اللاجئين شكلَّ ضغطاً كبيراً على الخدمات العامة ضمن هذه الدول ذات البنى التحتية الضعيفة أصلاً كما في الأردن[48]، في حين وجدت جل هذه المجتمعات أن وجود العمالة السورية ضمن أسواق عملها شكل مزاحمة كبيرة للعمالة المحلية، التي تعاني أصلاً من بطالة مرتفعة وأجور متدنية، مما فاقم من عدم تقبل هذه المجتمعات للاجئين السوريين. ومن جانب آخر شكل الوضع القانوني للاجئ السوري تحدياً كبيراً في هذه الدول من جهة قدرته على ضمان حقوقه بالحد الأدنى، وضمان وضعه المستقبلي في حال استطال وجوده ضمن هذه الدول. إلى جانب ذلك شكلَّ وجود اللاجئ السوري في هذه الدول، كما في لبنان وتركيا، أداة للاستقطاب السياسي بين الأحزاب السياسية، مما أرخى بتداعياته السلبية الكبيرة على الصورة الذهنية للاجئ السوري ضمن مجتمعات هذه الدول. هذه الأسباب وغيرها كان لها تأثير كبير على سلامة وأمن اللاجئ ضمن هذه الدول، والقبول المجتمعي له، وتبدل سياسات الدول المستضيفة تجاه وجوده على أرضها، كالتضييق عليه وتقليص هوامش تحركه، استجابة لمطالب شعبها وأحزابها والجهات الأخرى ذات الصلة، خوفاً من فقدان حاضنتها الشعبية ومستقبلها ضمن هذه البلدان[49].

في الانتقال إلى معرفة المصادر التي يعتمد عليها اللاجئ السوري للحصول على المعلومات عن واقع المشهد الأمني في سورية، فإن نسبة 62% من العينة ترى بأن الأقارب والأصدقاء داخل سورية

---

[46] مسؤولة أممية تكشف عن أسباب عودة لاجئي لبنان إلى سوريا، موقع الخليج أونلاين، 23-01-2019: https://rb.gy/gp2ijp

[47] علي الحسيني، أجراس الخطر من التوطين تقرع أبواب الدولة اللبنانية، مجلة الأفكار، 27-05-2016: https://rb.gy/o2gaxj

[48] صهيب التل وآخرون، اللجوء السوري يفرض تحدياته على البنى التحتية وقطاع الخدمات في محافظات الشمال، جريدة الدستور، 04-04-2013: https://rb.gy/05ytdk

[49] عمار حمو ومحمد إبراهيم، الوجود السوري في تركيا.. وقود صراع سياسي مجهول النتائج، منظمة سوريا على طول، 11-07-2019: https://rb.gy/bufdml

يمثلون المصدر الأكثر أهمية للحصول على مثل هذه المعلومات، بينما ترى نسبة 20% أن هذا المصدر ذو أهمية متوسطة، يشكل الأقارب والأصدقاء المصدر الأكثر موثوقية لدى اللاجئين السوريين لمعرفة الواقع الأمني، لمعايشتهم اليومية لهذا الواقع وحرصهم الكبير على عدم تعريضهم لأي مهدد أمني في حال قرروا العودة. كذلك ونظراً لتوزع السيطرة على سورية بين أكثر من طرف والسيولة الكبيرة للمشهد الأمني في سورية، فإن ذلك يفرض على اللاجئ توخي الدقة في الحصول على المعلومات نظراً لعدم تماثل الظروف الأمنية وتغيرها بشكل سريع بين وضمن هذه المناطق.

في حين أتت وسائل التواصل الاجتماعي في المرتبة الثانية من جهة الأهمية المرتفعة بنسبة 42% كمصدر معلومات، ونسبة 28%، و14% كأهمية متوسطة ومنخفضة على التوالي، وفقاً لعينة الدراسة. فلم تعد تخفى المكانة التي احتلتها وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات للحصول على المعلومات والأخبار عن مختلف المناطق داخل سورية، وكونها تمثل الوسيلة الوحيدة التي يعتمد عليها بعض اللاجئين نظراً لسهولة تداول المعلومات ونقلها على هذه الوسائل، لكن بالمقابل يرى بعض اللاجئين أن منصات التواصل الاجتماعي ورغم ميزاتها، إلا أنه لا بد من توخي الحذر عند استخدامها، خوفاً من نشر بعض المعلومات غير الموثوقة خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني، نظراً لوجود العديد من هذه المنصات المرتبطة بأجهزة مخابرات النظام وغيرها من الجهات الأخرى داخل وخارج سورية، لذا يبقى الاعتماد على مثل هذه المنصات هو مدعاة شك لدى اللاجئين للاعتماد عليها في اتخاذ قرار العودة.

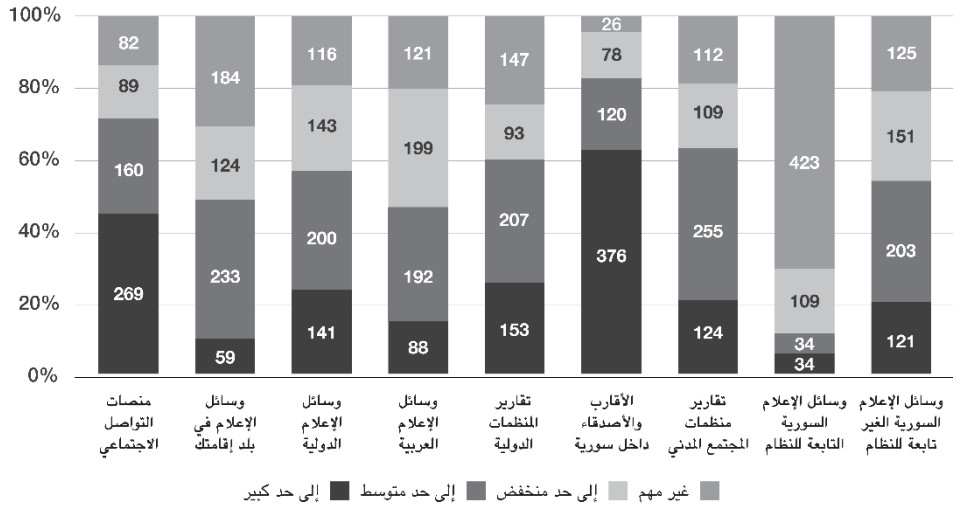

الشكل (15) يبين المصادر التي يستقي منها اللاجئ معلوماته عن الوضع الأمني في سورية

فيما يتعلق بالوسائل الإعلامية كان هناك تباين واضح في آراء عينة الدراسة حول مدى اعتمادها على هذه الوسائل كمصدر للمعلومات. فتقدمت وسائل الإعلام الدولية ووسائل الإعلام السورية غير التابعة للنظام، على غيرها من الوسائل الأخرى بدرجة أهمية مرتفعة بلغت ما يقارب 22%، وما يقارب نسبة (36%) من جهة درجة الأهمية المتوسطة، وما يقارب 22% من جهة درجة الأهمية المنخفضة. في حين رأت نسبة 20% أن هذه الوسائل غير هامة بالنسبة لها. ويرجع التفاوت في هذه النسب إلى كون هذه الوسائل الإعلامية كقنوات التلفزة والإذاعات والمواقع الإلكترونية مسيسة إلى حدٍ ما، وتعكس وجهات نظر إداراتها وممولها، وتنقص عدداً منها الشفافية ودقة المعلومات حول بعض الملفات المرتبطة بسورية.

ورأت العينة أن الاعتماد على وسائل الإعلام في بلد إقامة اللاجئ يمثل أهمية متوسطة له وحازت على نسبة 38.8%، ونسبة 9.8% كأهمية كبيرة، فيما رأت نسبة 20.6% أنها ذات أهمية منخفضة، ورأت باقي العينة أن هذه الوسائل غير مهمة لها وحازت نسبة 30.6%. فغالباً تركز هذه الوسائل على الشأن المحلي مع إيلاء بعض الأهمية للشأن السوري، مما يدفع اللاجئين للاعتماد على وسائل إعلامية أخرى للحصول على المعلومات ذات الصلة بالمشهد الأمني داخل سورية. وأتت وسائل إعلام النظام في ذيل الترتيب من جهة أهميتها بالنسة للاجئين، فحازت على نسبة 70.5% من جهةعدم الأهمية، و18% من جهة أهميتها المنخفضة وفقاً للعينة المستجوبة. فقد عملت هذه الوسائل وعلى

مدار سنوات النزاع على تشويه الحقائق بما يتفق مع مصالح النظام، مما أفقدها مصداقيتها لدى الكثير من فئات الشعب داخل وخارج سورية.

في حين كانت نسبة اعتماد العينة على التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وتقارير المنظمات الدولية متقاربة باعتماد اللاجئ عليها. فحازت على نسبة تراوحت ما بين (20.6%-25.5%) كأهمية مرتفعة، و(34.5%-42.5%) كأهمية متوسطة، ونسبة تراوحت ما بين (18.6%-24.5%) لعدم أهميتها وفقاً لرأي العينة. وتفسر هذه النسب بكون هذه التقارير عادةً ما تستهدف شريحة من اللاجئين وهم الفئات المتعلمة المطلعة على إصدارات هذه التقارير، ومن ناحية أخرى ليست جميع التقارير بالمستوى نفسه من جودة المحتوى والمعلومات المقدمة والتحليلات المرتبطة والاستشراف المستقبلي الذي تقدمه، لذا فهناك محدودية نسبية في الاعتماد عليها لاتخاذ قرار العودة بالنسبة للاجئين. انظر الشكل (15).

في إطار تناول المتغيرات المرتبطة بالبيئة الآمنة، يبرز متغير المهددات الأمنية في طليعة هذه المتغيرات نظراً لارتباطه المباشر بحياة اللاجئ في حال قرر العودة إلى سورية. فوفقاً لرأي العينة، يعد الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام والميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة على طول الخارطة السورية من بين أهم هذه المهددات، وقد حاز هذا المهدد على نسبة 84.3% لأهمية تأثيره الكبير في قرار العودة. فما يزال الاعتقال التعسفي يمثل ظاهرة منتشرة في جميع المناطق السورية في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سيولة الحالة الأمنية، وتعدد الفواعل داخل المشهد الأمني في سورية. إلى جانب تراجع فاعلية المؤسسة القضائية لمتابعة حالات الاعتقال التعسفي وعدم امتلاك النفوذ المطلوب لفرض أحكامها الخاصة بها. وبالتالي فقد فتح هذا الأمر الباب واسعاً لازدياد عدد هذه الحالات في مختلف المناطق، مما يشكل تهديداً حقيقياً للأفراد المقيمين وسلامتهم الشخصية. وبلغ عدد حالات الاعتقال التعسفية تقريباً في عام 2019 وفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان 4671 حالة اعتقال، كان نصيب النظام منها 2797 شخصاً، و1102 لدى الإدارة الذاتية، و405 لدى فصائل المعارضة المسلحة، و303 لدى "هيئة تحرير الشام"، وما لا يقل عن 64 حالة لدى "تنظيم داعش". في حين بلغ العدد في عام 2018 ما يقارب 7706، كان نصيب النظام منها 5607 حالة[50].

[50] التقرير السنوي عن أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سورية عام 2019: بلد محطم وشعب مهجر، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2020-01-23: https://rb.gy/selid2

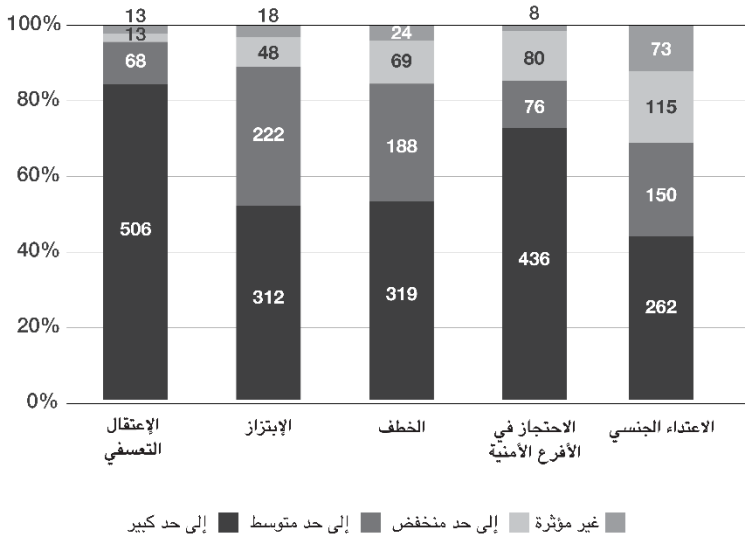

الشكل (16) يبين المهددات الأمنية التي تؤثر على قرار عودة اللاجئ

كذلك يبرز في هذا السياق التهديد الأمني المتمثل بالاحتجاز داخل الفروع الأمنية في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته على نطاق أقل. وقد مثلت عملية الاحتجاز في الفروع الأمنية على خلفية اندلاع النزاع في سورية والجرائم المرتكبة بحق المحتجزين علامة فارقة في تاريخ النزاع السوري، نظراً للفظاعات التي تتم بحق الأفراد داخل المعتقلات التابعة لهذه الأجهزة من امتهان لكرامتهم الشخصية والاعتداءات الجنسية عليهم وتعريضهم لشتى أنواع التعذيب التي أودت بحياة الكثير منهم وخلَّفت لدى كثير من الناجين عاهات وأمراض مستديمة. لذا حاز خيار الاحتجاز في الفروع الأمنية على نسبة 72.6%، في حين حاز التهديد المتمثل بالاعتداء الجنسي على نسبة 43.6% كأهمية مرتفعة ونسبة 25% كأهمية متوسطة من جهة تأثيره على قرار اللاجئ بالعودة. ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 305 أشخاص تحت التعذيب على يد الأطراف السورية الفاعلة في سورية عام 2019، كان نصيب نظام الأسد منها 275 حالة. في حين بلغ العدد في عام 2018 ما يقارب 976 شخصاً[51].

في سياق متصل حاز كل من مهددي الخطف والابتزاز نسبة أهمية مرتفعة بلغت 32% و53% على التوالي، في حين بلغت الأهمية المتوسطة لهذين المهددين نسبة تراوحت بين (31%-37%) وفقاً لرأي عينة الدراسة. فأسلوب الخطف والابتزاز لتحقيق المكاسب المادية والشخصية وطلب الفدية أصبح

[51] التقرير السنوي عن أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سورية عام 2019: بلد محطم وشعب مهجر، مرجع سابق.

شائعاً على نطاق واسع في عموم المناطق السورية[52]. وتتنوع الجهات التي تقف وراء هذه العمليات، فمع الانتشار الكبير للسلاح بشكل غير منضبط بدأت تنشط عصابات من السكان المحليين بعضها مرتبط بالفصائل والميليشيات المسلحة، ومنهم من رأى فيها باباً للرزق. ففي ظل حالة الفلتان الأمني التي تشهدها عموم المناطق السورية تشكل مثل هذه الممارسات وسيلة بيد تجار الحروب لزيادة ثرواتهم عبر توظيف شبكات داخلية في عموم المناطق. وفي الوقت نفسه تشكل رادعاً قوياً للاجئين عن التفكير بخيار العودة[53]. انظر الشكل (16).

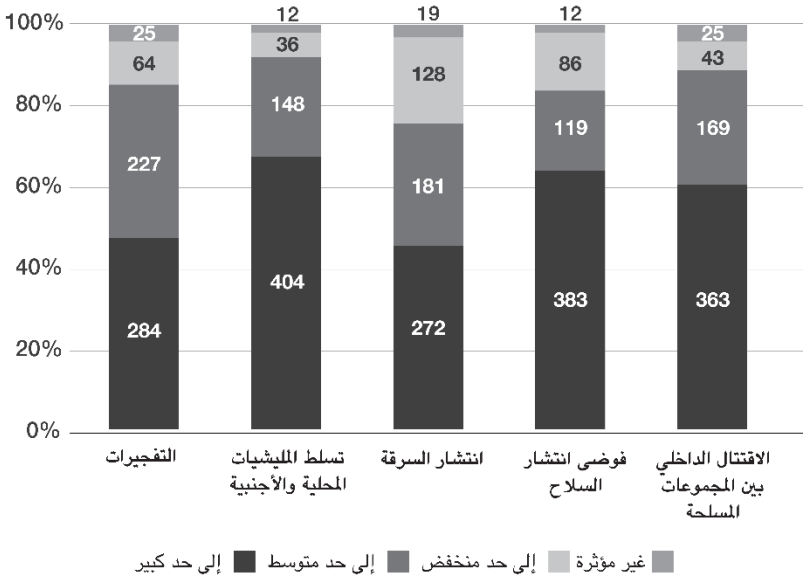

الشكل (17) يبين المهددات الأمنية التي تؤثر على قرار عودة اللاجئ

وارتباطاً بالموضوع ذاته، يبرز تسلط الميليشيات المحلية والأجنبية في الساحة السورية كأحد المهددات الأمنية التي ينظر إليها اللاجئ السوري بعين الريبة والخوف. فمع اتساع نفوذها وتغلغلها داخل المناطق السورية، ومع تضخم سلطتها وتحكمها في مفاصل الحياة العامة والخدمات، وفرض هيمنتها أيضاً على عدد من غرف الصناعة والتجارة والمجالس المحلية[54]، فقد أصبحت هذه

[52] زين الحلبي، السويداء ... إما الفلتان الأمني أو العودة إلى بيت الطاعة (الحكومة)، منظمة ماري، 18-01-2020: https://rb.gy/4vakzj

[53] عصابات الاختطاف تنتعش في سوريا: الانفلات الأمني والنزوح السبب.. وتجنيد الأطفال وتجارة الأعضاء على رأس قائمة الانتهاكات، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 02-08-2020: https://rb.gy/yf4lqc

[54] صلاح الدهني، مصادر: فوز قادة ميلشيات موالية لإيران بانتخابات الأسد المحلية، موقع عربي 21، 21-09-2018: https://rb.gy/ojh2ls

الميليشيات تشكل جزءاً رئيساً من المشهد الأمني في سورية[55]. ومع تنوع انتماءات هذه الميليشيات وتبعيتها لأطراف متعددة وتضارب المصالح فيما بينها للحصول على أكبر حصة من النفوذ والغنائم، ومع تضاؤل حجم العمل القتالي في سورية بشكل عام بين الأقطاب الرئيسة للصراع في سورية، تبرز بين الفينة والأخرى ظاهرة الاقتتال الداخلي بين هذه الميليشيات لتحقيق مآربها في النفوذ وتحقيق المكاسب، إلى جانب قيامها بالعديد من التحالفات بينها وبين السكان المحليين بهدف تكوين حاضنة اجتماعية لها ضمن مناطق تواجدها. وقد شكلت ظاهرة الميليشيات والاقتتالات الداخلية بينها مهددات أمنية على المدى البعيد لاستقرار المشهد الأمني في سورية، وما سيخلفه ذلك من تأثير مباشر على قرار العودة بالنسبة للاجئين السوريين[56]. وحاز تسلط الميليشيات المحلية والأجنبية كمهدد أمني على نسبة 67.3% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و24.6% كتأثير متوسط. في حين نال الاقتتال الداخلي بين المجموعات المسلحة كتهديد أمني نسبة 60.5% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و28% كتأثير متوسط، وفقاً لرأي عينة الدراسة.

في السياق ذاته تبرز ظاهرة فوضى انتشار السلاح في عموم المناطق السورية كمهدد أمني بشكل ظاهر للعيان، وأصبحت تجارة الأسلحة من بين أنواع التجارة الرائجة والمزدهرة، وشكلت في الوقت نفسه تحدياً كبيراً للسلطات الأمنية القائمة على هذه المناطق من جهة قدرتها على ضبط اقتنائه ومنع استخدامه بين السكان. إلى جانب كونه موئلاً للمليشيات لتسليح أفرادها وفرض نفوذها. وفي إطار هذه الفوضى ينظر اللاجئ بعين الريبة والتردد لاتخاذ قرار العودة، نظراً للتهديد المباشر الذي تشكله هذه الأسلحة على حياة المواطنين وتهديد استقرارهم الاجتماعي[57]. وحاز هذا المهدد على نسبة 63.8% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و19.8% كتأثير متوسط و14.3% كتأثير منخفض وفقاً لرأي العينة.

في إطار الحديث عن فوضى انتشار السلاح، يبرز مهدد أمني آخر وهو التفجيرات والاغتيالات، وهي الظاهرة التي أخذت تتصدر المهددات الأمنية في الوقت الحاضر في عموم المناطق، وكونها أحد الأسلحة التي تلجأ إليها بعض أطراف الصراع السوري لخلخلة المشهد الأمني في مناطق الخصوم وإشاعة حالة عدم الاستقرار الأمني داخل هذه المناطق. ففي الفترة من شهر 01-07-2019 حتى 30-06-2020 بلغ عدد التفجيرات والاغتيالات 50 في محافظة الحسكة 162 في محافظة دير الزور 168

[55] سوريا تتحول من دولة الأسد إلى دولة ميليشيات، صحيفة العرب، 29-07-2017: https://rb.gy/zdbi3c

[56] عدنان أحمد، تفريخ المليشيات... سلاح روسيا للسيطرة في حلب وشرق الفرات، موقع العربي الجديد، 07-02-2020: https://rb.gy/6tjhld

[57] مدنيون مسلحون ... من يضبط الانتشار العشوائي للسلاح في سوريا، جريدة عنب بلدي، 25-02-2018: https://rb.gy/y7av8w

في محافظة درعا، أما في مناطق سيطرة المعارضة فبلغ عددها 162 في محافظة حلب و46 في محافظة إدلب و28 في محافظة الحسكة و30 في محافظة الرقة[58]. وقد أدت هذه التفجيرات إلى مقتل العديد من العسكريين والمدنيين الأبرياء، وشكلت تهديداً مباشراً على حياة جميع السكان القاطنيين في الداخل، إلى جانب تأثيرها المباشر على نزوح العديد من السكان بين المناطق داخل سورية، أو التوجه نحو الأراضي التركية المحاذية للمناطق الشمالية في سورية[59]، مع تضارب المعلومات عن الجهات التي تقف وراء هذه التفجيرات، نظراً للاختراقات الأمنية الكبيرة الحاصلة في مناطق التفجيرات ووجود العديد من الشبكات الداخلية ضمنها ذات التابعية لأطراف عسكرية متعددة[60]، فقد حاز هذا المهدد على نسبة 47.3% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و37.8% كتأثير متوسط، وفقاً لرأي العينة.

في سياق آخر متصل بالمشهد الأمني، تبرز ظاهرة السرقة كمهدد أمني في عموم المناطق، وهذه الظاهرة لها أسباب اجتماعية واقتصادية وأمنية، إلا أن استفحالها بشكل كبير يفرض تهديداً مباشراً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان في عموم المناطق، مع الارتفاع المطرد في نسب الفقر ومعدلات البطالة. إلى جانب غياب الرادع الأخلاقي والديني لدى مرتكبيها بعد تدهور وضعهم المعيشي لمستويات كارثية، أضف إلى ذلك ضعف الرادع الأمني لمرتكبي هذه الجريمة، في ظل حالة الوضع الأمني المتردي[61]. ويطرح هذا التهديد بدوره علامة استفهام حول مدى قدرة اللاجئ للعودة في ظل انتشار هذه الظاهرة الخطيرة ومدى قدرته على الحفاظ على ممتلكاته من السرقة والنهب، وقد حاز هذا المهدد على نسبة 45.3% لتأثيره الكبير على قرار العودة، و30% كتأثير متوسط، و21.3% كتأثير منخفض وفقاً لرأي العينة. فقد عكست المهددات الأمنية السابقة الواقع الأمني المتردي في سورية، وما يؤكد ذلك هو احتلال سورية للمرتبة الأولى عربياً والعاشرة عالمياً لانتشار الجريمة وانعدام الأمان والفلتان الأمني وفقاً للتقرير العالمي لمؤشر الجريمة حتى منتصف عام

[58] مجموعة تقارير داخلية غير منشورة عن الاغتيالات والتفجيرات في سورية في عامي 2019-2020، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.

[59] Qasef: Escaping the bombing - The use of explosive weapons in populated areas and forced displacement: perspectives from Syrian refugees, Handicap International, 28-090-2016: https://rb.gy/kzg1r7

[60] ورد فراتي، مفخخات الشمال السوري ... من المسؤول؟، موقع نون بوست، 07-01-2020: https://rb.gy/djgtut

[61] السرقة في مقدمتها ... تعرف على أكثر الجرائم انتشاراً في سورية، شبكة دمشق الإخبارية، 19-06-2019: https://rb.gy/ytaijf

2020[62]، ويتنافى ذلك مع إدعاءات النظام بانخفاض معدل الجرائم في سورية بعد عودة الكثير من المناطق إلى سيطرته[63]. انظر الشكل (17).

استكمالاً لتناول المتغيرات المرتبطة بالبيئة الآمنة، يأتي متغير الفئات الأكثر استهدافاً من اللاجئين العائدين من قبل نظام الأسد، ليعكس بشكل أقرب رأي اللاجئين من جهة تصنيفهم لهذه الفئات وفق درجة الخطورة المحتملة التي ستواجههم حال عودتهم إلى مناطق النظام، ورأت العينة أن أكثر الفئات استهدافاً هم الناشطين السياسيين والمنتسبين للجيش الحر والفصائل العسكرية المعارضة، وكذلك المنشقين عن الجيش والمطلوبين للخدمة العسكرية، ووفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان فقد بلغ عدد الهاربين من الخدمة العسكرية الإلزامية في سورية ما يزيد عن 150 ألف شخص[64]، ونالت هذه الفئات درجة أهمية مرتفعة بنسبة تراوحت ما بين (77%-86.6%)، وحازت فئة الثوار المدنيين نسبة 67.9% لدرجة الأهمية المرتفعة، و28.8% لدرجة الأهمية المتوسطة.

كذلك حازت كل من فئات الموظفين المنشقين عن مؤسسات النظام، والعائلات من المناطق المعارضة للنظام وأصحاب رؤوس الأموال تقييمات متقاربة من قبل العينة وفق الاستهداف، وتراوحت نسبة الاستهداف إلى حد كبير ما بين (38.6%-40.3%) ونسبة الاستهداف إلى حد متوسط ما بين (35.8%-49%). انظر الشكل (18).

[62] Crime Index by Country 2020 Mid-Year, https://rb.gy/11xqq6, access on: 23-08-2020.

[63] أحمد زكريا، هل انخفض معدل الجريمة في سورية؟ قانوني يُكذِّب رواية النظام، صحيفة حبر، 15-12-2019: https://rb.gy/audqpl

[64] العفو عن الفارين في الجيش السوري ... ماذا يعني للاجئين، موقع DW، 15-11-2018: https://rb.gy/toqbkl

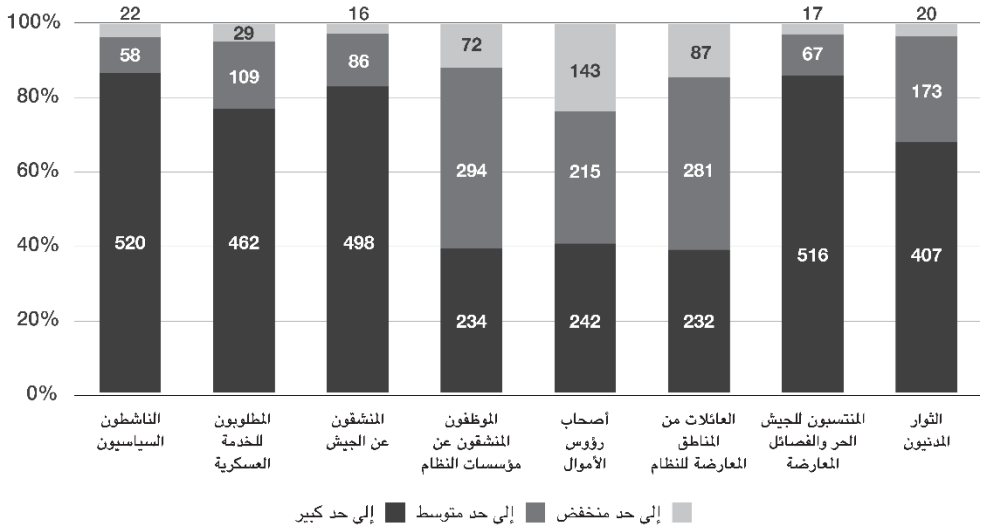

الشكل (18) يبين فئات اللاجئين السوريين الأكثر استهدافاً من قبل النظام حال عودتهم

4. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية

نظرياً؛ تضطلع الأجهزة الأمنية كأحد أجهزة السلطة التنفيذية بوظيفة حفظ السلم والأمن الداخلي بمفهومه الواسع، وحماية مقدرات ومكتسبات المواطنين، والعمل على توفير البيئة الآمنة الملائمة لإشباع احتياجاتهم في كافة مجالات وأنشطة الحياة. وتعتمد طبيعة العلاقة بين المواطن وهذه الأجهزة على عدة اعتبارات، يتعلق بعضها بالمواطن ذاته، ويتعلق بعضها الآخر بتصرفات العاملين في هذه لأجهزة، ومدى مهاراتهم الحرفية، وقدراتهم على تلبية حاجات المواطن من الخدمات الأمنية والشعور بالأمان والطمأنينة على أرواحهم وممتلكاتهم.

في إطار تناولنا لتحليل واقع المشهد الأمني في سورية، فإن تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين يعد من الأهمية بمكان كونه يمثل متغيراً أساسياً لتوصيف هذا المشهد، وعاملاً محفزاً أو معيقاً لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين من الدول المجاورة. وفيما يلي نحاول عرض مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بالعلاقة بين المواطنين والأجهزة الأمنية في المناطق السورية، وفقاً لنفوذ الجهة المسيطرة على هذه المناطق.

ترى نسبة 90.5% من العينة أن أجهزة الأمن في مناطق سيطرة النظام لديها تجاوزات كبيرة بالتعدي على حقوق وكرامة المواطنين، فالعلاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين قبل عام 2011، كانت تتميز بتاريخ مظلم من الانتهاكات والتعديات على حقوق المواطنين وكرامتهم، إلا أن هذه التعديات

والانتهاكات لم تكن بارزة للعلن بسبب القبضة الأمنية المحكمة لهذه الأجهزة على جميع مفاصل الحياة داخل سورية. وبعد عام 2011، ازدادت سطوة هذه الأجهزة وارتفعت حدة تجاوزاتها بهدف قمع الانتفاضة الشعبية ضد نظام الأسد، وملاحقة جميع الأفراد المناوئين لهذا النظام، مما شكل تهديداً كبيراً حتى على من يفكر بالعودة إلى هذه المناطق من السوريين المقيمين في الخارج.

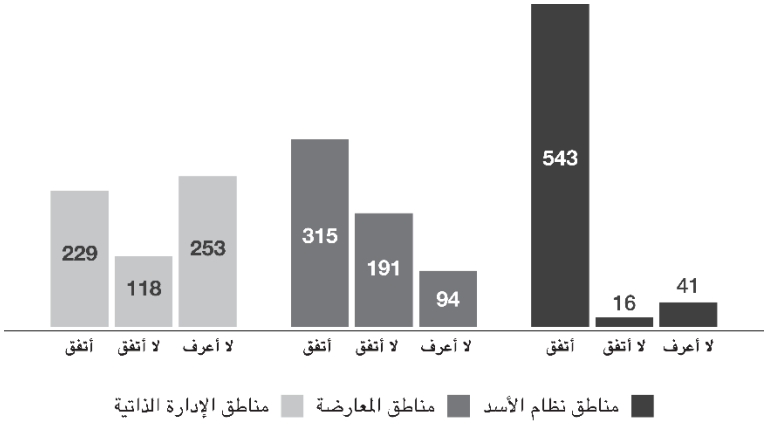

الشكل (19) يبين مدى وجود تجاوزات من قبل الأجهزة الأمنية
بالتعدي على حقوق وكرامة المواطنين في المناطق السورية

في السياق ذاته تتفق العينة بنسبة 52.5% بوجود تجاوزات في مناطق المعارضة السورية، بينما لا تتفق نسبة 31.8% مع ذلك، في حين لا تعرف النسبة المتبقية من العينة والبالغة 15.6% بوجود مثل هذه التجاوزات. غير أنه ووفقاً لبعض التقارير الميدانية الواردة من هذه المناطق، فإن هناك بعض التجاوزات من قبل هذه الأجهزة، ولكنها تعبر عن حالات فردية لبعض العاملين في هذه الأجهزة، ولا تعبر عن سلوك يحكم عمل هذه الأجهزة كما في مناطق النظام. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أن إدارات هذه الأجهزة في مناطق المعارضة هي إدارات فتية حديثة التشكيل، ولم تصل بعد إلى مستوى الضبط والاحترافية الذي يمكنها من السيطرة الكاملة على سلوك أفرادها، أضف إلى ذلك أن قلة الدعم المادي المقدم لهذه الأجهزة فيما يخص المرتبات والحوافز المادية لعناصرها، ربما يشكل عاملاً محفزاً لبعض عناصرها بالتعدي على حقوق المدنيين بغية تحقيق بعض المكاسب المادية فقط، مع وجود بعض الدلائل لقيام هذه الأجهزة بامتهان كرامة المواطنين وإذلالهم بهدف الانصياع لها والرضوخ لمطالبها[65].

[65] عفرين.. انتهاكات جديدة لـ"فرقة الحمزة" والضحايا مدنيون والتوتر يشعل المنطقة، موقع أنا قصة إنسان، 30-05-2020: https://rb.gy/ujcvmm

فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة للإدارة الذاتية، تتفق العينة بنسبة 38% بوجود تجاوزات للأجهزة الأمنية التابعة للإدارة الذاتية على حقوق وكرامة المواطنين، بينما لا تتفق نسبة 19.6% مع ذلك، في حين أن نسبة 42% لا تعرف بوجود مثل هذه التجاوزات. ونظراً لطبيعة المنطقة الواقعة تحت نفوذ الإدارة الذاتية من جهة التنوع الإثني لمكونات المجتمع ضمن هذه المنطقة، ومحاولة الإدارة الذاتية التي تنتمي إلى المكون الكردي، فرض نفسها كقوة حاكمة مما ألجأها إلى فرض سطوتها عبر أذرعها ومن بينها الجهاز الأمني (الأسايش)، الذي تورد العديد من التقارير الميدانية بوجود تجاوزات كبيرة لهذه الأجهزة ضد المناوئين لها من المكونات الإثنية الأخرى، وحتى من ضمن المكون الكردي نفسه من الجهات المعارضة لها. وتمثلت هذه التجاوزات في حالات الاعتقال في مراكزها، والتعذيب الممنهج لبعض الناشطين المدنيين ضدها[66]، في حين يرى بعضهم أن هذه التجاوزات وإن وجدت فهي لا ترقى إلى مستوى التجاوزات الموجودة في مناطق النظام، في حين تفسر نسبة عدم المعرفة بوجود مثل هذه التجاوزات بسياسة التكتيم الإعلامي التي تفرضها الإدارة الذاتية في مناطقها، وملاحقة الإعلاميين، مما قلل بشكل كبير من القدرة على الحصول على التقارير المنتظمة عن هذه التجاوزات. انظر الشكل (19) الذي سُؤل فيه المواطنون عن مدى ارتباط الصورة الذهنية عن الأجهزة الأمنية بالخوف وعدم الاطمئنان وعدم الثقة.

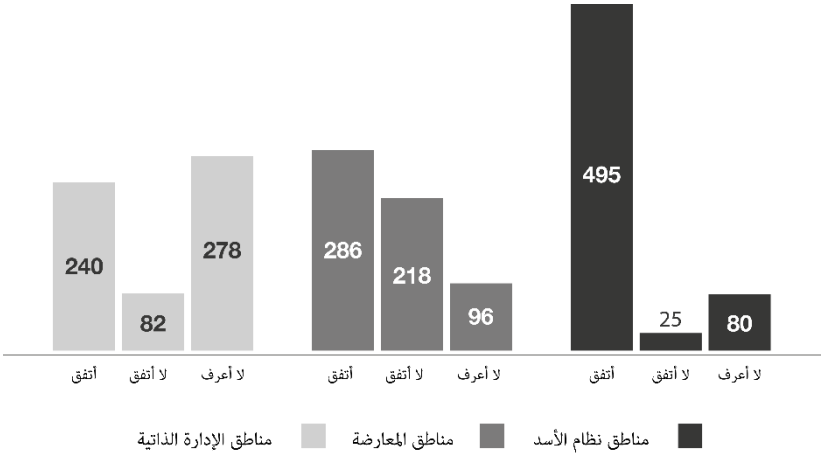

الشكل (20) ترتبط الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية عند المواطنن
بالخوف وعدم الاطمئنان عند التعامل معها

[66] سيما يوسف، انتهاكات وتجاوزات "قوات سوريا الديمقراطية" وذراعها الأمني الأسايش، موقع نينار برس، 25-04-2020: https://rb.gy/pvz114

مع اندلاع الانتفاضة في بداية عام 2011، برز بشكل واضح السلوك الوحشي للأجهزة الأمنية التابعة للنظام عبر الاعتقالات الكبيرة للمتظاهرين السلميين، وحالات التعذيب والتصفية لأعداد كبيرة منهم. ومثلت هذه السلوكيات تجاوزات عززت من الشعور بالسخط الشعبي تجاهها، وتعميق مشاعر الخوف منها، وعززت كذلك من الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين اتجاهها، مما جعل من إمكانية التصالح مع هذه الأجهزة أو استعادة الثقة المفقودة فيها من جانب المواطنين، أو الاطمئنان للتعامل معها، عوامل مقوضة ومعيقة لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين. إذ تتفق نسبة 82.5% من العينة أن الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية عند المواطنين السوريين ترتبط بالخوف وعدم الاطمئنان عند التعامل معها.

في الانتقال إلى مناطق المعارضة، تتفق عينة الدراسة بنسبة 47.6% بوجود هذا الارتباط بين الصورة الذهنية لهذه الأجهزة عند المواطنين والخوف وعدم الاطمئنان للتعامل معها، في حين لا تتفق نسبة 36.3% حول ذلك. وتفسر مثل هذه النسب بالصورة الذهنية السلبية التقليدية الموجود لدى المواطنين تجاه الأجهزة الأمنية قبل عام 2011، وما ارتبط بها من مشاعر الخوف والتوجس عند ذكرها أو التعامل معها، وتغيير مثل هذه الصورة في أذهان المواطنين وبناء جسور ثقة بينها وبينهم يحتاج إلى فترة زمنية ليست قصيرة. في حين يرى قسم من العينة أنه لا يمكن تشبيه الصورة الذهنية عن الأجهزة الأمنية بمناطق المعارضة بتلك الموجودة في مناطق النظام، لا من جهة السلوك ولا من جهة القبول المجتمعي لها. وهي وإن كانت تعاني من ضعف في أدائها وآليات عملها، إضافة إلى ضعف التزام عناصرها بالقواعد القانونية الصادرة عن المرجعيات القضائية المتعددة، فذلك لا يعني أن صورتها الذهنية وصلت إلى ذلك المستوى السلبي الذي لا يؤهلها للقبول المجتمعي.

في مناطق الإدارة الذاتية، تتفق عينة الدراسة بنسبة 40% بوجود ذلك الارتباط بين الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية وعدم الاطمئنان للتعامل معها، فقد أثر عدم القبول المجتمعي لشريحة واسعة من المواطنين لسلطة الإدارة الذاتية في هذه المناطق، على صورتها الذهنية بشكل عام لديهم وعلى أجهزتها الأمنية بشكل خاص. فالسلوك الأمني لهذه الأجهزة منذ فرض الإدارة الذاتية لسلطتها على المنطقة الشرقية في سورية في مطلع عام 2014، اتسم بوجود الكثير من التجاوزات والانتهاكات بحق الأهالي. عزز ذلك من الصورة الذهنية السلبية اتجاه هذه الأجهزة، ووسع من إمكانية عدم القدرة على تجسير فجوة الثقة مع المجتمعات المحلية ضمن هذه المناطق. في حين ترى نسبة صغيرة من العينة تقدر بـ13.6% بعدم وجود مثل هذا الارتباط. وقد يرجع ذلك لعوامل تتطلب وجود جهاز أمني قوي قادر على ضبط أي حراك قد يؤثر على تحقيق هذا الطموح. انظر الشكل (20).

مع انتشار الميليشيات والفصائل العسكرية داخل سورية في أواخر عام 2011، ظهر جلياً تأثيرها الكبير في المشهد الأمني بالنسبة لزعزعة الاستقرار الأمني لدى المواطنين، والتعدي على حقوقهم، إلى جانب السلوكيات غير المقبولة لهذه الميليشيات من قبل المجتمعات المحلية. لكن تواجد هذه الميليشيات وتأثيره على أمن المواطنين تباين ما بين المناطق السورية. فكان التركز الأكبر لهذا الميليشيات والفصائل العسكرية حتى الوقت الحاضر في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وهو ما فرض تحدياً كبيراً على الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لضبط سلوك هذه الميليشيات والفصائل تجاه المواطنين والتعدي على حقوقهم، والتأثير على استقرارهم في مناطق تواجودها، وذلك نظراً لافتقاد هذه الأجهزة القدرة التي تمكنها من ضبط سلوكيات هذه الميليشيات بعدما تعاظم نفوذها وقوتها العسكرية، إلى جانب عدم رغبة الأجهزة الأمنية في الدخول بصراع معها، تحاشياً للتداعيات الكبيرة على الوضع الأمني في مناطق النظام بشكل عام[67]، ووفقاً لبعض المصادر، يزيد عدد الميليشيات التابعة لإيران في سورية عن خمسين فصيلاً تضم نحو مئة ألف مسلح في صفوفها[68].

وتتفق عينة الدراسة بنسبة 75.6% مع هذا الطرح، بالنسبة لعدم قدرة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام على ضبط سلوك الميليشيات والفصائل العسكرية تجاه المدنيين، وتزخر العديد من التقارير الميدانية بالحالات التي تؤكد هذه الظاهرة. لكن في المقابل يرى بعضهم أن نظام الأسد عمد منذ انطلاق المظاهرات السلمية في عام 2011 إلى خلق بيئة ملائمة للفوضى، عبر سحب أجهزته الأمنية وإطلاق يد الشبيحة في المناطق التي تشهد حراكاً شعبياً، فضلاً عن قرارات العفو التي أصدرها رأس النظام، والتي خرج بموجبها أصحاب الجرائم والسوابق، وقد عمد هؤلاء على زعزعة الأمن في هذه المناطق، فكثرت حوادث الخطف والسلب والسرقات، واستهدفت هذه الفوضى المنظّمة التي خلقها النظام وأجهزته الأمنية ثني المتظاهرين عن مطالبهم وقبولهم بهذه الأجهزة كأداة للحفاظ على الاستقرار الأمني[69]، الأمر الذي سيترتب عليه العديد من التبعات السلبية لمدى قدرة النظام وأجهزته على توفير البيئة الآمنة لمن هو داخل مناطقه أولاً، قبل الحديث عن إمكانيات عودة اللاجئين في ظل وجود هذه الظاهرة في المشهد الأمني.

[67] Mazen Ezzi, The Regime and Loyal Militias Will Struggle to Disentangle Their Relationship, Chatham House, 02-07-2017: https://rb.gy/za3f2c

[68] عبد الكريم الثلجي، الميليشيات الإيرانية تخنق جنوب حلب، مجلة فوكس حلب، 28-02-2020: https://rb.gy/0h0aor

[69] سورية بين حكم الأسد والانفلات الأمني، موقع ليفانت نيوز، 23-06-2020: https://rb.gy/xptm65

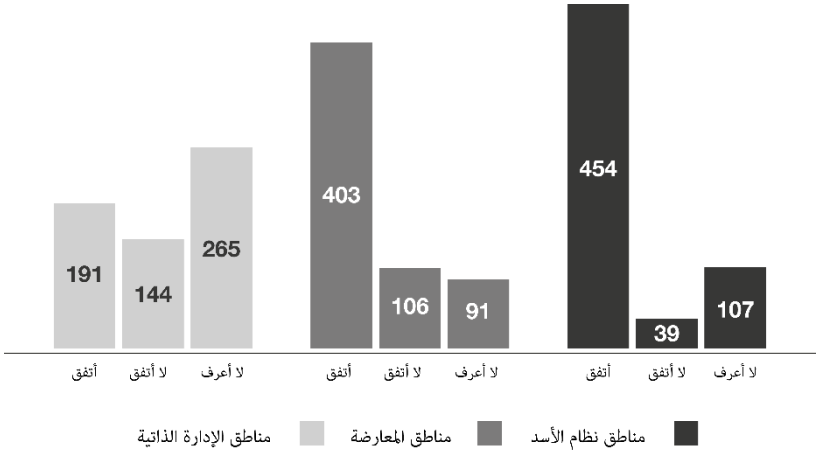

الشكل (21) عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط سلوك الميليشيات
والفصائل العسكرية تجاه المدنيين

في مناطق المعارضة، تتفق عينة الدراسة بنسبة 67% أن الأجهزة الأمنية في هذه المناطق غير قادرة على ضبط سلوك الميليشيات والفصائل العسكرية تجاه المدنين، في حين لا تتفق نسبة 17.6% مع ذلك. ويلاحظ منذ خروج هذه المناطق عن سيطرةالنظام، بروز دور هذه الفصائل داخل هذه المناطق وتغلغلها في جميع مفاصل المجتمع، ومع تشكيل الأجهزة الأمنية لمحاولة ضبط الوضع الأمني وتنظيمه، واجهت هذه الأجهزة تحديات في كيفية تقليص نفوذ الفصائل والحد من تجاوزاتها تجاه المدنيين، لكنها واجهت صعوبات في مسعاها هذا حتى الوقت الحاضر، مع وجود تعنت لدى بعض الفصائل للاستجابة لقرارات هذه الأجهزة[70].

في مناطق الإدارة الذاتية تتفق عينة الدراسة بنسبة 31.8% أن الأجهزة الأمنية في هذه المناطق قادرة على ضبط سلوك الميليشيات، بينما لا تتفق 24% مع ذلك. ولا يوجد ضمن هذه المناطق تشكيلات مليشياوية وفصائل عسكرية قائمة كما في المناطق الأخرى، لكن ما زالت هذه المناطق تشهد وجود بعض الخلايا النائمة لتنظيم داعش والخلايا النائمة لنظام الأسد والميليشيات الإيرانية، مع محاولة قيامها بخلخلة الوضع الأمني وتأليب السكان على تواجد سلطة الإدارة الذاتية، كلجوئها لعمليات التفجير والاغتيالات ضد العناصر العاملة مع الإدارة الذاتية، ونظراً لذلك تواجه السلطات الأمنية لدى الإدارة الذاتية صعوبات كبيرة في تعقب هذه الخلايا والقبض عليها[71]، انظر الشكل (21).

[70] عدنان أحمد، قوات الشرطة في الشمال السوري: هل تستطيع تحدي سلطة الفصائل؟، موقع العربي الجديد، 26-05-2020: https://cutt.ly/vfixa8p

[71] محمد حسان، "داعش" شرق الفرات ... حرب أمنية واغتيالات وتصفية مدنيين، منصة درج، 26-05-2020: https://rb.gy/oi2sen

في الانتقال نحو معرفة رأي العينة حول مدى ثقتها بمعالجة الأجهزة الأمنية لشكاواهم، تتفق العينة بنسبة 81% بوجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين تجاه قيام هذه الأجهزة بمعالجة شكاواهم في مناطق النظام. ويحجم الكثير من المواطنين عن مراجعة هذه الأجهزة نظراً لتخوفهم من أي مساءلة قد يتعرضون لها، ويدرك الكثير منهم أن الشكاوى المقدمة لهذه الأجهزة لا تنال الاهتمام المطلوب لمعالجتها لعوامل ترتبط بالرشاوى والمحسوبيات، ووجود تحيز لدى هذه الأجهزة لجهة الاستجابة للشكاوى ومعالجتها، وهذا ما يفسر مستوى الثقة المتدني لدى المواطنين حيال هذا الجانب. وقد انخفض مستوى هذه الثقة بشكل أكبر بعد عام 2011، وبروز السلوك الوحشي لهذه الأجهزة تجاه المدنيين.

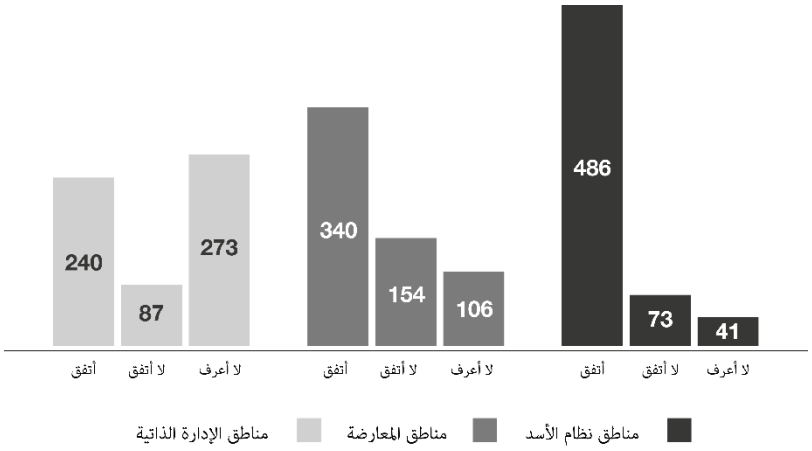

الشكل (22) وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين
اتجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم

في مناطق المعارضة تتفق نسبة 56.6% من العينة بوجود مستوى ثقة متدنٍ حيال معالجة شكواهم من قبل هذه الأجهزة، فماتزال هذه الأجهزة حديثة التأسيس، وتحتاج إلى فترة زمنية كافية لتستجيب بشكل فاعل للشكاوى المقدمة من قبل المواطنيين، أضف إلى ذلك افتقاد هذه الأجهزة للأذرع التنفيذية الكافية لتحقيق الاستجابة الفاعلة لهذه الشكاوى. بينما تقل نسبة الاتفاق على هذه النسبة في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، إذ مثلت هذه النسبة 40%، ويعزى هذا المستوى المتدني إلى معاناة المواطنين من البيروقراطية الكبيرة في عمل هذه الأجهزة، ومن التحزب الموجود في صفوف الأجهزة الأمنية لدى الإدارة الذاتية، مما يؤثر بشكل كبير على مدى استجابة هذه الأجهزة للشكاوى المقدمة لها. انظر الشكل (22).

عند سؤال العينة عن مدى وجود تحيز لدى الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين بالنسبة لعمليات الاعتقال، اتفقت نسبة 73% من العينة على وجود تحيز لدى الأجهزة الأمنية في مناطق النظام، فغالباً ما يكون هناك تمايز في عمليات الاعتقال للمواطنين، من جهة المكون الإثني والمناطقي والديني، وقد بدا هذا الأمر واضحاً في أعقاب انطلاق الانتفاضة الشعبية في سورية، والتي تمايزت فيها سلوكيات هذه الأجهزة بالنسبة لحجم ونوعية عمليات الاعتقال للمدنيين، وما يزال هذا الأمر سارياً حتى الوقت الحاضر وإن خفَّ حجم هذه الاعتقالات، لكنها حافظت على نوعية الاستهداف نفسها. وفي مناطق المعارضة تتفق العينة بنسبة 48.3% على وجود هذا التحيز لدى الأجهزة الأمنية، مع عدم اتفاق نسبة 30.3% حول ذلك. لكن واقع الحال ضمن هذه المناطق يؤشر إلى وجود حالات تحيز لدى هذه الأجهزة فيما يتعلق بعمليات الاعتقال، وترتبط هذه الحالات بشكل أساسي بالعامل المادي والإثني، وعدم وجود مؤسسات قضائية فاعلة للحد من مثل هذه التجاوزات من بعض الفصائل العسكرية المتواجدة في هذه المناطق[72].

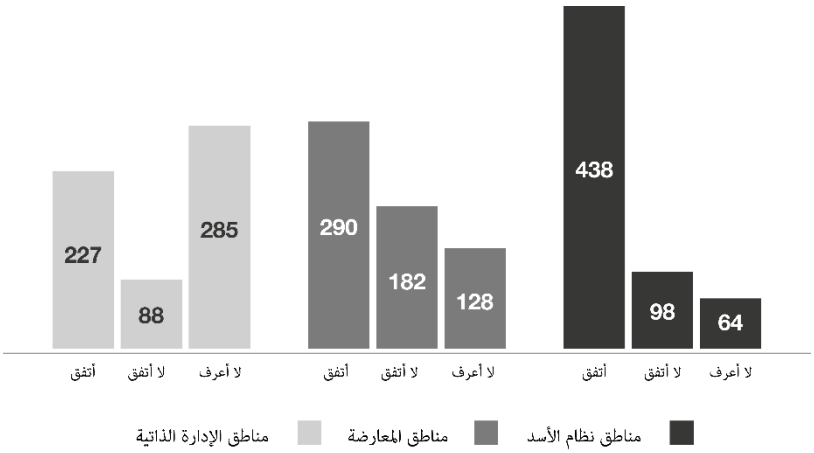

الشكل (23) وجود تحيز عند الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين
في عمليات الاعتقال والاستجابة للشكاوى المقدمة لها

إلى جانب ذلك تتفق نسبة 37.8% من العينة على وجود هذا التحيز في مناطق الإدارة الذاتية، فيما لا تتفق نسبة 14.6% على ذلك. فيما أفادت نسبة 47.5% بعدم معرفتها بوجود مثل هذا التحيز. وفي تفسيرنا لهذه النسب لا بد من إلقاء الضوء على واقع هذه العمليات، ويشير الواقع وفقاً للتقارير الميدانية الواردة، إلى أن عمليات الاعتقال في مناطق الإدارة الذاتية تتبع سياسة مشابهة للنظام

[72] بين ثلاث قوى ... أهالي عفرين اختاروا الصمت، 16-09-2018، جريدة عنب بلدي: https://cutt.ly/JficBno

السوري في تنفيذها فلا توجد أية مذكرات اعتقال، بل يتم الاعتقال عن طريق الخطف من الطرقات والأسواق والأماكن العامة، أو مداهمة مقرات الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية، دون وجود مذكرات قضائية. وهي في مجملها عمليات اعتقال تعسفي وقمع ممنهج للحريات في هذه المناطق لمجرد إبداء أي رأي معارض أو ممارسة نشاط سياسي أو مدني يُخالف آراء الإدارة الذاتية، ويعارض سلطتها ضمن هذه المناطق[73]. ومن جانب آخر تعتمد الأجهزة الأمنية على التذرع بانتماء المعتقلين إلى تنظيم "داعش"، أو الإدلاء بتصريحات صحفية لجهات إعلامية تركية، وجل هؤلاء المعتقلين هم من المكون العربي المناهض لوجود الإدارة الذاتية في هذه المناطق وخاصة في محافظتي الرقة ودير الزور[74]. انظر الشكل (23).

في ظاهرة شائعة الاستخدام لدى الأجهزة الأمنية، وهي الاعتماد على زرع مجموعة من المخبرين بين أوساط المدنيين، تتفق العينة بنسبة 89.6% على وجود هذه الظاهرة في مناطق النظام، فقد استخدمت الأجهزة الأمنية التابعة للنظام العديد من شبكات التجسس الداخلية ووظفت فيها أفراداً من مختلف طبقات المجتمع، لتسهل لها عملية السيطرة الأمنية على المجتمع، وكبح أي حراك مناهض للسلطة الحاكمة[75]. وأسست هذه الظاهرة في الوقت نفسه عامل ردع للمواطنين لمنع إبداء آرائهم فيما يتعلق بانتقاد السلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية، وزرعت في الوقت نفسه عامل الشك بين المواطنين وخلق حالة من انعدام الثقة داخل المجتمع[76]. وقد يشكل هذا العامل أكثر الجوانب تهديداً لعملية عودة اللاجئين، مع محاولة النظام مؤخراً العمل على تركيز تجسسه على العائدين واحتمالية التعرض لمخاطر الاعتقال.

[73] قوات الإدارة الذاتية تصعد عمليات الاعتقال التعسفي وقمع الحريات في مناطق نفوذها، 19-08-2016، الشبكة السورية لحقوق الإنسان: https://cutt.ly/dfilQXq

[74] تقرير حقوقي يوثق اعتقال "الإدارة الذاتية" 19 مدنياً بالرقة في أيلول، 04-10-2019، جريدة عنب بلدي: https://cutt.ly/1fiznaS

[75] مصطفى علوش، المخبرون شريان السلطة الأمنية في سورية، 25-08-2016: https://cutt.ly/wfiQDH2

[76] سورية .. جمهورية الخوف: لكل مواطن ملف أمني .. وجيوش المخبرين تحصي على الناس أنفاسهم ... والهدف المراقبة والترهيب، 28-09-2012، جريدة الشرق الأوسط: https://cutt.ly/IfiWOV2

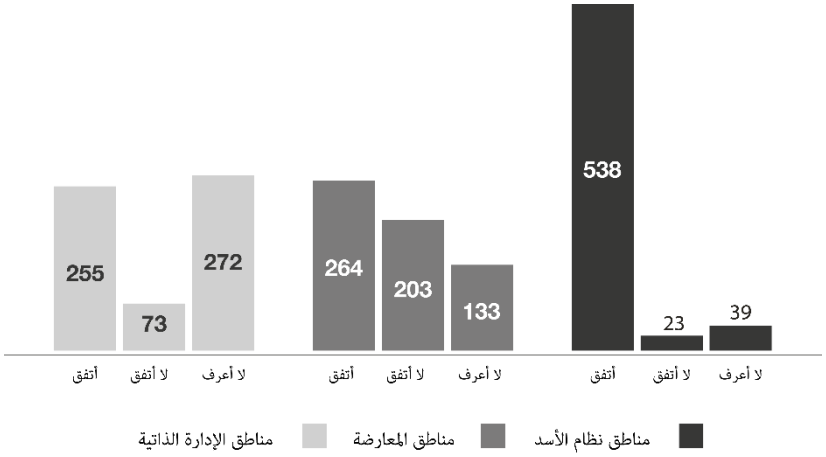

الشكل (24) قيام الأجهزة الأمنية بزرع المخبرين بين المدنيين
كوسيلة لضبط الحالة الأمنية

في مناطق المعارضة، تتفق عينة الدراسة بنسبة 44% على وجود هذه الظاهرة، بينما لا تتفق نسبة 33.8% على وجودها لدى الأجهزة الأمنية، ففي هذه المناطق وفي ظل محدودية القدرات والإمكانيات الفنية واللوجستية لهذه الأجهزة، يبقى احتمال اعتمادها على شبكة من المخبرين وارد جداً، لكنَّ طبيعة المعلومات التي تستهدفها هذه الأجهزة من هذه الشبكة ترتكز بشكل أساسي على تعقب الخلايا النائمة لكل من قوات "قسد"، وتنظيم "داعش" ونظام الأسد. فحجم التهديد الأمني لهذه المناطق يحتم على هذه الأجهزة اللجوء لمثل هذه الخيارات خدمة للصالح العام بهدف توفير البيئة الآمنة. وفي مناطق الإدارة الذاتية تتفق عينة الدراسة بنسبة 33.6% على وجود هذه الظاهرة، في حين أن نسبة 19.3% لا تتفق مع وجود هذه الظاهرة، لكن ونظراً لطبيعة الوضع القائم في مناطق الإدارة الذاتية، بالنسبة للتنوع الإثني والمجتمعي، ووجود أعداد كبيرة من الخلايا النائمة لتنظيم داعش والميليشيات الإيرانية ونظام الأسد، وبهدف تمكن الأجهزة الأمنية من تتبع حركة هذه الخلايا وإلقاء القبض عليها، وكذلك الحصول على المعلومات الاستخبارية بما يخص الأفراد المناوئين لسلطتها. فإن لجوء الأجهزة الأمنية لتوظيف المخبرين للتعاون معها، يعد خياراً محتملاً إلى حد كبير. غير أن قدرة هذه الأجهزة على اختراق المجتمعات المحلية من قبل شبكات المخبرين تصطدم بالتماسك المجتمعي في بعض المناطق التي لا يمكن اختراقها بسهولة كما في بعض مناطق محافظة دير الزور. انظر الشكل (24).

إن علاقة المواطن بالأجهزة الأمنية تعد علاقة منطقية وضرورية لا يمكن تجنبها، وكلما كانت هذه العلاقة جيدة فإن ذلك سينعكس على استقرار الحالة الأمنية بشقيها السياسي والجنائي. فالتعاون

بين المواطن والأجهزة الأمنية يأتي بعدة نتائج إيجابية أهمها زيادة فاعلية هذه الأجهزة وجاهزيتها للحفاظ على النظام العام، ولمواجهة أي إخلال بالأمن أو أية أحداث طارئة، ويتأتى ذلك من خلال إقدام المواطن على تقديم البلاغات والمعلومات ذات الصلة والتي تفيد الأجهزة الأمنية في القيام بوظائفها.

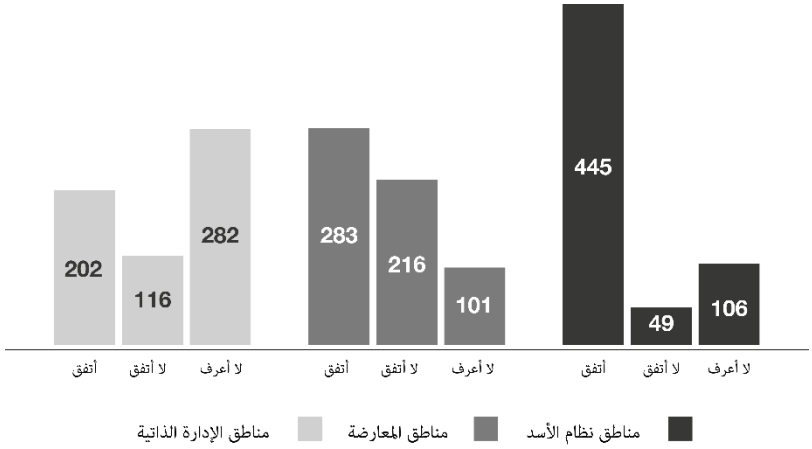

الشكل (25) أي علاقة تعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين
هي مدعاة للشك ضمن المجتمع المحلي

ما تزال العلاقة بين المواطن والأجهزة الأمنية مدعاة للشك ضمن المجتمع المحلي في مناطق النظام، وتتفق عينة الدراسة حول ذلك بنسبة موافقة بلغت 74%، وتفسر هذه النسبة بالصورة الذهنية لدى أفراد المجتمع حول الشبكات التي يزرعها نظام الأسد في جميع المناطق، وبالتالي فإن أي علاقة تعاون بين المواطنين وهذه الأجهزة تفسر على كون هؤلاء المواطنين من المتعاونين مع هذه الأجهزة. وتتفق نسبة 47% مع ذلك في مناطق المعارضة، فما تزال الصورة الذهنية التي يحملها القاطنون في هذه المناطق عن التعامل مع الأجهزة الأمنية هي ذاتها في المناطق الأخرى، لكن في الوقت نفسه لا تتفق نسبة 36% من العينة حول ذلك، فرؤيتها بأن هذا التعاون يعد ضرورة في هذه المناطق، وأن القصور من قبل المواطنين في مساعدة هذه الأجهزة على ضبط الوضع الأمني، سيؤدي إلى التأخر في الوصول إلى بيئة آمنة ومستقرة للمجتمع. في حين كانت نسبة الاتفاق على ذلك في مناطق الإدارة الذاتية أقل من بقية المناطق بنسبة بلغت 33.6%، فغالباً ما يصنف المتعاونون من الأفراد مع هذه الأجهزة كمتعاونين ومخبرين، بغض النظر عن المكون الإثني والمناطقي الذي ينتمون له، لكن في الوقت ذاته لا تتفق نسبة 19.3% مع ذلك، مما يفسر بكون وجود علاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين يأتي من

باب التعاون ورفد هذه الأجهزة بما هو متاح من معلومات بشكل طوعي، ومن دون أن يحمل هذا التعاون صفة العمل الاستخباراتي لصالح هذه الأجهزة. انظر الشكل (25).

يتمثل الهدف الأساسي للأجهزة الأمنية في توفير البيئة الآمنة للمواطنين من خلال تقديم الخدمات الأمنية وتوفير الشعور للمواطنين بالأمن والطمأنينة على أرواحهم وممتلكاتهم وإحساسهم بقدرة تلك الأجهزة على حمايتهم في مختلف الظروف. وعند سؤال العينة عن مدى قدرة هذه الأجهزة على توفير البيئة الآمنة للمواطنين، تتفق العينة بنسبة 77% أن الأجهزة الأمنية في مناطق النظام غير قادرة على توفير البيئة الآمنة، وهي التي تعد أحد المكونات الأساسية لحالة عدم الاستقرار الأمني[77]-[78]. إلى جانب أن هذه الأجهزة فقدت كثيراً من إمكانيتها وقدراتها بعد عام 2011 على ضبط الأفراد الخارجين عن القانون ومرتكبي الجرائم، بعد أن أسفر النزاع عن انشقاق أكثر من 15 ألف شرطي، من أصل 53 ألفاً، من مختلف إدارات وزارة الداخلية، عدا الموظّفين المدنيين، علماً أن أبرز المنشقّين يتبعون لجهاز قوى الأمن الداخلي، الذي بلغ عدده 43 ألف شرطي بحسب إحصاء العام 2011[79]. ويظهر هذا جلياً في حالة الفلتان الأمني في مختلف مناطق سيطرة النظام، وعدم قدرة هذه الأجهزة على الاستجابة في كثير من الحالات[80]. أضف إلى ذلك حالة التزواج القائمة بين هذه الأجهزة والميليشيات الإيرانية والروسية وميليشيا حزب الله اللبنانية في كثير من المناطق التي كانت خارج سيطرة النظام لمحاولة فرض القبضة الأمنية عليها، وما استتبع ذلك من السلوكيات العنيفة والاستغلالية تجاه سكان هذه المناطق[81].

في السياق ذاته تتفق العينة بنسبة 61% على أن حالة الفلتان الأمني وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على ضبطها موجودة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، في حين لا تتفق نسبة 24.3% مع ذلك. فالملف الأمني يعد أحد أبرز الإشكاليات المُركّبة التي تعاني منها مناطق سيطرة المعارضة في الشمال السوري، وأهم العقبات والتحديات التي تحاول الأجهزة الأمنية إيجاد حلول لها، ضمن بيئة مضطربة أمنياً، لناحية تعدد الجهات المسيطرة ذات المصالح المتضاربة، إضافة إلى التدخلات الإقليمية المباشرة وما استتبعته من ردود فعل مضادة لجهات مختلفة عبر خلاياها النائمة بهدف

[77] فلتان أمني في محافظة السويداء والأهالي يتهمون النظام بالوقوف خلفه، موقع سيريا برس، 29-01-2020: https://rb.gy/klwr93

[78] وليد النوفل، الاغتيالات في درعا: مدخل نظام الأسد لإحكام قبضته الأمنية على جنوب سوريا، موقع سوريا على طول، 21-07-2020: https://rb.gy/ogjxak

[79] منهل باريش، الشركات الأمنية الخاصة في سوريا: وكلاء جُدُد في خدمة النظام، مصدر سابق

[80] من يضبط الفلتان الأمني في حي "الزراعة" باللاذقية، جريدة عنب بلدي، 28-06-2020: https://rb.gy/067yrt

[81] الأهالي يفرّون من مناطق سيطرة النظام وميليشيات إيران في دير الزور.. ما القصة؟، منصة SY24، 16-08-2020: https://rb.gy/ygarsd

زعزعة الاستقرار، ناهيك عن القصف المستمر لقوات النظام وحلفائه لبعض تلك المناطق[82]. وما أفرزته من حالة عدم الاستقرار الأمني. لذا فإن العبء الملقى على عاتق هذه الأجهزة للحد من حالة الفلتان الأمني ليس سهلاً، في ضوء العوامل السالفة الذكر وفي ضوء إمكانيات وقدرات هذه الأجهزة الفتية التي تحتاج للكثير من الدعم والتأهيل بما يحقق لها الكفاءة المطلوبة في عملها، لكن بالمقابل فإن تردي الحالة الأمنية يثير سخط سكان هذه المناطق وينذر بعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لهم، وقد يكون هذا الأمر هو أحد الأهداف الرئيسة التي يحاول تحقيقها من يقف وراء حالة الفوضى الأمنية في هذه المناطق[83].

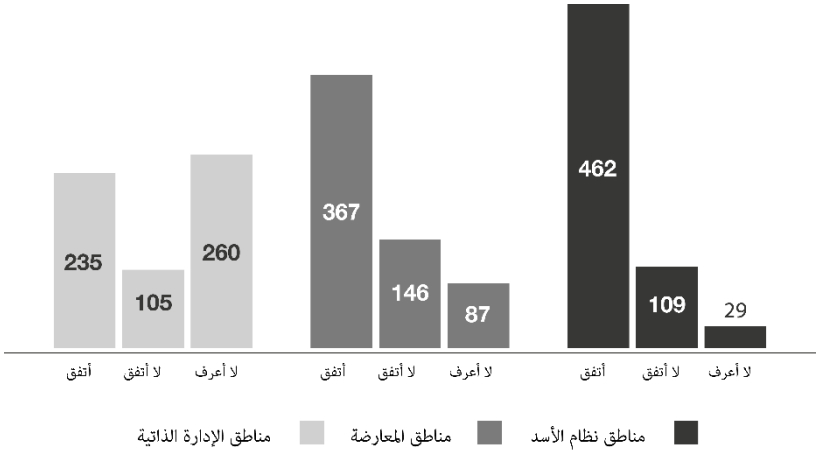

الشكل (26) الأجهزة الأمنية غير قادرة على توفير البيئة الآمنة للمواطنين
عبر حفظ السلم والأمن الداخلي

في مناطق الإدارة الذاتية، تتفق نسبة 39% من العينة على أن الأجهزة الأمنية لم تتمكن من تأمين البيئة الآمنة في مناطقها، بينما لا تتفق نسبة 17.5% مع ذلك. في حين أن النسبة الأكبر من العينة 43.3% ليس لديها معرفة حول قدرة الأجهزة الأمنية في هذه المناطق على ضبط الحالة الأمنية لأسباب ترتبط بتقييد الأجهزة الأمنية في الإدارة الذاتية للعمل الإعلامي، وبالتالي قلة المعلومات المتوفرة عن هذه المناطق. وفي تناول كفاءة هذه الأجهزة ومدى قدرتها على توفير البيئة الآمنة، تشير بعض التقارير الميدانية الواردة من هذه المناطق أن هناك تفاوتاً مناطقياً في مستوى توفر البيئة

[82] عماد كركص، الفلتان الأمني مستمر شمالي حلب: "قسد" أول المتهمين، موقع العربي الجديد، 21-07-2020:
https://rb.gy/mmkwur

[83] سالم ناصيف، وقفة احتجاجية بمدينة "الباب" استنكاراً لتردي الأوضاع الأمنية في الشمال السوري، موقع الحل السوري، 13-07-2020: https://rb.gy/uehhp7

الآمنة، فكلما ابتعدنا عن محافظة الحسكة تزداد حالة عدم الاستقرار الأمني، وذلك نظراً للتباين بين هذه المناطق من جهة المكون السكاني. وهناك تمييز من قبل هذه الأجهزة بمعالجة المشكلات الأمنية التي تظهر في هذه المناطق، مما يزيد من حدة الاحتقان بين السكان تجاه سلوكياتها هذه، ويزيد بالتالي من حالة عدم الاستقرار الأمني[84]. ناهيك عن حالات القتل والسرقة والاختطاف والاغتيالات وغيرها من الجرائم، فقد بدأ ينظر إلى مناطق دير الزور والرقة الواقعة تحت إشراف الإدارة الذاتية كأخطر المناطق في سورية[85]، نتيجة الانتشار الكبير للسلاح والعصابات التي باتت تشكل خطراً يهدد القاطنين في هذه المناطق، في ظل غياب تام لأي قانون لضبط الوضع الأمني[86]، مع توجيه الاتهام بشكل مباشر لهذه الأجهزة من قبل السكان المحليين بتعمدها إشاعة الفلتان الأمني في هذه المناطق[87]، وقمعها لأي احتجاجات مناهضة لسلوكياتها الأمنية من قبل الأهالي. وقد ظهر هذا جلياً في قمعها لبعض المظاهرات في دير الزور باستخدام قوة السلاح ضد المتظاهرين[88]، وبالتالي فإن هذه الأجهزة لم تؤدِ الدور المطلوب منها لتوفير السلم والأمن الداخلي داخل مناطقها، بسبب السياسات التي تنتهجها والتي عمقت من تأزم المشهد الأمني وساهمت بعدم استقراره. الأمر الذي سيجعل تفكير اللاجئين من أبناء هذه المناطق في قرار العودة مثار ريبة بسبب مستقبل وجودهم في ظل هذه البيئة الأمنية. انظر الشكل (26).

للتعرف أكثر عن واقع المؤشرات المرتبطة بعودة اللاجئين، تم صياغة مجموعة من العبارات العامة التي حاولت قياس رأي العينة حول مدى إمكانية عودتهم إلى مختلف المناطق السورية.

5. العودة إلى مناطق النظام

عند أخذ رأي العينة حول مدى إمكانية العودة إلى مناطق النظام، اتفقت عينة الدراسة إلى حد كبير وبنسبة 71.6% مع عدم ثقة اللاجئين بمراسيم العفو التي يصدرها النظام لافتقادها للمصداقية من وجهة نظرهم[89]، فالكثير من مراسيم العفو الصادرة عن نظام الأسد خلال الأعوام الماضية لم تحظ بالمصداقية لدى شريحة واسعة من السوريين المقيمين في الخارج، لكون هذه المراسيم واسعة

[84] ظاهرة مرعبة تخيم على سكان الرقة، منصة SY24 ، 28-07-2020: https://rb.gy/ycjtgp

[85] في دير الزور ... 40 حالة اغتيال شهرياً على يد داعش في مناطق سيطرة قسد، منصة SY24 ، 24-05-2020: https://rb.gy/izyr8e

[86] قتلى مدنيون بسبب الفلتان الأمني في مناطق قسد، وكالة شاهد الإخبارية، 18-08-2020: https://rb.gy/fjmw3y

[87] وسط فلتان أمني.. اغتيال شيوخ عشائر في دير الزور، جريدة عنب بلدي، 04-08-2020: https://rb.gy/siwc8u

[88] "قسد" تنفذ حملة أمنية في بلدات احتجت ضدها وتتهم النظام والتنظيم بإشعال "فتنة"، موقع زمان الوصل، 05-08-2020: https://rb.gy/7zfklg

[89] العفو عن الفارين في الجيش السوري ... ماذا يعني للاجئين، مرجع سابق.

جداً ومتشعبة، وقد تم تفريغها من فعاليتها، وحصر تطبيقها بالفئات التي يرغب النظام بالعفو عنها[90].

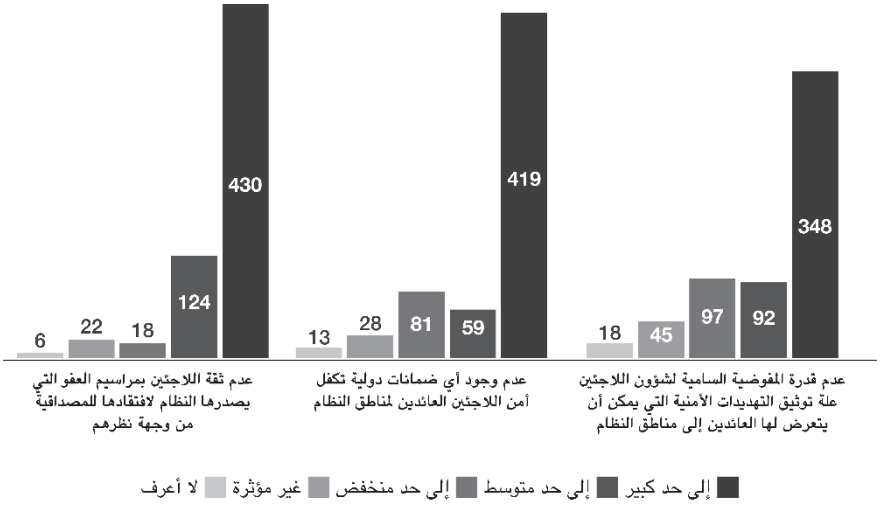

الشكل (27) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق نظام الأسد

كما أن عينة الدراسة تتفق بنسبة 69.8% على عدم وجود أي ضمانات دولية تكفل أمن اللاجئين العائدين لهذه المناطق. وقد برز بشكل واضح دور روسي في هذا الصدد من خلال طرح مبادرة لعودة اللاجئين، لكنها منيت بالفشل لعدم تقديم الضمانات التي تكفل أمن العائدين لمناطق النظام[91]. وقد كان النظام نفسه أحد المتسببين في فشل هذه المبادرة[92]، لأسباب ترتبط بعدم رغبة النظام بعودة اللاجئين إلى الوطن، والانتقائية التي يريد فرضها على قوائم العائدين بما يخدم الهندسة الديمغرافية التي يسعى إلى تطبيقها في مناطق سيطرته[93].

يضاف إلى ذلك، الخطة التي أقرت عن طريق مجلس الوزراء اللبناني، والتي جاءت كاستجابة لفشل الجهود التي رعاها أكثر من طرف لإعادة النازحين السوريين خلال السنوات الماضية، والتي لم تفلح إلا في عودة بضع مئات منهم، فقد اعتبرت الخطة أن أهم ركيزة لنجاح العودة الآمنة للنازحين هو التعاون والتنسيق مع الدولة السورية، من منطلق أنها الجهة الوحيدة القادرة على تأمين الضمانات

[90] بعد 17 مرسوم عفو.. 130 ألف معتقل ما يزالون في سجون النظام، جريدة عنب بلدي، 24-03-2020: https://rb.gy/ezov8b

[91] أمين حبلا، هل ينجح الروس بإعادة اللاجئين السوريين؟، موقع الجزيرة نت، 27-07-2018: https://rb.gy/3bvwad

[92] لماذا أفسد الأسد خطة روسية لإعمار سوريا وإنهاء مأساة اللاجئين بأموال أوروبية؟، موقع عربي بوست، 08-05-2019: https://rb.gy/ngrqzx

[93] دفعة جديدة من اللاجئين تعود من لبنان... والنظام ينتقي قوائم العائدين، شبكة شام، 16-10-2018: https://rb.gy/gcp76g

اللازمة لتحقيق العودة الآمنة للنازحين، ووفقاً للقائمين على الخطة فإن العودة الجماعية المنشودة ستتم على مراحل من دون إمكانية تحديد إطار زمني لها؛ خصوصاً أن عوامل كثيرة قد تؤثر عليها، أبرزها في المرحلة الراهنة جائحة "كورونا" والأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان[94]، غير أن مقاربات الحكومة اللبنانية لهذه الخطة، وفقاً لمحللين، مبنية على افتراضات أخطرها أن ظروف عودة اللاجئين إلى ديارهم أصبحت مؤاتية، وفي ذلك تبسيط إلى حد كبير لوضع عسير وشائك في غياب مسار سياسي جدي، أو لجهة الانهيار الاقتصادي الحاصل في سورية[95].

في السياق ذاته، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 58%، وإلى حد متوسط بنسبة 15.3% على أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين غير قادرة على توثيق التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها العائدون إلى مناطق النظام. وتشير العديد من التقارير الميدانية إلى محاولة المفوضية بشكل دائم التواصل مع الأفراد العائدين، لكن تلك المحاولة تصطدم بالتحديات الأمنية واللوجستية التي تحول دون ذلك، خاصة في ظل غياب إمكانية وصول المفوضية إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرة النظام على الرغم من طلبها منه السماح لها بالوصول لهذه المناطق[96]. وبالتالي فإنه من الصعب عليها ضمان التقييم الشامل للوضع الأمني للعائدين في جميع المناطق[97]. أضف إلى ذلك التقييد الذي تمارسه أجهزة النظام الأمنية على قدرة العائدين للتواصل مع الجهات الخارجية، وتجريمهم في حال القيام بذلك. انظر الشكل (27).

[94] تقوم على التنسيق مع دمشق ... لبنان يقدم خطته لإعادة النازحين السوريين، شبكة شام، 17-07-2020: https://rb.gy/cnn0rs

[95] خطة لبنان لعودة "اللاجئين" السوريين: تبسيط خطر لواقع معقّد، معهد عصام فارس للدراسات، مقال تحليلي، موقع درج، 04-08-2020: https://rb.gy/raqqge

[96] مفوضية اللاجئين تحض سوريا على السماح بالوصول إلى كل المناطق لمراقبة عودة النازحين والمهجرين، تلفزيون France 24، 10-03-2019: https://rb.gy/tqo3wz

[97] مروة هاشم، السوريون العائدون إلى ديارهم يواجهون مصيراً غامضاً، موقع 24 الإلكتروني، 12-12-2018: https://rb.gy/6uggxi

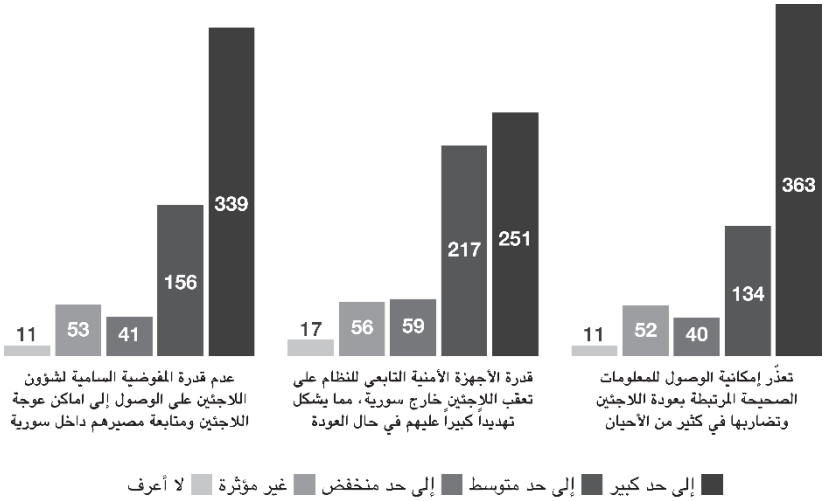

الشكل (28) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق نظام الأسد

تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 60.5%، وإلى حد متوسط بنسبة 22.3% على تعذر إمكانية الوصول للمعلومات الصحيحة المرتبطة بالعودة وتضاربها في كثير من الأحيان. فقد أدى الحصول على المعلومات غير الصحيحة في كثير من الأحيان إلى عودة بعض اللاجئين ليفاجئوا ببعض الحقائق التي لم يتم اطلاعهم عليها بشكل كافٍ، مما أدى في كثير من الحالات إلى قيام العائدين بالعودة العكسية إلى أماكنهم السابقة في دول الجوار[98] وخسارة الكثير منهم لوضعهم القانوني في هذه الدول[99]. وتتوازع مسؤولية تزويد اللاجئين بالمعلومات الصحيحة بين جهات عدة على رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، واللجان المحلية في أماكن تواجد اللاجئين، مما أدى في كثير من الأحيان إلى التضارب في المعلومات التي تصل للاجئ.

في السياق ذاته، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 56.5%، وإلى حد متوسط بنسبة 26% على أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين غير قادرة على الوصول إلى أماكن عودة اللاجئين ومتابعة مصيرهم في الداخل السوري، ومرد ذلك إلى العوائق التي يضعها نظام الأسد أمام قدرة المفوضية في مرافقة العائدين إلى الداخل والوقوف عن كثب على التحديات التي يواجهونها بعد عودتهم، حتى

[98] ماهية العودة: شروط وهواجس اللاجئين السوريين، سوا للتنمية والإغاثة، لبنان، شباط/فبراير، 2019: https://rb.gy/owckon

[99] عمار حمو وآخرون، "لو كنا نعرف، ما فكرنا بزيارتها" اللاجئون السوريون في الأردن يخسرون صفة اللجوء بعد زيارة سوريا، مرجع سابق.

يتم مساعدتهم لتأمين استقرارهم وعدم تعرضهم لأي انتهاكات أمنية[100]. كذلك تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 41.8%، وإلى حد متوسط بنسبة 36% على أن الأجهزة الأمنية للنظام قادرة على تعقب اللاجئين في الخارج، مما يشكل تهديداً كبيراً عليهم في حال عودتهم[101]. وتشير العديد من التقارير إلى قيام النظام بزرع شبكات تجسس في دول الجوار لمراقبة اللاجئين وتحركاتهم في هذه الدول منذ عام 2012[102]-[103]. انظر الشكل (28).

أيضاً، يتفق أفراد العينة إلى حد كبير بنسبة 64.5%، وإلى حد متوسط بنسبة 26% على أنهم لا يثقون بالضمانات المقدمة من قبل الجهات الحكومية في البلدان المستضيفة للاجئين السوريين، ولا يثقون كذلك بالضمانات المقدمة من قبل الجهات الأخرى التي تتواصل مع مؤسسات النظام بهدف تسهيل عودة اللاجئين وضمان العودة الآمنة لهم. ففي لبنان، كان للجان المحلية في البقاع الغربي دور هام في عودة مجموعات صغيرة من اللاجئين إلى الزبداني والغوطة الشرقية في محافظة ريف دمشق[104]، علاوة على ذلك تلعب الأحزاب السياسية السورية المتواجدة في لبنان والجمعيات (بمن فيهم نقابة العمال السوريين في لبنان والحزب القومي السوري الاجتماعي) دوراً مشابهاً للجان المحلية، كما تؤثر الشبكات القبائلية والعشائرية في سورية على آليات العودة، من خلال إرسال بعض ممثليهم لتنظيم العودة أو لنقل العائدين من المعابر الحدودية، إلى جانب بعض الأحزاب اللبنانية التي تنشط في هذا المجال، لكن هذه الجهات تعمل دون رقابة ودون معايير للتعامل مع اللاجئين، مما يزيد من احتمالية التعاملات المضللة والإجبارية التي تستخف بمبادئ عدم الإضرار باللاجئين[105]. وفي الأردن، وبعد افتتاح معبر نصيب في 15 تشرين أول/أكتوبر لعام 2018، عمل النظام وروسيا على تجنيد أشخاصٍ وجمعيّات لمساعدة من ينوي العودة وتحمّل مصاريف السفارة عنهم أو مساعدتهم على إنهاء المشكلات في السفارة السوريّة في عمّان، وكانت هناك عودة للكثير من اللاجئين في الأشهر الأولى من افتتاح المعبر، ولكنّها توقّفت حين أصبح يأتي من سورية زوّار إلى الأردن لزيارة أقاربهم اللاجئين هنا ويتحدّثون معهم عن المخاطر الأمنيّة للعودة، والاعتقالات، وتجنيد

---

[100] نينار خليفة، ما الذي ينتظر العائدين؟ ظروف غامضة ترافق عودة اللاجئين السوريين من لبنان، جريدة عنب بلدي، 16-12-2018: https://rb.gy/rt7qxa

[101] ناصر عدنان وأحلام إبراهيم، بالوثائق .... كيف تجسس الأسد على السوريين في الخارج، تلفزيون سورية، 27-09-2020: https://rb.gy/uxkzck

[102] ضبط "خلايا نائمة" في مخيم الزعتري، وكالة عمون الإخبارية، 25-08-2012: https://rb.gy/gck8ge

[103] Ahmad Zaza, Refugees in Turkey aid Syrian intelligence, Asia Times, 04-04-2019: https://rb.gy/2ijsvo

[104] اللجان المحلية هي مجموعات من الممثلين المرتبطين بالحكومة السورية والذين يعملون كوسطاء بين المسؤولين الرسميين رؤساء البلديات واللاجئين وبين الحكومة السورية.

[105] ماهية العودة: شروط وهواجس اللاجئين السوريين، مرجع سابق.

الشبّان في صفوف قوّات النظام، وغياب الخدمات، وصعوبة المعيشة في بلداتهم في محافظتي درعا والقنيطرة[106].

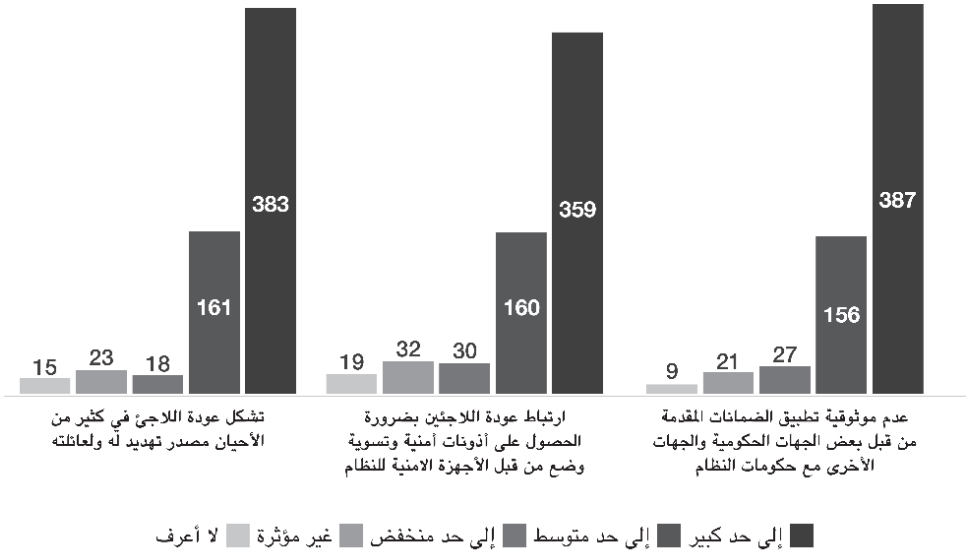

الشكل (29) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق نظام الأسد

تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 63.8%، وإلى حد متوسط بنسبة 26.6% على أن عودة السوريين إلى مناطق النظام تشكل في كثير من الأحيان مصدر تهديد لهم ولعائلتهم، وهذا ما رصدته العديد التقارير الميدانية التي تحدثت عن حالات اعتقال من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام للعديد من العائدين، والتي انتهى الكثير منها إلى تصفيتهم في أقبية هذه الأجهزة. أضف إلى ذلك، أن وجود حالات كثيرة ما يزال مصيرها مجهولاً بسبب صعوبة الوصول إلى معرفة مصيرهم من قبل ذويهم الذين لا يستطيعون السؤال عنهم بشكل مباشر ويلجؤون للاعتماد على سماسرة متعاملين مع هذه الأجهزة، لذا أصبحت العودة بمثابة مصدر تهديد أمني على حياة العائدين حتى مع وجود ضمانات من قبل هذه الأجهزة بعدم التعرض لهم في حال عودتهم[107]. إلى جانب ذلك، تحاول الأجهزة الأمنية الاستفادة من العائدين كمصدر للمعلومات عن أقاربهم وأصدقائهم في الخارج، وهو أحد أشكال

[106] خالد الخطيب، لماذا يخشى اللاجئون السوريّون في الأردن من العودة إلى مناطقهم في جنوب سوريا؟، موقع المونيتر، 11-10-2019: https://rb.gy/nk1xn4

[107] شبكة حقوقية تحذّر: "الأسد" قتل واعتقل مئات اللاجئين العائدين إلى سوريا، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 16-08-2019: https://rb.gy/5mssrt

الأذى التي ترتكبها هذه الأجهزة بحق العائدين عبر الوشاية بأقاربهم، وما قد يسببه ذلك من مخاطر على حياتهم في المستقبل حال عودتهم[108].

في السياق ذاته، تتفق العينة إلى حد كبير بنسبة 59.8%، وإلى حد متوسط بنسبة 26.6% على أن عودة اللاجئ ترتبط بضرورة حصوله على إذن أمني أو تسوية وضع من قبل الأجهزة الأمنية لنظام الأسد. وتشترط هذه الأجهزة ضرورة حصول اللاجئ على هذه التسوية قبل عودته، وقد سجلت الكثير من الحالات التي تم فيها اعتقال العديد من العائدين إلى مناطقهم غير الحاملين لهذه التسويات، فمع استعادة النظام السيطرة على بعض المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، تحولت التسوية إلى محطة جديدة بالغة الأهمية في حياة أهالي تلك المناطق ستحدد مصيرهم لأشهر وربما لسنوات مقبلة، غير أن نطاق هذه التسوية امتد ليشمل حتى المقيمين خارج سورية.

وتنشر وزارة الخارجية والمغتربين السورية على موقعها عبر الإنترنت وفي صفحة مخصصة بعنوان "تسوية وضع"[109] بأنه: "حرصاً على معالجة أوضاع السوريين الذين غادروا القطر بطريقة غير مشروعة بسبب الظروف الراهنة، ورغبة من القيادة بتشجيع المواطنين ولا سيما المكلفين بالعودة إلى الوطن وتسوية أوضاعهم التجنيدية والأمنية بغض النظر عن الظروف التي اضطرتهم للمغادرة، فإنه يمكن للمواطنين أعلاه مراجعة السفارة السورية في بلد الإقامة أو أقرب سفارة سورية، وذلك لتقديم طلبات تسوية أوضاعهم لديها أصولاً"[110]. وقد روج النظام لهذه التسويات عبر أجهزته الإعلامية الرسمية بنشر العديد من التقارير التي تظهر اتفاقات التسوية القائمة في مناطق مختلفة من البلاد، وقد بينت بعض التحقيقات الاستقصائية أن أوراق التسويات تحمل في طياتها فخاً كبيراً للموقعين عليها، فهي تجبر أي شخص على تقديم أي معلومة يعرفها عن المعارضين السياسيين أو الناشطين أو معلومات عسكرية بالمعارضة بمجرد توقيعه عليها، وتشكل بعض الإجابات لوحدها سبباً كافياً لاعتقال صاحبها، وتبين كذلك وجود تدليس في أوراق التسويات التي دعت إليها سفارات النظام السوري في أوروبا للراغبين بالعودة، ما يعرضهم لتهم كحمل السلاح في وجه الدولة[111]. انظر الشكل(29).

---

[108] Louisa Loveluck, Assad urged Syrian refugees to come home. Many are being welcomed with arrest and interrogation, The Washington post, 02-06-2019: https://rb.gy/isfimq

[109] ظهر مصطلح "التسوية" أو "تسوية الوضع" خلال سنوات الحرب في سورية للدلالة على إجراء يتم من خلاله التدقيق في كافة الأعمال "الإرهابية" التي مارسها شخص ما ضد النظام السوري ثم منحه عفو عنها ليعود إلى حياته الطبيعية.

[110] سلافة جبور، تسوية الوضع.. كابوس جديد يؤرق سكان محيط دمشق، موقع الجزيرة نت، 17-06-2018: https://rb.gy/3dhhrx

[111] فخ التسويات يصطاد اللاجئين العائدين إلى سورية، راديو روزنة، 21-08-2019: https://rb.gy/z4hrh8

في السياق ذاته وعند تناول موضوع عودة اللاجئين السوريين إلى مناطق النظام، لا بد من التطرق إلى الأجهزة الأمنية لدى النظام، باعتبارها أحد المكونات الأساسية للبيئة الآمنة ضمن هذه المناطق، ومدى القدرة على إصلاحها أو إعادة هيكلتها. وتمثل عملية إصلاح أو إعادة هيكلة هذه الأجهزة عاملاً حاسماً في نجاح عملية التحول الديمقراطي الناجحة في دول ما بعد النزاع، باعتبارها أحد المسببات الرئيسية لاندلاع النزاع، وبالتالي تتأتى أهمية هذه العملية من محاولتها درء الآثار التي يمكن أن تخَّلِفها هذه الأجهزة على الأمن الداخلي والاستقرار المجتمعي ضمن هذه الدول بسبب التغول الكبير لهذه الأجهزة في مختلف مفاصل المجتمع، وكذلك في قدرتها على توفير أحد أهم أركان البيئة الآمنة المحفزة للاستقرار المجتمعي وعودة اللاجئين.

عند أخذ رأي العينة حول مدى قابلية الأجهزة الأمنية للإصلاح أو إعادة الهيكلة، اتفقت العينة بنسبة كبيرة بلغت 86.6% أن هذه الأجهزة غير قابلة للإصلاح أو إعادة الهيكلة لارتباطها العضوي بنظام الأسد، وبالتالي لا بد من القيام بالتغيير السياسي قبل البدء بهذه العملية. فخلال السنوات الماضية، ونتيجة تزايد مستوى السطوة الأمنية لهذه الأجهزة، تعمقت القناعة المجتمعية بأن الحاجة إلى التغيير الجذري لعمل وفلسفة وأدوات هذه الأجهزة أصبحت ضرورة لا مناص منها. فبقاء هذه الأجهزة بالشكل القائم حالياً ما هو إلا ترسيخ لسلطة نظام الأسد وعدم وجود أي أمل بأي تغيير سياسي ضمن هذا البلد.

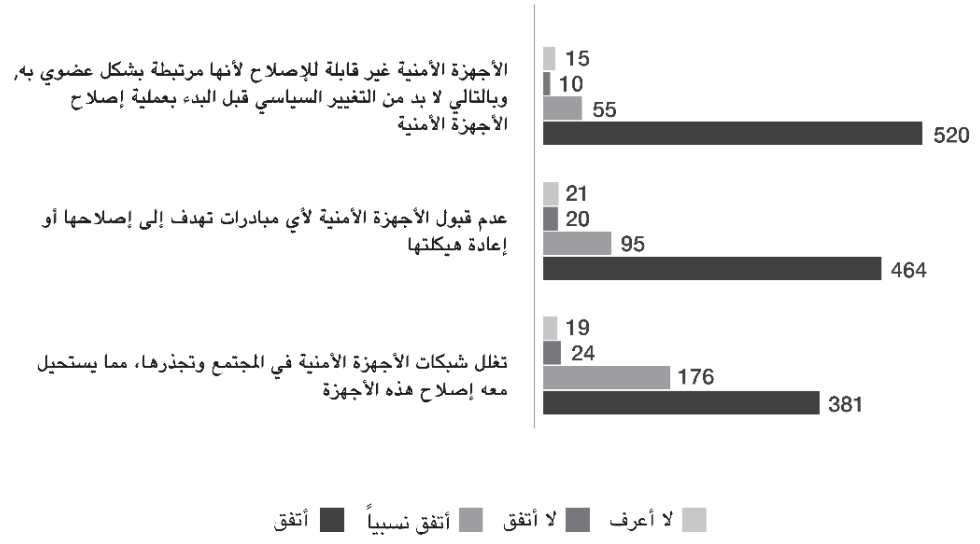

الشكل (30) يبين رأي اللاجئين السوريين حول إصلاح الأجهزة الأمنية لنظام الأسد

لكن من جانب آخر، يحاجج بعضهم بأن الدولة السورية لا تملك قطاعاً أمنياً ابتداءً حتى يستوجب الإصلاح أو إعادة الهيكلة، فجميع الأجهزة الأمنية مجتمعة ومنفردة تعمل لحماية النظام وتعد أذرعاً له لتحقيق استمراريته. وهي تعد من أهم أدوات ترسيخ أسس حكم النظام، إذ تتدخل هذه الأجهزة في مناحي الحياة كافة: الاجتماعية والاقتصادية والساسية والدينية، متبنية فلسفة عمل وعقيدة أمنية تراعي شروط الحاكم أكثر من المحكوم[112].

وفيما يتعلق بقبول الأجهزة الأمنية في سورية للإصلاح، تتفق العينة بنسبة 77.3% على عدم قبول هذه الأجهزة لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها. فعملية إعادة هيكلة هذه الأجهزة هي عملية شاملة، وليست عملية ترقيع جزئية لبعضها، لذلك ولكي تنجح يجب أن تمتاز بالشمولية، وقد لا يتحقق إصلاحها بسبب تعدد هذه الأجهزة في سورية وعدم القدرة على إخضاعها للسوية ذاتها من عملية إعادة الهيكلة. إلى جانب ذلك فإن عملية إعادة الهيكلة ستحتم على هذه الأجهزة تغيير عقيدتها التي نشأت عليها والتي ترتكز بشكل أساسي على حماية أمن النظام، إلى التوجه نحو الحفاظ على أمن المجتمع والأفراد واحترام حقوق الإنسان في إطار سيادة القانون، وهو أمر قد يكون من الصعب تطبيقه لدى هذه الأجهزة.

وفي هذا السياق تتفق العينة بشكل كامل ونسبي 63.5% و29.3% على التوالي على أن تغلل شبكات الأجهزة الأمنية في المجتمع السوري وتجذرها يجعل من الصعب إصلاح هذه الأجهزة. فقد تمكنت المؤسسة الأمنية في سورية بأجهزتها المختلفة من التغول في المجتمع والتحكم في تفاصيل الحياة العامة للسكان، ومن صور هذا التدخل اشتراطها ما يعرف بالدراسات والموافقات الأمنية على عدد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكانت نتائج هذا التوغل كارثية نظراً للضرر الذي أحدثته في منظومة المجتمع ومؤسسات الدولة. كتكريس مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة، وتشكيل شبكات مصالح مادية مع قوة محلية أعاقت تلبية مطالب المجتمعات المحلية، وشيوع ثقافة الخوف من السلطة والتملق لها. وقد استطاعت هذه الأجهزة إلى حد كبير فرض واقع أمني مستقر قبل عام 2011 بسبب تعميق حالة الخوف في المجتمع السوري الذي أضحى يتعايش مع المحددات التي تفرضها هذه الأجهزة كافة، والتي كان ارتباط وظائفها متسق مع حماية أمن النظام على حساب أمن المجتمع. انظر الشكل (30).

[112] معن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورات التغيير البنيوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 14-07-2016: https://rb.gy/d0vd9q

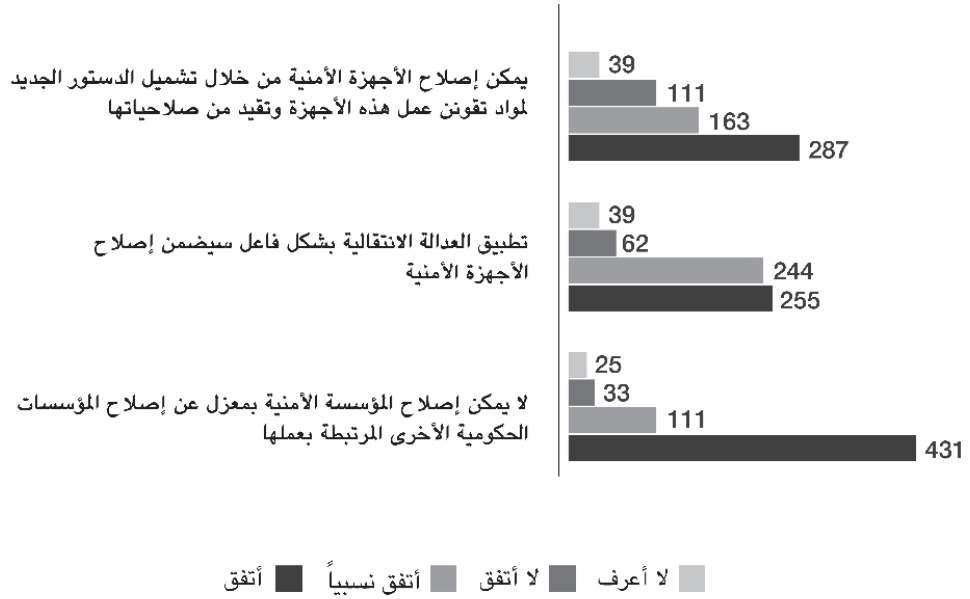

الشكل (31) يبين رأي اللاجئين السوريين حول إصلاح الأجهزة الأمنية لنظام الأسد

تتفق العينة بشكل كامل ونسبي 71.8% و18.5% على التوالي على أن إصلاح المؤسسة الأمنية لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح المؤسسات الحكومية الأخرى المرتبطة بعملها، فالعلاقة المتشابكة بين المؤسسة الأمنية بأجهزتها ومؤسسات الدولة المختلفة، والتي كانت نتاج التغول الأمني لهذه الأجهزة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة، جعلت من نجاح عملية إعادة هيكلة هذه الأجهزة أو إصلاحها مرتبط بشكل عضوي بإصلاح مؤسسات الدولة ذات الصلة بهذه الأجهزة، لتتم عملية إعادة الهيكلة بالتوازي بين هذه الكيانات الحكومية. إلى جانب ذلك تتفق العينة بشكل كامل ونسبي 42.5% و40.6% على التوالي على أن تطبيق العدالة الانتقالية بشكل فاعل سيضمن إصلاح الأجهزة الأمنية، إذ تمثل عملية الإصلاح المؤسسي بشكل عام وإصلاح الأجهزة الأمنية التي تسببت بإنتاج القمع وارتكاب الجرائم، أو تلك التي وفرت الغطاء القانوني لاستمرار الانتهاكات بشكل خاص أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية، فتطبيق العدالة الانتقالية بشكلها الفاعل سيضمن خضوع المؤسسة الأمنية لسلطة القضاء ومساءلته، وبما يضمن عدم تجاوز هذه المؤسسة لحقوق الإنسان، وعدم توظيف إمكانيتها لخدمة مصالح الطبقة السياسية الحاكمة في سورية.

في حين يلاحظ وجود تفاوت نسبي في رأي العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 47.8% والاتفاق النسبي بنسبة 27% وعدم الاتفاق بنسبة 18.5 على أن إصلاح الأجهزة الأمنية يمكن أن يتم من خلال تشميل الدستور الجديد لمواد تقونن عمل هذه الأجهزة وتقيد من صلاحياتها. إن تعديل المواد الدستورية الحالية لتضمين حوكمة وصلاحيات الأجهزة الأمنية، من جهة تبعيتها الإدارية والضمانات القانونية لانضباط عملها، أصبح ضرورة لتأسيس عقد اجتماعي جديد بين الشعب وهذه الأجهزة. وتهدف عملية التضمين الدستوري إلى ضمان ألا تبقى هذه الأجهزة تتقلد الدور ذاته كونها الجهة الوحيدة التي يفترض أن تكون الحامية للاستقرار والأمن من دون وجود آليات واضحة للشفافية ومراقبة عملها. لذا يجب أن ينص الدستور الجديد على ضمانات، ليس فقط **لحيادية هذه الأجهزة** ووقف تسلّطها على المواطنين وانتهاك حقوقهم، وإنما أيضاً لإلزامها بالقيام بواجباتها المتمثلة بتحقيق أمن المواطنين وزرع الطمأنينة في نفوسهم، وضمان تمتعهم بحقوقهم وممارسة حرياتهم العامة والفردية. ويجب أن ينصّ هذا الدستور كذلك على دور محايد وغير سياسي للأجهزة الأمنية، وآليات رقابية لعملها، كتشكيل لجان برلمانية وحقوقية مهمتها مراقبة سلوكها والتحقيق في انتهاكاتها[113]. انظر الشكل (31).

فيما يتعلق بإصلاح الأجهزة الأمنية فإن إجابات العينة تميل إلى الاتفاق الكامل بنسبة 43.6% والاتفاق النسبي 37.3%، في حين لا تتفق نسبة 23.3% على أهمية أن تلعب الجهات غير الحكومية دوراً في عملية إصلاح هذه الأجهزة عبر الرقابة على عملها ونشر التوعية الاجتماعية حولها. وتأتي أهمية الدور المحتمل لهذه المنظمات في إصلاح أو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لقدرتها على تغيير العلاقة المدنية – الأمنية والعسكرية. ويتم ذلك من خلال تغيير نظرة المجتمع السلبية للقطاع الأمني كمؤسسات قمعية، وقيامها بنشر الوعي حول ضرورة إعادة هيكلة تلك المؤسسات من جديد على أسس ديمقراطية، وأن يتم شرح هذه العملية وخطتها الزمنية للقواعد الشعبية عبر هذه المنظمات لتهدئة التوقعات الشعبية إزاءها. ويقع جزء كبير من عملية استعادة الثقة بين القطاع الأمني الجديد والشعب على عاتق هذه المنظمات كونها الأقدر على التواصل مع القواعد الشعبية. وأيضاً، فإن المشاركة المدنية في رسم السياسة الأمنية التي تتضمنها برامج إعادة الهيكلة ستؤدي إلى استجابة تلك السياسات بشكل أكبر نحو إشكالية الفقر والتنمية. لكن بالوقت ذاته لا يمكن التعويل بشكل كبير على دور هذه المنظمات إذا لم يتح لها الحيز المناسب لإمكانية التأثير في المشهد الأمني في سورية.

[113] نائل جرجس، الأجهزة الأمنية في الدستور السوري الجديد، شبكة جيرون الإعلامية، 22-06-2018: https://rb.gy/ef63a8

في السياق ذاته تتفق العينة بنسبة 37.8% ونسبة 30.8% بشكل كامل ونسبي، وعدم اتفاق بنسبة 23.3% على أهمية دور مجلس الشعب في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية في حال أُخضِعَت لرقابته وتم عرض أدائها بشكل شفاف ودوري أمام نوابه. وتُمثل الرقابة البرلمانية عنصراً أساسياً في ضمان اتساق حركية القطاع الأمني وتوافقه مع المسار الديمقراطي من جهة، وللتأكيد المستمر على مدى قدرة هذا القطاع في الاستجابة المبكرة للمهددات الأمنية. إن مجلس الشعب هو المكلف بمراجعة أعمال السلطة التنفيذية ومراقبتها في مجال السياسات الأمنية، وهذه الرقابة جسر للتواصل مع الرأي العام.

كما يستطيع مجلس الشعب تحسين الأداء الأمني عبر استخدام صلاحياته على مستوى الموارد المرصودة للأمن في الموازنة أو التحقيق فيها أو إلغائها أو تغييرها، كما يستطيع الرفض أو الموافقة على طلبات التمويل الخاصة والموازنات الإضافية لتحديد توجهات عملية توفير الأمن وإدارته والرقابة عليه وأولوياته. ويعتمد ذلك على كمية المعلومات المتوفرة لأعضاء مجلس الشعب وفهمهم للمسائل الأمنية وخبرتهم فيها، وتطوير رؤية وطنية للأمن وتحديد أطر عمل قانونية سليمة، وتوفير نهج أكثر تجاوباً وشمولية يعكس احتياجات الشرائح كافة. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي سيلعبه مجلس الشعب في إصلاح الجهزة الأمنية، إلا أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في سورية، ورغم ما شابها كالمعتاد من تسلط الأجهزة الأمنية وتمريرها لأسماء النواب المقبولين، شكلت نقطة فارقة في مستقبل سورية لأن هؤلاء النواب سيوقعون على الدستور الجديد عند اكتماله وسوف يرشحون الرئيس المقبل، الأمر الذي يجعل من مدى قدرة مجلس الشعب على إحداث الأثر المطلوب في إصلاح الأجهزة الأمنية مستقبلاً مثار شك لدى الكثيرين، بسبب بقاء سيطرة نظام الأسد على هذه الأجهزة[114].

[114] انتخابات "مجلس الشعب" في سورية: المستفيدون من الحرب يدخلون السياسة، موقع السورية نت، 13-07-2020: https://rb.gy/l5rxju

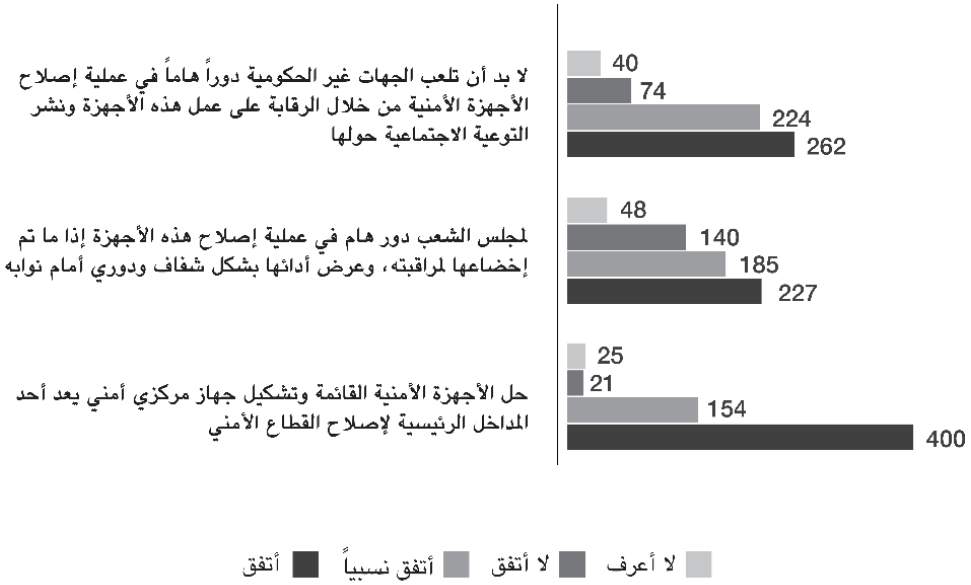

الشكل (32) يبين رأي اللاجئين السوريين حول إصلاح الأجهزة الأمنية لنظام الأسد

تتفق العينة بشكل كامل بنسبة 66.6% وبشكل نسبي بنسبة 25.6% على أن المدخل الرئيسي لإصلاح القطاع الأمني في سورية يعتمد على حل الأجهزة الأمنية القائمة وتشكيل جهاز أمن مركزي. ويرى كثيرون أن هذه الأجهزة غير قابلة للإصلاح وإعادة الهيكلة، نظراً لارتباطها العضوي بالسلطة الحاكمة في سورية كما نوهنا، لكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن حل هذه الأجهزة بشكل كامل وتسريح الضباط السابقين، قد يخلق عقبة أمام إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وهي قلة الخبرات الأمنية وافتقار الأجهزة الأمنية الجديدة للأشخاص المدربين والأكفاء ذوي الخلفية الأمنية، كذلك قد نواجه عقبة تتمثل في عزوف الشباب عن التطوع في الأجهزة الأمنية الجديدة، بسبب الصورة الذهنية السائدة حول ماضي عناصر تلك الأجهزة لدى المجتمع، وبالتالي وعلى الرغم من الممارسات القمعية لهذه الأجهزة الأمنية التي قد تدفع للمطالبة بإلغائها وتفكيكها، فلا بد من إيضاح أن عملية التحول الديمقراطي في دول ما بعد النزاع لا تقتضي بالضرورة تفكيكها وإنما إعادة هيكلتها بشكل ديمقراطي، وإخضاعها لقيادة مدنية ورقابة برلمانية، بعد استبعاد العناصر المسيئة ومرتكبي الجرائم عبر برامج العدالة الانتقالية، والإبقاء على غير المتورطين في الممارسات القمعية، انظر الشكل (32).

تتفق العينة بدرجة كبيرة وبنسبة 79.3% ونسبة 14% من الاتفاق النسبي على ضرورة منح الصلاحيات الكاملة للإشراف على عمل الأجهزة الأمنية ومراقبتها في حال تم الاتفاق على تشكيل هيئة

حكم انتقالي في سورية. فمع تراكم تجاوزات الأجهزة الأمنية وعلى المستويات كافة: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي غدت نسقاً عاماً ونهجاً مألوفاً ومميزاً لكل العناصر والمؤسسات الأمنية، ناهيك عن غياب الرقابة الفعالة على المسؤولين الأمنيين، فإنه بات من الضرورة وجود رقابة كاملة على عمل هذه الأجهزة. وفي حال تحقق ذلك، فإن هذه الأجهزة ستكون خاضعة للمحاسبة، وقادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية وفقاً لمهامها المحددة، وتسهم بالتالي في التقليل من خطر العنف وإمكانية اندلاعه مرة أخرى، وصولاً لمجتمع مزدهر وآمن.

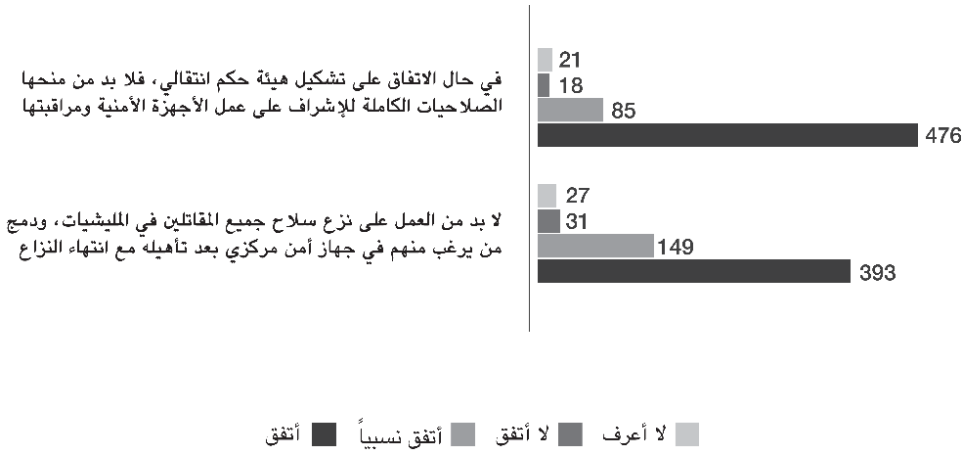

الشكل (33) يبين رأي اللاجئين السوريين حول إصلاح الأجهزة الأمنية لنظام الأسد

في جانب متصل بالمشهد الأمني تتفق العينة بنسبة 65.5% واتفاق نسبي بنسبة 24.8% على ضرورة العمل على نزع سلاح جميع المقاتلين في الميليشيات ودمج من يرغب منهم في جهاز أمن مركزي بعد تأهيلهم، نظراً للدور الخطير الذي أخذت تلعبه هذه الميليشيات في المشهد الأمني داخل عموم المناطق السورية كما بينا سابقاً. لكن رغم أهمية هذه الخطوة إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي قد تحول دون نجاحها، والتي يأتي في مقدمتها مدى إمكانية الوصل إلى التوافق السياسي، وتطبيق العدالة الانتقالية، إلى جانب تنوع المشارب الإيديولوجية لهذه الميليشيات، ومدى القدرة على إصلاح أو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية ومدها بالقدرات اللازمة لتنفيذ هذه الخطوة وغيرها من التحديات الأخرى[115]، انظر الشكل (33).

[115] حايد حايد، إعادة دمج الجماعات المسلحة السورية: الآليات، الجهات الفاعلة، وأوجه الفشل، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 17-12-2018: https://rb.gy/hc4vue

6. العودة إلى مناطق المعارضة

عند أخذ رأي العينة حول مدى إمكانية العودة إلى مناطق المعارضة، هناك تقارب نسبي في استجابات العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 70.6% والاتفاق النسبي بنسبة 24%، على أن هذه المناطق ما تزال هشة أمنياً ومخترقة، الأمر الذي يوثر على مدى قدرة المواطنين على استقرارهم الاجتماعي داخلها.

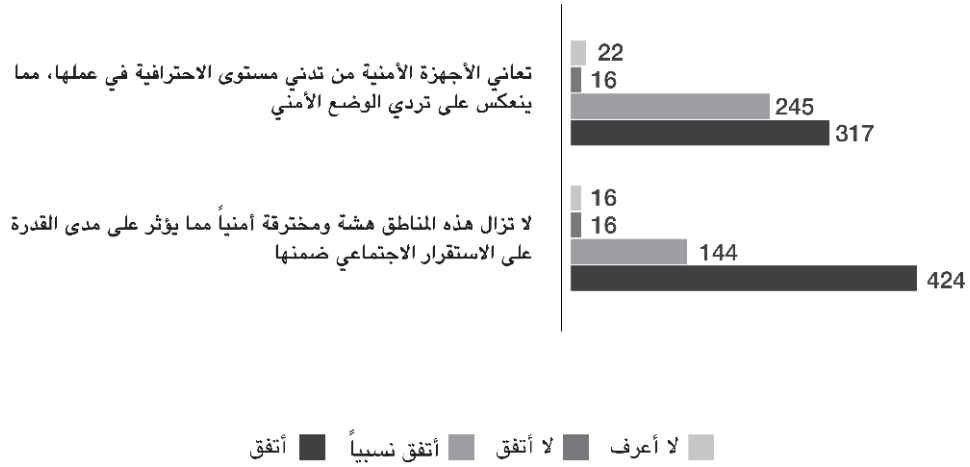

الشكل (34) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق المعارضة السورية

تشير بعض المصادر المحلية من هذه المناطق إلى أنه وعلى الرغم من القبضة الأمنية وانتشار الشرطة الحرة وحواجز الجيش الوطني، إلا أن عمليات الاختراق مستمرة، الأمر الذي يشكل هاجساً يؤرق المدنيين المقيمين والنازحين وحتى المهجّرين المقيمين في تركيا، فالخروقات الأمنية موجودة في كل المدن في مناطق عمليات درع الفرات وعفرين ونبع السلام، وهي تعطي مؤشراً هاماً لطبيعة ودرجة الاستقرار الأمني ومستوى إدارة هذا الملف والقدرة على ضبطه من قبل القوى المسيطرة، خاصة مع ازدياد وتيرة تلك العمليات وتفاوت أهدافها وتعدد منفذيها واختلاف أساليبها. وترجع أسباب هذه الخروقات بشكل أساسي إلى عدم وجود خطة لضبط الأمن وتعدد الفصائل في المدينة الواحدة والاتكالية وإلقاء التهم على بعضهم، إلى جانب غياب أي دور فعلي للضباط المختصين أو المنشقين في التحكم بالعناصر[116]. وتشير أصابع الاتهام إلى كل من الخلايا النائمة التابعة لتنظيم الدولة –

[116] أحمد زكريا، ما الذي يقف وراء استمرار "الفلتان الأمنيّ" في منطقة "درع الفرات"؟، موقع حرية برس، 13-07-2018: https://rb.gy/wsmnf3

داعش أو الخلايا التابعة لنظام الأسد وبقايا خلايا "قسد" التي تنشط عملياتها تحت ما يسمى "غرفة عمليات غضب الزيتون"[117]، والتي تستهدف منطقة عفرين بشكل أساسي، وتعدها امتداداً للنفوذ التركي وترى المقاتلين المحليين وبعض العوائل المهجرة ضمن الإطار ذاته، وبالتالي فإنها تكثف من عملياتها وتشرعنها تحت هذا الغطاء دون التمييز بين مدني وعسكري[118]. تسعى الجهات السابقة إلى زعزعة الأمن وعدم استقرار الوضع الأمني داخل هذه المناطق، ولكل منها أهدافها الخاصة والجهات الداعمة لها، وتنسحب حالة الهشاشة الأمنية والخروقات كذلك على ما تبقى من محافظة إدلب في مناطق نفوذ فصائل "الجبهة الوطنية للتحرير" ومناطق نفوذ "هيئة تحرير الشام".

في السياق ذاته تقاربت استجابات العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 52.8% والاتفاق النسبي بنسبة 40.8%، على أن الأجهزة الأمنية في هذه المناطق تعاني من تدني مستوى الاحترافية في عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق. فعلى الرغم من محاولة هذه الأجهزة ضبط الحالة الأمنية عبر حملاتها المستمرة، إلا أنها لم تتمكن من منع حدوث هذه الاختراقات، ويعزى ذلك لأسباب ترتبط بكوادر هذه الأجهزة، لقلة عدد الضباط المختصين بالأمن، وانخفاض مستوى كفاءة العناصر في الجانب الأمني. أضف إلى ذلك غياب الخطط الأمنية المحكمة من قبل المختصين بهذا المجال، إلى جانب كون الجهاز القضائي ما يزال دون المستوى المطلوب للتفاعل مع هذه الأجهزة لضبط الحالة الأمنية. وبشكل عام يمكن القول إن هيئات المعارضة الأمنية القائمة لا يتوفر لديها مقومات مؤسسات أمنية متكاملة، بسبب تعدد مرجعياتها، وقلة الكادر البشري وضعف الخبرات التخصصية، وغياب الاستراتيجيات الشاملة في عملها.

لكن بالمقابل يلاحظ وجود بعض الخطوات من قبل هذه الأجهزة لتطوير عملها ورفع مستوى أدائها، ففي منطقة "درع الفرات" تم تأسيس كتيبة الشرطة النسائية التي ساهمت بشكل فاعل في مواجهة العديد من الحوادث الإرهابية وبعض الظواهر السلبية، لا سيما أن بعض الإرهابيين يحاولون التنكر بالأزياء النسائية[119]. إلى جانب ذلك، تحاول هذه الأجهزة تطوير أدواتها من خلال أجهزة الشرطة والشرطة العسكرية، وازدياد المنتسبين لتلك الأجهزة وتخريج عدد من الدورات، إلا أنها ما

[117] غرفة عمليات "غضب الزيتون": وهي بحسب توصيفها لنفسها على معرفاتها الرسميّة؛ مجموعة من شباب وشابات عفرين، ويعتقد بأنها تتبع لوحدات الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطيPYD ، تقوم باغتيال المقاتلين الأتراك المتواجدين في المنطقة، بالإضافة إلى المقاتلين المحليين المدعومين من تركيا.

[118] الاغتيالات في مناطق المعارضة خلال الفترة الممتدة من آب حتى كانون الأول 2019، تقرير خاص، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: 2020-01-31: https://rb.gy/fk7dy7

[119] عزت ماضي، نجاحات متميزة لشرطيات "درع الفرات" في ريف حلب الشمالي، وكالة الأناضول للأنباء، 01-12-2017: https://rb.gy/qdl5gn

تزال غير قادرة على الحد من الخروقات الأمنية ولا تملك القدرة للوصول إلى منفذيها، الأمر الذي يستدعي إعادة هيكلة تلك الأجهزة ورفع مستوى التدريب الخاص بعناصرها. انظر الشكل (34).

هناك اتفاق كامل لدى العينة بنسبة 52% واتفاق نسبي بنسبة 35.6%، على أن مستوى التجهيزات اللوجستية والتقنية اللازمة لضبط الحالية الأمنية لدى هذه الأجهزة ما تزال بحدودها الدنيا. وما تزال الكثير من المدن الرئيسية تفتقد إلى وجود مثل هذه التجهيزات، مثل كاميرات المراقبة في الأماكن العامة والأسواق وفي مداخل المدن والشوارع الرئيسية، الأمر الذي يستدعي رفد عناصر هذه الأجهزة بكافة التجهيزات اللوجستية والتقنية التي تساعد في ضبط الوضع الأمني، بشكل يسهم في تأمين بيئة أمنيّة مناسبة لنشاط المؤسسات المدنية، وقد قدمت الحكومة التركية بالإضافة إلى الدعم الإداري لجهاز الشرطة والأمن العام في المنطقة، الدعم العسكري واللوجستي من خلال تقديم آليات لتنقل عناصر الشرطة ومدرعات عسكرية لقوات الكوماندوز السورية، ومرتبات شهرية لعناصر الشرطة[120].

من جانب آخر، فإن العلاقة بين القوى التابعة للأجهزة الأمنية في هذه المناطق والمجتمعات المحلية تعد جيدة إذا ما قورنت بمناطق السيطرة الأخرى. ويوجد اتفاق كامل لدى العينة بنسبة 44.6% واتفاق نسبي بنسبة 38.8% على هذه الجزئية. بينما لا تتفق 8% من العينة حولها.

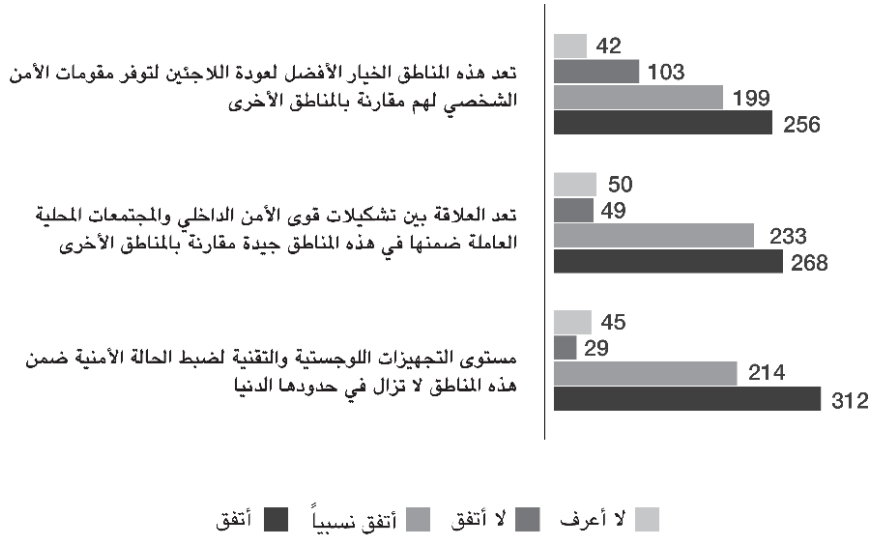

الشكل (35) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق المعارضة السورية

[120] حسين الخطيب، كيف تدير تركيا منطقة درع الفرات؟، موقع نون بوست، 25-11-2018: https://rb.gy/j9ejki

وتتفاوت طبيعة العلاقات بين الأجهزة الأمنية والمدنيين في هذه المناطق، فهي علاقات جيدة نسبياً في مناطق درع الفرات، بينما يسود التوتر هذه العلاقات في منطقة عفرين نتيجة التعديات المرتكبة بحق السكان المحليين، في حين ما تزال العلاقات المدنية العسكرية في منطقة نبع السلام غير مستقرة، بسبب التغول الكبير للفصائل العسكرية في الحياة المدنية[121].

بالانتقال إلى محافظة إدلب، وفي إطار سعيها لضبط العلاقات مع المدنيين، تقوم وزارة الأوقاف التابعة لحكومة الإنقاذ من خلال جهاز "سواعد الخير" بفرض رقابة شرعية إدارية تجريها السلطة على جميع مفاصل المجتمع للتأكد من مدى امتثالها لأحكام الشرع الاسلامي والآداب العامة[122]، لكن الممارسات التي يقوم بها هذا الجهاز تثير حالات غضب شعبية كبيرة تسببت بعدة صدامات مع المدنيين الذين تعرضوا لمضايقات من رجال ونساء الأمر بالمعروف المدعومين من كتائب أمنية في هيئة تحرير الشام[123]. وبالتالي يمكن القول إن هذه العلاقات كمكون أساسي في المشهد الأمني، لم ترقَ إلى ذلك المستوى الذي يؤهلها للإسهام في توطيد البيئة الآمنة المحفزة لعودة اللاجئين من تركيا، لذا يتوجب على الجهات المسيطرة على هذه المناطق العمل على تجسير أي هوة بين تشكيلات قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية العاملة ضمنها، بشكل يسَّهل مهمتها، ويعزز من حالة الأمن، ويرفع المسؤولية بأهميتها للجميع، مع الدفع بإشراك المجتمع المحلي والتنسيق مع فعالياته ومؤسساته في هذا الإطار.

في السياق ذاته تفاوتت استجابات العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 42.6% والاتفاق النسبي بنسبة 33%، وعدم الاتفاق بنسبة 17%، على اعتبار هذه المناطق الخيار الأفضل لعودة اللاجئين، لتوفر مقومات الأمن الشخصي لهم إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى، ففي حال اضطر السوريون المقيمون في تركيا للعودة، تبقى هذه المناطق الخيار المفضل لديهم، رغم عدم الوصول إلى الحالة الأمنية المثلى، ولا يمكن مقارنة سلوكيات الأجهزة الأمنية بهذه المناطق مع الأجهزة الأمنية لنظام الأسد، من جهة تعقب العائدين وملاحقتهم واعتقالهم، ولا مع الأجهزة الأمنية للإدارة الذاتية لعدم قدرتها على توفير الأمن في جميع مناطقها، ويأمل القائمون على المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في تحسن

[121] فوضى وانعدام للأمن في مناطق "نبع السلام" السورية الموالية لتركيا تدفع الأهالي للنزوح، صحيفة القدس العربي، 17-02-2020: https://rb.gy/l2fd2l

[122] طارق أبو زياد، "سواعد الخير" في إدلب.. "حسبة" لتعليم السوريين دينهم، جريدة عنب بلدي، 22-04-2018: https://rb.gy/xmzcdz

[123] هيئة تحرير الشام تطلق يد حسبة "سواعد الخير" بإدلب تحت مسمى "مركز الفلاح"، شبكة شام، 10-05-2020: https://rb.gy/cumex3

الوضع الأمني لها، وهناك جهود كبيرة تبذلها الجهات القائمة على هذه المناطق لمأسسة العمل الأمني وهيكلته وتطويره بما يخدم هدف توطيد الاستقرار الأمني لسكان هذه المناطق، بالتعاون والتنسيق مع الحكومة التركية التي تبذل كذلك جهوداً كبيرة في هذا الصدد، لتتمكن من تحفيز السوريين الموجودين على أراضيها للعودة الطوعية إلى هذه المناطق، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يثار عن مدى التزام تركيا بشروط العودة الطوعية للسوريين المتواجدين على أراضيها[124]، انظر الشكل (35).

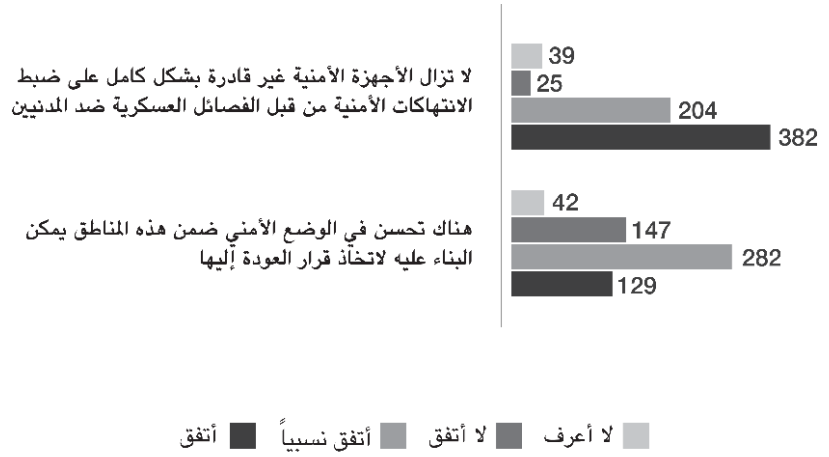

الشكل (36) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق المعارضة السورية

في العلاقة بين الأجهزة الأمنية والفصائل العسكرية، تفاوتت استجابات العينة بين الاتفاق الكامل بنسبة 55.3% والاتفاق النسبي بنسبة 34%، على كون الأجهزة الأمنية غير قادرة على ضبط الانتهاكات التي تقوم بها الفصائل العسكرية ضد المدنيين، ففي منطقة عفرين على سبيل المثال، تكررت الانتهاكات والتعديات على المدنيين من سكان المنطقة والنازحين إليها، والتي تورط بها عناصر الفصائل العسكرية المسيطرة على المنطقة، وتزايدت حالات الاستيلاء على بعض الممتلكات والمنازل وطرد أصحابها أو المهجرين الذين يسكنونها، بالإضافة إلى فرض غرامات وأتاوات على الأهالي، مما ولَّدَ تذمراً شعبياً كبيراً من هذه الفصائل جراء انتهاكاتها المتواصلة بحقهم[125]. وبشكل عام باتت

[124] المنطقة الآمنة بشمال سورية ... هل يغادر اللاجئون تركيا طوعاً، إذاعة DW، 2019-11-05: https://rb.gy/ujagjw

[125] مالك الرفاعي، مظاهرات تعم عفرين على خلفيّة انتهاكات الفصائل المدعومة تركيّاً، موقع الحل نت، 2020-05-29: https://rb.gy/3hbtfz

تشكل انتهاكات الفصائل العسكرية أحد السمات البارزة في مناطق المعارضة السورية[126]. ويتفق المحللون على أن هذه الانتهاكات تعود إلى عدة أسباب، منها ما هو متعلق بكيان "الجيش الوطني" وضعف الهيكلية والقيادة، وآخر متعلق بمنهجية وطبيعة الفصائل وغياب السلطة المركزية، إلى جانب الموقف الدولي الرافض لتحويل "الجيش الوطني" إلى مؤسسة عسكرية كبيرة. يضاف إلى ذلك التهجير القسري ووصول آلاف الأشخاص والمقاتلين من عدة مناطق في سورية إلى الشمال السوري، الأمر الذي فرض واقعاً مغايراً جراء تعدد المكونات، سواء عشائرية أم مناطقية، وصعوبة الاندماج بين المكونات الاجتماعية، إلى جانب المستوى المعيشي المتدني لهم، وتشظي الواقع الاقتصادي ضمن هذه المناطق، والتحاق المقاتلين في الفصائل دون تعليم، وعدم فهم القانون من قبل المقاتلين بشكله الصحيح، وأدت كل هذه العوامل إلى عدم الانضباط من قبل هذه الفصائل وقادتها، وغلبة المنافع الشخصية البحتة على توجهاتهم، الأمر الذي سيكون له تبعات خطيرة في المستقبل، لعدم تقبل الحاضنة الشعبية لهم[127].

وفي محاولة لتخفيف تغول الفصائل العسكرية على الملف الأمني والقضائي أصدرت وزارة الدفاع وهيئة الأركان التابعة للجيش الوطني في 2018 قراراً بإنشاء المحكمة العسكرية والشرطة العسكرية لشمال وشرق حلب لتكون بديلاً عن المؤسسات الأمنية في هذه المناطق[128]، غير أن عدم استجابة الفصائل لتنفيذ الأحكام وضعف تنفيذ المذكرات القضائية عن طريق الشرطة العسكرية التي تعاني من عرقلة الفصائل، وقلة الاستجابة، وعدم تسليم المطلوبين، وتجنبها أحياناً الاصطدام مع الفصائل، حدَّ بشكل كبير من فاعلية هذين الجهازين[129].

في إطار اتخاذ قرار العودة، هناك تفاوت واضح في إجابات العينة في مدى موافقتها على تحسن الوضع الأمني في هذه المناطق كعامل يمكن البناء عليه لاتخاذ هذا القرار. وكان هناك اتفاق كامل بنسبة 21.5% واتفاق نسبي بنسبة 47%، وعدم اتفاق بنسبة 24.5%. ومن الملاحظ في سياق تحليل الوضع الأمني في محافظة إدلب، أن ما تبقى من مناطقها، وبغض النظر عن القوى المسيطرة، قد تكون في المراحل القادمة مرشحة لتدهور أكبر في الوضع الأمني العام، وذلك نتيجة العمليات العسكرية المستمرة من قبل النظام وحلفائه، وما تسببت به من تهجير عشرات الآلاف من السكان،

[126] هوشنك حسن، ممارسات "الجيش الوطني" تحول دون عودة نازحي رأس العين إلى ديارهم، منظمة ماري، 29-03-2020: https://rb.gy/lonjsy

[127] علي درويش وآخرون، انتهاكات على يد العسكر.. من يضبط فصائل "الجيش الوطني"، جريدة عنب بلدي، 07-06-2020: https://rb.gy/gnncnk

[128] تشكيل محكمة وشرطة عسكرية في منطقة "درع الفرات"، موقع سورية نيوز، 20-02-2018: https://rb.gy/4fczaa

[129] انتهاكات على يد العسكر.. من يضبط فصائل "الجيش الوطني"، مرجع سابق.

إضافة إلى الفصائل المحليّة، الأمر الذي قد يتسبب بشكل أو بآخر بفوضى أمنية نتيجة الاكتظاظ السكاني الذي قد تشهده بعض المناطق بعد موجات النزوح، إضافة إلى دخول الفصائل المهجرة إلى مناطق نفوذ لفصائل أخرى، ما يفرض على الجهات المسيطرة تحديات أمنيّة مركّبة تحتاج مواجهتها إلى جهود جماعية منظمة. في حين أن الحالة الأمنية في مناطق درع الفرات وعفرين ونبع السلام، هي الأخرى تقف على أرضية أمنية غير مستقرة، في ضوء الاشتباكات المتقطعة التي تشهدها هذه المناطق مع قوات النظام وقوات "قسد"، إلى جانب الخروقات الأمنية المتواصلة ضمن هذه المناطق، مما يقوض من مقولة توفر البيئة الآمنة لعودة اللاجئين إليها، انظر الشكل (36).

7. العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية

يلاحظ في إجابات العينة حول المتغيرات المرتبطة بعودتها إلى هذه المناطق أنها لا تملك المعرفة عن المشهد الأمني داخلها، ويرجع ذلك لأسباب عدة، أهمها التكتيم الإعلامي الذي تفرضه مؤسسات الإدارة الذاتية عن الوضع الأمني في هذه المناطق، وملاحقة الناشطين الإعلاميين، ومحاولة السيطرة على تقديم خدمات الإنترنت والاتصالات اللاسكية. بعد أن أقدمت على منح أربع شركات رخص تقديم هذه الخدمات، ووفقاً لمراقبين فإن نية الإدارة الذاتية تتجه إلى السيطرة على قطاع الاتصالات في هذه المناطق واحتكاره فيما يخص التزويد أو المردود الاقتصادي، أو ما يخص المراقبة والضبط الأمني من خلال هذه الشركات التي يرجح أن تعود ملكيتها لأطراف ذوي صلة بحزب الاتحاد الديمقراطي. وتعكس هذه الخطوة أيضاً رغبة الإدارة الذاتية في فرض الاستغناء عن شبكات الإنترنت التركية التي تغطي خدماتها معظم المناطق الحدودية، وشبكات الاتصال المحلية مثل "سيريتل"[130].

في إطار تفكيكنا للمشهد الأمني في مناطق الإدارة الذاتية عبر هذا الاستطلاع، كان هناك تفاوت واضح لدى أفراد العينة من جانب المؤشرات المرتبطة بهذا المشهد، وفي الجزئية المتعلقة بتوفر إدارة مركزية للأجهزة الأمنية كميزة لهذه المنطقة ليساعدها على ضبط الحالة الأمنية، تفاوت رأي العينة ما بين الاتفاق النسبي بنسبة 43.3% والاتفاق الكامل بنسبة 13.6%، وعدم الاتفاق بنسبة 16%، فعلى الرغم من وجود هذه الإدارة إلا أن المنطقة ما تزال بعيدة عن حالة الاستقرار الأمني الكامل، لعوامل ترتبط ببيروقراطية هذه الإدارة وأجهزتها الأمنية، وممارساتها التمييزية بين سكان هذه المناطق كقمع الاحتجاجات والاعتقالات[131]، والتسيب الأمني المقصود، وبالتالي تفاوت مستوى توفر

[130] إبراهيم العبدالله، الإدارة الذاتية" تحتكر الإنترنت لفرض واقع سياسي، موقع جيرون، 18-03-2019: https://rb.gy/ws5png

[131] تجدد المظاهرات في ريف الحسكة ضد ممارسات قسد، موقع أثر برس، 28-06-2020: https://rb.gy/6j7lsw

الأمن بين عموم مناطق الإدارة الذاتية[132]، أضف إلى ذلك، أن هذه المناطق ما تزال تشهد وجود خلايا نائمة لتنظم "داعش"، وخلايا تابعة لنظام الأسد والميليشيات الإيرانية، وغيرها من الجهات الأخرى التي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار هذه المناطق أمنياً كما أشرنا سابقاً. إلى جانب ذلك، ما تزال المنطقة تشهد حالة استقطاب سياسي وعسكري حاد بين الفواعل الدوليين المتواجدين في هذه المناطق، الأمر الذي يشكل تهديداً لمشروع الإدارة الذاتية بإنشاء كيان فيدرالي، وما يشّكله ذلك من تبعات على المشهد الأمني ضمن هذه المناطق[133].

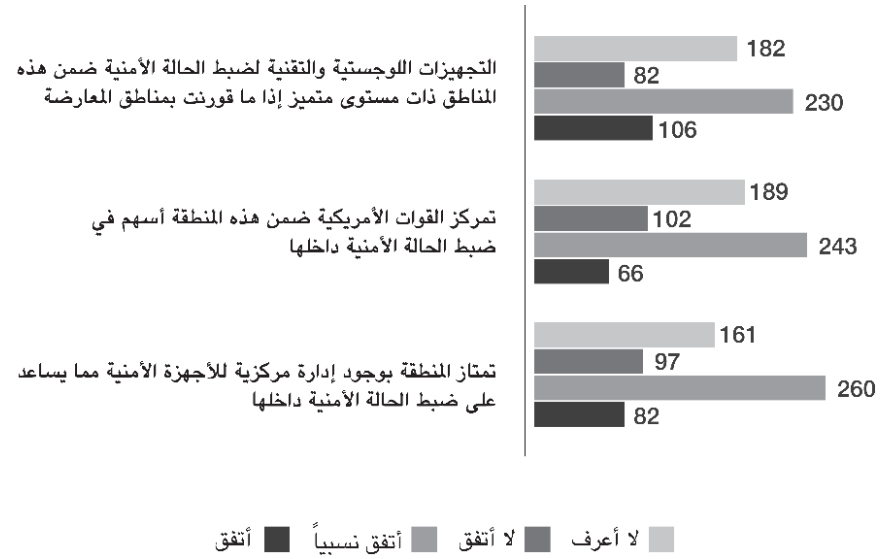

الشكل (37) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية

فيما يرتبط بمستوى التجهيزات اللوجستية والتقنية اللازمة لضبط الحالة الأمنية، ومدى توفرها بالشكل مناسب مقارنة بمناطق المعارضة، تتفاوت العينة في تقييم مستوى هذه التجهيزات، وتراوحت الإجابات ما بين الاتفاق النسبي بنسبة 38.3% والاتفاق الكامل بنسبة 17.6%، وعدم الاتفاق بنسبة 13.6%. إذ لعبت الولايات المتحدة دوراً هاماً في إمداد الأجهزة الأمنية بالمعدات والتجهيزات اللوجستية والتقنية خلال السنوات الماضية، لتخدم معركتها ضد تنظيم "داعش"، ومن ثم القضاء على خلاياه النائمة من خلال حملات عسكرية وأمنية دقيقة بمساندة قوات التحالف. وخصصت وزارة الدفاع الأمريكية مبلغ 550 مليون دولار في ميزانية عام 2019، 300 مليون منها

[132] فوضى أمنية وسرقات.. أين دور "أسايش" في الرقة، جريدة عنب بلدي، 28-07-2020: https://rb.gy/lzvrnr

[133] سقراط العلو، تداعيات التنافس في شرق الفرات على الفاعلين المحليين والأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، 03-06-2020: https://rb.gy/7jdnhn

للتجهيز والتدريب، و250 مليوناً لدعم قوة أمنية حدودية تديرها قوات "قسد"[134]. وتعمل قوى الأمن الداخلي في الإدارة الذاتية "الأسايش"، على مشاريع تركيب كاميرات مراقبة لتعزيز الوضع الأمني في مناطقها، وكذلك في إطار الإجراءات الأمنية التي تتخذها هذه القوى نتيجة تكرار حوادث استهداف العناصر الأمنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية[135].

في السياق ذاته تتفاوت العينة في تشخيصها للدور الذي يلعبه وجود القوات الأمريكية في هذه المناطق بشكل خاص وقوات التحالف بشكل عام في توطيد الاستقرار الأمني ضمن هذه المناطق. وتراوحت الإجابات ما بين الاتفاق النسبي بنسبة 40% والاتفاق الكامل بنسبة 11%، وعدم الاتفاق بنسبة 17%. فغالباً يتم النظر إلى الوجود الأمريكي في هذه المناطق بأنه وجود مؤقت وغير مستدام، في ظل تضارب تصريحات الإدارة الأمريكية حول نيتها الانسحاب من هذه المناطق، وما سيخلفه ذلك من تداعيات على مدى قدرة الإدارة الذاتية على الاستمرار في فرض نفوذها الأمني والعسكري على المناطق الحالية، في ظل التواجد الروسي والتركي والإيراني[136]، انظر الشكل (37).

عند أخذ رأي العينة حول مدى إمكانية العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية، كان هناك تفاوت واضح في استجابات العينة بين الاتفاق النسبي بنسبة 37% والاتفاق الكامل بنسبة 15%، وعدم الاتفاق بنسبة 20.3%، لكون هذه العودة ترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية أكثر من ارتباطها بالوضع الأمني، إذ تشهد هذه المناطق بين الحين والآخر مظاهرات احتجاجية ضد الواقع المعيشي والاقتصادي المتردي والفساد الإداري في مؤسسات الإدارة الذاتية، إلى جانب التحكم بالموارد واستغلالها من قبلها، دون توزيع أي عوائد على السكان المحليين في مناطق تواجد هذه الثروات، إضافة إلى غياب الخدمات العامة وترديها في العديد من هذه المناطق. إلى جانب حملات الدهم والاعتقال التعسفي ضد أبنائها[137]. وأصبحت الإدارة الذاتية أكثر حزماً في حكم اقتصاد المنطقة

[134] "قسد" تخطط لهيكلية عسكرية جديدة بعد إنهاء التنظيم، جريدة عنب بلدي، 18-02-2019: https://rb.gy/gw8b3d

[135] ميس نور الدين، مشروع تركيب كاميرات مراقبة لتعزيز الوضع الأمني في مدينة الرقة، وكالة سمارت نيوز، 03-12-2019: https://rb.gy/sosonm

[136] فؤاد حسن، الوجود الأمريكي في سوريا: المقرات العسكرية وتداعيات الانسحاب المرتقب، تلفزيون France 24، 21-12-2018: https://rb.gy/v4pizy

[137] مظاهرات في ريف دير الزور ضد "فساد" مجالس "الإدارة الذاتية" المحلية، جريدة عنب بلدي، 29-06-2020: https://rb.gy/how1hw

الخاضعة لسيطرتها، بفضل القوة التي استمدتها من انتصاراتها المتعاقبة على تنظيم "داعش"، بدعم من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة[138].

في مدى حاجة العائدون لهذه المناطق لتسوية وضعهم مع الأجهزة الأمنية قبل العودة، كان هناك تفاوت واضح في استجابات العينة بين الاتفاق النسبي بنسبة 29% والاتفاق الكامل بنسبة 21%، وعدم الاتفاق بنسبة 9%. ووفقاً لبعض التقارير يحتاج العائدون إلى هذه المناطق سواء من داخل سورية أم خارجها إلى إجراءات أمنية لتسوية وضعهم مع الأجهزة الأمنية قبل السماح لهم بالدخول إلى هذه المناطق، وتفرض الإدارة الذاتية الكفالات والإقامات على من ينوي الدخول إلى مناطقها من المناطق السورية الأخرى[139].

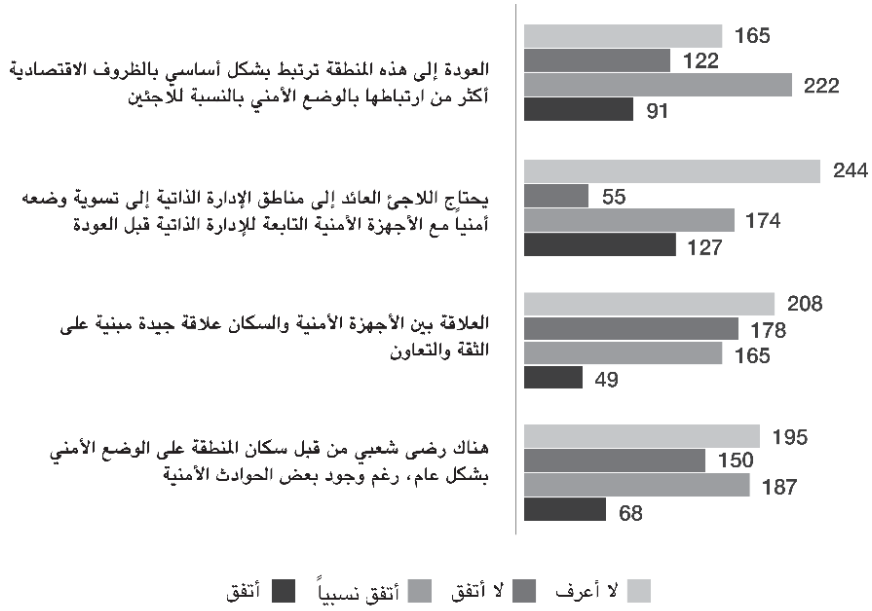

الشكل (38) يبين رأي اللاجئين السوريين حول العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية

في إطار العلاقة مع أجهزة الأمن ومستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية، كان هناك تفاوت واضح في استجابات العينة بين الاتفاق النسبي الذي تراوحت نسبته ما بين (27.5%-31%) والاتفاق الكامل الذي تراوحت نسبته ما بين (8%-11.3%)، وعدم الاتفاق الذي

[138] سنان حتاحت، الاقتصاد السياسي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، مشروع مسارات الشرق الأوسط، معهد الجامعة الأوروبية، 2020-01-27: https://rb.gy/dwcfis

[139] عبيدة النبواني، قسد تمنع عشرات العائلات من دخول الرقة لعدم امتلاكهم كفالات. وكالة سمارت للأنباء، 12-09-2019: https://rb.gy/rfqjwz

تراوحت نسبته ما بين (25%-29.6%). ويمكن القول إن حالة عدم الثقة التي تصبغ العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، أثرت بشكل كبير على مستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني، وكما نوهنا سابقاً في تحليلنا هذا أن الممارسات الأمنية لهذه الأجهزة عمقت من عدم القبول الشعبي لها حتى ضمن المناطق الكردية نفسها، والتي تشهد حالات اعتقال للمناوئين لحكم الإدارة الذاتية من الناشطين الكرد ممن يعارض ممارستها أو سياساتها، وإسكات الأصوات المدنية والحقوقية، وعمليات التجنيد الإلزامي للشباب، وعمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم وغيرها من الممارسات الأخرى، ناهيك عن الممارسات التي ترتكبها هذه القوات في المناطق العربية الخاضعة لسيطرتها. ووفقاً لبعض الباحثين بالشأن القانوني، فإن الولايات المتحدة الداعم الأبرز للإدارة الذاتية، تتحمل مسؤولية كبيرة في استمرار تلك الممارسات المنافية للقانون الدولي، إذ يعد من غير المقبول توفير الدعم العسكري واللوجستي لمجموعات تمارس القتل والاختطاف وتنتهك بشكل يومي أبسط الحقوق الأساسية للمدنيين الخاضعين لحكمها، وتقوض أي أنشطة للمجتمع المدني[140]، ووفقاً لذلك، فإن هذه المعطيات تؤشر بشكل واضح، إلى فقدان هذه المناطق لمقومات البيئة الآمنة المحفزة لعودة اللاجئين من أبناء هذه المناطق. انظر الشكل (38).

[140] قسد تقوّض النشاط المدني شمال شرقي سوريا، المعهد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، 29-03-2020: https://rb.gy/jpvagk

ثالثاً: الاستنتاجات

1. المشهد الأمني العام في سورية

- أصبح الوضع الأمني في عموم المناطق السورية متردٍ بشكل كبير. وإن تفاوتت حدة هذا التردي بين هذه المناطق، إلا أنها تبين مدى الصعوبة التي تكتنف حل إشكاليات البيئة الآمنة، وتمهيد الطريق لعودة اللاجئين في المستقبل القريب. ومايزال المشهد الأمني يعاني من سيولة عالية وتشظٍ شديدٍ، متأثراً بطبيعة الحالة بسيولة كل من المشهدين السياسي والعسكري، ومخلفاً في الوقت ذاته حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وإن بنسب متفاوتة في جميع المناطق.

- فيما يتعلق بمناطق سيطرة النظام، لم يتغير سلوك الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد عما كان سائداً قبل انطلاق الثورة السورية في عام 2011، بل على العكس ازداد سلوك هذه الأجهزة ضراوة تجاه المدنيين، وازدادت حالات الاعتقال والتصفية والتعذيب الممنهج، مما ولد قناعة لدى المواطنين أن هذه الأجهزة عصية على الإصلاح في المستقبل. كذلك تعاني هذه الأجهزة من فوضى في عملها وتدني مستوى التنسيق فيما بينها، الأمر الذي أفرز فساداً مستشرياً وتضخماً كبيراً في ملاكها. ولم يعد النشاط الأمني محصوراً بهذه الأجهزة داخل مناطق سيطرة النظام، بل إن هناك كيانات جديدة بدأت تبرز في هذه المناطق كالشركات الأمنية الخاصة، في حين يلاحظ أن هذه الأجهزة فشلت في اختبارات الواقع، رغم الانتشار الأمني والعسكري الأفقي والممتد بشكل رئيسي داخل البنية المحلية، وطبيعة النهج العنفي المتبع من قبل هذه الأجهزة، بعد أن فقدت الكثير من فاعليتها نتيجة حركة الانشقاق الكبير في صفوفها، وتأثير الوضع الاقتصادي على حركيتها وأنشطتها وتقليصه بشكل كبير لقدرتها على ممارسة الدور الذي كانت تتبوأه قبل عام 2011. أضف إلى ذلك خضوع هذه الأجهزة للنفوذين الإيراني والروسي والعمل وفقاً لأجنداتهما في سورية.

- أصبح النشاط الأمني في عموم المناطق السورية مرتبطاً بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، نتيجة شيوع حالة الفلتان الأمني، وغياب المساءلة والقدرة على ضبط سلوكيات الأفراد العاملين في المؤسسات والكيانات والمجموعات المكلفة بالعمل الأمني. وهذا الأمر يتجسد بشكل كبير في مناطق النظام، وبدرجات أقل في باقي المناطق. كما برزت ظاهرة السطوة المتزايدة للأجهزة الأمنية لضبط هذا الفلتان وإرساء الاستقرار الأمني، واعتماد هذه الأجهزة في بعض المناطق على

الميليشيات المحلية كأذرع لتنفيذ أجنداتها. في حين ما تزال الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن خارج مناطق النظام لا تمتلك الاحترافية في العمل الأمني، وما نتج عنه من تردي الحالة الأمنية في مناطق المعارضة في الشمال السوري وعدم القدرة على ضبطه بالشكل الأمثل، مع التواتر المتزايد في عدد الانتهاكات الأمنية داخل هذه المناطق. كذلك يتسم المشهد الأمني في مناطق شرق سورية بنوع من التمايز بين المدن والبلدات ضمن هذه المناطق، ففي حين تسود الأجواء الآمنة نسبياً محافظة الحسكة، فإن هذه الأجواء تتبدد في محافظتي الرقة ودير الزور.

2. العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية

- تشهد العلاقات القائمة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين تدهوراً ملحوظاً في جميع المناطق، وتتبوأ مناطق سيطرة النظام هذه المناطق بالواقع المتردي لهذه العلاقات، الأمر الذي قد يؤشر إلى اعتبار هذه العلاقات كمعيق لعملية العودة الطوعية للاجئين السوريين من الدول المجاورة. وتسجل مناطق النظام وجود تجاوزت كبيرة لأجهزة الأمن بشكل ممنهج بالتعدي على حقوق وكرامة المواطنين، في حين تشهد مناطق المعارضة بعض التجاوزات الفردية لعناصر هذه الأجهزة يرتبط أغلبها بالدوافع المادية لهذه العناصر نتيجة قلة الدعم المقدم لهذه الأجهزة.

- تشهد مناطق الإدارة الذاتية تجاوزات كبيرة لعناصر جهازها الأمني ضد المناوئين لها من الناشطين المدنيين، عبر الاعتقال والتعذيب الممنهج، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التجاوزات الموجودة في مناطق النظام.

- عززت تجاوزات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام من الشعور بالسخط الشعبي تجاهها، وعمقت مشاعر الخوف منها، وزادت الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين اتجاهها، مما صعّب من إمكانية التصالح مع هذه الأجهزة أو استعادة الثقة المفقودة فيها من جانب المواطنين، أو الاطمئنان للتعامل معها. بينما لم تتحسن كثيراً الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية لدى الأفراد المقيمين في المناطق خارج سيطرة النظام، التي يغلب عليها أحياناً حالة من عدم الثقة والخوف من التعامل معها بدرجات متفاوتة وفقاً لكل منطقة على حدا، وإن بدرجات أقل بكثير من تلك الصورة التي تشكلها الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية للنظام.

- مع الانتشار الكبير للمليشيات والمجموعات العسكرية في مناطق سيطرة النظام، فإن الأجهزة الأمنية التابعة للنظام لم تعد قادرة على ضبط سلوك هذه الميليشيات والفصائل تجاه المدنيين، بعدما تعاظم نفوذها وقوتها العسكرية، وعدم رغبة هذه الأجهزة في الدخول في صراع معها، مما

زاد من السخط الشعبي تجاه هذه الأجهزة، الأمر الذي سيترتب عليه العديد من التبعات السلبية لمدى قدرة النظام وأجهزته على توفير البيئة الآمنة لمن هم داخل مناطقه أولاً، قبل الحديث عن إمكانيات عودة اللاجئين في ظل وجود هذه الظاهرة في المشهد الأمني.

- في مناطق المعارضة، ما تزال الأجهزة الأمنية تواجه تحديات في كيفية تقليص نفوذ الفصائل والحد من تجاوزاتها تجاه المدنيين، مع وجود تعنت لدى بعض الفصائل للاستجابة لقرارات هذه الأجهزة. في حين لا توجد مثل هذه الميليشيات والفصائل في مناطق الإدارة الذاتية، إلا أن السلطات الأمنية تواجه صعوبات كبيرة في تعقب خلايا تنظيم "داعش" والقبض عليها.

- تشهد عموم المناطق وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين تجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم، ووجود تحيز لديها في عمليات الاعتقال والاستجابة لهذه الشكاوى. مع وجود هذه الظاهرة بشكل أكبر في مناطق النظام لعوامل ترتبط بالرشاوى والمحسوبيات، ووجود تمايز في عمليات الاعتقال للمواطنين من جهةالمكون الإثني والمناطقي والديني. بينما يفسر انخفاض مستوى هذه الثقة في مناطق المعارضة بافتقاد الأجهزة الأمنية للأذرع التنفيذية الكافية لتحقيق الاستجابة الفاعلة لهذه الشكاوى، مع وجود حالات تحيز لدى هذه الأجهزة فيما يتعلق بعمليات الاعتقال، وترتبط هذه الحالات بشكل أساسي بالعامل المادي والإثني. في حين يعزى هذا التدني في مناطق الإدارة الذاتية إلى البيروقراطية الكبيرة في عمل هذه الأجهزة، ومن التحزب الموجود في صفوفها، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على مدى استجابة هذه الأجهزة للشكاوى المقدمة لها، مع وجود حالات كثيرة من الاعتقال التعسفي لكل من يعارض سلطتها في هذه المناطق، وجل هؤلاء المعتقلين هم من المكون العربي المناهض لوجود الإدارة الذاتية في هذه المناطق، وخاصة في محافظتي الرقة ودير الزور.

- بعد عام 2011، زاد اعتماد الأجهزة الأمنية للنظام على شبكات التجسس الداخلي عبر زرع المخبرين في جميع مناطقها وفي مختلف طبقات المجتمع، مع إيلاء تركيز أكبر على العائدين إلى المناطق التي استعاد النظام السيطرة عليها، الأمر الذي يشكل أحد أبرز الجوانب التي تهدد عملية العودة الطوعية للاجئين إلى مناطق النظام، وبالتالي فإن أي علاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين هي مدعاة للشك ضمن المجتمع المحلي. أما في مناطق المعارضة، وفي ظل محدودية القدرات والإمكانيات الفنية واللوجستية للأجهزة الأمنية، يبقى احتمال اعتمادها على شبكة من المخبرين وارد جداً، بسبب حجم التهديد الأمني الكبير لهذه المناطق من قبل الخلايا النائمة لبعض الجهات، لذا فهناك وعي من قبل المواطنين بأهمية التعاون مع هذه الأجهزة ومساعدتها

على ضبط الوضع الأمني للوصول إلى بيئة آمنة ومستقرة للمجتمع المحلي. وفي مناطق الإدارة الذاتية، فإن لجوء الأجهزة الأمنية لتوظيف المخبرين للتعاون معها، يعد خياراً محتملاً إلى حد كبير نظراً للتنوع الإثني والمجتمعي في هذه المناطق، ووجود الخلايا النائمة لتنظيم "داعش"، غير أن قدرة هذه الأجهزة على اختراق المجتمعات المحلية من قبل شبكات المخبرين تصطدم بالتماسك المجتمعي في بعض المناطق ذات المكون العربي. وعن علاقات التعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين، فغالباً يصنف المتعاونون من الأفراد مع هذه الأجهزة كمتعاونين ومخبرين، بغض النظر عن المكون الإثني والمناطقي الذي ينتمون له.

- أصبحت الأجهزة الأمنية في مناطق النظام غير قادرة على توفير البيئة الآمنة، بل أصبحت تعد أحد المكونات الأساسية لحالة عدم الاستقرار الأمني بعد أن فقدت الكثير من قدراتها وإمكاناتها. كذلك يمثل الملف الأمني أحد أبرز الإشكاليات المُركّبة التي تعاني منها مناطق سيطرة المعارضة في الشمال السوري، وأهم العقبات والتحديات التي تحاول الأجهزة الأمنية إيجاد حلول لها، ضمن بيئة مضطربة أمنياً تفرز حالة عدم استقرار أمني واجتماعي، في ضوء إمكانيات وقدرات هذه الأجهزة الفتية التي تحتاج للكثير من الدعم والتأهيل بما يحقق لها الكفاءة المطلوبة في عملها. وفي مناطق الإدارة الذاتية، يبرز بشكل واضح التفاوت المناطقي في مستوى توفر البيئة الآمنة، فكلما ابتعدنا عن محافظة الحسكة تزداد حالة عدم الاستقرار الأمني، وذلك نظراً للتباين بين هذه المناطق بالنسبة للمكون السكاني، ويوجد تمييز واضح من قبل الأجهزة الأمنية في معالجة المشكلات الأمنية التي تظهر في هذه المناطق، مما يزيد من حدة الاحتقان بين السكان ضد سلوكياتها هذه، ويزيد بالتالي من حالة عدم الاستقرار الأمني والمجتمعي.

3. المتغيرات التي تحكم قرار العودة

- يعد عامل توفر البيئة الآمنة من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة على قرار عودة اللاجئ السوري، وترتكز هذه البيئة بشكل أساسي على الوقف الفعال للأعمال القتالية، وتقييد سلطة الأجهزة الأمنية في الحياة العامة للمواطنين أو التعدي عليهم من قبل هذه الأجهزة، أو من قبل الميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة في طول البلاد وعرضها، كذلك يبرز تغيير النظام الحاكم وتغيير الأجهزة الأمنية المرتبطة به كعامل هام إلى حد كبير في قرار العودة، نظراً للدور الكبير الذي لعبته هذه الأجهزة في تهجير السوريين، وما شكلته من تهديد حقيقي لكرامة المواطنين وأمنهم الشخصي.

- يمثل مدى توفر سبل المعيشة أحد العوامل الهامة في قرار عودة اللاجئ، في ظل الواقع الاقتصادي المتردي في عموم المناطق السورية ومدى قدرة العائدين على الصمود في ظل هذا الواقع. كذلك يلعب توفر الخدمات العامة كالنقل والمياه والكهرباء والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأخرى، دوراً هاماً في تفكير اللاجئ واتخاذ قراره بالعودة، في ظل وجود تراجع كبير في مستوى توفر الخدمات العامة للمواطنين، ووجود حالة سخط شعبي كبير من المواطنين على عدم توفر هذه الخدمات، إلى جانب تخوف الكثير من اللاجئين من إعادتهم إلى غير مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها، وعدم القدرة على الاستقرار في هذه المناطق.

- تبرز قضية ضمان حقوق الملكية العقارية للاجئين العائدين كعامل لا يمكن إغفاله كأحد دعائم استقرار اللاجئ في حال اتخاذ قرار العودة. وفي السياق المجتمعي، فإن تفشي الفساد الأخلاقي والاجتماعي كالدعارة والخطف والقتل وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم يفرض نفسه على قرار عودة اللاجئ، وعلى الأخص في مناطق النظام.

- إلى جانب العوامل السابقة، تبرز مجموعة عوامل أخرى مؤثرة على قرار عودة اللاجئ ذات الصلة بالدول المستضيفة لهم، وفي مقدمة هذه العوامل، مدى كون هذه العودة تحت إشراف الأمم المتحدة، بكونها الجهة المعنية بتقييم مدى توفر شروط وظروف العودة الكريمة والطوعية، وهي التي لم تتبنَ حتى الوقت الحاضر أي إعلان رسمي يفيد بأن شروط وظروف العودة أصبحت مناسبة، وأن بإمكان اللاجئين التفكير باتخاذ قرار العودة. ويؤثر الوضع المعيشي للاجئين السوريين في الدول المستضيفة إلى حد كبير في اتخاذ قرار العودة، مع وجود تباين لدى اللاجئين حول أهمية هذا العامل نظراً لتفاوت الظروف المحيطة بسبل المعيشة داخل الدول المستضيفة وتوفرها والتحديات المرتبطة بها. إلى جانب ذلك، فإن للعوامل المرتبطة بالوضع غير الآمن للاجئ في الدولة المستضيفة، وعدم القبول المجتمعي له، والتضييق عليه من قبل حكومات هذه الدول، دوراً في التأثير على قرار العودة. نظراً لاستطالة وجود اللاجئين السوريين والتخوف من توطينهم ضمن هذه الدول.

- أما فيما يتعلق بالمصادر التي يعتمد عليها اللاجئ السوري للحصول على المعلومات عن واقع المشهد الأمني في سورية، فإن الأقارب والأصدقاء داخل سورية يمثلون المصدر الأكثر أهمية له للحصول على مثل هذه المعلومات، تليها وسائل التواصل الاجتماعي. في حين تقدمت وسائل الإعلام الدولية ووسائل الإعلام السورية غير التابعة للنظام، على غيرها من الوسائل الأخرى كمصدر للمعلومات، مع وجود بعض التحفظ من قبل اللاجئين على بعض هذه الوسائل لأسباب

ترتبط بالشفافية والتسييس الذي تخضعه له حيال النزاع في سورية. وأتت وسائل إعلام النظام في ذيل الترتيب بالنسبة لأهميتها للاجئين كمصدر للمعلومات، نظراً لقيام هذه الوسائل وعلى مدار سنوات النزاع بتشويه الحقائق بما يتفق مع مصالح النظام. مع وجود اعتماد متوسط على التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني وتقارير المنظمات الدولية.

- في السياق ذاته، تبرز المهددات الأمنية في طليعة المتغيرات التي تؤثر على قرار العودة نظراً لارتباطه المباشر بحياة اللاجئ في حال قرر العودة إلى سورية. ويعد الاعتقال التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية للنظام والميليشيات والفصائل العسكرية المنتشرة على طول الخارطة السورية من بين أهم هذه المهددات، إلى جانب التهديد الأمني المتمثل بالاحتجاز داخل الفروع الأمنية في مناطق النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته، نظراً للفظاعات التي تتم بحق الأفراد داخل المعتقلات التابعة لهذه الأجهزة من التعذيب الممنهج والاعتداء الجنسي، كذلك يمثل الخطف والابتزاز لتحقيق المكاسب المادية والشخصية وطلب الفدية أحد المهددات الأمنية التي أصبحت شائعة على نطاق واسع في عموم المناطق السورية.

- من بين المهددات الأمنية البارزة في المشهد السوري، تسلط الميليشيات المحلية والأجنبية التي ينظر إليها اللاجئ السوري بعين الريبة والخوف، مع اتساع نفوذها وتغلغلها داخل المناطق السورية وتحكمها في مفاصل الحياة العامة والخدمات، وتبرز في السياق ذاته ظاهرة فوضى انتشار السلاح في عموم المناطق السورية كمهدد أمني بشكل ظاهر للعيان، وما تشكله من تهديد مباشر على حياة المواطنين وتهديد لاستقرارهم الاجتماعي، كذلك فإن ظاهرة التفجيرات أخذت تتصدر المهددات الأمنية في الوقت الحاضر في عموم المناطق، مخلفة العديد من القتلى المدنيين الأبرياء، ومشكلة تهديداً مباشراً على حياة جميع السكان القاطنين في الداخل، إلى جانب تأثيرها المباشر على نزوح العديد من السكان بين المناطق داخل سورية أو النزوح باتجاه دول الجوار.

- أصبحت ظاهرة السرقة تمثل مهدداً أمنياً في عموم المناطق، مع استفحالها بشكل كبير وفرضها تهديداً مباشراً على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان في عموم المناطق، نظراً للارتفاع المطرد في نسب الفقر ومعدلات البطالة، وغياب الرادع الأخلاقي والديني لدى مرتكبيها بعد تدهور وضعهم المعيشي لمستويات كارثية.

- فيما يتعلق باللاجئين الأكثر احتمالاً للاعتقال حال عودتهم إلى مناطق النظام، فإن أكثر الفئات استهدافاً هم الناشطون السياسيون والمنتسبون للجيش الحر والفصائل العسكرية المعارضة،

وكذلك المنشقون عن الجيش والمطلوبون للخدمة العسكرية، تليها فئات الموظفين المنشقين عن مؤسسات النظام، والعائلات من المناطق المعارضة للنظام، وأصحاب رؤوس الأموال على التوالي.

4. العودة إلى مناطق نظام الأسد

- ما تزال العودة إلى مناطق النظام تشكل خياراً مستبعداً من قبل نسبة كبيرة من اللاجئين في مختلف الدول. ورغم إصدار النظام للعديد من مراسيم العفو، إلا أن هذه المراسيم لم تحظَ بثقة اللاجئين لافتقادها للمصداقية من وجهة نظرهم، إلى جانب عدم وجود أي ضمانات دولية موثوقة من جهات محايدة تكفل أمن اللاجئين العائدين لهذه المناطق، أضف إلى ذلك عدم رغبة النظام بعودة اللاجئين إلى الوطن، والانتقائية التي يريد فرضها على قوائم العائدين، بما يخدم الهندسة الديمغرافية التي يسعى إلى تطبيقها في مناطق سيطرته.

- في السياق ذاته، فإن الجهات الدولية المشرفة على عودة اللاجئين وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ما تزال غير قادرة على توثيق التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها العائدون إلى مناطق النظام، في ظل غياب إمكانية وصولها إلى هذه المناطق ومتابعة أوضاع العائدين عن كثب، أضف إلى ذلك وجود نقص وتضارب في المعلومات المتعلقة بالعودة والتي يحصل عليها اللاجئون من مصادر متعددة، ووجود اعتقاد لدى اللاجئين بقدرة أجهزة النظام الأمنية على تعقب نشاطاتهم في بلدان اللجوء عبر شبكات الجواسيس التابعة لها في هذه الدول.

- لا يثق اللاجئون السوريون بالضمانات المقدمة من قبل الجهات الحكومية في البلدان المستضيفة لهم، ولا يثقون كذلك بالضمانات المقدمة من قبل الجهات الأخرى التي تتواصل مع مؤسسات النظام بهدف تسهيل عودة اللاجئين وضمان العودة الآمنة لهم، بعد العديد من تجارب العودة التي أثبتت زيف هذه الضمانات، وتعريض حياة العائدين وعائلاتهم للخطر، مع تسجيل العديد من حالات الاعتقال والتجنيد الإلزامي والتصفية داخل مقرات الأجهزة الأمنية، إلى جانب وجود حالات كثيرة مجهولة المصير بعد اعتقالها، وإجبار الأجهزة الأمنية العائدين على الوشاية على أقاربهم وأصدقائهم، وما قد يسببه ذلك من مخاطر على حياتهم في المستقبل حال عودتهم.

- إلى جانب ما سبق، أصبحت عودة اللاجئ ترتبط بضرورة حصوله على إذن أمني أو تسوية وضع من قبل الأجهزة الأمنية التي تشترط هذه ضرورة حصول اللاجئ على هذه التسوية قبل عودته، وقد سجلت الكثير من الحالات التي تم فيها اعتقال العديد من العائدين إلى مناطقهم غير

الحاملين لهذه التسويات. وقد بينت بعض التحقيقات الاستقصائية أن أوراق التسويات هذه تحمل في طياتها فخاً كبيراً للموقعين عليها.

- في جانب إصلاح أو إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، يمكن القول إن هذه الأجهزة غير قابلة للإصلاح أو إعادة الهيكلة لارتباطها العضوي بنظام الأسد، وبالتالي لا بد من القيام بالتغيير السياسي قبل البدء بهذه العملية، وبقاء هذه الأجهزة بالشكل القائم حالياً ما هو إلا ترسيخ لسلطة نظام الأسد وعدم وجود أي أمل بأي تغيير سياسي ضمن هذا البلد. إلى جانب عدم قبول هذه الأجهزة لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها.

- من أبرز العوامل التي تصعب من هذه العملية هو التغلغل الكبير لشبكات الأجهزة الأمنية في المجتمع السوري وتجذرها، وتمكنها من التغول في المجتمع والتحكم في تفاصيل الحياة العامة للسكان، وما أفرزته نتائج هذا التوغل من ضرر كارثي في منظومة المجتمع ومؤسسات الدولة، وبالتالي فإن إصلاح المؤسسة الأمنية لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح المؤسسات الحكومية الأخرى المرتبطة بعملها نتيجة العلاقة المتشابكة بين المؤسسة الأمنية بأجهزتها ومؤسسات الدولة المختلفة، والتي كانت نتاج التغول الأمني عبر العقود الماضية.

- إن النجاح في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية يستلزم تطبيق العدالة الانتقالية بشكل فاعل باعتبار أن عملية الإصلاح المؤسسي بشكل عام وإصلاح الأجهزة الأمنية بشكل خاص أحد أهم أهداف العدالة الانتقالية. وفي السياق ذاته، فإن إصلاح هذه الأجهزة يمكن أن يتم من خلال تشميل الدستور الجديد لمواد تقونن عمل هذه الأجهزة وتقيد من صلاحياتها، ويجب أن ينص هذا الدستور على دور محايد وغير سياسي للأجهزة الأمنية، وآليات رقابية لعملها، كتشكيل لجان برلمانية وحقوقية مهمتها مراقبة سلوكها والتحقيق في أي من انتهاكاتها.

- تلعب الجهات غير الحكومية دوراً هاماً في عملية إصلاح هذه الأجهزة عبر الرقابة على عملها ونشر التوعية الاجتماعية حولها، وقدرتها على تغيير العلاقة المدنية العسكرية، من خلال تغيير نظرة المجتمع السلبية للقطاع الأمني ونشرها الوعي حول ضرورة إعادة هيكلة تلك المؤسسات من جديد على أسس ديمقراطية. ولا يخفى أيضاً أهمية دور مجلس الشعب في عملية إصلاح هذه الأجهزة في حال أُخضِعَت لرقابته وتم عرض أدائها بشكل شفاف ودوري أمام نوابه.

- في حين يطالب بعضهم بضرورة حل الأجهزة الأمنية القائمة وتشكيل جهاز أمن مركزي كمدخل رئيسي لإصلاح القطاع الأمني في سورية، إلا أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن حل هذه الأجهزة

بشكل كامل وتسريح الضباط السابقين، قد يخلق عقبة أمام إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وهي قلة الخبرات الأمنية وافتقار الأجهزة الأمنية الجديدة للأشخاص المدربين والأكفاء ذوي الخلفية الأمنية، لذا فإن عملية التحول الديمقراطي في دول ما بعد النزاع لا تقتضي بالضرورة تفكيك هذه الأجهزة، وإنما إعادة هيكلتها بشكل ديمقراطي، وإخضاعها لقيادة مدنية ورقابة برلمانية، بعد استبعاد العناصر المسيئة ومرتكبي الجرائم، عبر برامج العدالة الانتقالية والإبقاء على غير المتورطين في الممارسات القمعية. إلى جانب ضرورة منح الصلاحيات الكاملة للإشراف على عمل هذه الأجهزة ومراقبتها، في حال تم الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالي في سورية، والعمل على نزع سلاح جميع المقاتلين في الميليشيات ودمج من يرغب منهم في جهاز أمن مركزي بعد تأهيلهم.

5. العودة إلى مناطق المعارضة

- ما تزال المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة هشة ومخترقة أمنياً، الأمر الذي يوثر على مدى قدرة المواطنين على استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي داخلها، ويشكل هاجساً يؤرق المدنيين المقيمين والنازحين وحتى اللاجئين المقيمين في تركيا. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تدني مستوى الاحترافية لدى الأجهزة الأمنية، وضعف التجهيزات المادية واللوجستية لها، وغياب الاستراتيجيات الشاملة في عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور الوضع الأمني في هذه المناطق.

- فيما يتعلق بالعلاقات بين الأجهزة الأمنية في هذه المناطق والمجتمعات المحلية فإنها ذات مستوى متفاوت ضمن هذه المناطق، ويمكن القول إن هذه العلاقات كمكون أساسي في المشهد الأمني، لم ترقَ بعد إلى ذلك المستوى الذي يؤهلها للإسهام في توطيد البيئة الآمنة المحفزة لعودة اللاجئين من تركيا. وفي تشخيص واقع العلاقات بين الأجهزة الأمنية والفصائل العسكرية، ما تزال الأجهزة الأمنية غير قادرة على ضبط الانتهاكات التي تقوم بها الفصائل العسكرية ضد المدنيين بشكل كامل، مما ولَّدَ تذمراً شعبياً كبيراً من هذه الفصائل جراء انتهاكاتها المتواصلة بحقهم.

- تعد مناطق المعارضة السورية بالمجمل مقبولة نسبياً والخيار الأفضل لعودة اللاجئين السوريين في حال اتخاذ القرار بهذا الخصوص، لتوفر مقومات الأمن الشخصي لهم إذا ما قورنت بمناطق السيطرة الأخرى، رغم ما يشوبها من بعض مؤشرات الفلتان الأمني، وكون بعض منها مرشح لتدهور أكبر في الوضع الأمني العام، وذلك نتيجة العمليات العسكرية المستمرة من قبل النظام وحلفائه، وما تسببت به من تهجير عشرات الآلاف من السكان.

6. العودة إلى مناطق الإدارة الذاتية

- رغم وجود إدارة مركزية واحدة لشؤون الأمن، إلا أن هذه المناطق ما تزال بعيدة عن حالة الاستقرار الأمني الكامل، لعوامل ترتبط ببيروقراطية الأجهزة الأمنية، وممارساتها التمييزية بين السكان كقمع الاحتجاجات والاعتقالات، وبالتالي تفاوت مستوى توفر الأمن بين عموم هذه المناطق، أضف إلى ذلك، وجود خلايا نائمة لتنظم "داعش" والتي تلعب دوراً بارزاً في عدم استقرار هذه المناطق أمنياً.

- ما تزال هذه المناطق تشهد حالة استقطاب سياسي وعسكري حاد بين الفواعل الدوليين المتواجدين داخلها، ويلاحظ أن مستوى التجهيزات اللوجستية والتقنية للأجهزة الأمنية يعد جيداً إذا ما قورن بمناطق المعارضة السورية، نظراً للدعم المقدم من قبل الولايات المتحدة لهذه الأجهزة خلال السنوات الماضية. أضف إلى ذلك أن وجود القوات الأمريكية في هذه المناطق بشكل خاص وقوات التحالف بشكل عام لعب دوراً هاماً في توطيد الاستقرار الأمني النسبي ضمن هذه المناطق.

- بموازة الواقع الأمني المستقر نسبياً في هذه المناطق، يبرز الواقع الاقتصادي والمعيشي كأحد أهم المحددات التي تحكم عودة اللاجئين السوريين إلى هذه المناطق. إذ ما تزال هذه المناطق تشهد بين الحين والآخر مظاهرات احتجاجية ضد الواقع المعيشي والاقتصادي المتردي والفساد الإداري في مؤسسات الإدارة الذاتية، إلى جانب التحكم بالموارد واستغلالها من قبلها دون توزيع أي عوائد على السكان المحليين في مناطق تواجد هذه الثروات، إضافة إلى غياب الخدمات العامة وترديها في العديد من هذه المناطق. إلى جانب ماسبق، فإن عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى هذه المناطق يستلزم منهم القيام بإجراءات أمنية لتسوية وضعهم مع الأجهزة الأمنية قبل السماح لهم بالدخول إلى هذه المناطق.

- في إطار العلاقة مع أجهزة الأمن ومستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية، فإن حالة عدم الثقة هي التي تصبغ العلاقات ما بين المواطنين والأجهزة الأمنية في هذه المناطق، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى الرضا الشعبي عن الوضع الأمني، وعليه فإن هذه المناطق ما تزال تفتقد للمقومات المحفزة لعودة اللاجئين إليها.

رابعاً: خاتمة

يوماً بعد آخر يتعاظم حجم أهمية ملف عودة اللاجئين السوريين، نظراً للتداعيات الكبيرة المرتبطة به في أبعادها الإنسانية والاجتماعية والأمنية وغيرها من الأبعاد الأخرى ذات الصلة. وفي ظل حالة الاستعصاء السياسي التي يعيشها المشهد السوري في الوقت الحاضر، وتضارب الرؤى بين الفاعلين الرئيسيين في هذا المشهد، إلى جانب النظر إلى هذا الملف كورقة لتحسين شروط التفاوض بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، فقد تحول رغم أهميته الكبيرة إلى تحد غير مستعجل لهؤلاء الفواعل في نطاق أجنداتهم الخاصة، التي يطمح كل منهم إلى تحقيقها في الحل السياسي المنتظر في سورية، الأمر الذي جعل هذا الملف عُرضة للمقاربات المتضاربة التي تستهدف تحقيق أجندات واضعيها السياسية والأمنية. إلى جانب كونه ما يزال أسير تفاهمات سياسية لم تتوفر الظروف السياسية لنضجها بعد. وبالتالي أدت هذه العوامل جميعها إلى التغييب شبه التام لأجندة وبرامج العودة الكريمة للاجئين، بالتوازي مع غياب أي مقاربة وطنية شاملة للعودة من قبل السوريين في الخارج.

في ظل هذا الواقع الإقليمي والدولي الذي يعيشه ملف عودة اللاجئين، فقد بات لزاماً تضافر جميع جهود منظمات المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي للمضي قدماً في الضغط على الفاعلين الرئيسيين في الملف السوري للنظر إلى هذا الملف كاستحقاق سياسي وطني لازم للاستقرار، وكونه أحد الدعائم الأساسية لنجاح أي حل سياسي مستقبلي. والوقوف في وجه المحاولات الروسية التي تهدف إلى تحويله من كونه استحقاقاً سياسياً إلى تحدٍ حوكمي غير مستعجل، وما يعنيه ذلك من استمرار عدم مراعاة العوامل الأمنية والاجتماعية الدافعة للاستقرار، وهذا ما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الاستطلاع، الذي شخَّصَ المشهد الأمني بمختلف جوانبه، وتوصل إلى أن مؤشرات الاستقرار الأمني سواء في مناطق النظام أم في المناطق خارج سيطرته ما تزال في حدودها الدنيا، إضافة إلى شيوع حالة عدم الثقة التي تسم العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية، وعدم جاهزية هذه المناطق أمنياً لعودة اللاجئين من دول الجوار التي تستضيف أكثر من ستة ملايين لاجئ سوري.

خامساً: الملاحق

1. استبانة الدراسة

السيد/السيدة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بإجراء دراسة تحليلية حول "**مؤشرات السلامة والأمن في سورية وارتباطها بالعودة الطوعية للاجئين**".

يرجى التكرم بالمساهمة في إنجاز هذه الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة الواردة في الاستبانة مع الشكر المقدم لجهودكم واهتماكم.

1. معلومات المستجيب:

- **ضع إشارة (x) في الحقل المناسب.**

الجنس	أنثى			ذكر		
العمر	أقل من 25	35-25	45-36	55-46	أكثر من 55	
المستوى التعليمي	ثانوية فما دون		معهد		جامعة وما فوق	
مكان الإقامة في سورية	دمشق	حمص	حلب	حماه	اللاذقية وطرطوس	درعا
	الحسكة	الرقة	دير الزور	إدلب	السويداء والقنيطرة	ريف دمشق
عدد سنوات وجودك في البلد الحالي	أقل من سنتين		5-2 سنوات		أكثر من 5 سنوات	
مكان الإقامة الحالية	تركيا		الأردن	لبنان	العراق	

2. ما مستوى الأهمية النسبية للمحددات التالية التي يمكن أن تؤثر على اتخاذ قرار عودتكم إلى سورية:

المصدر	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	غير مهم
توفر البيئة الآمنة *				
* البيئة الآمنة: يقصد بالبيئة الآمنة هنا: الوقف الفعّال للأعمال القتالية، وتقييد سلطة الأجهزة الأمنية في الحياة العامة للمواطنين أو التعدي عليهم من قبلها أو من قبل الميليشيات والفصائل العسكرية.				
توفر سبل العيش				
تفشي الفساد الاجتماعي والأخلاقي				
تغيير النظام والأجهزة الأمنية				
توفر الخدمات العامة (التعليم – الصحة – المياه .....إلخ)				
العودة إلى مكان الإقامة الأصلي				
ضمان حقوق الملكية العقارية لكم				
التضييق عليكم من قبل الدولة المستضيفة				
عدم القبول المجتمعي لكم في الدولة المستضيفة				
الوضع المعيشي المتردي لكم في الدولة المستضيفة				
الوضع غير الآمن لكم في الدولة المستضيفة				
العودة تحت إشراف الأمم المتحدة				

3. إلى أي حد تعتمد في تقييمك للوضع الأمني داخل سورية على المصادر التالية؟

المصدر	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	لا أعتمد عليها
منصات التواصل الاجتماعي				
وسائل الإعلام في بلد إقامتك				
وسائل الإعلام الدولية				
وسائل الإعلام العربية				
التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية				
الأقارب والأصدقاء داخل سورية				
التقارير الصادرة عن منظمات المجتمع المدني				
وسائل الإعلام السورية التابعة للنظام				
وسائل الإعلام السورية غير التابعة للنظام				

4. أي الفئات التالية من اللاجئين هم الأكثر استهدافاً من قبل النظام السوري في حال عودتهم؟

المصدر	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض
الناشطون السياسيون			
المطلوبون للخدمة العسكرية			
المنشقون عن الجيش			
الموظفون المنشقون عن مؤسسات النظام			

أصحاب رؤوس الأموال			
العائلات من المناطق المعارضة للنظام			
المنتسبون للجيش الحر والفصائل المعارضة			
الثوار المدنيون			

5. أي من المهددات الأمنية التالية ذات تأثير كبير على قرار عودتك إلى سورية؟

طبيعة المهدد	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	غير مؤثرة
الاعتقال التعسفي				
الابتزاز				
الخطف				
الاحتجاز في الفروع الأمنية				
الاعتداء الجنسي				
التفجيرات				
تسلط الميليشيات المحلية والأجنبية				
انتشار السرقة				
فوضى انتشار السلاح				
الاقتتال الداخلي بين المجموعات المسلحة				

6. وفقاً لمتابعتك للوضع في سورية، كيف ترى المشهد الأمني بشكل عام في عموم المناطق السورية وفقاً للعبارات التالية:

العبارة	أتفق	أتفق نسبياً	لا أتفق	لا أعرف
لم يتغير سلوك الأجهزة الأمنية لنظام الأسد عما كان سائداً قبل 2011.				
تردي الوضع الأمني بشكل كبير في عموم مناطق سورية.				
ازدياد سطوة الأجهزة الأمنية بعد 2011 بذريعة ضبط الحالة الأمنية وإعادة الاستقرار.				
بروز كيانات جديدة غير رسمية في بعض مناطق سيطرة النظام تمارس النشاط الأمني إلى جانب الأجهزة الأمنية التابعة للنظام.				
انخفاض كبير في فاعلية الأجهزة الأمنية التابعة للنظام وعدم قدرتها على ضبط الحالة الأمنية في جميع المناطق.				
ارتباط الأجهزة الأمنية للنظام بكل من روسيا وإيران والعمل وفقاً لأجندتهما، مما أفقدها الكثير من نفوذها.				
تردي الوضع الأمني في مناطق المعارضة السورية وعدم القدرة على ضبطه من قبل الجهات المكلفة بذلك.				
يعد الوضع الأمني في مناطق الإدارة الذاتية مقبولاً مقارنة بالمناطق الأخرى داخل سورية.				
الجهات الأمنية المكلفة بضبط الأمن خارج مناطق النظام تعوزها الاحترافية في العمل وتعاني من نقص الإمكانات.				
النشاط الأمني في سورية أصبح مرتبطاً بشكل كبير بالتكسب من قبل الجهات القائمة عليه، من خلال الاعتقال بغرض الابتزاز المادي، وفرض الأتاوات ودفع الفدية وغيرها من الوسائل.				
هناك فوضى في عمل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، وتدني مستوى التنسيق بينها إلى حد كبير.				
تفاوت مستوى الاستقرار الأمني بين المناطق السورية نظراً لسيولة الوضع الأمني داخل هذه المناطق.				

7. كيف ترى العلاقات بين المواطنين والأجهزة الأمنية في الوقت الحاضر داخل سورية؟

العبارة	مناطق النظام			مناطق المعارضة			مناطق الإدارة الذاتية		
	أتفق	لا أتفق	لا أعرف	أتفق	لا أتفق	لا أعرف	أتفق	لا أتفق	لا أعرف
وجود تجاوزات كبيرة للأجهزة الأمنية بالتعدي على حقوق وكرامة المواطنين.									
عدم وجود ضوابط ومحاسبة لردع الأجهزة الأمنية عن التعدي على المواطنين.									
عدم قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط سلوك الميليشيات والفصائل العسكرية تجاه المدنيين.									
وجود مستوى ثقة متدنٍ لدى المواطنين اتجاه قيام الأجهزة الأمنية بمعالجة شكاواهم.									
يلاحظ وجود تحيز عند الأجهزة الأمنية تجاه المواطنين في عمليات الاعتقال والاستجابة للشكاوى المقدمة لها.									
قيام الأجهزة الأمنية بزرع المخبرين بين المدنيين كوسيلة لضبط الحالة الأمنية.									
الأجهزة الأمنية غير قادرة على توفير البيئة الآمنة للمواطنين عبر حفظ السلم والأمن الداخلي.									
ترتبط الصورة الذهنية للأجهزة الأمنية عند المواطنين بالخوف وعدم الاطمئنان عند التعامل معها.									
أي علاقة تعاون بين الأجهزة الأمنية والمواطنين هي مدعاة للشك ضمن المجتمع المحلي.									

8. فيما يلي مجموعة من العبارات ذات الصلة بالجانب الأمني والتي يمكن أن تؤثر على قرار عودتك إلى مناطق النظام في سورية، يرجى بيان رأيك بها وفقاً للمقياس المرفق؟

العبارة	إلى حد كبير	إلى حد متوسط	إلى حد منخفض	غير مؤثرة	لا أعرف
تعذر إمكانية الوصول للمعلومات الصحيحة المرتبطة بعودة اللاجئين وتضاربها في كثير من الأحيان.					
قدرة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام على تعقب اللاجئين خارج سورية، مما يشكل تهديداً كبيراً عليهم في حال العودة.					
عدم قدرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الوصول إلى أماكن عودة اللاجئين ومتابعة مصيرهم داخل سورية.					
عدم قدرة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على توثيق التهديدات الأمنية التي يمكن أن يتعرض لها العائدون إلى مناطق النظام.					
عدم وجود أي ضمانات دولية تكفل أمن اللاجئين العائدين لمناطق النظام.					
عدم ثقة اللاجئين بمراسيم العفو التي يصدرها النظام لافتقادها للمصداقية من وجهة نظرهم.					
عدم موثوقية تطبيق بعض الضمانات المقدمة من قبل بعض الجهات الحكومية والهيئات المحلية والوجهاء ومنظمات المجتمع المدني في سورية أو في دول اللجوء المتفق عليها مع حكومة النظام.					
ارتباط عودة اللاجئين بضرورة الحصول على أذونات أمنية وتسوية وضع من قبل الأجهزة الأمنية للنظام.					
تشكل عودة اللاجئ في كثير من الأحيان مصدر تهديد له ولعائلته من خلال المراقبة الأمنية المستمرة عليه وتقديمه للمعلومات بشكل طوعي للأجهزة الأمنية.					

9. إن عودة اللاجئين إلى مناطق النظام يمكن أن ترتبط بجزء كبير منها بتغيير أو إصلاح الأجهزة الأمنية القائمة، يرجى بيان رأيكم بالعبارات التالية المرتبطة بهذا الجانب وفقاً للمقياس المرفق.

العبارة	أتفق	أتفق نسبياً	لا أتفق	لا أعرف
الأجهزة الأمنية غير قابلة للإصلاح لأنها مرتبطة بشكل عضوي به. وبالتالي لا بد من التغيير السياسي قبل البدء بعملية إصلاح الأجهزة الأمنية.				
عدم قبول الأجهزة الأمنية لأي مبادرات تهدف إلى إصلاحها أو إعادة هيكلتها.				
تغلل شبكات الأجهزة الأمنية في المجتمع وتجذرها، مما يستحيل معه إصلاح هذه الأجهزة.				
يمكن إصلاح الأجهزة الأمنية من خلال تشميل الدستور الجديد لمواد تقونن عمل هذه الأجهزة وتقيد من صلاحياتها.				
تطبيق العدالة الانتقالية بشكل فاعل سيضمن إصلاح الأجهزة الأمنية.				
لا يمكن إصلاح المؤسسة الأمنية بمعزل عن إصلاح المؤسسات الحكومية الأخرى المرتبطة بعملها.				
لا بد أن تلعب الجهات غير الحكومية دوراً هاماً في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية من خلال الرقابة على عمل هذه الأجهزة ونشر التوعية الاجتماعية حولها.				
لمجلس الشعب دور هام في عملية إصلاح هذه الأجهزة إذا ما تم إخضاعها لمراقبته، وعرض أدائها بشكل شفاف ودوري أمام نوابه.				
حل الأجهزة الأمنية القائمة وتشكيل جهاز مركزي أمني يعد أحد المداخل الرئيسة لإصلاح القطاع الأمني.				
في حال الاتفاق على تشكيل هيئة حكم انتقالي، فلا بد من منحها الصلاحيات الكاملة للإشراف على عمل الأجهزة الأمنية ومراقبتها.				
لا بد من العمل على نزع سلاح جميع المقاتلين في الميليشيات، ودمج من يرغب منهم في جهاز أمن مركزي بعد تأهيله مع انتهاء النزاع.				

10.إن عودة اللاجئين إلى مناطق المعارضة السورية ترتبط بمدى الاستقرار الأمني، يرجى بيان رأيكم بالعبارات التالية المرتبطة بهذا الجانب وفقاً للمقياس المرفق.

العبارة	أتفق	أتفق نسبياً	لا أتفق	لا أعرف
ما تزال هذه المناطق هشة ومخترقة أمنياً مما يؤثر على مدى القدرة على الاستقرار الاجتماعي ضمنها.				
تعاني الأجهزة الأمنية من تدني مستوى الاحترافية في عملها، مما ينعكس على تردي الوضع الأمني.				
مستوى التجهيزات اللوجستية والتقنية لضبط الحالة الأمنية ضمن هذه المناطق ما تزال في حدودها الدنيا.				
تعد العلاقة بين تشكيلات قوى الأمن الداخلي والمجتمعات المحلية العاملة ضمنها في هذه المناطق جيدة مقارنة بالمناطق الأخرى.				
تعد هذه المناطق الخيار الأفضل لعودة اللاجئين لتوفر مقومات الأمن الشخصي لهم مقارنة بالمناطق الأخرى.				
هناك تحسن في الوضع الأمني ضمن هذه المناطق يمكن البناء عليه لاتخاذ قرار العودة إليها.				
ما تزال الأجهزة الأمنية غير قادرة بشكل كامل على ضبط الانتهاكات الأمنية من قبل الفصائل العسكرية ضد المدنيين.				

11.إن عودة اللاجئين إلى مناطق الإدارة الذاتية ترتبط بمدى الاستقرار الأمني، يرجى بيان رأيكم بالعبارات التالية المرتبطة بهذا الجانب وفقاً للمقياس المرفق.

العبارة	أتفق	أتفق نسبياً	لا أتفق	لا أعرف
تمتاز المنطقة بوجود إدارة مركزية للأجهزة الأمنية مما يساعد على ضبط الحالة الأمنية داخلها.				
تمركز القوات الأمريكية ضمن هذه المنطقة أسهم في ضبط الحالة الأمنية داخلها.				

التجهيزات اللوجستية والتقنية لضبط الحالة الأمنية ضمن هذه المناطق ذات مستوى متميز إذا ما قورنت بمناطق المعارضة.				
هناك رضى شعبي من قبل سكان المنطقة عن الوضع الأمني بشكل عام، رغم وجود بعض الحوادث الأمنية.				
العلاقة بين الأجهزة الأمنية والسكان علاقة جيدة مبنية على الثقة والتعاون.				
يحتاج اللاجئ العائد إلى مناطق الإدارة الذاتية إلى تسوية وضعه أمنياً مع الأجهزة الأمنية التابعة للإدارة الذاتية قبل العودة.				
العودة إلى هذه المنطقة ترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية أكثر من ارتباطها بالوضع الأمني بالنسبة للاجئين.				

2. محاور جلسة التركيز

تركز كل جلسة على التساؤلات الأساسية التالية:

1. كيف تصف المشهد الأمني العام في منطقتكم؟
2. ما أهم المهددات الأمنية في المنطقة، وكيف يتم التصدي لها من قبل الأجهزة الأمنية؟
3. ما أهم المحددات التي تحكم العلاقة بين الأجهزة الأمنية والسكان المحليين في المنطقة في الوقت الحاضر؟ وكيف ترى مستقبل هذه العلاقة؟
4. ما أهم الجوانب التي تؤثر على الاستقرار الأمني في منطقتكم؟
5. كيف تتعامل الأجهزة الأمنية مع العائدين إلى هذه المناطق من داخل وخارج سورية؟
6. هل المنطقة مهيئة لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً؟ ما أبرز التحديات؟

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
FOR STRATEGIC
STUDIES

www.omrandirasat.org
omrandirasat

أحد برامج المنتدى السوري